

المصدر: مجلة كلية الملك خالد

التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٠٤
السكرية

القرصنة البحرية بين الأمس واليوم

بقلم: محمد ياسر منصور



تبدو القرصنة في الوقت الحاضر هي التهديد الرئيس في بحار العالم، وقد تزايدت منذ عشر سنوات حتى الآن أعمال قرصنية تدل على تفاقم هذه الظاهرة، ولا سيما في بحار جنوب شرق آسيا، لكن التزايد المستمر لأعمال القرصنة الذي بلغ نحو (

٣٣٥) عملية في العام ٢٠٠١م، لا يمكن أن يجعل المجدد مع الدولي يقف موقف اللامبالاة من هذا التهديد، لذا بدأنا من المجدي الرجوع إلى تاريخ القرصنة بدلاً من الرجوع إلى تاريخ الإرهاب البحري، وهو ظاهرة أحدث عهداً من القرصنة.

إذا أردنا استعراض الأعمال القرصنية كلها لاستغرق منا ذلك وقتاً طويلاً، لأن أعمال القرصنة لم تتوقف عبر التاريخ، وسنقتصر في دراستنا على قرصنة العصور القديمة ثم نخرج على أعمال القرصنة الحديثة.

تعريف القرصنة البحرية

تُعرف القرصنة عادةً بأنها الجرائم أو الأعمال العدائية، والسلب أو العنف المرتكبان في البحر ضد سفينة ما، أو طاقمها، أو حمولتها. ويُعرف القرصان بأنه المغامر الذي يجوب البحار لنهب السفن التجارية. القرصنة في البحر المتوسط

على الرغم من المصادر المتفرقة والمتناثرة، فما من شك في أن القرصنة طوال العصور القديمة، برزت بشكل مستمر في البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت هناك بعض المدن المزدهرة مثل صور وقرطاجنة وكورنثه (في اليونان) وأثينا، والتي كانت ذات أساطيل وتجارة بحرية غنية، وكان لابد من القضاء على تلك الجماعات الخارجة على القانون من قرصنة وعصابات وأعداء. ومن أجل ذلك، وللصراع ضد القرصنة جهزت المدن الإغريقية أول الأساطيل الحربية، غير أن النتائج ظلت دون المستوى المطلوب، لكن الامبراطورية الرومانية تمكنت وهي في أوج قوتها من القضاء مؤقتاً على تلك الظاهرة.

ظهرت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط في الألف الثالث قبل الميلاد، وفي أثناء نمو التجارة البحرية المكثفة بين مصر وجزيرة كريت وفينيقيا. وكانت القرصنة بشكل مجموعات من البحارة تعيش على سواحل صقلية، وتهاجم السفن المنفردة والموانئ ذات الدفاعات الضعيفة. وكان سكان جزيرة كريت هم أول من فكر بالتصدي لهؤلاء، فجهزوا أسطولاً سار إلى أقصى نقطة من شرقي الجزيرة (جزيرة صقلية)، ومهمته طرد القرصنة، وتمكنوا من إحراز

نجاح نسبي، ثم جاء بعد ذلك دور مصر الفوعونية، ولأول مرة في التاريخ، تجهز أسطولاً حربياً صغيراً للصراع ضد القرصنة الذين ينهبون سفن البحر الأبيض المتوسط ومدنه.

وهكذا نجد في العام (١٢٢٢) قبل الميلاد أن المصريين تمكنوا من التصدي لهجوم قرصني على دلتا نهر النيل قبل أن يخوضوا في العام (١١٩٠) قبل الميلاد أول معركة بحرية سجلها التاريخ على سواحل سورية الحالية، وفي أثناء القتال استخدم بحارة الفرعون رمسيس الثالث من رماة السهام سلاحاً جديداً وهو السهام أو النبال وبفضل هذا السلاح تمكن المصريون من هزيمة القرصنة، غير أن هذا النصر المصري لم يضع نهاية للغارات التي بدأت تأخذ شيئاً فشيئاً شكل الغزوات. وكان القرصنة يهاجمون الأراضي في العمق فينهبون المواشي والجواهر والمحاصيل، ثم يأسرون الرجال والنساء والأطفال ويبيعونهم كالعبيد، وكانت القرصنة تتطلب شروطاً أساسية لقيامها، منها: توافر الغابات لصنع السفن، ووجود ورشات لصناعة تلك السفن، ووجود أيدٍ ماهرة لصناعة السفن المتينة القوية التسليح، ووجود أسواق لتصريف البضائع المستولى عليها.

بعد بضعة قرون جاءت إلياذة هوميروس، لتكون بدورها صدى للنشاط المستمر في ازدهار شواطئ بلاد الإغريق الممتدة على مسافات شاسعة، إذ نستشف من قراءة الإلياذة أن ثروة ملك إسبارطة "مينيلاس" الزوج التعيس للجميلة "هيلين" تكونت في أساسها من السلب والنهب، كما أن الأوديسة تكشف أن "أوليس" الذي كان يملك الأراضي الشاسعة، وملك إيتاكا الشهير كان أيضاً قرصاناً في زمانه؛ وهكذا نجد أنه عندما غادر طروادة بعد عشر سنوات من الحصار، لم يعد رأساً إلى إيتاكا، على الرغم من اشتياقه إلى زوجته وابنه تليماك، ذلك أنه قرر مع رجاله أن ينهب إحدى مدن تراقيا، ثم يشن غزوة على الشواطئ المصرية.

وبدءاً من القرن الثامن قبل الميلاد انطلق الفينيقيون والإغريق بدورهم لإنشاء تجارة بحرية نشطة، وأنشأوا لذلك مستعمرات في جميع أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط، والتنافس بينهما دفع شعبيهما إلى اللجوء إلى ممارسة القرصنة. وابتداءً من القرن الخامس قبل الميلاد، فرضت أثينا سيطرتها على العالم الإغريقي، وتسلمت مهمة مكافحة القرصنة. وبفضل جهود أثينا التي خصصت باستمرار أسطولاً مؤلفاً من (٦٠) سفينة اختفت القرصنة، لكنّها عادت في القرن الرابع قبل الميلاد عندما تفككت امبراطورية أثينا لتعيث فساداً في المنطقة من جديد.

في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد، شجعت النزاعات الثلاثة الرئيسية الناشئة بين الرومان والقرطاجيين، على تنشيط أعمال القرصنة، وبين العامين (٢٦٤) و (١٤٦) ق.م، استعانت القوات المتحاربة على نطاق واسع بالقرصنة، ولا سيما الرومان.

في القرن الأول قبل الميلاد، وعندما دخلت روما في صراع لا ينتهي ضد ملك

بونت للسيطرة على آسيا الصغرى، وجد الملك "ميتريدات" نفسه مضطراً للتحالف مع قرصنة صقلية، الذين كانوا يمتلكون أسطولاً يزيد تعداده على ألف سفينة خفيفة وسريعة ومعدة للهجوم والفرار. وبفضل هذا الدعم تمكن ميتريدات من التغلغل في الأراضي الإغريقية، واستولى على أثينا وعديد من الجزر في بحر إيجه، ولما أصبح ميتريدات هذا الجنرال الروماني دكتاتور روما عام (٨٢) قبل الميلاد، قرّر تطهير سواحل صقلية من القرصنة التي تقيم فيها، وبعد تركه السلطة استمرت الهجمات المضادة للقرصنة وسجلت فاعلية نسبية، والحملة التي قادها "ببليوس سرفيليوس فاتيكا" بين العامين (٧٨) و (٧٤) قبل الميلاد لاقت نجاحاً جزئياً، ولا سيما أن القرصنة الذين طردوا من كيليكيا لجؤوا إلى كريت وصقلية وكالابريا والبحر الأدرياتيكي. وفي العام (٧٢) قبل الميلاد، عندما نزل "ماركوس أنطونيوس" بقواته في جزيرة

كريت، كان الأسطول الروماني الذي تحت إمرته يغرق في قاع البحر من قبل القرصنة، والأسوأ من ذلك أن القرصنة كانوا يهاجمون السفن القادمة إلى روما المحملة بالقمح والقادمة من صقلية ومصر، وأصبحوا يشكلون خطراً على الجمهورية الرومانية التي كانت تعاني أزمة خطيرة.

لم تتأخر ردة الفعل الرومانية، ففي بداية العام (٦٧) قبل الميلاد، قرّرت روما تعيين دكتاتور للبحار، ووضعت تحت تصرفه وسائل وسلطات استثنائية بهدف القضاء على القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط كله، وسارت الاستعدادات سيراً حسناً، وكان مركز قيادة الأسطول في مدينة بومبي. وخلال بضعة أشهر تمّ بناء نحو (٥٠٠) سفينة، وحشد نحو (١٢٥،٠٠٠) رجل، وبهذا يمكن للعملية أن تبدأ في نهاية الربيع وفي زمن قصير، وبفضل جهود لم يسبق لها مثيل، وتنظيم دقيق محكم (وحدة القيادة وفرض حصار على مضيق جبل طارق ... إلخ)، تمكن دكتاتور البحر من القضاء على قواعد القرصنة واحدة بعد الأخرى في السواحل الأعظم من البحر الأبيض المتوسط. وفي الخريف، كانت حملة بومبي قد توجت بنصر مؤزر، فقد تم أسر أكثر من (٣٦٠) سفينة للقرصنة وتدمير زهاء (١٠٠٠) سفينة أخرى أثناء القتال، وقتل (١٠،٠٠٠) قرصان، بينما أسر نحو (٢٠،٠٠٠) منهم، وبذلك أصابت بومبي عصفورين بحجر واحد، فهي لم تسيطر على البحر الأبيض المتوسط فحسب، بل قضت أيضاً على أعمال القرصنة فيه، وعاش البحر في سلام من القرصنة حتى سقوط الامبراطورية الرومانية في نهاية القرن الخامس بعد الميلاد، حيث عادت القرصنة إلى الظهور فيه.

عادت القرصنة اليوم للظهور

التاريخ يعيد نفسه، فعلى الرغم من التقدم الحضاري الكبير في العالم، وعلى الرغم من وجود منظمات دولية ومحاكم وقوانين دولية، ووسائل رصد

ومراقبة فائقة القدرة، وطيران سريع وأسلحة فعالة، عادت أعمال القرصنة البحرية لتطفو على السطح من جديد، ولا سيما بعد هجمات القرصنة التي يشهدها جنوب شرق آسيا، علاوة على القرصنة قرب السواحل الإفريقية منذ بداية التسعينيات، فالقرصنة يجوبون البحار بحرية، وينهبون السفن المارة بقوة السلاح غالباً، ويضربون عرض ال حائط بسيادة الدول والقوانين، والقانون الدولي للبحار لا يمنح صلاحيات كافية للسفن الحربية والجهات المختصة من أجل مقاومة القرصنة، وكذلك قوانين الدول التي تجري قرب سواحلها أعمال القرصنة.

انتباه: هذه المناطق خطيرة

يجوب البحارة المعاصرون جميع البحار تقريباً التي غالباً ما تنتشر فيها حركة تجارية نشطة، لكن بعض المناطق بشكل خاص يشكل بؤرة مناسبة لنشاط أعمال القرصنة، ونذكر منها: غرب إفريقيا، ومدخل البحر الأحمر، وأمريكا اللاتينية، ولاسيما جنوب شرق آسيا (راجع الخريطة).

حتى إن كانت القارة الإفريقية تضم نحو ربع الهجمات في العام (٢٠٠١م)، فإن القرصنة تظل متمركزة في مواقع معينة قرب شواطئ بعض البلدان مثل: نيجيريا، وساحل العاج، والصومال، وجيبوتي.

وشكل القرصان الإفريقي متبدلاً جداً، فقد تجد اللصوص الصغار ذوي الطرائق البسيطة والتسليح المحدود والذين يستغلون مرور السفن، وقد تجد أيضاً عصابات حقيقية منظمة، وتتألف أحياناً من عسكريين قدامى، ينتقون فرائسهم

من بين المراكب التي تنقل بضائع قيمة. والقرصنة في جنوب أمريكا مسؤولة عن مقتل الملاح "بيتر بلاك" في العام (٢٠٠١م)، وتتمركز على طول السواحل البرازيلية وفي جزر الكاريبي (سان دومينغو، هاييتي) وحول قناة بنما، كما توجد جماعات قرصنية محدودة في أمريكا الوسطى وكذلك في المرافئ الكولومبية والإكوادورية أو الفنزويلية.

القرصنة في آسيا

مما لا يقبل الجدل، أن القرصنة تعبر عن نفسها أوضح تعبير في آسيا، حيث يرتكب ثلثا أعمال القرصنة. وأرخبيلات أندونيسيا وماليزيا والفلبين، وحتى مضائق مالاقا وسنغافورة، تشكل المناطق الموبوءة الرئيسة. وإلى عهد قريب أيضاً أصبحت السواحل الصينية على القائمة السوداء، لكن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية أسهم في الحد من عدد الهجمات في العام (٢٠٠١م)،

حيث حدث هجومان فقط، ولما كان جنوب شرق آسيا يتمتع بجميع الشروط الملائمة لأعمال القرصنة، فليس من المستغرب أن تحدث فيه فقط ٥١% من حالات القرصنة في العالم في العام (٢٠٠١م). ففي هذه البقعة تعبت القرصنة فساداً، خدمةً للمافيات الصينية والأندونيسية، وثمة هجمات خطيرة تحدث أيضاً جنوب شبه القارة الهندية، قرب السواحل الهندية وسواحل بنغلاديش وسريلانكا.

طرق القرصنة

وحيثما تحدث أعمال القرصنة، فإنها تتبع طرائق متماثلة، حيث أمكن لمنظمة الملاحة الدولية وضع جدول لها، فهي تحدث في الليل غالباً فيتسلق القراصنة متن المراكب من أطرافها أو مؤخراتها، مستخدمين الكلابات أو العصي الطويلة البسيطة أحياناً، ولا يهتمهم حجم المركب أو سرعته، وكثيراً ما شوهدت حالات سطو على ناقلات النفط أو السفن التجارية حاملة الحاويات الضخمة الحجم أو السفن السياحية المخصصة للنزهات. والمهاجمون المعتادون جيداً على سلب السفن التجارية يستغلون عموماً مناورات الملاحة أو تخفيف السرعة، أو انشغال أفراد الطاقم كله عند المضائق والممرات الضيقة أو في قاعة الآلات لتنفيذ أحد الأعمال. وقد يحدث أحياناً أن يتسلسل بعض شركاء القراصنة إلى السفن وهي راسية في الميناء ويختبئون فيها، ثم يظهرون فجأة والسفينة في عرض البحر لمد يد العون "لزملائهم" القراصنة القادمين في زوارق سريعة. والمهاجمون على علم تام عموماً بهندسة السفن وطبيعتها وقيمتها حمولاتها، الأمر الذي يؤكد أنهم يتعاونون مع شركاء في البر، وحتى مع السلطات المرفئية.

وثمة طريقة أخرى للقرصنة، وهي إنزال زوارق صغيرة من سفن "أم" كبيرة الحجم، لتسير إلى جوارها أو بالقرب منها، والجميع مطفاً الأتوار، بهدف الانقضاض على الفريسة على حين غرة.

الأساليب التي تسلكها القرصنة

حددت منظمة الملاحة الدولية ثلاثة أشكال للأعمال التي ينفذها القراصنة وهي:

١. السلب باستخدام أسلحة خفيفة:

وهي سرقات صغيرة باستخدام السلاح، وغالباً ما ترتكب في الموانئ أو على مقربة من السواحل ضد الصيادين أو المتنزهين في البحر. وتعرف منظمة الملاحة الدولية ذلك النوع من السلب على النحو التالي: "هجوم انتحاري يقع

على طول السواحل، وتنفذه مراكب قوية جداً يقودها مجرمون وذ صوص مسلحون في البحار، وهم عادةً يحملون السكاكين وأهدافهم عموماً السيولة النقدية، ولا سيما في الصناديق الحديدية الموجودة في كل مركب، وكذلك الأغراض الشخصية عالية الثمن، والتي يبلغ ثمنها وسطياً بين (٥٠٠٠) و (١٥،٠٠٠) دولار". وهذا النوع من القرصنة هو الشائع وتزيد نسبته على ٧٠ % من الحالات.

٢. السرقة والاعتداء المسلح المتوسط بخطط أو من دون خطط: ويقصد بذلك: "هجمات عنيفة وسرقات تسفر عن جروح خطيرة أو سقوط قتلى، وتنفذه عصابات منظمة جيداً، وهي عادةً مسلحة تسليحاً ثقيلاً، وتعمل لحساب مركب "أم"، مستفيدة عموماً من شركاء على البر متواطئين معها. وهذا الشكل من القرصنة يمثل خطراً شديداً على الملاحة، ولا سيما عندما يتم تحييد الملاحين وشل حركتهم أو حجزهم.

٣. الاختطاف الإجرامي الخطير:

وهو فعل خطير يتم فيه ارتكاب جرم الاختطاف، حيث يستولي القراصنة على المركب، ثم يعمدون إلى تمويهه أولاً، ثم تسجيله باسم مزور؛ وحمولته تختطف أو تقذف بالبحر حسب نوع شبكة المافيا، وتسمى منظمة الملاحة العالمية مثل هذه الظاهرة بأنها: "تقنية المركب الشبح"، كما تحدد المنظمة هذا النوع من القرصنة بأنه: "أنشطة إجرامية دولية مخططة، وتحت تصرفها موارد هامة، وتستخدم عصابات هامة من رجال مدربين جيداً ومسلحين تسليحاً ثقيلاً، وعلى استعداد تام لاستخدام الأسلحة النارية"

المصدر: شبكة بي بي سي العربية

التاريخ: ١٧ يناير ٢٠٠٦

القرصنة البحرية: من منغصات متعة الصيد في الخليج

خليل عثمان



بي بي سي - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة



عثمان عبد الله كاسين

يقع بعض الصيادين وهواة الصيد البحري قبالة سواحل بعض الدول الخليجية أحيانا ضحية لأعمال قرصنة بحرية.

ويتعرض هؤلاء لهجمات من قبل زوارق تقل قرصنة مسلحين يسلبون ضحاياهم ما يحملونه من أموال، وهواتف نقالة، وأجهزة إلكترونية، وما إصطادوه من أسماك، وحتى زوارقهم في بعض الأحيان.

الحظ العاثر

وفي زيارة إلى منطقة شعع مؤخرا، ذات يوم عطلة شتوي، كان هواة الصيد البحري في مرفأ الصيادين في هذه البلدة الساحلية الصغيرة في إمارة رأس الخيمة يعودون إلى الشاطئ بسلام مُحَمَّكين بما جاد البحر به عليهم من أسماك.

والعود الحميد بسلام من رحلات الصيد البحري هو شأن معظم الصيادين وهواة الصيد الذين يمارسون الصيد قبالة سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة.

إلا أن الحظ العاثر يكون أحيانا من نصيب بعض مزاولي الصيد البحري الذين يسقطون في أيدي قرصنة البحر.

أبو خالد، أحد هواة الصيد في رأس الخيمة، كان على موعد مع هذا الحظ العاثر ذات يوم أبحر فيه على متن طراد له هو وعاملان هنديان بغرض ممارسة هوايته المفضلة.

ويقول أبو خالد إنه سار بقاربه إلى عرض البحر حيث ألقى مرساته ورمى بصنارته في الماء في إنتظار ما قد يفتحه عليه حظه من صيد.

ويتابع قائلا: "وبينما كنت أحرق في الأفق البعيد، لاحظت طرادا قادمًا وعلى متنه شخصان: أحدهما يقود الطراد عند المحرك والآخر يقف بجانبه".

ويضيف: "ولكن عند إقترابهم لمحت ثلاثة أشخاص آخرين قابعين داخل الطراد".

ويمضي أبو خالد في سرد قصته: "وقف الطراد الآخر بجانب طرادي، ونزل منه ثلاثة أشخاص؛ كان أحدهم يحمل زجاجة مكسورة، في حين إنقذ الآخر سكيناً من على التلاجة في الطراد العائد لي وشهرها في وجهي، بينما إنبرى الثالث إلى التفاوض معي."

وكان أول ما قاله القرصان له: "طلع الموبايل!"

عنصر المباغثة

وما حدث لأبي خالد في ذلك اليوم المشؤوم قد حدث لغيره ممن يشتغلون بالبحر.

وقراصنة القرن الحادي والعشرين يعتمدون، شأنهم شأن القراصنة على مر الزمان، على عنصر المباغثة، وهم يستفيدون في عمليات القرصنة التي يقومون بها قبالة سواحل دولة الإمارات من أجواء الهدوء والطمأنينة التي تسود في البلاد.

ويقول عدنان عبد الله كاسين، المشرف السابق في فرع الحوادث البحرية في الإمارات: "إن لهم يعني، سبحانه الله، حركة خفية. مع أن طرادهم يكون قادماً في البحر، لكنه يأتيك في لحظة، من دون أن تدري من أين طلع لك."

ويضيف: "مع أنك ممكن تكون مع أصدقائك، حوالي أربعة، خمسة، لكنك لا تشعر بوجودهم. فهم يأتون في لحظة ويصلون إلى عندك."

ويردف قائلاً: "أضف إلى ذلك أن الدولة فيها أمان، الحمد لله، وخير، فبالتالي الواحد يوم يطلع البحر بغرض التسلية والصيد، فإنه لا يفكر في يوم من الأيام بأنه سيأتي إليه أحد ويسلبه شيئاً ما."

ويخلص إلى القول: "بالتالي، فأنت عندما ترى طراداً قادماً من بعيد، فإنك تظن بأنه زميل أو أحد المواطنين. لا تفكر أبداً أو تتوقع أنهم قرصنة."

وبالفعل، فإن حسن الظن هذا بنوايا الآخرين كان سبباً من أسباب عدم توخي أبي خالد للحيطه والحذر عند إقتراب طراد القرصنة منه.

يقول أبو خالد: "كنت أخذت حذري من الأخوة (أي القرصنة) أو من الطراد، ولكنني، من ناحية إنسانية، حدثت نفسي أنهم قد يكونون بحاجة إلى ماء أو طعام أو ضالين الطريق."

ويردف قائلا: "لم يخامرني قط الشك في أنهم قد يكونون قراصنة، وإلا فإنني كنت إبتعدت عن طريقهم أو أخذت حذري منهم."

"فئة ضالة"

ويؤكد أبو خالد إن القراصنة الذين سطوا عليه كانوا إيرانيين، ولكنهم كانوا يتكلمون العربية.

ويقول: "الذي كان يتفاوض معي يتكلم العربي. هم من إيران ولكنهم عرب."

ويعتقد كاسين بأن الذين يمارسون القرصنة قبالة سواحل الإمارات هم خارجون عن القانون يعملون إنطلاقاً من السواحل الإيرانية.

ويقول: "والله، يا سيدي، ما أنا أعرفه ومتأكد منه أنه لحد الآن جميع القراصنة الذين جاؤوا، وصارت مشاكل بينهم وبين مواطني الدولة، هم من إيران."

إلا أنه يستدرك قائلا: "طبعاً، لا أعتقد أن هناك جهة حكومية تمول أو تساعد أو تدير مثل هذه الأعمال. لأن هؤلاء الجماعة فئة ضالة وخارجة عن القانون."

ويضيف: "حتى أن الجمهورية (الإسلامية) نفسها تبحث عنهم، تريد أن تمسكهم، لأنهم أصلاً يلوثون سمعة البلد."

ويوضح قائلا: "عندما يُلقي القبض على قرصان ما ويُقال بأنه هذا إيراني، فإن هذه السمعة إساءة لإيران. وبالتالي إيران تريد أن تقطع دابر هذا الموضوع، لأنه ينطوي على ما يسيء إليها."

"على المنصة"

قصة أبي خالد، الذي تعرض أيضاً للضرب على أيدي القراصنة، إنتهت بسلبه طرادته وما عليه، أما هو والعمالان الهنديان فقد تركهما القراصنة على إحدى منصات البترول المنصوبة في عرض البحر.

ويقول أبو خالد: "قعدنا على المنصة. منصة كبيرة يعني، فيها مثل قاعدة، وفيها كرافان. قعدنا للصبح، إيه للصبح، إيه."

ويضيف: "لاقانا أخي في الصباح. كانوا يفتشون علينا. الحقيقة حرس السواحل أيضا لم يقصروا."

ويكشف أبو خالد أنه بعد شهر تقريبا من حصول الحادثة تمكنت القوى الأمنية من إلقاء القبض على مجموعة من الأشخاص أثناء محاولتهم التسلل إلى البلاد، وكان من بينهم أحد القراصنة الخمسة.

ويقول: "لقد إعترف للسلطات بالقراصنة. ولكن الطراد ما يزال مفقودا، خلاص، لم يتمكنوا من العثور عليه ولا على المعدات وغيرها."

وفي المحصلة، فإن أعمال القرصنة البحرية في مياه الخليج في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من قتلها، تبقى ظاهرة مستدعاة من زمن غابر، سادت فيه أعمال القرصنة والمعارك البحرية وسرقات السفن وعمليات الإختطاف في عرض البحر.

وهي تستدعي جهودا مشتركة لكي لا يكرر الحظ العاثر الذي حل بأبي خالد زيارته مرة أخرى فينغص على الآخرين متعة الصيد في مياه الخليج وحلاوتها.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٥ فبراير ٢٠٠٧

اليمن يمنح اللجوء السياسي لزعيم المحاكم الإسلامية الصومالية

صنعاء تؤكد قدوم شريف وتنفي ترتيب لقاء بينه وبين الرئيس الإثيوبي

صنعاء - نيروبي: «الشرق الأوسط»

من المنتظر أن يصل رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية الصومالية الشيخ شريف شيخ أحمد اليوم إلى صنعاء كلاجئ سياسي، حسبما أفاد مسؤولون يمنيون. وقالت وزارة الدفاع اليمنية على موقعها الإلكتروني «إن رئيس المحاكم الإسلامية، الذي قررت السلطات الكينية إخلاء سبيله، سيصل إلى صنعاء كلاجئ سياسي». وسيصل الشيخ شريف، الذي يعتبر معتدلاً، إلى اليمن قادماً من كينيا حيث كان تحت قبضة المخابرات الكينية. وكان وزير الخارجية اليمني الدكتور أبوبكر القربي أكد عدم وجود أية مشكلات في قدوم رئيس المحاكم الإسلامية إلى اليمن، ونفى من ناحية أخرى وجود أية ترتيبات لعقد لقاء الشيخ شريف والرئيس الإثيوبي جيرماولد جورجيس خلال زيارته المقررة في غضون أيام إلى اليمن. وكان الشيخ شريف قد سلم نفسه إلى السلطات الكينية على الحدود مع الصومال في يناير (كانون الثاني) الماضي بعد أن فقدت قوات المحاكم السيطرة على مقديشو أمام قوات الحكومة الانتقالية، مدعومة بقوات إثيوبية في ديسمبر (كانون الأول) الماضي. ومنح اليمن حق اللجوء لعدد من قيادات المحاكم المعتدلين بعد هذه الهزيمة. إلى ذلك قالت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان أمس إن السلطات الكينية اعتقلت خطأ ثمانية مشتبه فيهم على الأقل بتهمة دعم الإسلاميين الصوماليين وحرمتهم من الاتصال بمحاميين أو الحصول

على أدوية، بينهم أميركي وأربعة بريطانيين.
وذكر ممثلون لشبكة حقوق الإنسان الكينية ان شرطة كينيا تحتجز أربعة مشتبته فيهم أجنب في مركز للشرطة بنيروبي، منهم امرأة تونسية حامل. ولم يتضح إجمالي عدد المحتجزين لكنهم قالوا انهم يعلمون باحتجاز ثمانية على الأقل. وقال كل من جون نحاجي، قائد شرطة نيروبي، والمتحدث باسم الحكومة انهما لا يعلمان بأمر الاعتقالات.

وأوضحت جماعات حقوق الإنسان أن المشتبه فيهم اعتقلوا قرب الحدود الكينية قبل شهر تقريبا اثناء فرارهم من القوات الاثيوبية التي ساعدت في الاطاحة بالإسلاميين الذين سيطروا على مقديشو ومعظم جنوب الصومال مدة ستة اشهر. ووفقا للقانون الكيني يجب استدعاء المشتبه فيهم للمثول امام المحكمة بعد ٢٤ ساعة في القضايا العادية و ١٤ يوما في الجرائم الخطيرة. وقال كانجيتي مونجاي، عضو شبكة حقوق الإنسان الكينية، لـ«رويترز» منبلدة لامو الساحلية حيث تحقق الجماعة في الاعتقالات «همنا الأول هو أنهم محتجزون لمدة تتجاوز الفترة المسموح بها قانونا دون تفسير». وأضاف «ليس هناك التزام بالقانون وهناك الكثير من التعسف في معاملة الاشخاص المحتجزين». وانتقد قادة جماعات مسلمة السلطات الكينية لإساءتها معاملة الصوماليين الذين تشتبه في أنهم مقاتلون سابقون في مجلس المحاكم الإسلامية الصومالية السابق. وفي الشهر الماضي أرسلت نيروبي نحو ٣٠ سجيناً مكبلين من أيديهم وأرجلهم بالأصفاد على متن طائرة الى الصومال وسط مخاوف بأن يواجه المرحلون أسوأ معاملة من الإثيوبيين. وقال الأمين كيماثي، رئيس منتدى حقوق الإنسان المسلم في كينيا الذي رافق كانجيتي الى لامو، ان الشرطة الكينية تحتجز في نيروبي أميركيا من أصل عربي وثلاثة بريطانيين ورجلا آخر يحمل جوازي سفر بريطانيا وصوماليا. وشكا المحتجزون من عدم تلقيهم عونا يذكر من سفارات بلادهم. ولم يصدر تعقيب فوري من السفارتين البريطانية والأميركية في نيروبي.

وأضاف كانجيتي «سجلنا حالات إهمال للرعاية الطبية... هناك امرأة تونسية حامل مصابة بعيار نارى فى ظهرها ولا تتلقى الرعاية الطبية

الملائمة».

من جهتهم حذر مسؤولون في البحرية الكينية أمس من ان قراصنة يتجمعون حاليا على الساحل الصومالي شمال مقديشو مغتتمين فراغ السلطة الناجم عن الهجوم العسكري الصومالي الإثيوبي على المحاكم الإسلامية. وأكد المسؤولون ان القراصنة يتجمعون في هاراديري التي تبعد نحو ٣٠٠

كلم شمال العاصمة الصومالية التي كانوا ينطلقون منها في الماضي لمهاجمة عشرات السفن في المحيط الهندي. وفروا من هذه المنطقة اثر وصول قوات المحاكم الإسلامية قبل ان تطرد بدورها في نهاية ٢٠٠٦. وأعلن اندرو موانغورا المسؤول الكيني عن برنامج مساعدة البحارة في مومباسا ان «قراصنة مدججين بالسلاح شوهدوا مؤخرا وهم يتجمعون في مدينة هاراديري التي اشتهرت سابقا بايوائها قراصنة».

المصدر: شبكة بي بي سي العربية

التاريخ: ٨ أبريل ٢٠٠٧

الموفدة الأمريكية إلى الصومال تدعو للحوار



التقت الممثلة الأمريكية عددا من قادة
الحكومة الصومالية الانتقالية

قالت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية جنديني فرايزر إن أفضل السبل لانهاء القتال الدائر في الصومال هو الحوار بين الحكومة الانتقالية والجماعات التي تعارضها.

إلا أنها قالت إن ما وصفتهم بـ "الجهاديين" و"المتطرفين" لا يجب أن يندرجوا ضمن أي عملية للمصالحة.

وقد أدلت فرايزر بهذه التصريحات للبي

بي سي عقب مباحثات أجرتها مع قادة الحكومة الانتقالية الصومالية في مدينة بيدوا.

وتعد فرايزر أول مبعوث أمريكي رفيع المستوى يقوم بزيارة الصومال منذ عام ١٩٩٤.

وكانت قد وصلت إلى هناك لحث الحكومة الانتقالية على إحلال هدنة دائمة، بعد أن بات العنف المتجدد خطرا على عملية المصالحة.

والتقت جنديني فرايزر قادة الحكومة الانتقالية في بيدوا مقر هذه الحكومة جنوبي الصومال.

وقالت فرايزر إن أعمال العنف الأخيرة في العاصمة مقديشو قد تسببت في أزمة إنسانية.

وعن مرامي هذه الزيارة صرح مصدر مسؤول بأن: "الهدف هو إجراء المحادثات مع جميع الأطراف لتحويل هذه الهدنة إلى وقف نهائي لإطلاق النار، والضغط من أجل إحلال المصالحة".

و تتزامن هذه الزيارة مع هدنة هشة في العاصمة مقديشو، بعد عمليات عسكرية شنتها القوات الإثيوبية و الصومالية ضد المقاتلين الإسلاميين وعدد من ميليشيات القبائل.

كما ينتظر أن يُعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في السادس عشر من شهر أبريل/ نيسان.

إصفايات

وتستمر الهدنة منذ ستة أيام وقد أعقبت



تسببت المعارك الأخيرة في الصومال في مقتل
العشرات من المدنيين حسب الأمم المتحدة

معارك كانت من بين الأعنف في مقديشو منذ ١٥ عاما، واندلعت بعد هجوم القوات الإثيوبية لتستمر أربعة أيام أواخر شهر مارس/ آذار الماضي.

وقد ذكرت الأمم المتحدة أن مئات من المدنيين قد لقوا حتفهم خلال المعارك، وأن ١٠٠ ألف شخص قد نزحوا خارج العاصمة.

وتحدثت تقارير عن وجود عسس

ينتمون إلى المقاتلين الإسلاميين و إلى مقاتلين من قبيلة الهاوي. يراقبون الوضع في معقلهم.

ويتوقع أن تحل قوات الاتحاد الإفريقي محل القوات الإثيوبية التي اجتاحت البلاد من أجل إجلاء قوات اتحاد المحاكم الشرعية.

الإفراج



يخشى من انتشار القرصنة بالقرب من السواحل الصومالية

على صعيد آخر قال مسؤولون إن قراصنة أفرجوا عن سفينتين احتجزتا بالقرب من السواحل الصومالية مؤخرا.

وأطلق القرصنة السفينة "إم في روزن" التي تستأجرها الأمم المتحدة والباخرة الهندية "إم في نعمة الله" أمس الجمعة.

ولم يصب أي من أفراد طاقمي السفينتين بسوء غير أن فدية دفعت لقاء الإفراج عنهم.

يشار إلى أن أعمال القرصنة أمام السواحل الصومالية توقفت عندما كان اتحاد المحاكم الشرعية يحكم سيطرته على العاصمة.

وكان القرصنة قد احتجزوا السفينة إم في روزن وعلى متنها ١٢ بحارا في فبراير/ شباط الماضي حينما كانت تنقل مساعدات للشعب الصومالي.

كما احتجزوا ١٤ شخصا كانوا على متن السفينة الأخرى.

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ٢٠ مايو ٢٠٠٧

خلال لقائه بنيروبي نائبة وزير خارجية إيطاليا
رئيس الصومال يشترط لإشراك المحاكم بمؤتمر المصالحة



باتريسيا سانتينيلي دعت دور القوة الأوغندية في الصومال (الفرنسية)

قالت باتريسيا سانتينيلي نائبة وزير الخارجية الإيطالي إن الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أبلغها بأنه سيسمح بمشاركة ممثلين من المحاكم الإسلامية في مؤتمر المصالحة المرتقب إذا تم انتدابهم من قبائلهم ونبذوا العنف.

واعتبرت سانتينيلي تصريحات يوسف بعد لقائه في العاصمة الكينية نيروبي "بالبداية المهمة" ودعته إلى الوفاء بوعوده.

ومن المفترض أن تعقد الحكومة الانتقالية الصومالية التي أوصلتها القوات الإثيوبية إلى مقديشو بعد هزيمة المحاكم، مؤتمرا للمصالحة الشهر المقبل.

وكان مقررا عقد المؤتمر في أبريل/ نيسان الماضي، لكنه تأجل بسبب القتال العنيف في مقديشو. وأفسحت معارك الشوارع المجال لشن هجمات فردية بأسلوب حرب العصابات خلال الأيام الماضية.

وشددت المسؤولية الإيطالية كذلك على ضرورة دعم قوة حفظ السلام الأفريقية المكونة من ١٤٠٠ جندي أوغندي لتعزيز الأمن في الصومال، معتبرة أن بقاء الجيش الإثيوبي على أراضي الجار الصومالي "غير مقبول".

لقاء غيدي

وكانت سانتينيلى التي كانت بلادها تحكم الصومال قبل الاستقلال، قد التقت رئيس الحكومة الانتقالية علي محمد غيدي في مقديشو خلال زيارة استغرقت عدة ساعات.

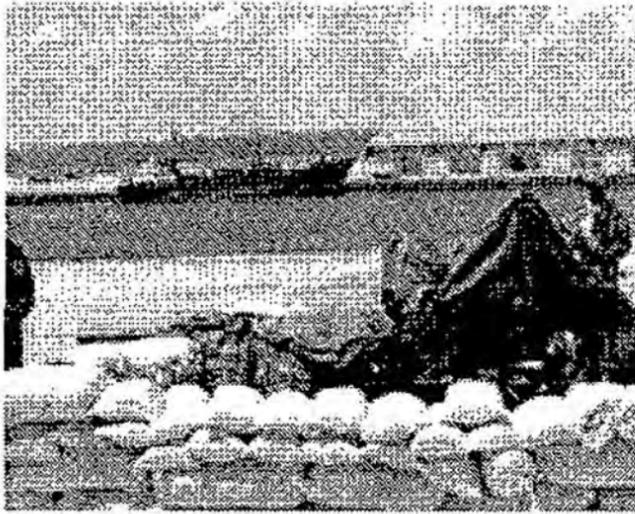
وقالت في مقديشو إن الأمن لن يتحقق إلا عبر وقف إطلاق النار، مضيفة أنها اتفقت مع يوسف علي أن تختار القبائل ممثليها بحرية واستقلال وأن يعقد مؤتمر المصالحة "بشكل متجانس".

في هذه الأثناء أعلنت الحكومة الإثيوبية أن نحو ألف من قوات المحاكم الإسلامية ومسلحين آخرين قتلوا في معارك عنيفة وقعت خلال الشهرين الماضيين بين القوات الإثيوبية المساندة للحكومة والمسلحين في الصومال.

وأفادت وزارة الخارجية الإثيوبية في بيان خاص بأن نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مقاتل من المحاكم الإسلامية ومسلحين آخرين قتلوا خلال المعارك التي جرت نهاية مارس/ آذار الماضي، في حين ارتفعت حصيلة هذه المعارك التي انتهت يوم ٢٦ أبريل/ نيسان الماضي إلى ٦٠٠ قتيل، كما تم أسر ١٥٠ آخرين.

إطلاق سويديين

من جهة أخرى أفرجت الحكومة الإثيوبية أمس عن ثلاثة مواطنين سويديين يشتبه في علاقتهم بالمحاكم الإسلامية كانوا معتقلين في إثيوبيا، وفق ما علم السبت من متحدث باسم الخارجية السويدية.



معلومات كورية عن أن طاقمي سفينتين استولى عليهما القراصنة ما زالوا بخير (الفرنسية)

وقالت سيسيليا جولين "لقد أفرج عنهم أمس (الجمعة) ووصلوا ظهر اليوم إلى السويد"، دون توضيح ملابسات الإفراج عنهم.

وفي سياق آخر ذكرت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية السبت أن طاقمي سفينتي الصيد الكوريتين الجنوبيتين اللتين تم الاستيلاء عليهما قبالة السواحل الصومالية الأسبوع الماضي، ما زالوا بخير.

وقال القبطان لمالك السفينتين عبر مكالمة هاتفية نقلتها وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) "إنهم لم يتعرضوا لتحرشات من قبل مجموعة المختطفين".

المصدر: وكالات

المصدر: شبكة بي بي سي العربية

التاريخ: ٢١ مايو ٢٠٠٧

تحذير من خطر القرصنة علم الصومال



قال برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إن هجوما تعرضت له باخرة محملة بالمواد الغذائية وكانت متجهة إلى الصومال أعاد إحياء المخاوف من أعمال القرصنة في المنطقة.

وفي حال تنامي هذه الهجمات قد يتم تهديد وصول مواد غذائية إلى حوالي مليون شخص.

عادت هجمات القرصنة إلى الارتفاع بعد رحيل المحاكم الإسلامية عن الحكم

وكانت الباخرة التابعة لبرنامج الغذاء قد

هوجمت يوم السبت بالقرب من مرفأ مراكا الصومالي بعد أن حملت أربعة آلاف طن من المواد الغذائية.

وقال رئيس البرنامج التابع للمنظمة الدولية إن بواخر أخرى باتت الآن ترفض التوجه إلى الصومال.

وقالت جوزيت شيران المديرية التنفيذية للمنظمة في بيان لها: "تحت الدول الأساسية على القيام بأقصى ما يمكن ضد لعنة القرصنة التي باتت الآن تهدد قدرتنا على إطعام مليون صومالي."

وأضافت: "هذا الهجوم يبرز تنامي مشكلة القرصنة قرب الصومال وهي مشكلة في حال تركت دون حل سوف تقطع الشريان الأساسي للمساعدات الغذائية إلى البلاد وإلى الناس الذين يعتمدون عليها لمعيشتهم."

وقد أقدم القراصنة على قتل حارس كان بين مجموعة حراس أرسلت لمواجهة القراصنة بعد محاولتهم خطف الباخرة.

وأعربت شيران عن حزن برنامج الغذاء العالمي وقلقه بسبب مقتل الحارس "الذي أبدى شجاعة كبيرة بعد أن تعرضت الباخرة للهجوم."

كما أعربت عن تضامنها مع عائلته.

وكانت الباخرة في طريقها إلى مرفأ دار السلام في تنجنيقا بعد أن فرغت حلتها في مرفأ مركا جنوبي مقديشو.

وكان برنامج الغذاء قد اضطر العام الماضي إلى تعليق جميع المساعدات لاسبوع بعد اختطاف باخرتين تعملان له.

يذكر أن القرصنة قرب الصومال تشكل أزمة مستمرة منذ أن تدهورت الأوضاع الأمنية في البلاد في التسعينات من القرن الماضي مع أنها انخفضت خلال الفترة الوجيزة التي حكمت خلالها المحاكم الإسلامية العام الماضي.

ويدعي عدد من القراصنة بأنهم يحمون الشاطئ من الصيد غير القانوني ومن البواخر التي تقوم برمي النفايات السامة.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٦ مايو ٢٠٠٧

وزير الخارجية الإثيوبي يجري محادثات مع السلطات الانتقالية في مقديشو

قراصنة صوماليون يستولون على سفينة هندية

نيروبي - لندن: «الشرق الأوسط»

وصل وزير الخارجية الإثيوبي سيوم موسفين الذي تنشر بلاده قوات في الصومال صباح امس، الى مقديشو لاجراء محادثات مع السلطات الانتقالية الصومالية.

وكان في استقبال الوزير الإثيوبي الذي يرأس وفدا من ثلاثين شخصا من وزارته، الرئيس الصومالي عبد الله يوسف احمد ورئيس الوزراء علي محمد جدي.

وأعلن أحد مستشاري الوزير لوكالة الصحافة الفرنسية طالبا عدم ذكر اسمه أن «الزيارة تهدف الى مناقشة المسائل الثنائية» بدون مزيد من التفاصيل حول برنامج موسفين او مدة زيارته.

وقام الوفد الذي يتنقل في سيارات مدرعة تابعة لقوة السلام الافريقية في الصومال، بتفقد سفارة اثيوبيا في مقديشو التي تم ترميمها مؤخرا وتقع في الحي الذي يضم القصر الرئاسي. وتعود آخر زيارة لوزير الخارجية الإثيوبية الى مقديشو الى نحو شهرين قبل المعارك الطاحنة التي وقعت في مارس (آذار) وابريل (نيسان).

من جهة اخرى، أعلن مصدر بحري أن صوماليين مسلحين استولوا اول من أمس على سفينة هندية كانت تبحر قبالة سواحل مقديشو.

وقال اندرو موانغورا المسؤول في الفرع الكيني لبرنامج مساعدة البحارة، ان المهاجمين استولوا على السفينة الهندية بعد ظهر الخميس، موضحا ان مصير طاقم السفينة لم يعرف. وأضاف «لا نعرف ما اذا كانت السفينة في

مرحلة الرسو في مقديشو او الإبحار من المرفأ». وتابع أن السفارة الهندية في نيروبي أبلغت بهذا الهجوم.

وكان إكتب الدولي للملاحة البحرية ذكر الاسبوع الماضي أن سبعة هجمات وقعت منذ مطلع العام الحالي على امتداد السواحل الصومالية التي يبلغ طولها ٣٧٠٠ كيلومتر. وسجلت عشرة هجمات مماثلة شنها قراصنة العام الماضي.

وتوقفت الهجمات منتصف العام الماضي عندما سيطرت على جزء كبير من الصومال المحاكم الاسلامية التي طردها الجيش الاثيوبي المتحالف من الحكومة الصومالية الانتقالية من السلطة في ديسمبر (كانون الاول) ٢٠٠٦ ويناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧.

والقرصنة منتشرة قبالة الصومال منذ ان دخلت البلاد في حالة من غياب القانون بعد أن أطاح أمراء حرب بالرئيس السابق محمد سياد بري في عام ١٩٩١.

وحذرت البحرية الاميركية في الأونة الاخيرة السفن التجارية ونصحتها بالابتعاد مسافة ٢٠٠ ميل بحري على الاقل من الساحل الصومالي بعد موجة هجمات من بينها هجوم أطلق فيه أفراد ميليشيا قذائف صاروخية ونيران أسلحة آلية.

وتزايدت هجمات القراصنة منذ الاطاحة بالاسلاميين في يناير (كانون الثاني). ودعت الامم المتحدة الى اتخاذ إجراء دولي ضد القرصنة قبالة الصومال وقالت انها تهدد بقطع إمدادات حيوية من المساعدات عن مليون شخص.

ويزعم كثير من القراصنة انهم حرس سواحل يحمون المياه الاقليمية من صيد غير مشروع أو القاء فضلات سامة.

المصدر: الخليج

التاريخ: ٤ نوفمبر ٢٠٠٧

تقرير إخباري ... مسار الحضور الأمريكي في الصومال

مقدشو - "الخليج":

بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطورات الأحداث في الصومال في وقت مبكر من انهيار الحكومة المركزية في ١٩٩١، فقد أرسل الرئيس جورج بوش الأب أكثر من ٢٠ ألفاً من قوات البحرية الأمريكية "المارينز" إلى الصومال، في وقت وصلت فيه مأساة الصومال إلى ذروتها لتنفيذ عمليات سميت في حينه "إعادة الأمل" لإنقاذ حياة مئات الآلاف الذين كانوا يموتون جوعاً في الأقاليم الجنوبية من الصومال بسبب الحروب الأهلية والجفاف.

وعلى الرغم من أن واشنطن نجحت في تخفيف معاناة الصوماليين، ومهدت الطريق إلى إيصال المساعدات إلى المتضررين، فإن عملياتها في الصومال والتي انضمت إليها الأمم المتحدة لاحقاً لم تكفل بالنجاح، فقد تورطت في الصراع الأهلي، ودخلت في مواجهات مع أنصار رئيس التحالف الوطني الصومالي الجنرال الراحل محمد فارح عيديد الذي اتهمه قائد عمليات القوات الدولية في الصومال الأدميرال الأمريكي جنتون هاو بالمسؤولية عن مصرع ٢٥ من القوات الباكستانية العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة في الصومال، وأصدر أوامره باعتقال عيديد الذي خاض أنصاره حرب شوارع ضد القوات الدولية، أسفرت عن مقتل ١٨ جندياً أمريكياً، وأدت إلى انسحاب القوات الدولية من الصومال.

وولت واشنطن منذ ذلك الحين ظهرها للصومال الذي مر بفوضى عارمة اجتاحتها طويلاً وعرصاً قضت على الأخضر واليابس. وعاد الاهتمام الأمريكي بالصومال بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول فقد اتهمت واشنطن شخصيات وشركات صومالية بعلاقتها مع تنظيم القاعدة، وجمدت أرصدة شركة "البركات" للتحويلات المصرفية والاتصالات، وأرسلت قواتها إلى جيبوتي المجاورة للصومال لمكافحة أنشطة من سمتهم الإرهابيين في الصومال، والذين استفادوا حسب قولها من غياب السلطة المركزية، ولم تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لإعادة الشرعية والنظام إلى الصومال، ولم يكن لها دور في مؤتمرات المصالحة الصومالية في عواصم إفريقية وعربية عديدة، وإنما اكتفت باصطياد عناصر مطلوبة لديها من الصومال، واستخدمت في ذلك زعماء الحرب الذين أبرمت معهم اتفاقيات سرية لمساعدتها في مكافحة ما تسميه الإرهاب، وحثت قادة الفصائل الصومالية في ٢٠٠٥ على تشكيل تحالف مكافحة الإرهاب الذي دعمته، وانهار ذلك المشروع بعد أن ألحقت المحاكم الإسلامية الهزيمة بالتحالف المدعوم من أمريكا، مما دعا واشنطن إلى مراجعة سياستها، وتوجهت نحو الحكومة الانتقالية في الصومال التي حاصرها الإسلاميون في مدينة بيداوا جنوب غرب الصومال، وأغرت القوات الإثيوبية باجتياح الصومال بذريعة الدفاع عن الحكومة الصومالية ومحاربة المحاكم الإسلامية التي اتهمتها الإدارة الأمريكية بإيواء إرهابيين دوليين.

ولم تكتف بذلك، بل شنت مقاتلات أمريكية نهاية ٢٠٠٦ غارات جوية على إقليم جوبا السفلى في أقصى جنوب الصومال، لضرب أهداف قالت واشنطن إن إرهابيين يختبئون فيها، ومنذ عامين، تغلغلت الولايات المتحدة في السياسة الصومالية، وعينت جون بيتس مبعوثاً أمريكياً خاصاً إلى الصومال، ولعبت دوراً كبيراً في حل الأزمة السياسية بين الرئيس عبد الله يوسف ورئيس الوزراء علي محمد جيدي الذي مارست عليه الضغوط للاستقالة، وقالت مصادر مراقبة

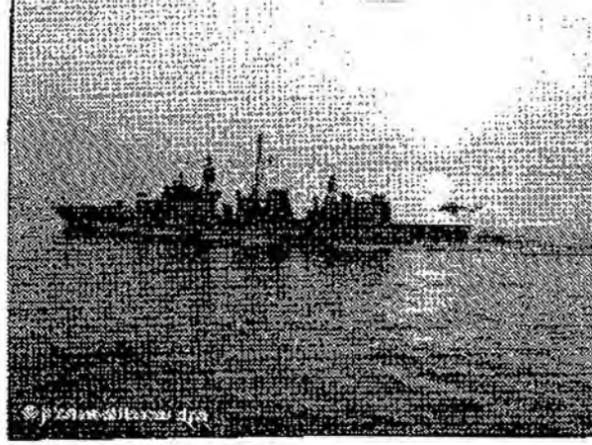
إن واشنطن استاءت من الاتفاقية التي أبرمها جيدي مع الحاج أبو بكر عمر عدان وغيره من ممولي المحاكم الإسلامية، واعتبرت ذلك عرقلة لجهودها في مكافحة الجماعات الإرهابية في الصومال.

ولم يقتصر التغلغل الأمريكي في السياسة الصومالية فحسب، بل لعبت دورها في التطورات الأمنية، حيث دعمت بشدة الوجود الإثيوبي في الصومال والذي تعرض لانتقادات دولية وإقليمية ومحلية واسعة، بحجة أن انسحابها من دون وصول قوات إفريقية كافية لحفظ الأمن يؤدي إلى فراغ أمني قد يعيد الإسلاميين المتشددين إلى واجهة الأحداث في الصومال، وأسهمت البحرية الأمريكية في ملاحقة قرصنة البحر في الصومال، حيث تمكنت الأسبوع الماضي من إنقاذ سفينة كورية اختطفها مسلحون من ميناء مقديشو في منطقة على بعد ٣٠ كلم من مدينة عذله الساحلية في إقليم شبيلي الوسطى، وقالت إنها ستواصل مطاردتها لمسلحين صوماليين اختطفوا سفينة يابانية في السواحل الشرقية في الصومال، ويرى مراقبون أن الإدارة الأمريكية على الرغم من فشل تدخلاتها في كل من العراق وأفغانستان ستبقى لاعبا أساسيا في التطورات السياسية والأمنية في الصومال، ولو من وراء الكواليس.

المصدر: موقع دويتشه فيلة الألماني

التاريخ: ٢٣ ابريل ٢٠٠٨

البحرية الألمانية تنجح في إنقاذ ناقلة نفط يابانية من القرصنة



الفرقاطة الألمانية "إمدن" قبالة السواحل الصومالية

فيما أعلنت برلين أن فرقاطة من البحرية الألمانية قامت بنجدة ناقلة نفط يابانية هاجمها قرصنة بالصواريخ قبالة الصومال تفكر الدول الكبرى بطرح مشروع قرار أممي يجيز للدول محاربة أعمال القرصنة المتزايدة قبالة السواحل الصومالية.

أعلنت وزارة الدفاع الألمانية أن فرقاطة ألمانية تقوم بمراقبة السواحل الصومالية في إطار عملية "الحرية الدائمة" قد التقطت نداء استغاثة ناقلة نفط يابانية تعرضت لنيران قرصنة صوماليين في منطقة خليج عدن، حيث توجهت الفرقاطة إثر ذلك مباشرة لموقعها، كما سبقتها مروحية لاستطلاع الأمر.

وفي تعليقه على مجريات هذه العملية قال المتحدث باسم القيادة الميدانية في الجيش الألماني في مدينة بوتسدام الألمانية إن القرصنة هربوا في قاربهم السريع لدى وصول المروحية التابعة للأسطول الألماني إلى الموقع. وقال المتحدث إن العملية تمت وفقا لقانون تقديم المساعدة للسفن المعرضة للخطر والذي يسمح بتقديم المساعدة حال التعرض لخطر فوري على الحياة أو حال عدم تقديم السلطات المحلية للمساعدة.

وقد ازدادت حوادث القرصنة قبالة السواحل الصومالية في الأسابيع الماضية، حيث اختطف قرصنة صوماليون سفينة بينما كانت في رحلة من دبي يوم الاثنين الماضي إلى الصومال، حيث جرى فيما بعد تحريرها من قبل جنود صوماليين. وبدورها قالت اسبانيا إنها أرسلت فرقاطة بحرية بعد الاستيلاء على سفينة اسبانية لصيد السمك على متنها ٢٦ شخصا قبالة الصومال. يذكر أن القوات الفرنسية قد ألقت الأسبوع الماضي القبض على ستة قرصنة صوماليين كانوا استولوا على يخت فرنسي واحتجزوا أفراد طاقمه رهائن لمدة أسبوع.

مهمة الأسطول الألماني في القرن الإفريقي

يقوم الأسطول الألماني بدوريات في القرن الإفريقي منذ عام ٢٠٠٢ من أجل حماية خطوط الملاحة الدولية وأيضا لمنع الإرهابيين ومنع المخدرات من عبور المياه بين القرن الإفريقي والجزيرة العربية. ويأتي القيام بهذه الدوريات أيضا في ظل انتشار أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية التي تزايدت منذ أن انزلت البلاد نحو الفوضى بعد أن أطاح أمراء الحرب بحكم الرئيس محمد سياد بري عام ١٩٩١.

وأدت هجمات القرصنة المتوالية في خليج عدن وهو أحد مسارات التجارة البحرية بين آسيا وأوروبا إلى أن تكون المنطقة من أكثر المناطق البحرية خطورة فيما يتعلق بأنشطة القرصنة. وكإجراء وقائي أوصى المكتب البحري الدولي السفن التي لا تقوم بزيارات محددة سلفا للموانئ الصومالية بالبقاء على بعد ٢٠٠ ميل بحري من الساحل الصومالي.

مشروع قرار أممي

وقد دفع تكرار أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية بفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة إلى التفكير في طرح مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يجيز للدول محاربة القرصنة قبالة ساحل الصومال وكافة مناطق الملاحة البحرية. وقال جان موريس ريبير، سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة، في حديث لوكالة رويترز للأنباء: "نحن الفرنسيون والأمريكان وبدعم من البريطانيين وآخرين نريد أن يكون لدينا قرار بشأن القرصنة". وأضاف قائلا: "نحن بصدد الاتفاق على تفاصيل القرار بما في ذلك النطاق والجوانب القانونية". وفي السياق ذاته أكد ريتشارد جرينيل، المتحدث باسم بعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بأن هذه "قضية مهمة" وأن هناك حاجة "ماسة إلى أن يدرس الأمر على الفور في مجلس الأمن".

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ مايو ٢٠٠٨

القراصنة يفرجون عن فيكتوريا الأمم المتحدة تتهم إثيوبيا والاتحاد الإفريقي بتهرب السلاح للصومال

نيويورك - من طارق فتحي - مقديشو - وكالات
الأنباء:

حذرت الأمم المتحدة من استمرار تدفق الأسلحة
علي الصومال بالرغم من الحظر الدولي
المفروض هناك.

وقال السفير دوميساني كومالو رئيس لجنة
عقوبات الصومال في مجلس الأمن إن الأوضاع
الأمنية تزداد سوءا في ظل حصول الجماعات
المتشددة علي السلاح في الصومال.

واتهم كومالو الحكومة الصومالية والقوات
الإثيوبية وبعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام
في الصومال بالتورط في تهريب السلاح
والإتجار به، وقال إن ٨٠% من الأسلحة غير
الشرعية في الصومال قدمها جنود تابعون
للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية،
مشيرا إلي أنه يعتبر بقاء القوات الإثيوبية في
الصومال انتهاكا لحظر السلاح.

وطالب رئيس لجنة عقوبات الصومال في
مجلس الأمن بإجراء تحقيقات مستقلة حول
انشطة الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال
والحكومة الإثيوبية وبعثة حفظ السلام التابعة
للإتحاد الإفريقي.

من ناحية أخرى، أعلن وكيل ملاحى أمس ان

قراصنة صوماليين افرجوا عن سفينة شحن
ترفع العلم الاردني كانوا قد خطفوها الأسبوع
الماضي قبالة سواحل الصومال الذي يغيب عنه
القانون في القرن الافريقي.

وكانت السفينة فيكتوريا التي تمتلكها شركة من
الامارات العربية المتحدة تحمل ٤٢٠٠ طن سكر
مساعدات انسانية ارسلت من الدنمارك الي
العاصمة الصومالية مقديشو.

وقال الوكيل أن افراد الطاقم في امان وبصحة
جيدة.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٣١ مايو ٢٠٠٨

جيبوتي تشهد اليوم الجولة الثانية من المفاوضات بين الحكومة الصومالية وتحالف المعارضة

قراصنة يحتجزون سفينتي شحن قبالة سواحل مقديشو

مقديشو: علي حلني نيروبي - لندن: «الشرق الأوسط»

من المقرر أن تبدأ في جيبوتي اليوم الجولة الثانية من المفاوضات بين الحكومة الصومالية وتحالف المعارضة (التحالف من أجل تحرير الصومال)، الذي يتخذ من أسمرة مقرا له، والذي يشكل الإسلاميون أغلب عناصره، وأكد مبعوث الأمم المتحدة إلى الصومال السفير أحمد ولد عبد الله مشاركة الطرفين في هذه المفاوضات.

وكشف مبعوث الأمم المتحدة إلى الصومال أحمد ولد عبد الله بأن وفدا رسميا من أعضاء مجلس الأمن الدولي سيشهد جانبا من الحوار المقبل بين الحكومة الصومالية والمعارضة، وتحديدًا في الثاني والثالث من يونيو (حزيران) المقبل، للوقوف على التقدم الذي حصل في مواقف الطرفين. وكان من المقرر أن تزور بعثة مجلس الأمن العاصمة مقديشو، لكنها ألغت زيارتها لأسباب أمنية وبدلاً من ذلك يتوجه الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أحمد إلى جيبوتي، لعقد لقاء مع بعثة مجلس الأمن التي تحضر المفاوضات الصومالية التي ترعاها الأمم المتحدة. في هذه الأثناء تزايدت حدة الخلاف بين أقطاب تحالف المعارضة الصومالية، بعد أن صرح عدد من قادة التحالف، من بينهم الشيخ حسن طاهر أويس (الرجل الثاني في اتحاد المحاكم الإسلامية) وحسين عديد (وزير الداخلية السابق) بأن أعضاء تحالف المعارضة المفاوضين مع الحكومة الصومالية غير مخلين بذلك، تلتها تصريحات مماثلة من يوسف سياد مسؤول الدفاع والأمن في تحالف المعارضة الصومالية.

ونشبت أزمة التمثيل الشرعي للمعارضة داخل التحالف، بحيث أصر الشيخ شريف شيخ أحمد زعيم تحالف المعارضة الصومالية على التمسك بالحوار مع الحكومة، تمشياً مع الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة، لكنه لقي معارضة شديدة من زعماء آخرين في التحالف، وتمت الدعوة إلى مؤتمرين متوازيين للجنة المركزية لتحالف المعارضة، يعقد أحدهما في أسمرة والآخر في جيبوتي في مواعيد متقاربة من الشهر المقبل، فيما يبدو أنه معركة استقطاب داخل أجنحة تحالف المعارضة.

وصرح الشيخ شريف بأن تحالف المعارضة الصومالية، الذي يتخذ من أسمرا مقرا له، لا يزال قويا ومتماسكا. ويعتبر هذا التصريح أول خلاف علني بين قيادة المعارضة الصومالية وإريتريا، التي احتضنته منذ إنشائه في سبتمبر (أيلول) من العام الماضي.

إلى ذلك أعلن مسؤول كبير في البحرية الكينية أمس ان إحدى سفينتي الشحن اللتين خطفهما قراصنة صوماليون الاربعاء الماضي في المياه الدولية لخليج عدن، مسجلة في جبل طارق وتعود إلى شركة المانية.

وقال اندرو موانغورا، المسؤول في المكتب الكيني لبرنامج مساعدة البحارة، وهي منظمة مقرها في مومباسا في شرق كينيا، ان السفينة «ليمان تيمبر»، التي خطفت، هي ملك شركة «كيديسغير لاند جي ام بي اتش اند كو كاي جي» الالمانية. وتم الاستيلاء على هذه السفينة مع سفينة «اريان» التركية المسجلة في مالطا. وبذلك يرتفع عدد السفن التي تعرضت للقرصنة في هذه المنطقة هذا الاسبوع الى ثلاث سفن، حسب وكالة الصحافة الفرنسية. وقال موانغورا «تبين لنا ان السفينتين خطفتا من قبل نفس القراصنة، الذين انقسموا بعد ذلك الى مجموعتين».

وسيطر قراصنة صوماليون الاحد الماضي في مياه خليج عدن على سفينة شحن تابعة لشركة هولندية تحمل منصة نفطية مفككة.



المصدر: سبأ نت

التاريخ: ٥ أغسطس ٢٠٠٨

اليمن وفرنسا يبحثان أليات مواجهة أعمال القرصنة البحرية

[٥/أغسطس/٢٠٠٨] الحديدة - سبأنت:
بحث محافظ محافظة الحديدة أحمد سالم الجبلي اليوم مع هنري لا مباري قائد السفينة الفرنسية كاما ندان بيرو المرابطة في المياه الدولية بالبحر الأحمر أليات التعاون الثنائي لمواجهة أعمال القرصنة وتأمين القوافل البحرية.
وفي اللقاء أشار المحافظ الجبلي إلى عمق العلاقات اليمنية الفرنسية مؤكداً أن وجود السفينة في المياه الدولية سيعمل على توفير الأمن للقوافل البحرية في البحر الأحمر، وتعزيز وتطوير التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين لمواجهة الإرهاب البحري والقرصنة التي تتعرض لها العديد من السفن التجارية في البحر الأحمر.
من جهته أكد قائد السفينة الفرنسية رغبة بلاده بزيادة حجم التعاون بين البحرية الفرنسية وخفر السواحل اليمنية خاصة في مجال حماية السفن والناقلات التجارية في المياه الدولية.
حضر اللقاء القائم بأعمال السفارة الفرنسية وقائد الاستخبارات بالحديدة وقائد قوات خفر السواحل والملحق العسكري بالسفارة الفرنسية وطاقم السفينة.

المصدر: موقع دويتشه فيله الألمانية

التاريخ: ٢٧ أغسطس ٢٠٠٨

مطالب بتوسيع صلاحيات البحرية الألمانية لمواجهة القرصنة في القرن الأفريقي

مع تزايد عمليات القرصنة في القرن الأفريقي، حيث تتمركز قوات بحرية ألمانية في إطار عملية "الحرية الدائمة" لمحاربة الإرهاب يطرح التساؤل حول طبيعة مهام هذه القوات التي لم تفلح لا في ضبط شبكات إرهابية ولا في التصدي للقرصنة.

تشارك البحرية الألمانية في "عملية الحرية الدائمة" التي تقودها الولايات المتحدة في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، بمراقبة الملاحة البحرية في منطقة القرن الأفريقي منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ومنذ موافقة البرلمان الألماني/ بوندستاغ على نشر هذه القوات في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، يقوم نحو ١٤٠٠ جندي من عناصر البحرية الألمانية بدوريات منتظمة بهدف حماية ومراقبة خطوط المواصلات البحرية في منطقة القرن الأفريقي. كما تقوم هذه العناصر بتفتيش السفن التجارية المشبوهة من أجل الحد من الاتجار بالسلع المحظورة ونقلها لغرض دعم الإرهاب الدولي، ومن جملتها تجارة المخدرات والذخيرة والمعدات العسكرية بما فيها الأسلحة. وفي حال ضبط هذه المواد على متن إحدى السفن، يتم تحويل الباخرة إلى ميناء جيبوتي لإجراء تحقيقات إضافية.

لكن هذه القوات، ومنذ وصولها إلى منطقة القرن الأفريقي لتعزيز القوات الدولية المتواجدة هناك، لم تنجح حتى الآن في القبض على شبكات إرهابية. كما أن وجودها لم يساهم إلى حد ما في توفير الأمن في تلك المنطقة، حيث تكثر جرائم قرصنة السفن التجارية واليخوت السياحية. وعلى ضوء ذلك بدأت تطرح تساؤلات في أوساط الرأي العام الألماني حول المغزى من تواجدها هناك وعدم تدخلها لتعقب القرصنة، لاسيما أن عددا من السياح الألمان اختطفوا في مياه المنطقة.

إشكاليات قانونية في وجه التصدي للقرصنة

إن اقتصر صلاحيات البحرية الألمانية على تقديم المساعدة للسفن المهددة من قبل القرصنة في حالة طلب الإغاثة فقط يستند على طبيعة التفويض الممنوح لها من قبل البرلمان. ويحصر هذا التفويض، الذي يستند على القوانين الألمانية، عملها في مراقبة خطوط المواصلات البحرية وحمايتها من الشبكات الإرهابية. أما محاربة القرصنة وتعقبهم فتدخل ضمن مهام الشرطة الاتحادية التي تنحصر صلاحياتها من حيث المبدأ داخل حدود ألمانيا بما في ذلك مياهها الإقليمية. ويرى مفتش البحرية الألمانية الأميرال فولفغانغ نولتينغ في تصريح سابق لمجلة "دير شبيغل" الألمانية أن قيام الجيش بهذه المهام يستدعي أولا تعديل المادة ٨٧ من الدستور الألماني.

مطالب بالتصدي للقرصنة في القرن الأفريقي

وفي أحدث اعتداء قبالة السواحل الصومالية هاجم قرصنة الأسبوع الماضي سفينة ألمانية كان على متنها طاقم مكون من ١٣ شخصا يحملون جنسيات أجنبية وقاموا باختطافهم. وعلى ضوء ذلك طالبت نقابة "فيردي" الألمانية للعاملين في قطاع الخدمات بتوسيع مهام جنود البحرية الألمانية في القرن الأفريقي لتشمل أيضا مكافحة جرائم القرصنة. وفي تصريح له لصحيفة "نوردفيست تسايتونج" الألمانية، حث كارل هاينس بيزولد، خبير شؤون البحرية في النقابة، المسؤولين الألمان على ضرورة تفويض وحدات البحرية الألمانية المرابطة في القرن الأفريقي بمكافحة جرائم القرصنة، مشيرا في ذات الوقت إلى أن نقابته بعثت رسائل إلى الوزارات الألمانية المعنية لتوضيح موقفها من الأمر. لكن خبراء يرون أن الحل الأمثل يكمن في أن تخرج الصومال من دوامة العنف الداخلي لتتحول إلى دولة مؤسسات بشكل يمكنها من مراقبة سواحلها وبسط الأمن فيها.

المصدر: وكالة الأنباء اليمنية (شينخوا)

التاريخ : ٣ سبتمبر ٢٠٠٨

تقرير إخباري : تزايد عمليات القرصنة البحرية في الآونة الأخيرة على السواحل اليمنية

www.xinhuanet.com 2008-09-03 19:00:04

صنعا ٣ سبتمبر ٢٠٠٨ (شينخوا) تزايدت في الآونة الأخيرة نشاطات القرصنة قبالة السواحل اليمنية، وفي أحدث عملية قرصنة شهدتها السواحل اليمنية، أكدت وزارة الداخلية اليمنية أن قرصنة من إريتريا استولوا على خمسة قوارب صيد يمنية أثناء تواجدها في المياه الدولية خلال اليومين الماضيين.

وقد قام قرصنة من إريتريا باقتياد المراكب الخمسة تحت تهديد السلاح إلى منطقة طبعو الإريترية، ومن ثم مصادرة محتويات قوارب الصيد الخمسة بما فيها من أسماك ومواد غذائية وتموينية.

وبدورها، ذكرت شرطة خفر السواحل بقطاع البحر الأحمر أن الصيادين اليمنيين الذين تعرضوا للنهب وعددهم ٣٦ صيادا قد وصلوا على متن قارب واحد يملكه أحد الصيادين اليمنيين إلى ميناء الصيد بمحافظة الحديدة غرب اليمن، بعد أن أمضوا اليومين الماضيين محتجزين لدى القرصنة الإريتريين الذين نهبوا كل ممتلكاتهم بما في ذلك قوارب الصيد التي كانوا على متنها.

وتعد هذه هي الحادثة الثالثة من نوعها لأعمال القرصنة الإريترية التي تكشف عنها وزارة الداخلية اليمنية خلال أقل من شهر.

وكانت وزارة الداخلية اليمنية قد أعلنت في ١٨ أغسطس الماضي عن وصول ٥٢ صيادا يمنية إلى ميناء الصيد بالحديدة، قامت السلطات الإريترية بترحيلهم على متن قارب صيد يمني، بعد أن قامت في وقت سابق باقتيادهم من عرض البحر في المياه الدولية وتحت تهديد السلاح إلى منطقة طبعو الإريترية واستولت على خمسة قوارب صيد تابعة لهم مع محتوياتها من الأسماك والمواد التموينية.

وفي السياق ذاته، قال المركز الإعلامي الأمني لوزارة الداخلية اليمنية إن شرطة خفر السواحل اليمنية قطاع البحر الأحمر فتحت تحقيقا في الحادث وباشرت الاتصال بالجهات المختصة والسلطات الإريترية لوضع حد لهذه الممارسات التي وصفتها بأنها خارجة عن القانون الدولي.

وكانت الداخلية اليمنية قد اتهمت السلطات الإريترية بممارسة التعذيب مع ٤٢ صيادا يمنية

اعتقلتهم من عرض البحر الأحمر، ويأتى هذا فى حين تشهد السواحل اليمنية فى خليج عدن أعمال قرصنة واسعة وصلت إلى حد اختطاف للسفن الأجنبية التى تمر عبر سواحل خليج عدن.

وأكدت غرفة العمليات التابعة لخفر السواحل بقطاع خليج تعرض سفينة نقل كيميائية لحادثة اختطاف أثناء تواجدها فى المياه الدولية بخليج عدن أمس الأول.

وفى هذا الشأن، قال المركز الإعلامى لوزارة الداخلية إن الرسالة أشارت إلى أن السفينة تعرضت لقرصنة بحرية من قبل مسلحين مجهولين أثناء وجودها على الإحداثيات التالية ١٢،١٣ شمالاً - ٣٧،٤٦ شرقاً.

من جانبها، قالت شرطة خفر السواحل بعدن إنها حركت زوارقها لمعرفة الوجهة التى اقتتدت إليها السفينة المختطفة وهوية الخاطفين، وتعد عملية الإختطاف هذه امتداد لعمليات القرصنة البحرية التى نشطت مؤخراً فى خليج عدن والبحر العربى والمحيط الهندى بسبب القلاقل الداخلية التى تشهدها الصومال، حيث سجلت عمليات القرصنة البحرية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأشهر الأخيرة وامتدت إلى خليج عدن.

على صعيد متصل، وافق مجلس الوزراء اليمنى خلال اجتماعه الليلة الماضية برئاسة الدكتور على مجور رئيس الوزراء على مذكرة التفاهم بين دول شبه إقليم غرب المحيط الهندى وخليج عدن ومنطقة البحر الأحمر بشأن مكافحة والقضاء على القرصنة والسطو المسلح ضد السفن.

وفوض المجلس وزير النقل اليمنى خالد الوزير بالتوقيع على المذكرة والإشراف على الإعداد والتحضير للاجتماع الإقليمي الثاني بشأن مذكرة التفاهم، والمتوقع عقده فى صنعاء خلال الفترة من ٢٧ حتى ٣٠ أكتوبر المقبل، إلى جانب العمل على استكمال الإجراءات لإنشاء مبنى المركز الإقليمي لتبادل المعلومات بشأن القرصنة والسطو المسلح ضد السفن لمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن فى اليمن.

المصدر: المركز الوطني اليمني للمعلومات

التاريخ: ٩ سبتمبر ٢٠٠٨

١٠٠٠ جندي لمكافحة القرصنة البحرية في خليج عدن وباب المندب



أعلنت مصلحة خفر السواحل اليوم الثلاثاء عن نشر ألف جندي و ١٦ زورقا حربيًا لمكافحة القرصنة البحرية التي يشنها قراصنة صوماليين في خليج عدن وباب المندب .

ونقل موقع (المؤتمر نت) الإلكتروني عن مصدر في المصلحة قوله " إن مصلحة خفر السواحل نشرت حتى الآن ما يقرب ١٠٠٠ جندي و١٦ زورقا حربيًا مجهزا بمختلف المعدات العسكرية في خليج عدن وباب المندب كما كثفت من دورياتها الأمنية على مدار الأربع والعشرون ساعة لتعزيز حماية السفن والحد من عمليات القرصنة التي يشنها الصوماليون في خليج عدن وباب المندب" .

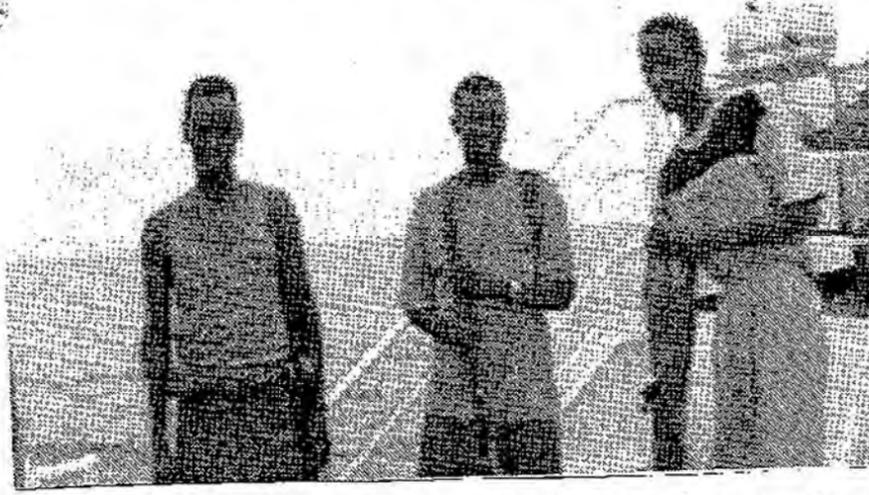
وأضاف المصدر إن نشر هؤلاء الجنود قد جاء بعد إخضاعهم لبرامج تدريبية مكثفة لعمليات مطاردة القرصنة ورصد تحركاتهم في عرض البحر وتلبية نداءات الاستغاثة وتحرير السفن في حال وقوعها في أيدي القراصنة فضلا عن دورات تدريب قتالية في حال حدوث المواجهة المسلحة مع القراصنة . وبحسب الموقع فإن عملية نشر الجنود تأتي في الوقت الذي تجري فيه اليمن عمليات تنسيق مع القوات المشتركة للقرن الإفريقي وماليزيا واليابان بهدف إنشاء مركز إقليمي لمكافحة القرصنة وتعزيز جهود حماية الطريق الملاحي الدولي المار عبر خليج عدن .

جدير بالذكر أن مجلس الوزراء كان قد وافق مؤخرا على مذكرة التفاهم بين دول شبه إقليم غرب المحيط الهندي وخليج عدن ومنطقة البحر الأحمر بشأن مكافحة والقضاء على القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في شبه الإقليم . وفوض المجلس وزير النقل بالتوقيع على المذكرة والإشراف على الإعداد والتحضير للاجتماع الإقليمي الثاني بشأن مذكرة التفاهم، والمتوقع عقده في صنعاء في الفترة ٢٧ إلى ٣٠ أكتوبر من العام الجاري .

المصدر: موقع يورونيوز

التاريخ: ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨

خلية تنسيق أوروبية لمواجهة القرصنة البحرية



وزراء الخارجية الأوروبيون يقررون إنشاء خلية تنسيق حول أعمال القرصنة في الصومال.

الخلية التي ستألف من أربعة إلى خمسة أشخاص ستقوم بدعم عمليات مراقبة و حماية تتولاها بعض الدول الأوروبية قبالة سواحل الصومال.

القرار يشكل مساهمة أوروبية في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحماية سفن برنامج الأغذية العالمي من مثل هذه الهجمات.

انصومال تحولت مؤخرا إلى بؤرة للقرصنة يحتجز فيها القراصنة السفن و طواقمها

القرار الأوروبي الذي جاء يدفع من إسبانيا و من فرنسا التي دعا وزير الصيد فيها ميشال بارنييه إلى رد أوروبي على أعمال القرصنة في هذه المنطقة التي تتسبب في اضطراب حركة الملاحة البحرية في خليج عدن.

و كانت فرنسا دعت في نيسان الماضي إلى تشكيل قوة دولية بتقويض من الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة البحرية و ذلك في أعقاب نجاح عملية عسكرية فرنسية في تحرير رهائن اثيخت الفرنسي لوبونان بعد أسبوع من الاحتجاز على يد قراصنة صوماليين.

المصدر: موقع دويتشه فيله الألمانية

التاريخ : ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨

الاتحاد الأوروبي يبدأ عملية بحرية لمكافحة القرصنة في القرن الإفريقي

قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تشكيل وحدة تنسيق عسكرية لدعم أنشطة المراقبة والحماية التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للقضاء على هجمات القرصنة في القرن الإفريقي قبالة سواحل الصومال.

أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أول أمس الاثنين (١٥ أيلول/سبتمبر) في بروكسل أن الاتحاد يفكر في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السفن الأوروبية من هجمات القرصنة والسرقة المسلحة في القرن الإفريقي الذي يعد من أخطر المناطق البحرية في العالم. وقرر الوزراء تشكيل وحدة تنسيق عسكرية في بروكسل، حيث ستكلف "بدم أنشطة المراقبة والحماية التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبالة ساحل الصومال"، دون أن يتم تقرير تفاصيل العملية بعد.

القرصنة يرهبون القرن الإفريقي

تأتي خطوة موافقة الاتحاد الأوروبي على "خيار عسكري استراتيجي لعملية بحرية محتملة" بعد أيام فقط من تعرض سفينة فرنسية لصيد أسماك التونة لهجوم من قرصنة صوماليين مسلحين بقتال صاروخية. وتمكنت السفينة من الإفلات من قبضة القرصنة وفرت إلى جزر شيشل بطاقمها وأغلبه من البحارة الفرنسيين والأسبان. وفي حادث منفصل ذكر مكتب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي اليوم أن جنودا فرنسيين أنقذوا فرنسيين كانا في قبضة قرصنة صوماليين لمدة أسبوعين، وأسفرت عملية الإنقاذ عن مقتل قرصان وأسر ستة آخرين.

أعمال القرصنة تهدد بنقص الغذاء

وفي السياق نفسه اعتبر بيتر غوسينس مدير برنامج الغذاء العالمي في الأمم المتحدة أن ضعف الحراسة في ذلك الإقليم يشكل خطرا جادا على الصومال المهدد بنقص في المواد الغذائية، إذ لا تكفي المون الموجودة سوى ١٠ أيام، لتسد رمق نحو ٢,٤ مليون شخص في الصومال وكان برنامج الغذاء طلب بشكل رسمي في تموز/يوليو الماضي توفير الحماية من دول عديدة.

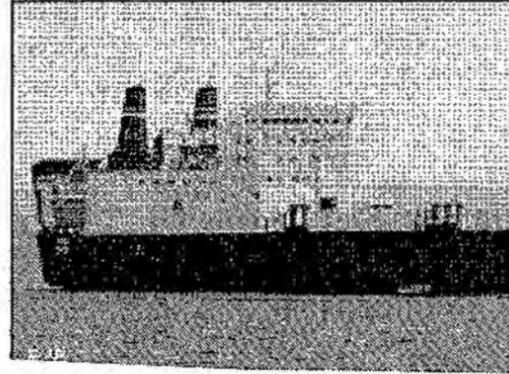
ومن ناحية أخرى رحب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي باتفاق السلام الذي وقعته الحكومة الانتقالية مع المتمردين، والذي من المنتظر أن يجلب معه الأمن والسلام والاستقرار للصومال. كما أنه سيخفف من وطأة معاناة الشعب الصومالي، حيث أبدى الاتحاد الأوروبي رغبته في إيجاد حل دائم للأزمة الصومالية.

ويذكر أن القرصنة الصوماليين تعرضوا في هذا العام لأكثر من ٣٠ سفينة، الأمر الذي أعاق وصول المساعدات. وتمثل القرصنة على طول الساحل الإفريقي مشكلة مستمرة للصومال التي تعاني من الفوضى منذ الإطاحة بالديكتاتور محمد سياد بري عام ١٩٩١

المصدر: موقع دويتشة فيله الألمانية

التاريخ: ١ أكتوبر ٢٠٠٨

ألمانيا تعزز المشاركة في الأسطول الأوروبي لمكافحة القرصنة في القرن الإفريقي



سفينة أوكرانية على متنها دبابات ومعدات عسكرية اختطفت
الأسبوع المنصرم في السواحل الصومالية

أعلن وزير الدفاع الألماني استعداد بلاده للمشاركة في الأسطول الأوروبي الذي سيرسل لحماية السفن من القرصنة في القرن الإفريقي. جاء ذلك أثناء اجتماع بحث خلاله الوزراء الأوروبيون طبيعة المهمة عقب سلسلة من عمليات القرصنة هناك.

أعلن وزير الدفاع الألماني فرانس جوزيف يونج أن بلاده تعزز إرسال جنود من البحرية الألمانية خلال فترة وجيزة للمشاركة في حملة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وقال يونج اليوم الأربعاء في مدينة دوفيل الفرنسية، حيث يجتمع وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي، إن ألمانيا قد تشارك بفرقاطة في موعد أقصاه نهاية العام الجاري في الحملة العسكرية الأوروبية ضد أعمال القرصنة في المنطقة.

وأشار الوزير الألماني إلى أن القرصنة تزايدت القرصنة إلى درجة أصبحت معها هذه المهمة من جانب الاتحاد الأوروبي "أمرا ضروريا"، مشيراً إلى أن الأمر يتعلق بالأمن في البحر وحرية التجارة البحرية.

أسطول الأوروبي لمواجهة أعمال القرصنة

وقال مسئولون أوروبيون اليوم الأربعاء أن الاتحاد الأوروبي سينشر قريباً أسطولاً من السفن الحربية توكل إليه مهمة حماية السفن التجارية من هجمات القرصنة قبالة الساحل الصومالي. كما أوضح دبلوماسيون أن الأسطول الأوروبي سيضم ثلاث سفن حربية وسفينة إمداد و ثلاث طائرات استطلاع بحري.

ويبحث وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم اليوم في دوفيل في فرنسا خططاً لمهمة أوروبية لحماية القوافل البحرية. ومن جانبه قال وزير الدفاع الفرنسي إيرفيه موران، الذي تتراأس بلاده الدورة الحالية للرئاسة الأوروبية: "يجب علينا أن نكون قادرين على عمل شيء ما حتى إن كنا نعلم أن القطاع البحري الذي ينشط فيه القرصنة ضخم للغاية"، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن محاربة القرصنة ليست بالأمر السهل. يُذكر أن لفرنسا بالفعل فرقاطة هناك، بينما تقوم إسبانيا بتشغيل طائرة استطلاع في المنطقة.

سلسلة من عمليات القرصنة

وشكل الاتحاد الأوروبي بالفعل خلية في بروكسل بهدف التنسيق بين عمليات البحث ونشر السفن الحربية. وقالت مصادر في الرئاسة الفرنسية إنه يمكن لأسطول الاتحاد الأوروبي أن يبدأ عملياته بحلول كانون أول/ ديسمبر، وأن مهمته تكمن في حماية قوافل السفن التجارية و سفن الصيد والركاب الأوروبية.

وتأتي الخطوة الأوروبية عقب تقارير من أن القرصنة استولوا على سفينة شحن كانت متجهة إلى كينيا تحمل على متنها ٣٣ دبابة تي - ٧٢ روسية الصنع وحاملات جنود مدرعة وذخيرة واحتجزوا طاقمها المؤلف من عشرين بحارا كرهائن. وهذا الحادث الذي وقع في الأسبوع الماضي، يعد أحدث عملية احتجاز لسفينة في سلسلة الهجمات الآخذة في التزايد من جانب القرصنة الذين ينشطون في خليج عدن.

وكانت المجموعات الدولية المعنية بالنقل البحري قد دعت الشهر الماضي القوى البحرية إلى بذل المزيد من الجهد لوقف القرصنة. وقالت المجموعات التي تضم الغرفة الدولية للنقل البحري وإنتركارغو وبيمكو إنها "مدهشة بشدة" من عدم قدرة الحكومات على تأمين واحد من أهم الخطوط البحرية في العالم. وأضافت أن استمرار التقاعس عن التحرك يهدد بتكرار الأزمة التي نشبت في مطلع السبعينات حينما أغلقت قناة السويس وانتقل النقل البحري التجاري ليمر من حول رأس الرجاء الصالح جنوبي القارة الإفريقية.

المصدر: موقع بلافيودنت

التاريخ: ٣ أكتوبر ٢٠٠٨

مؤسسة شاتام هاوس للدراسات البحثية: القرصنة

البحرية كلفت شركات الشحن أكثر من ٣٠ مليون

دولار

الجمعة ٠٣ أكتوبر-تشرين الأول ٢٠٠٨ / بلافيودنت - متابعات -

صنعا

أعلنت مؤسسة «شاتام هاوس» للدراسات البحثية البريطانية في تقرير لها صدر الأربعاء الماضي، أن القرصنة المتمركزة في خليج عدن خصوصا قبالة سواحل الصومال، كلفت شركات الشحن العالمية مبلغا يتراوح بين ١٨ و ٣٠ مليون دولار هذا العام، دفعت على شكل فدى، معتبرة انها وصلت الى مستوى يهدد حركة التجارة الدولية.

وخطف القرصنة أكثر من ٣٠ سفينة هذا العام قبالة سواحل الصومال (طولها ٣٣٠٠ كيلومتر)، والتي أصبحت واحدة من أخطر مناطق العالم، وهو الامر الذي يهدد طريق شحن مهما بين أوروبا وآسيا.

وجاء في تقرير «شاتام هاوس» الذي نشر أمس الأول «يترأوح إجمالي الفدى التي دفعت عام ٢٠٠٨ ربما بين ١٨ و ٣٠ مليون دولار.

وأفاد التقرير وهو بعنوان «تهديد التجارة العالمية وإنهاء الحروب المحلية»، بأن العصابات حصلت على فدى تراوحت بين ٥٠٠ ألف دولار ومليون دولار عن كل سفينة استولوا عليها العام الحالي.

وتقول المؤسسة البحثية البريطانية، إن من المرجح أن تؤدي القرصنة إلى تحويل الشحن بعيدا عن هذا الشريان البحري العالمي الرئيسي الذي تستخدمه نحو ٢٠ ألف سفينة سنويا، ما سيؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل وأسعار الشحن الإجمالية.

وأضافت ان أقساط التأمين من المخاطر التي تعترض السفن زادت عشرة أمثال العام الحالي، وان شركات الشحن تفكر في تجنب خليج

عدن واستخدام طريق أطول إلى أوروبا وأميركا الشمالية حول رأس الرجاء الصالح.

وأشار التقرير إلى أن القراصنة أصبحوا أكثر تطورا وأكثر صفاقة، لأن الجهود التي تبذل لمكافحة نشاطاتهم قليلة.

واستولى القراصنة في أحدث عمليات الخطف على سفينة أوكرانية تحمل ٣٣ دبابة وطالبوا بفدية قيمتها ٢٠ مليون دولار.

ويتردد أن القراصنة يستخدمون في هجماتهم أنظمة دفاع جوي محمولة على الاكتاف وقذائف صاروخية، ويمتلكون أيضا أنظمة تحديد المواقع وهواتف متصلة بالاقمار الصناعية. وتقع أغلب الهجمات في خليج عدن بين اليمن وشمال الصومال، وهو طريق رئيسي يؤدي إلى قناة السويس ويربط أوروبا بآسيا.

وعلى الرغم من وجود قواعد أميركية وفرنسية في المنطقة، وتعهد مجلس الأمن الدولي باتخاذ خطوات لمكافحة القرصنة قال تقرير «شاتام هاوس» إن الجهود الدولية غير كافية.

وقالت البحرية الأميركية الشهر الماضي إن سفنا حربية حليفة في إطار قوة دولية بالمنطقة، منعت ١٢ هجوما منذ شهر مايو الفائت، وانها تفعل كل ما تستطيع القيام به، وان شركات الشحن يجب أن تتخذ إجراءات لحماية سفنها وطواقمها.

من جهتها، أرسلت روسيا الشهر الماضي سفينة حربية إلى ساحل الصومال للتصدي للقراصنة، وقال وزير الدفاع الألماني فرانكس يوزيف يونغ أمس الأول إن دول الاتحاد الأوروبي تعزم إرسال ٣ فرقاطات وسفينة إمداد و ٣ سفن مراقبة بحرية.

وفي هذا السياق، نفت روسيا ليل الأربعاء-الخميس عزم سفينتها الحربية المتوجهة الى المياه الإقليمية الصومالية «محاربة» القراصنة الذين خطفوا السفينة الأوكرانية المحملة بالأسلحة، والتي يضم طاقمها مواطنين من الروس.

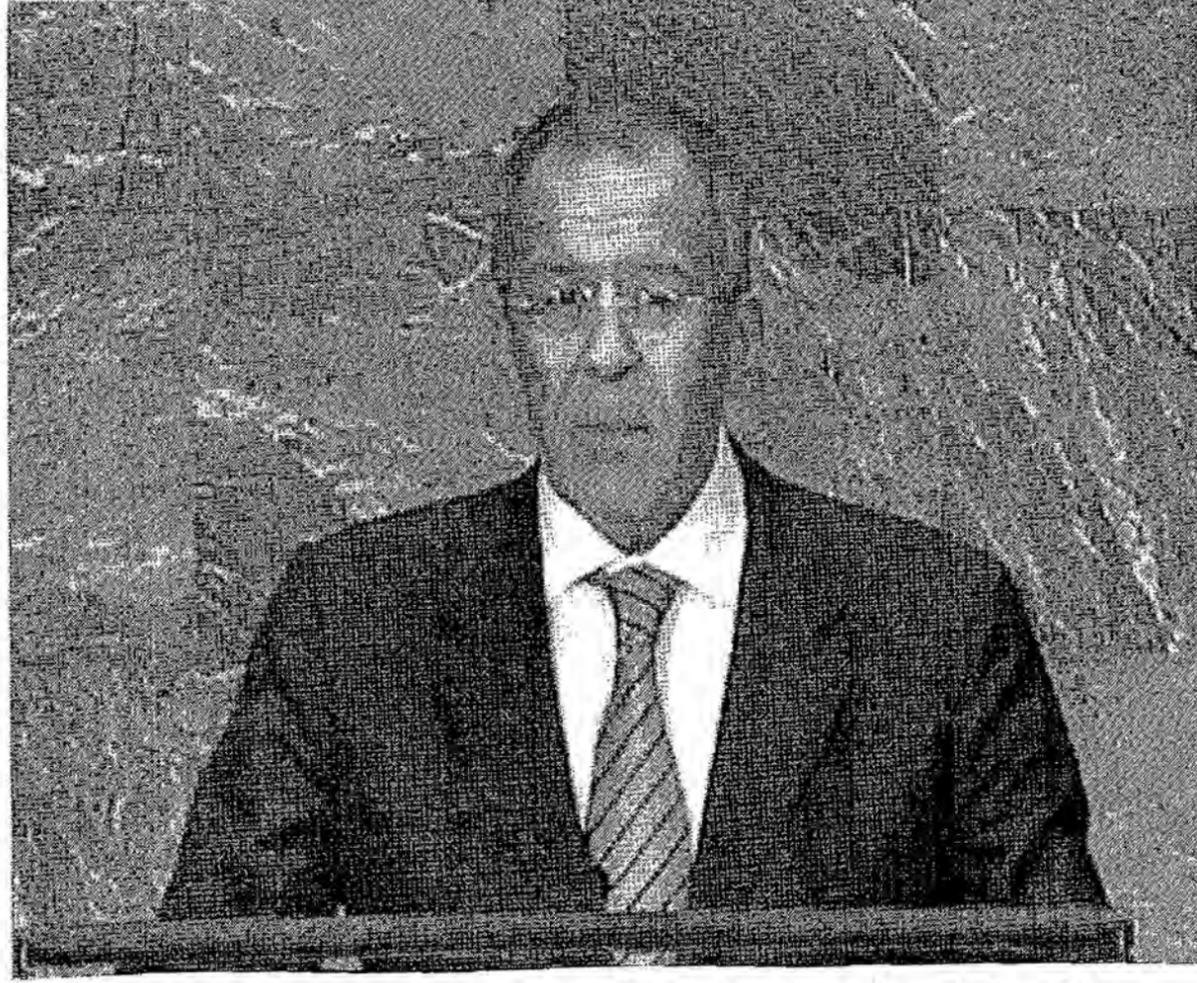
وقال المتحدث باسم البحرية الروسية ايغور ديغالو ان سفينة «نوستراشيمي» الروسية ستوفر الأمن للسفن الروسية خلال مرورها في المنطقة الخطرة»، نافيا بشكل غير مباشر ما ذكره السفير الصومالي في موسكو محمد محمود هاندول في مؤتمر صحافي، ان الصومال «أجازت» لروسيا «محاربة القراصنة في البحر وعلى السواحل».

المصدر: موقع روسيا اليوم

التاريخ: ٣ أكتوبر ٢٠٠٨

لافروف يدعو لتوحيد الجهود لمكافحة القرصنة البحرية

٢٠٠٨، ٣٠، ١٠، آخر تحديث [٢١:٠٩]



قال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف أن بلاده تسعى لكي تحرم القرصنة الصوماليين الذين يهددون حركة النقل البحري على شواطئ أفريقيا من امكانية "اشاعة الفوضى".

كما دعى الوزير الروسي الى توحيد الجهود الأمريكية والأوروبية لحل هذه المسألة وقال: "هذا الأمر لا يهم القيادة الصومالية فقط.. هناك قرارات مجلس الأمن الدولي التي تدين هذه التجاوزات وتفوض الدول التي تمتلك قدرات عسكرية لإيقاف مثل هذه الممارسات، وستستند في عملنا على هذه القرارات التي تعمل على أساسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي".

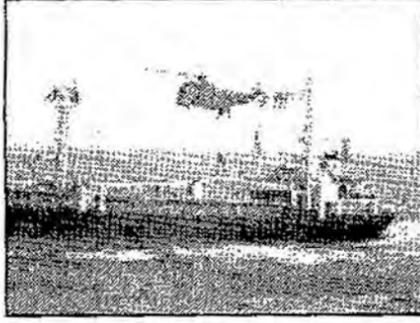
وذكر لافروف أن من الضروري تنسيق جهود عدة دول تجوب أساطيلها حاليا في هذه المنطقة لإيجاد حل للمسألة عينها.

وفي معرض رده على سؤال حول امكانية مشاركة روسيا في التحقيقات المتعلقة باختطاف السفينة الأوكرانية "فاينا" والتي وجدت على متنها أسلحة كانت ربما موجهة الى السودان قال لافروف: "التحقيق يجب أن يقوم به مجلس الأمن لتحديد من نقل الأسلحة ولأي جهة".

المصدر: موقع المؤتمر نت

التاريخ: ٧ أكتوبر ٢٠٠٨

اليمن يحذر من استغلال إرهابي لأعمال القرصنة في البحر الأحمر
الثلاثاء، ٧ أكتوبر ٢٠٠٨



المؤقتة -

اليمن يحذر من استغلال إرهابي لأعمال القرصنة في البحر الأحمر
جددت اليمن دعوتها لتحرك دولي فاعل للحفاظ على أمن الملاحة
البحرية في البحر الأحمر، معتبرة أن تزايد أعمال القرصنة يزيد من
القلق الأمني حيال تطور هذه الظاهرة .

جاء ذلك في كلمة لنائب وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين الدكتور علي مثنى
حسن في كلمته التي ألقاها في أعمال الدورة التاسعة والخمسين لبرنامج المفوض السامي لشؤون
اللاجئين التي بدأت أمس بجنيف.

وقال الدكتور علي مثنى حسن: "إن تزايد أعمال القرصنة خلال الأشهر الأخيرة والمطالبة بدفع فديات
مالية يزيد من القلق الأمني حيال تطور هذه الظاهرة خاصة إذا استغلت من قبل عناصر إرهابية الأمر
الذي يتطلب تحرك دولي فاعل أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على أمن الملاحة البحرية.

وكانت اليمن دعت الدول المطلة على البحر الأحمر لتكثيف جهودها لمواجهة أعمال القرصنة المتزايدة
جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن بما يكفل تأمين سلامة الملاحة الدولية.

وقال وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القبلي "يجب على الدول المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب
تحمل مسؤولياتها وتنسيق الجهود فيما بينها لمكافحة أعمال القرصنة، وعدم الاعتداد على الدول
الأجنبية في ذلك".

وأشار وزير الخارجية إلى أن زيارة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأخيرة لكل من
الأردن ومصر تأتي في إطار جهود اليمن للتنسيق مع الدول المطلة على البحر الأحمر وحشد الجهود
لمكافحة ظاهرة القرصنة البحرية التي ينفذها قراصنة صوماليون .

وأوضح الدكتور القبلي أن هذه الجهود التي يقوم بها رئيس الجمهورية تأتي في إطار حرصه على
امن البحر الأحمر والأمن القومي العربي .

وكانت مباحثات الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مع الملك الأردني عبدالله الثاني والرئيس
المصري محمد حسني مبارك الأسبوع الماضي ركزت في جانب منها على الوضع في الصومال وأمن
البحر الأحمر وسبل مكافحة أعمال القرصنة.

ووفقا للمصادر الرسمية اليمنية فقد ركزت مباحثات صالح ومبارك على القضايا التي تهم اليمن ومصر وخصوصا المتصلة بجهود البلدين في مكافحة الإرهاب والسبل الكفيلة بالحفاظ على سلامة الملاحة الدولية في منطقة جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن ومواجهة أعمال القرصنة.

وتأتي التحركات الإقليمية التي بدأتها اليمن بسبب تصاعد المخاوف من ازدياد عمليات القرصنة واختطاف السفن في البحر الأحمر قبالة خليج عدن، والتي شهدت عددا قياسيا هذا العام مما شكل خطرا على الأمن البحري لمنطقة البحر الأحمر وتهديدا لسلامة الحركة الملاحية الدولية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ومن المقرر أن تستضيف العاصمة صنعاء أواخر أكتوبر الحالي اجتماعا إقليميا تشارك فيه ١٠ دول المطلة على البحر الأحمر سيتم فيه مناقشة موضوع مكافحة القرصنة البحرية .
وتوقع ٢٠ دولة من دول غرب المحيط الهندي وخليج عدن ومنطقة البحر الأحمر خلال الاجتماع الإقليمي الثاني في صنعاء للفترة ٢٧ - ٣٠ أكتوبر الجاري على مذكرة تفاهم لمكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح ضد السفن .

وكشف مسئول في وزارة النقل اليمنية أن مذكرة تفاهم بهذا الخصوص تقترح على أن تكون اليمن مركزا للتنسيق والاتصال وتقديم التقارير وتبادل المعلومات لمنطقة خليج عدن والبحر الأحمر، إضافة إلى مركز آخر في كينيا أو تنزانيا لمنطقة شرق أفريقيا.

ومن المقرر أن توقع على المذكرة اليمن ومصر والسعودية والإمارات وعمان وجيبوتي والأردن والصومال وجزر القمر وفرنسا وأثيوبيا وكينيا ومدغشقر وجزر المالديف وموريشيوس وجزر سيشل وجنوب أفريقيا وتنزانيا واريتريا وموزمبيق.

وأشار المصدر إلى أن وزارة النقل والهيئة العامة للشئون البحرية قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على مصادقة الجهات المعنية على مذكرة التفاهم بصيغتها النهائية قبل موعد انعقاد الاجتماع الثاني والإسراع في تجهيز البنية الأساسية لإقامة المركز، وهو المشروع الذي بدأ تنفيذه مطلع هذا العام ضمن مشروع المبنى الجديد للهيئة العامة للشئون البحرية الدولية، كما تقوم الوزارة حاليا بالتواصل مع المنظمة البحرية الدولية (IMO) لعقد الاجتماع الثاني في صنعاء.

وكانت الحكومة اليمنية وافقت مؤخرا على مذكرة التفاهم بين دول شبه إقليم غرب المحيط الهندي وخليج عدن ومنطقة البحر الأحمر بشأن مكافحة والقضاء على القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في شبه الإقليم.

وأعلنت الحكومة اليمنية عن ترتيبات لإنشاء أربع مراكز إقليمية لمكافحة القرصنة في كل من صنعاء وعدن والحديدة والمكلا ستزود بكافة الإمكانيات اللازمة بالإضافة إلى ضم حرس الحدود إلى خفر السواحل تحت إمرة وزارة الداخلية وبما يعزز قدرات اليمن في مجال مكافحة القرصنة البحرية وحماية الشواطئ.

ونشرت قوات خفر السواحل في اليمن مطلع سبتمبر الماضي تعزيزات أمنية في مياهها الإقليمية في خليج عدن وباب المندب بهدف الحد من العمليات التي يشنها القراصنة الصوماليين ضد السفن المارة عبر هذا الطريق الملاحي الدولي الهام.

وحسب تصريح سابق لمصدر في خفر السواحل للمؤتمرات فإن مصلحة خفر السواحل نشرت ما يقرب من (١٠٠٠) جندي و١٦ زورقا حربيًا مجهزا بمختلف المعدات العسكرية في خليج عدن وباب المندب كما كثفت من دورياتها الأمنية على مدار الأربعاء والعشرون ساعة لتعزيز حماية السفن والحد من عمليات القرصنة التي يشنها الصوماليون في خليج عدن وباب المندب.

وبحسب المصدر فإن نشر هؤلاء الجنود جاء بعد إخضاعهم لبرامج تدريبية مكثفة تتعلق بعمليات المطاردة السريعة للقرصنة ورصد تحركات القرصنة في عرض البحر وتلبية نداءات الاستغاثة وتحرير السفن في حال وقوعها في أيدي الخاطفين فضلاً عن الخضوع لدورات تدريب قتالية في حال حدوث المواجهة المسلحة مع الخاطفين السفن والناقلات الكبيرة.

وكان وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أكد على ضرورة الحرص على تنسيق كافة الجهود والمبادرات المقترحة لمكافحة القرصنة في خليج عدن مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة ومع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وأشار أبو الغيط إلى أهمية مراعاة مبدأ سيادة الدول على أراضيها ومياهها الإقليمية والمسؤولية الأصلية للدول في حماية أراضيها وسواحلها ومياهها الإقليمية.

ودعا وزير الخارجية المصري في تصريحات صحفية الأسبوع المنصرم إلى تبني تدابير جماعية متفق عليها والتنسيق بين المبادرات المختلفة بشكل يضمن تعاون جميع الأطراف المهمة بمكافحة تلك الظاهرة وأن توضع الضمانات الكافية التي تكفل شرعية وقانونية جهود مكافحة القرصنة.

وأشار أبو الغيط إلى العلاقة الوثيقة بين تنامي ظاهرة القرصنة أمام السواحل الصومالية وتطورات الأوضاع السياسية في الصومال بشكل عام مؤكداً على ضرورة التسوية السليمة السريعة للأزمة الصومالية.

وفي السياق ذاته أعلنت مؤسسة «شاتام هاوس» للدراسات البحثية البريطانية الأربعاء الماضي، أن القرصنة المتركزة في خليج عدن خصوصا قبالة سواحل الصومال، كلفت شركات الشحن العالمية مبلغا يتراوح بين ١٨ و ٣٠ مليون دولار هذا العام، دفعت على شكل فدى، معتبرة أنها وصلت إلى مستوى يهدد حركة التجارة الدولية.

وخطف القراصنة أكثر من ٣٠ سفينة هذا العام قبالة سواحل الصومال (طولها ٣٣٠٠ كيلومتر)، والتي أصبحت واحدة من أخطر مناطق العالم، وهو الأمر الذي يهدد طريق شحن مهما بين أوروبا وآسيا. وجاء في تقرير «شاتام هاوس» الذي نشر الأسبوع الماضي «يتراوح إجمالي الفدى التي دفعت عام ٢٠٠٨ ربما بين ١٨ و ٣٠ مليون دولار. وأفاد التقرير وهو بعنوان «تهديد التجارة العالمية وإذكاء الحروب المحلية»، بأن العصا باتت حصرت على فدى تراوحت بين ٥٠٠ ألف دولار ومليون دولار عن كل سفينة استولوا عليها العام الحالي.

وتقول المؤسسة البحثية البريطانية، إن من المرجح أن تؤدي القرصنة إلى تحويل الشحن بعيدا عن هذا الشريان البحري العالمي الرئيسي الذي تستخدمه نحو ٢٠ ألف سفينة سنويا، ما سيؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل وأسعار الشحن الإجمالية.

وأضافت أن أقساط التأمين من المخاطر التي تعترض السفن زادت عشرة أمثال العام الحالي، وأن شركات الشحن تفكر في تجنب خليج عدن واستخدام طريق أطول إلى أوروبا وأميركا الشمالية حول رأس الرجاء الصالح.

وأشار التقرير إلى أن القراصنة أصبحوا أكثر تطورا وأكثر صفاقة، لأن الجهود التي تبذل لمكافحة نشاطاتهم قليلة.

واستولى القراصنة في أحدث عمليات الخطف على سفينة أوكرانية تحمل ٣٣ دبابة وطالبوا بفدية قيمتها ٢٠ مليون دولار.

ويزدد أن القراصنة يستخدمون في هجماتهم أنظمة دفاع جوي محمولة على الأكتاف وقذائف صاروخية، ويمتلكون أيضا أنظمة تحديد المواقع وهواتف متصلة بالأقمار الصناعية.

وتقع أغلب الهجمات في خليج عدن بين اليمن وشمال الصومال، وهو طريق رئيسي يؤدي إلى قناة

السويس ويربط أوروبا بآسيا.

وتزداد المخاوف الأمنية اليمني من تزايد أعمال القرصنة باعتبارها تمثل تحدياً أمنياً واقتصادياً جديداً لليمن إلى جانب مشكلة تزايد تدفق اللاجئين الأفارقة وتحديدًا الصوماليين منهم إلى اليمن سيما مع تجدد أعمال العنف والقتال الداخلي في الصومال .

وقد جددت اليمن دعوتها للمجتمع الدولي لاستشعار واجباته الإنسانية تجاه اللاجئين والتحرك الجاد لردم بؤر التوتر والصراع الملتهبة في أكثر من بقعة جغرافية من العالم للحد من عواقبها الوخيمة على الأمن والاستقرار العالمي.

وقال نائب وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين الدكتور علي مثنى حسن: "إن اليمن وبالرغم من الموارد الاقتصادية المحدودة استقبلت ما يزيد عن ٧٠٠ ألف لاجئ أغلبهم صوماليين ووفرت لهم الخدمات وسمحت لأبنائهم بالالتحاق بالمدارس ومكنتهم من الاستفادة من الرعاية الصحية أسوة بالمواطنين والعمل في أي مجال دون قيود وغيرها من الخدمات و المزايا.

ونوه نائب وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين إلى ضرورة أن تتعدى المنظمات المانحة للاجئين بمشاركة اليمن أعباء استقبال المزيد من اللاجئين الصوماليين لإيجاد الدعم الكافي لتغطية احتياجاتهم المتزايدة باستمرار وإنشاء مراكز تدريب مهني لتعليم أبناء اللاجئين الحرف التي تساعد في إعالة أنفسهم.

مناشداً الدول المحبة للسلام والمنظمات المانحة للاجئين الضغط على الأطراف الصومالية والإقليمية للجلوس على طاولة الحوار وإيجاد حل سياسي يكون أساساً للمصالحة الوطنية الصومالية.

وأشار إلى الجهود التي بذلها الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ولا يزال للتقريب بين الفرقاء الصوماليين والخروج برؤية سياسية تمثل الإطار للمصالحة الشاملة وتسهم في إعادة الأمان والاستقرار في الصومال والقرن الإفريقي والعالم.

المصدر: الشعب اليمنية

التاريخ: ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨

تواصل الجهود اليمنية لمكافحة القرصنة البحرية

تواصل جهود السلطات اليمنية على قدم وساق لمكافحة عمليات القرصنة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن والتي نشطت مؤخرا. وأكد وزير النقل اليمني خالد ابراهيم الوزير أن بلاده تواصل جهودها مع كافة الاطراف الاقليمية والدولية للقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية، وتنفيذ التوصيات التي خرجت بها ورش العمل التي أقيمت في صنعاء ومسقط وتنزانيا والتي تم خلالها تشخيص المشكلة ووسائل المكافحة.

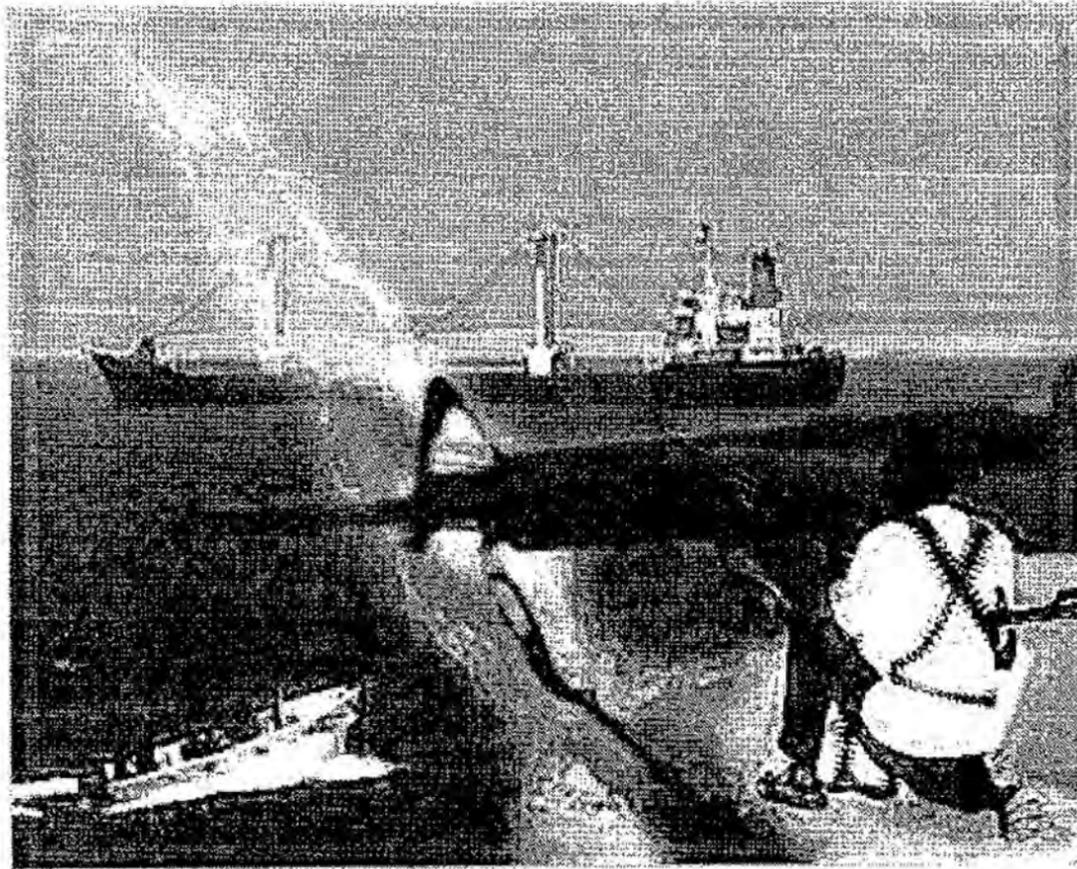
وأضاف في تصريح أدلى به الى صحيفة ((٢٦ سبتمبر)) الأسبوعية الناطقة بلسان وزارة الدفاع اليمنية في عددها الصادر صباح اليوم الخميس / 16 أكتوبر الحالي / أن اليمن منذ وقت مبكر نبهت الى مخاطر القرصنة قبل أن تزداد.

وأشار الى أنه تمت المتابعة لتنفيذ هذه التوصيات، وعقدت بعدها ورشة عمل في مسقط عام ٢٠٠٦ قدمت خلالها اليمن مقترحا لتوقيع مذكرة تفاهم بين دول الاقليم وتحديد آلية التنسيق وانشاء مركز لمكافحة القرصنة ويكون مركزه في اليمن، مؤكدا أن جهود اليمن تواصلت مع دول الاقليم لتنفيذ مذكرة التفاهم.

وأوضح أنه بعد متابعات حثيثة عقدت ورشة عمل ثالثة في تنزانيا في ابريل عام ٢٠٠٧ بمشاركة عشرين دولة من دول غرب المحيط الهندي ومنطقة البحر الأحمر وخليج عدن، وأكدت على أهمية تنفيذ التوصيات السابقة باعتبارها الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية. وطالب الدول الكبرى المستفيدة من خدمات المركز باعتبار الأساطيل الكبيرة تابعة لها للاسهام في التجهيزات الفنية للمركز ليتمكن من تنفيذ نشاطه في الرقابة على أعمال القرصنة والابلاغ عنها أولا باول لتفاديها. وأضاف أنه تم تأجيل المؤتمر الاقليمي لمكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن الذي كان مقرر انعقاده في صنعاء خلال الفترة من السابع والعشرين حتى الثلاثين من أكتوبر الجاري مؤكدا أنه تم تأجيل عقد المؤتمر بناء على طلب من المنظمة البحرية الدولية، متوقعا أن يعقد المؤتمر قبل نهاية العام الجاري. (شينخوا)

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨

ضرورة مكافحة القرصنة البحرية عربيا



اللواء طلعت مسلم

- الاهتمامات الدولية والتدويل
- المصالح العربية
- مخاطر التدويل
- مقترحات لتفادي التدويل

اتخذت أعمال القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال أبعادا تنذر بالخطر، وتهدد واحدة من أهم الطرق البحرية في العالم.

ووفقا لمعلومات المكتب الدولي للملاحة البحرية فإن ٦١

وفي رواية أخرى ٦٧ هجوما للقرصنة سجلت منذ مطلع عام ٢٠٠٨ منها ٢٦ سفينة مختطفة، وإن المختطفين كانوا يحتجزون بداية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨ نحو ١٢ سفينة و ٢٥٠ بحارا من بينها واحدة أوكرانية تحمل ٣٣ دبابا وعليها طاقم من عشرين بحارا.

وتشير شركة دانماركية متخصصة في الأمن البحري إلى أن العام الحالي شهد زيادة كبيرة في أعداد البحارة المختطفين في الصومال، وقدرت عددهم هذا العام بنحو ٣٧٤ فردا من أطقم بحارة السفن المختطفة.

وقد قدرت منظمة بحرية متركزة في كينيا عدد القراصنة المنتشرين على طول السواحل الصومالية بنحو ١١٠٠ رجل موزعين في أربع مجموعات، ومعظمهم ممن كانوا يعملون في خفر السواحل الصومالية سابقا، بالإضافة إلى بعض القراصنة من إريتريا في المياه الإقليمية اليمنية وقبالة السواحل الصومالية.

يستخدم القراصنة زوارق سريعة جدا تعمل انطلاقا من سفينة أم، ويتسلحون بالرشاشات وقاذفات للقنابل اليدوية، ويحتمل أن تكون لديهم قاذفات صواريخ، كما أنهم يستخدمون هواتف تعمل بنظام DPS وبالأقمار الصناعية.

وهناك أنباء عن استخدام القراصنة أنظمة دفاع جوي محمولة على الأكتاف وقذائف صاروخية، وعن امتلاكهم أنظمة تحديد المواقع وهواتف متصلة بالأقمار الصناعية.

تراوح مقدار الفدية المطلوبة من القراصنة مقابل الإفراج عن سفينة، بين مئات آلاف وملايين الدولارات حسب السفينة وهويتها وحمولتها وهويات الرهائن.

وتفيد تقديرات حديثة بأن القراصنة حصلوا على حوالي ثلاثين مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨، وأنهم يفاوضون على إطلاق السفينة الأوكرانية بعشرة ملايين دولار.

الاهتمامات الدولية والتدويل
يتحكم خليج عدن في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس، وهو واحد من أهم طرق الملاحة البحرية في

العالم، ويقدر عدد السفن التي تعبره سنويا بما بين ١٦ ألفا وعشرين ألف سفينة وحوالي ٣٠% من الملاحة النفطية العالمية.

وهو يشكل طريقا رئيسيا للتجارة بين أوروبا وآسيا، ويكاد يكون الطريق الوحيد بين روسيا والدول المطلة على البحر

الأسود إلى غرب أفريقيا وشرق وجنوب شرق آسيا. كما أنه يكاد يكون الطريق الوحيد لتجارة الدول التي تطل على البحر الأحمر وليس لها منفذ على البحار الأخرى.

ولقد أشار تقرير المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية بلندن (شاتام هاوس) إلى أنه إذا أصبحت كلفة التأمين باهظة وإذا أصبح التهديد كبيرا جدا، فإن شركات الملاحة يمكن أن تتجنب خليج عدن وتسلق الطريق الأطول عبر أوروبا وأميركا الشمالية ورأس الرجاء الصالح.

وقال المعهد إن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل والشحن الإجمالية في وقت يمثل فيه سعر النفط مبعث قلق رئيسي، مؤكدا أنه يجب التفكير بجدية في العمل على منع أي شيء من شأنه أن يسهم في ارتفاع الأسعار بشكل أكبر.

ويخشى أن تؤثر أعمال القرصنة على وصول المعونات الإنسانية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي للصومال، وعلى نشاط الصيد في المنطقة.

وهناك من يثير مخاوف من أن يصبح القراصنة عملاء لما يعرف بالإرهاب الدولي، ومن أن الأموال التي تدفع فدية لهم تستخدم لتأجيج الحرب الأهلية وللشباب أو المتمردين الإسلاميين الذين تصفهم بالمتطرفين.

وقد بلغ اهتمام الدوائر الدولية بالقرصنة ذروته في قرارات مجلس الأمن رقمي ١٨١٤ و ١٨١٦ ثم القرار ١٨٣٨. وقد اشتمل القرار ١٨١٦ بناء على طلب الولايات المتحدة

وفرنسا، على مبدأ جواز دخول السفن الحربية إلى المياه الإقليمية الصومالية بموافقة حكومتها لمكافحة القرصنة البحرية، بينما يطالب القرار ١٨٣٨ الدول بأن تتعاون مع حكومة الصومال.

أما الولايات المتحدة فصارت تدفع لمدة أسابيع في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨ باتجاه ترتيبات أمنية لنشر المزيد من السفن الحربية في المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن، لمواجهة خطر القرصنة. ولكن اليمن ودولا أخرى تبدي مخاوف ومعارضة شديدة لهذه التوجهات، بينما اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى إقرار خطة عمل للتصدي لأعمال القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية لاستئصال أنشطة القراصنة.

انتقال الملاحة العالمية من البحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح سيكون أثره كبيرا على دخل قناة السويس كما يمكن أن يكون سيئا على موانئ اليمن والصومال وتصدير النفط

وكانت فرنسا قد قدمت إلى مجلس الأمن مشروع قرار شديد اللهجة على الطموحات يستهدف مواجهة الحقيقية

والحاسمة لوقف ظاهرة القرصنة، ولمرافقة وتأمين السفن المارة هناك خاصة سفن صيد التونة، وهو ما أدى عمليا لاتخاذ القرار رقم ١٨٣٨.

يعقد الاجتماع الإقليمي الثاني في صنعاء خلال الفترة من ٢٧-٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨، وتقدم له مذكرة تفاهم تقترح أن يكون اليمن مركزا للتنسيق والاتصال وتقديم التقارير وتدفق المعلومات، إضافة إلى مركز آخر في كينيا وتنزانيا لمنطقة شرق أفريقيا.

والمفهوم أن الاجتماع تحضره عشرون دولة هي اليمن ومصر والسعودية والإمارات وعمان وجيبوتي والأردن والصومال وجزر القمر وفرنسا وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر

وجزر المالديف وموريشيوس وجزر سيشل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وإريتريا وموزمبيق، كما يفترض انضمام دول أخرى متأثرة بالقرصنة إليه في المنطقة.

المصالح العربية

يعتبر البحر الأحمر وخليج عدن الطريق الوحيد لتجارة الدول العربية المطلّة عليهما كالأردن والسودان وجيبوتي، وهو طريق شديد الأهمية لتجارة كل من مصر والسعودية رغم أن لكل منهما إطلالة على بحار غيره كالبحر المتوسط بالنسبة لمصر والخليج بالنسبة للسعودية.

ويطل كل من اليمن والصومال على المحيط الهندي، وأي ارتباك في الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن يؤثر سلبيا بشكل واضح على مصالح تلك الدول.

أما الملاحة البترولية فإن ٣٠% منها يمر بالبحر الأحمر، وهكذا فإن الدول العربية البترولية لا بد أن تتأثر بارتباك الملاحة في هذا الممر خاصة دول الخليج العربية التي يمر جزء كبير من صادراتها البترولية إلى أوروبا عبره.

وهكذا يصبح هذا الممر مهما لكل من العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان.

كذلك تتأثر الملاحة في قناة السويس بارتباك الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن لأنهما يعتبران امتدادا للقناة، إذ لا بد أن تمر السفن العابرة لقناة السويس بالبحر الأحمر إما قبل العبور أو بعده، وبالتالي فإن دخل مصر من القناة يتأثر بما يحدث من قرصنة في البحر الأحمر وقناة السويس.

إذا عدنا إلى احتمال الانتقال إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فإن أثره على دخل قناة السويس يمكن أن يكون كبيرا وعلى موانئ اليمن والصومال.

وتشير البيانات إلى أن القرصنة تؤدي إلى مخاطر على

٦٥٧٩٨ صيادا يمتلكون ١٦ ألف قارب صيد توفر ٢٨٩٠ فرصة عمل جديدة سنويا، وقد وصل الأمر إلى اختطاف سفينة صيد كبيرة طالب مختطفوها بفدية مقدارها ثلاثمائة ألف دولار.

وتؤدي أعمال القرصنة إلى ارتفاع أسعار السمك والثروة السمكية نتيجة لتحميل تكاليف الفدية المدفوعة، وتكاليف إجراءات تأمين ملاحه الصيد باستخدام جهاز لاسلكي مرتبط بجهاز تتبع بنظام مراقبة السفن عبر الأقمار الاصطناعي، وهذا يؤثر على التنمية بالمنطقة وبالتالي على الاستقرار فيها.

ليست هناك أدلة على أن القرصنة تعرضوا للمعونات الإنسانية المتجهة إلى السودان والصومال، إلا أن فرنسا كانت قد أطلقت مبادرة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة أدت إلى قيامها بالتعاون مع هولندا والدانمارك وكندا بنشر سفن حربية بالمنطقة لمرافقة القوافل الإنسانية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي الذي يؤمن القسم الأكبر من المواد الغذائية للشعب الصومالي، وإن كانت المهمة قد انتهت يوم ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨.

مخاطر التدويل

قد يؤدي تدويل
محاربة القرصنة في
البحر الأحمر إلى
زيادة الوجود
العسكري الأجنبي
تحت ستار مكافحة
القرصنة واستخدامه
لمصالح أجنبية
وإسرائيلية حين
يستخدم للضغط على
دول المنطقة

ويخشى من أن أطرافاً أجنبية تكتسب
حقوقاً في المنطقة نتيجة تشريع مبادئ
يساء استخدامها على حساب السيادة
العربية، كما هو مشاهد من إساءة استخدام
أوضاع خولتها الأمم المتحدة كما يحدث
في أفغانستان وفلسطين، أو نتيجة وجود
قوات بدون تفويض كما هو الحال في
العراق.

وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الوجود
العسكري الأجنبي تحت ستار مكافحة
القرصنة واستخدامه لمصالح أجنبية

وإسرائيلية، حين يستخدم للضغط على دول المنطقة.

كما يمكن أن يستخدم هذا الوجود ضد دول المنطقة وتبرير استخدامه بأخطاء كما يحدث في عدة أماكن، أو باختلاق أسباب تؤدي إلى تبريره كما حدث للسودان في أعقاب نسف السفارات الأميركية غرب أفريقيا.

كذلك فإن التدويل يؤدي إلى مشاركة إسرائيل في أعمال المكافحة وفقا لاقتراحها الذي لا بد أن يلقي تأييدا من الولايات المتحدة والغرب، مما يؤثر على أمن الدول العربية.

وقد يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما فيها فرض تسهيلات عسكرية.

مقترحات لتفادي التدويل

هناك مقترحات بتدمير قاعدة أو قواعد القرصنة الحالية بواسطة طائرات الهجوم الأرضي والقاذفات عند الضرورة، وهو ما قد يحل المشكلة مؤقتا رغم صعوبته، وإن بقي احتمال بتجدد قيام أعمال القرصنة.

كذلك أشار البعض إلى تحقيق الردع من خلال الرد الجسيم على أعمال القرصنة، وإن كان فشل في أماكن ومجالات كثيرة سابقا، لكن مساعدة الصومال على الخروج من حالة الفوضى عنصر هام من الحل، وتكفي الإشارة إلى أن القرصنة قد توقفت فترة حكم أنصار المحاكم الإسلامية.

يتطلب الأمر تنظيما عربيا له قيادة وإمكانيات تعتمد على أجهزة إنذار ومركز سيطرة وقواعد بحرية وجوية وأراضي هبوط مروحيات، ولها إمكانيات عند الطلب بتوفير ما يحتاجه الوضع من زوارق وقوارب عسكرية سريعة ومروحيات وطائرات بدون طيار ومقاتلات.

ومن المتصور أن تقدم كل من مصر والسعودية واليمن أهم الوسائل، كما قد تقدم دول الخليج الأخرى بعض الوسائل المتطورة المتوفرة لديها، بينما تقدم كل من جيبوتي والصومال الدعم من خلال استخدام أراضيها ومياهها بواسطة القوات العربية.

وتعتبر مقترحات اليمن في هذا الخصوص بداية جيدة يمكن مناقشتها، وإدخال التعديلات عليها.

ويحتاج الأمر تزويد السفن التي تبحر في هذه المنطقة بنظم التحذير الأمني التي تعمل على إرسال تحذير من السفينة في حال تعرضها للمخاطر بما فيها القرصنة، ونظام التتبع الآلي لتتبع السفينة بصفة مستمرة أثناء إبحارها، وأنظمة تحديد التعرف الآلي لتوفير معلومات عن السفينة إلى السفن الأخرى وإلى الموانئ والمحطات الساحلية تلقائياً، وكذا تطوير أنظمة ووسائل المراقبة الساحلية بما يحقق ويوفر نقل المعلومات بدقة وسرعة عالية.

كاتب مصري خبير بالشؤون العسكرية

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨

اختطاف زورقي صيد يمنيين مشروع قرار دولي لملاحقة القرصنة في الصومال

نيويورك - من طارق فتحي - أديس أبابا - وكالات
الأنباء:

يبحث مجلس الأمن في جلسة خاصة الثلاثاء المقبل، مشروع قرار أمريكي يسمح للولايات المتحدة بملاحقة القرصنة علي الأراضي الصومالية، وليس فقط أمام سواحلها، كما ينص القرار الأخير الصادر عن المجلس. وقال دبلوماسي أمريكي كبير، لم يكشف عن اسمه: إن المجتمع الدولي موحد جدا إزاء ظاهرة القرصنة، لكن لم تتسن له الفرصة للتعبير بصوت واحد، مشيرا إلي أن العديد من الدول شاركت في محاولات وضع حد لهذه الظاهرة، لكن الجهود لم تنسق حتي الآن. وتواصل أمس الإعلان عن عمليات جديدة للقرصنة، حيث كشفت قوات خفر السواحل اليمنية عن اختطاف زورقي صيد يمنيين في خليج عدن مؤخرا، علي متنها ٢٢ شخصا، تمكن سبعة صيادين منهم من الهرب.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨

في أضخم حادث قرصنة بالمحيط الهندي
البحرية الأمريكية: الناقله السعوديه
المختطفه لاتزال
تحت سيطرة القراصنة قبالة الصومال
الأسطول الخامس يعترف بعجزه عن تأمين
الملاحة بالمنطقة
والسفينه تحمل ما قيمته ١٠٠ مليون دولار
من البترول

دبي - نيروبي وكالات الأنباء:



الناقله السعوديه المختطفه
سيروس ستار في صورة لم يحدد
تاريخها

أعلنت المتحدثة
باسم البحرية
الأمريكية ان ناقله
البترول السعوديه
سيروس ستار
التي اختطفها
قرصنة

صوماليون في المحيط الهندي يوم السبت
الماضي، لاتزال تحت سيطرتهم في عرض البحر
قبالة السواحل الصومالية. وأوضحت المتحدثة
انه لا معلومات لديها حول مطالب القراصنة أو
ما إذا كان هناك مطالبه بفدية في اكبر حادثه
قرصنة من نوعها.

وكان الاسطول الأمريكي الخامس قد أعلن في
وقت سابق أن الناقله التي تحمل شحنة من
البترول قيمتها ١٠٠ مليون دولار توجهت إلي
ميناء أيل علي الساحل الشمالي للصومال.

وأشار الاسطول إلي أن القراصنة صوماليون
حيث ان الطريق التي سلكته الناقله يؤكد هوية

المنطقة التي ينحدر منها الخاطفون.

واعترف الاسطول بأن البحرية الأمريكية لم يعد بإمكانها ضمان مسار مرور آمن للسفن بالمنطقة مشيراً إلى ان القرصنة يتبعون تكتيكا بتوسيع نطاق عملياتهم مما يصعب جهود التصدي لهم حتي إذا ما شاركت دول المنطقة في عمليات مكافحة القرصنة.

وكانت الناقله قد اختطفت وهي علي بعد ٤٥ ميلا بحريا جنوب شرقي ميناء مومباسا الكيني بالقرب من خليج عدن الذي شهد معظم حوادث القرصنة العام الحالي، لكن الحادث يعد الأجرأ من نوعه علي حد وصف المراقبين.

وأعلنت شركة أرامكو السعودية للبتروول ان طاقم الناقله الذي يبلغ ٢٥ شخصا بينهم بريطانيان بخير وأن الجهود تبذل للإفراج عنهم سالمين.

في الوقت ذاته أعلن حلف شمال الأطلسي الناتو أنه لا توجد لديه خطط للتدخل لتحرير الناقله، وأوضح مسئولو الحلف ان الناقله اختطفت في منطقة من المحيط الهندي تبعد عن الجانب الذي تقوم فيه ٣ قطع بحرية تابعة للناتو بدوريات أمنية.

وتقوم قطعتان بحريتان احدهما تابعة لليونان والأخري مدمرة إيطالية بحراسة سفن شحن تحمل بضائع ومعونات تابعة لبرنامج الغذاء العالمي من ميناء مومباسا في طريقها إلى العاصمة الصومالية مقديشو.

كما تقوم السفينة الحربية البريطانية HMS بدوريات في خليج عدن، وكانت قد اشتبكت الأسبوع الماضي مع قراصنة حاولوا اختطاف سفينة دنماركية.

وكان الفريق طلال عنقاوي مدير عام حرس الحدود السعودية قد نفي أنباء تحدثت عن إفراج القراصنة عن الناقلة، وأن وزارة البترول السعودية وبالتنسيق مع الشركة المالكة للناقلة وجهات أخرى تعمل علي معالجة الموقف وانهاء الأزمة سلميا.

وكشفت المتحدثة باسم الاسطول الامريكي الخامس عن اسلوب عمل القراصنة قائلة إنهم يمتلكون أسلحة رشاشة وقذائف، وهم يطوقون السفينة رغم قلة عددهم، ومع اقترابهم من الساحل تحتشد أعداد أخرى منهم وتتجه نحو السفينة. وقد يبدو عددهم ضئيلا، في أول الأمر، لكنه يزيد بعد فترة، فيقفزون علي السفينة ليستولوا عليها.

وقال أندرو موانجوار منسق برنامج مساعدة الملاحين في منطقة شرق افريقيا لوكالة رويترز، أن هناك احتمالا باستعانة القراصنة الصوماليين بآخرين من النيجيريين أو اليمنيين في الهجوم نظرا لبعده عن الساحل الصومالي وضخامة العملية.

اختطاف الناقلّة السعودية: قلق دولي على ممرات الملاحة.. والرياض تتضم لمبادرة للمحد من القرصنة

سعود الفيصل: القرصنة مثل الإرهاب * مسؤول ملاحى دولي: العالم لم يشهد شيئاً كهذا *
احتمال حصول الخاطفين على مساعدة من آخرين يرجح أنهم نيجيريون أو يمنيون

جدة: ماجد الكناني وسلطان العوبثاني وأمل باقازي

شبه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي القرصنة بأنها مثلها كمثل الإرهاب «داء يضرب العالم»، مضيفاً «إنه أمر خطير للغاية بالتأكيد، لكن لحسن الحظ اتخذت مبادرات دولية لمواجهة». وجاء تشبيه وزير الخارجية السعودي خلال اجتماعه مع نظيرته اليونانية في أثينا أمس، بعد سؤال الصحافيين له عن خطف ناقلّة النفط السعودية «سيروس ستار» التي تشير المصادر إلى أن حمولتها تبلغ ٢,٢ مليون برميل نפט، فيما قدرت مصادر تحدثت لـ«الشرق الأوسط» قيمة السفينة بأنها تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ مليون دولار، واستندت في تلك التقديرات الى حمولة السفينة وموعد عقد الصفقة الذي تم في وقت سابق من العام الجاري حيث كانت أسعار النفط تشهد ارتفاعاً. وقال الأمير سعود الفيصل إن السعودية ستلقي بثقلها وراء مبادرة يقودها الأوروبيون لتصعيد إجراءات الأمن في الممرات الملاحية المزدهمة قبالة سواحل شرق أفريقيا حيث اختطفت الناقلّة «سيروس ستار» يوم الأحد الماضي.

وقال وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحافي بعد أن اجتمع مع وزيرة الخارجية اليونانية، دورا باكويا نيس، أمس «هذه مبادرة سننضم إليها مع العديد من الدول الأخرى المطلّة على البحر الأحمر». وأضاف «هذا العمل المثير للغضب من جانب القراصنة. أعتقد انه سيدعم عزم الدول المطلّة على البحر الأحمر ودول العالم على محاربة القرصنة». وتابع «القرصنة تعمل ضد الجميع. وهي مثل الإرهاب مرض يتعين القضاء عليه». الى ذلك، قالت مصادر تحدثت لـ«الشرق الأوسط» إن الشركة المالكة للسفينة شركة «فيلا إنترناشونال» البحرية العالمية المحدودة هي من تتفاوض مع الخاطفين، لكن المصادر لم تفصح عن فحوى تلك المفاوضات أو مطالب القراصنة.

ويأتي ذلك فيما نفي الفريق طلال عنقاوي، قائد حرس الحدود في السعودية، لـ«الشرق الأوسط»، عبر الهاتف من اليمن، وجود مناقشات لإنشاء أو تكوين «قوة عسكرية» من عدد من الدول لملاحقة

القراصنة في البحر. لكنه أردف «إن اليمن تقوم بواجبها تجاه المهمة الإنسانية كاملاً». وحول ضرورة فرض حراسة على السفن البحرية التي نقل بضائع وحمولات باهظة الثمن، أكد الفريق العنقاوي: إن تلك المهمة ليست من مهام ومسؤوليات حرس الحدود السعودي باعتبارها خارج نطاق المياه الإقليمية للبلاد. لكن خبير نفطي قال إن الأنظمة الدولية تمنع السفن من حمل أسلحة على متنها، لكنه لم يستبعد أن يتم تعديل تلك الأنظمة في ظل أحداث القرصنة الأخيرة التي تؤثر على الحركة التجارية والأمنية على مستوى العالم. وكانت الناقل «سيروس ستار» تقوم بنقل حمولة نפט حجمها ٢,٢ مليون برميل من ميناء رأس تنورة السعودي إلى الولايات المتحدة الأميركية. يشار إلى أن المنطقة التي تتعرض لهجمات القراصنة قبالة سواحل الصومال وكينيا تبلغ مساحتها أكثر من ١,١ مليون ميل مربع، والحجم تقريبا يساوي أربع مرات حجم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر معا.

وتفيد الإحصاءات بأن القراصنة الصوماليين، الذين بدأت عدة جهات دولية في تشكيل قوى بحرية لمطاردتهم بعد تكرار حوادث الاستيلاء على السفن التجارية العابرة عن طريق خليج عدن، بلغ ما استولوا عليه من سفن مارة بخليج عدن أكثر من ٨٣ سفينة منذ بداية العام الجاري، أفرج عن معظمها، ولا تزال هناك ١٢ سفينة عليها أكثر من ٢٠٠ شخص تحت سيطرتهم حتى الوقت الراهن بينها سفن لا تزال محتجزة منذ أكثر من ٥ أشهر. ونجح القراصنة الصوماليون خلال الشهرين الماضيين في احتجاز سبع سفن على الأقل وهي: ناقلتا بضائع إحداهما «ستيلا مارس» التي تبلغ سعتها القصوى ٥٣ ألف طن، وسفينة أخرى إيرانية، وناقلتا زيت هما الناقل الماليزية «بونجا ميلاتي دوا» التي تحمل ٣٢ ألف طن من زيوت النخيل، والسفينة اليابانية «آيرين»، إضافة إلى الزورق النيجيري «يناجوا أوشن»، وسفينة البضائع التايلاندية «تور استار»، وسفينة بضائع ألمانية. وفي مجال التأمين وتحديدًا في الأسواق المتخصصة في التأمين البحري، يتم تحديد غطاء القرصنة بشرط الإخبار، لمواجهة تزايد خطر القرصنة في منطقة خليج عدن بعد أن ارتفع عدد الحوادث التي قام بها القراصنة في تلك المنطقة خلال الفترة الأخيرة. وقال فهد بن عبد الرحمن الحصني، نائب الرئيس التنفيذي للحوادث والممتلكات في شركة التعاونية للتأمين السعودية، إن ذلك يعني عدم وضع سعر ثابت من قبل سوق التأمين لتغطية خطر القرصنة في منطقة خليج عدن، بل وضع سعر لكل حالة على حدة، وذلك وفقا للسعر السائد وقت القيام بالرحلة البحرية.

وأكد الحصني لـ«الشرق الأوسط» أن شروط التأمين تختلف من ناقله لأخرى، ويتحكم في ذلك نوع الحمولة والسفينة وطريقة النقل ومسار الرحلة، وقيمة الناقله إضافة إلى أمور أخرى من بينها الطاقم الذي يدير السفينة. وأوضح أن الناقله السعوديه المختطفه، كانت في منطقه بعيدة عن المناطق التي تنتشر فيها أخطار القرصنة في الفترة الماضيه، مفيدا بأن القرصنة بدأوا باتخاذ مسارات أخرى. وقال إن ناقله البترول المختطفه تشترك في التأمين عليها أكثر من شركة تأمين في السعوديه ومن خارجها، موضحا أن النسبة الكبرى هي لشركات عالميه، ملمحا إلى أن عمليات «الابتزاز» ومنها القرصنة، قد لا تغطي تأمينيا.

وأضاف الحصني أن شركات التأمين تغطي بعض المناطق التي تشهد نزاعات حربية أو اضطرابات أمنية لكن بشروط أكثر وبأقساط أعلى. لكن خبيرا تجاريا أشار إلى أن عمليات القرصنة لا تهدد المنطقه التي تحدث فيها تلك العمليات فحسب، بل قد تتجاوز ذلك إلى التأثير على التجارة الدولية، حيث ستنضطر السفن إلى سلك مسارات أطول تمر بالرجاء الصالح وتدور حول قارة أفريقيا بدلا من المرور من قناة السويس التي يمر عبرها نحو 6 في المائة من التجارة العالميه. وكانت قيادة القوات البحرية الأميركية قد أوصلت في 22 أغسطس (آب) الماضي بضرورة وجود وحدة لأمن الملاحة البحرية في منطقه خليج عدن، وعليه بدأت عدة سفن حربية من القوات البحرية المشتركة بالحضور في المنطقه. كما تقوم بعض الطائرات بمراقبة تلك المنطقه من الجو.

وأعلن الحلف الأطلسي في 9 أكتوبر (تشرين الأول) الجاري عن إرسال سبع سفن حربية إلى المحيط الهندي لمكافحة القرصنة. وتشكل السواحل الصوماليه بعضا من أخطر مناطق الملاحة في العالم، بسبب القرصنة، بحسب المكتب الدولي للملاحة الذي يتخذ مقرا في ماليزيا. وكانت مصادر ملاحية دولية قد أكدت أمس أن الناقله النفطية السعوديه وصلت إلى ساحل شمال الصومال. وقال، أندرو موانجورا، منسق برنامج مساعدة ملاحي شرق افريقيا لـ«رويترز»: «هناك اناس يقولون انهم شاهدوا سفينة ضخمة قبالة ايبيل. لا بد أنها الناقله العملاقة». وقال شخص على صلة بالقرصنة في ايبيل عرف نفسه باسم «بشير» خلال اتصال هاتفى مع «رويترز» في ميناء بوصاصو في بلاد بنط ان الناقله في طريقها إلى الشاطيء لكنه لم يستطع تحديد الموقع، وقال انها قد ترسو إلى

الجنوب من ايبيل. وكان يشير الي قرية ساحلية نائية يستخدمها القراصنة الصوماليون الذين روعوا السفن في خليج عدن والمحيط الهندي هذا العام. وتسببت عمليات القرصنة في رفع تكاليف التأمين واضطرت بعض الشركات الى الإبحار من حول جنوب القارة الأفريقية بدلا من قناة السويس والى دفع فديات قدرت بملايين الدولارات. وخطف الناقله «سيربوس ستار» على بعد ٤٥٠ ميلا بحريا جنوب شرق ميناء مومباسا الكيني على مبعده من خليج عدن الذي شهد معظم الهجمات هذا العام يعد أجرا هجوما للقرصنة هذا العام. ووقع حادث خطف الناقله السعوديه رغم رد الفعل البحري الدولي الذي يشارك فيه حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لحماية واحدة من أرحم المناطق الملاحيه في العالم.

كما توجد سفن حربية اميركية وفرنسية وروسية في المنطقة. وقال موانجورا الذي يراقب برنامجهم الذي يتخذ من مومباسا مقرا له القرصنة منذ سنوات «العالم لم يشهد شيئا كهذا». وصرح بأن القراصنة سيقفون على الأرجح سيربوس على بعد ثمانية أميال بحرية من ايل التي تطبق عليها اجراءات حماية مشددة. وأضاف موانجورا الذي يستخلص معلوماته من جماعات بحرية إقليمية وأقارب القراصنة وأطقم السفن على السواء انه يعتقد أن القراصنة يستخدمون قاطرة نيجيرية مخطوفة كسفينة «ام» او قاعدة ينطلقون منها. وتابع «الناقله العملاقة كانت تحمل حمولة كاملة ولذلك كان على الأرجح غاطسها في الماء كبيرا ومن ثم لم يصعب اعتقالها»، وأضاف أن القراصنة استخدموا على الأرجح سلما أو حبالا ثبتوها بخطاف الى جانب الناقله.

وعادة ما يستخدم القراصنة الصوماليون الذين زادوا من تسليحهم الزوارق السريعة في شن هجماتهم ويتخذون من «السفينة الأم» قاعدة لعملياتهم. وأعرب موانجورا عن اعتقاده بأن القراصنة الصوماليين ربما حصلوا على مساعدة من آخرين على الأرجح نيجيريين أو يمينيين في ذلك الهجوم نظرا لبعده عن الصومال وضخامة العملية. لكنه قال انه لا يملك دليلا دامغا على هذا. وخطف الناقله العملاقة «سيربوس» التي يصل حجمها ثلاثة امثال حاملة الطائرات جاء بعد هجوم بارز قام

به القراصنة هذا العام خطفوا خلاله سفينة اوكرانية تحمل ٣٣ دبابة ومعدات عسكرية أخرى. ونظرا لان القراصنة يحتجزون في العادة أطقم السفن رهائن وهم مسلحون بقنابل يدوية وأسلحة آلية ومقذوفات صاروخية، تتجنب القوات الأجنبية في المنطقة التعرض لهجمات مباشرة من جانبهم. ويجري مالكو السفن مفاوضات مع القراصنة لدفع فدى. وقال قائد الأركان في البحرية الأميركية، الأميرال مايكل مولن، ليل أول من أمس، انه «متفاجئ» حيال المساحة الواسعة التي يعمل فيها القراصنة الذين تمكنوا من اختطاف «سيربوس ستار» بينما كانت تبحر في قلب المحيط. وتعد هذه الحادثة غير مسبوقة نظرا لحجم السفينة وبعد العملية عن السواحل. وقال مولن «أنا مذهول من حجم الموقف». وفاقمت الفوضى التي تسود الصومال حيث يقاتل إسلاميون متشددون الحكومة التي يدعمها الغرب من مشكلة القرصنة هذا العام. ويقول إسلاميون يطبقون على العاصمة مقديشو إنهم سيقضون على القرصنة في حالة توليهم السلطة كما فعلوا عام ٢٠٠٦ خلال ستة أشهر حكموا خلالها البلاد. وقال عبد الرحيم عيسى أدو، وهو متحدث باسم الإسلاميين الصوماليين، لـ«رويترز»: «نحن ضد خطف السفن لأنها تجلب محنا اقتصادية على شعب الصومال الذي يموت جوعا. لا نستطيع أن نفعل شيئا للقرصنة إلا إذا أصبحنا في قوة عام ٢٠٠٦ حين وفرنا الحماية للأراضي والبحار». فيما قال متخصص في شؤون الصومال مقيم في نيروبي «إن أحدث هجوم يبدو علامة تحدٍ متعمدة من جانب صوماليين في غاية الذكاء. فمن يصفهم بعد ذلك بأنهم مجرد رعاة إيل عليه أن يعيد النظر».

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨

الناتو يبحث تحركا طويل المدى للتصدي للقرصنة بعد وصول عمليات الخطف إلى

٨١

١٠٠ مليون دولار دفعت كفدية حتى الآن للقرصنة من شركات خاصة

بروكسل - بكين - لندن: «الشرق الأوسط»

يفكر حلف شمال الاطلسي (الناتو) الذي ينشر حتى منتصف ديسمبر (كانون الاول) المقبل سفنا قبالة سواحل الصومال للتصدي لاعمال القرصنة، في الدور الذي يمكن ان يضطلع به على المدى الطويل في المنطقة لوقف عمليات القرصنة التي وصلت الى ٨١ منذ بداية العام الجاري، وذلك حسب ما أعلن متحدث باسمه امس. وقال جيمس اباتوراى للصحافيين في تصريحات نقلتها وكالة الانباء الفرنسية ان «الحلف الاطلسي سيدرس امكانية الاضطلاع بدور على المدى البعيد» في المنطقة، مذكرا بأن مهمة السفن الاربع الايطالية واليونانية والبريطانية والتركية المشاركة في عملية مكافحة القرصنة التي اطلقها التحالف العسكري الغربي نهاية أكتوبر (تشرين الاول)، «ستنتهي في منتصف ديسمبر (كانون الاول)». وأشار المتحدث الى امكانية تقديم الحلف «دعم اضافي لعملية الاتحاد الاوروبي» التي تعد «أكبر وأكثر تناسبا مع مهمة» محاربة القرصنة.

وصادق الاتحاد الاوروبي في العاشر من نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي على ارسال اسطول من سبع سفن حربية على الاقل مدعومة بطائرات استطلاع بحري قبالة سواحل الصومال في ديسمبر (كانون الاول) المقبل. وازدادت هجمات القرصنة قبالة سواحل الصومال منذ مطلع السنة بشكل كبير بعد تعرض ٨١ سفينة اجنبية لهجمات على ايدي قرصنة صوماليين في المحيط الهندي وخليج عدن هذا العام بحسب المكتب البحري الدولي ومقره كوالالمبور في ماليزيا. وبعد ان اشار الى انه لا يمكن للحلف الاطلسي تجاهل اعمال القرصنة، قدر بـ ١٠٠ مليون دولار قيمة الفديات التي دفعتها حتى الان شركات خاصة للقرصنة الذين احتجزوا سفنا تابعة لها.

وتسير سفينتان حربيتان دوريات في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال لردع القرصنة وسفینتان اخريان لمواكبة سفن برنامج الاغذية العالمي لنقل مساعدات لحوالي مليوني صومالي مهدين بالجوع. وسمح تحرك سفن الاطلسي حتى الان بنقل بامان نحو «سبعة الاف طن من المساعدات الانسانية» بحسب اباتوراى.

وقال ان هذا التهديد يحمل ناقلات النفط على سلوك ممرات بحرية اطول في حين ان كل يوم اضافي من الرحلة البحرية يكلف اصحاب السفن ٢٠ الى ٣٠ الف دولار. واكد المتحدث ان الحلف الاطلسي لم يكن قادرا على منع قراصنة من الاستيلاء على ناقلة النفط السعودية قبالة سواحل كينيا. وقال «لسنا موجودين في هذه المنطقة»، موضحا ان الحادث وقع «على بعد الاف الاميال البحرية من الموقع الذي يقوم فيه الحلف بعملياته».

ويأتي ذلك فيما استولى قراصنة على سفينة شحن من هونغ كونغ في خليج عدن قبالة سواحل اليمن، بحسب ما افادت وكالة انباء الصين الجديدة الرسمية نقلا عن المركز الصيني للابحاث والاغاثة البحرية امس. وأوردت الوكالة ان السفينة «ديلايت» كانت تقل ٣٦ الف طن من القمح الى ميناء بندر عباس الايراني وعلى متنها طاقم من ٢٥ شخصا حين هاجمها القراصنة.

ولم تحدد الوكالة جنسيات افراد الطاقم، مكتفية بالقول ان ايا منهم ليس صينيا او من هونغ كونغ.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨

القراصنة باتوا يهددون طريق الخليج - رأس الرجاء

تخطوا عتبة جديدة بختفهم ناقلة نفط لأول مرة

نيروبي - لندن: «الشرق الأوسط»

تخطى القراصنة الصوماليون بختفهم ناقلة النفط السعودية العملاقة على مسافة مئات الكيلومترات من السواحل الأفريقية، عتبة جديدة في مجال القرصنة إذ باتوا يهددون محورا رئيسيا في حركة الملاحة، ولا سيما في ظل عجز قوات البحرية الغربية عن التصدي لهم.

وهاجم القراصنة الناقلة التي تملكها مجموعة ارامكو السعودية، وسط المحيط الهندي، على بعد أكثر من ٨٠٠ كلم جنوب شرقي مدينة مومباسا الكينية. وقال روجر ميدلتون المستشار في معهد «تشانام هاوس» للدراسات في لندن لرويترز، ان هذا الموقع «بعيد جدا عن الصومال.. هذا يرسم منطقة شاسعة حول الصومال، حيث الملاحة غير آمنة». وسبق أن قام القراصنة الصوماليون في الأشهر الماضية بعمليات في هذه المنطقة، فهاجموا سفن صيد اسبانية وفرنسية في عرض جزر سيشل.

غير أن خطف الناقلة السعودية «سيربوس ستار» يؤشر بوضوح الى انتقالهم الى مرحلة جديدة، إذ باتوا يهددون محورا رئيسيا ثانيا في حركة الملاحة التجارية العالمية، وهو المحور الذي ينطلق من الخليج، وصولا الى رأس الرجاء الصالح، الذي تسلكه ناقلات النفط العملاقة في طريقها الى أوروبا والولايات المتحدة. وكان القراصنة يركزون نشاطاتهم حتى الآن في خليج عدن على طول طريق الملاحة، التي تعبر قناة السويس والتي تسلكها حوالي ثلاثين الف سفينة كل سنة. وتعرض ما لا يقل عن ٨٣ سفينة اجنبية هذه السنة لهجمات القراصنة الصوماليين في المحيط الهندي وخليج عدن، ما يزيد عن ضعف حصيلة عام ٢٠٠٧ بحسب المكتب البحري الدولي.

كما تؤشر قيمة عملية القرصنة ايضا الى مرحلة جديدة، إذ تساوي حمولة الناقلة حوالي مائة مليون دولار، تضاف اليها قيمة السفينة الحديثة الصنع والتي تقارب ١٥٠ مليون دولار. وغالبا ما تكون الفدية التي يطالب بها القراصنة متناسبة مع قيمة السفن المخطوفة، ومن المتوقع في هذا الاطار ان تفوق مطالبهم للافراج عن «سيربوس ستار» وطاقتها المؤلف من ٢٥ بحارا، مستوى مطالبهم الاعتيادي بمليون الى اربعة ملايين دولار. واثبت القراصنة في الماضي قدرتهم على مهاجمة اية سفينة كانت، حين خطفوا في ٢٥ سبتمبر (أيلول) سفينة الشحن الأوكرانية «فاينا» التي كانت تحمل

اسلحة من ضمنها دبابات هجومية، وهي لا تزال بأيديهم. غير أن قائد اركان الجيوش الاميركية الادميرال مايكل مولن، صرح اول من امس انه «فوجئ» باتساع بقعة عمليات القراصنة. ورأى ان القراصنة «ماهرون في ما يقومون به»، موضحا «انهم مسلحون بشكل جيد. كما انهم بارعون تكتيكيا». وتابع انه «بعد ان يتمكنوا من الصعود الى متن السفينة، يصبح من الصعب جدا طردهم منها، لأنه يصبح لديهم بالطبع رهائن». واثبت خطف الناقل العملاقة، عجز قوات البحرية الحربية الغربية عن التصدي للقراصنة. وبعد خطف سفينة فاينا، ارسل الحلف الاطلسي قوة بحرية الى المنطقة، يتوقع ان تحل محلها قوة من الاتحاد الاوروبي في ديسمبر. كما ارسلت دول اخرى بينها روسيا والهند، سفنا حربية الى عرض الصومال للتصدي للقراصنة، غير ان ذلك لم يسمح حتى الآن بوقف الهجمات التي يجني منها القراصنة ارباحا طائلة، في بلد تعمه الفوضى منذ اندلاع حرب اهلية فيه عام 1991.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨

.. والان القراصنة نفطيون

طارق الحميد

هناك صدمة دولية من عملية اختطاف ناقلة النفط السعودية «سيربوس ستار» التي كانت في طريقها لتدور حول رأس الرجاء الصالح عند الطرف الجنوبي لأفريقيا متجهة لأميركا، وكأن العالم لم يستوعب خطورة القرصنة التي تتم منذ فترة ليست بالقصيرة على السواحل الصومالية.

الصدمة الدولية مبررة؛ فناقلة النفط السعودية تعتبر الأكبر حجما بالعالم، حيث يصل حجمها إلى ثلاثة أمثال حاملة الطائرات، وتقدر قيمة حمولتها الحالية بسعر السوق اليومي بحوالي مائة مليون دولار.

ويمكن أن تصل حمولتها إلى مليوني برميل من النفط الخام، أي ما يعادل ربع الإنتاج اليومي للسعودية، أو الاستهلاك اليومي لبلد مثل فرنسا. عدا عن أن عملية اختطاف الناقله تعتبر واحدة من أكبر العمليات في تاريخ القرصنة البحرية.

ووقع حادث خطف الناقله السعودية رغم استجابة بحرية دولية يشارك فيها حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لحماية واحدة من أرحم المناطق الملاحية في العالم. كما توجد سفن حربية أميركية وفرنسية وروسية في المنطقة.

وبحسب متخصص في شؤون الصومال قال معلقا على اختطاف ناقلة النفط السعودية إن الهجوم «يبدو علامة تحد متعمدة من جانب صوماليين في غاية الذكاء. فمن يصفهم بعد ذلك بأنهم مجرد رعاة إبل عليه أن يعيد النظر».

وهنا مربط الفرس كما يقال، فمع صدمة اختطاف الناقله السعودية أعلن أمس عن اختطاف سفينة صينية جديدة. فعملية التحذير من خطورة ما يجري في الصومال منذ مدة بعيدة لم تجد أذنا صاغية من قبل دول البحر الأحمر والمجتمع الدولي.

فما يقوم به القراصنة كان خطرا يتهدد الملاحة البحرية في خليج عدن، حيث رفعت عمليات القرصنة تكاليف التأمين ودفعت بعض شركات الشحن لتسيير سفنها عبر رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا بدلا من المرور عبر قناة السويس.

وعلينا أن نتذكر بأن القرصنة والتهرب هما الشريان الأساسي لتمويل الإرهاب، وسبق للقرصنة أن حصلوا على ملايين الدولارات كفدية، بل ومن خلال بعض عمليات القرصنة اكتشفنا حجم التسليح في بعض المناطق العربية المهددة بحروب جديدة. وخير مثال على ذلك السفينة الأوكرانية المحملة بقرابة ٣٣ دبابة لمناطق النزاع بالسودان.

ويبدو أننا نسينا أو نتناسى أن الصومال دولة فاشلة، أي بلا سلطة مركزية، أو حكومة، واعتقدنا أننا لن ندفع ثمن ذلك، حيث هناك اعتقاد بأنه إذا أغلقنا بابنا فلن يطانا شيء مما يحدث عند الجيران، وهذا أمر ثبت فشله، مثلما ثبت أن ما تهرب منه اليوم يلاحقك غدا.

ففي الوقت الذي كان العالم ودول المنطقة يتجاهلون فيه إشكالية القرصنة البحرية الصومالية، كان القرصنة يسلحون أنفسهم تسليحا جيدا بزوارق سريعة، وهواتف تعمل بالأقمار الصناعية، وبلغ الأمر فيهم إلى تعيين متحدث رسمي!

ولذا فإن على دول البحر الأحمر والمجتمع الدولي أن يبادروا اليوم لإيجاد حلول للوضع في الصومال، بمقدار حماسهم لحماية الملاحة البحرية من القرصنة، فخطورة ما يحدث في الصومال تفوق خطورة اختطاف السفن، وتصل إلى تهديد حقيقي لأمن دول المنطقة.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٩ نوفمبر-مير ٢٠٠٨

كيف تخطف سفينة في عرض البحر أمام السواحل الصومالية؟

السيناريو الكلاسيكي لعمليات القرصنة

القاهرة: خالد محمود

بقواربهم الصغيرة المسلحة بشكل جيد، وبتقنيات غربية حديثة، يمثل رجال الميليشيات المسلحة المنتشرون على طول سواحل الصومال، كابوسا يوميا للسفن والبواخر المارة عبر هذه المنطقة، التي لم يفلح الوجود المكثف لأساطيل حربية متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، في إيقافهم القراصنة الصغار عن مواصلة البحث كل يوم عن غنيمة جديدة.

وقدرت منظمة بحرية متمركزة في كينيا، عدد القراصنة المنتشرين على طول السواحل الصومالية بنحو ١١٠٠ رجل، موزعين على أربع مجموعات ومعظمهم من خفر السواحل السابقين.

بينما تتراوح الفديات التي يطلبها القراصنة بين مئات الآلاف وملايين الدولارات، حسب السفينة التي يستولون عليها وهويات الرهائن. وتفيد تقديرات حديثة بأن القراصنة حصلوا على حوالي ثلاثين مليون دولار منذ مطلع العام الحالي.

ويبلغ طول سواحل الصومال ٣٧٠٠ كلم. وتراقب هذه السواحل بين ١٢ و ١٥ سفينة تابعة للتحالف البحري «كومبايند تاسك فورس ١٥٠» الذي يضم عدة دول تعمل في مكافحة الإرهاب.

وبرغم مظاهر الفوضى والتخلف التي تحيط به، يبدو المشهد غريبا وشاذا إلى حد كبير، عندما يجلس أحد قراصنة البحر الصوماليين، وهو يتحلى بهدوء شديد، في منطقة غير مأهولة بالسكان في مكان ناء على سواحل الصومال المخيفة، إلى جهاز الكمبيوتر النقال (اللاب توب) الموصول عبر الأقمار الصناعية بشبكة الانترنت لكي يتابع الجدل الذي تتداوله مختلف وسائل الإعلام الدولية في الشبكة العنكبوتية، حول تزايد مخاطر عمليات القرصنة المسلحة على سواحل الصومال.

ومنذ سقوط نظام حكم الرئيس الصومالي المخلوع محمد سياد بري عام ١٩٩١ والقراصنة يضعون أيديهم من دون منازع على السحل الصومالي، ويصعب على دولة تفتقر حتى الآن إلى حكومة مركزية قوية، أن تبسط سيطرتها عليه، لمنع تكرار عمليات القرصنة، التي باتت كابوسا مزعجا لكل

المارين عبره.

ولشن عملية ناجحة للقراصنة، فإن كل ما تحتاج إليه، بحسب مصادر صومالية وغربية، هو ٢٠ رجلا مسلحا على متن قاربين يتجولان في هدوء في عمق المياه الإقليمية، وعندما تقترب الفريسة «الهدف» فإن طلقات الرصاص ستتكفل بإخماد أية مقاومة، وإذا ما تدهورت الأمور ففدية صاروخية واحدة، يمكن أن تعطب السفينة أو تغرقها أو تنسفها.. إذ الخيار يبقى دائما لقائد السفينة وربانها.

وأغلب القراصنة مجرد أشخاص عاديين، وبعضهم لم يستكمل تعليمه، ولا يعرف حتى كيف يمكنه أن يكتب اسمه، لكنه يحصل على راتب متوسط يبلغ ١٠ دولارات أميركية يوميا، وهو مبلغ ضخم، مقارنة بتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، وقلة الوظائف وفرص العمل المتاحة.

وفي مدينة صغيرة تسمى ايل، يحتجز القراصنة الذين يحصلون بسهولة على قوارب حديثة وأسلحة أوتوماتيكية، وأجهزة اتصالات متقدمة، عشرات السفن، التي شاء لها حظها العاثر، أن تقترب من سواحل الصومال، التي باتت أخطر السواحل في العالم المعاصر.

ولم يدرس القراصنة علم النفس، لكن غريزة البحث عن المال، مكنتهم من اكتشاف الطريقة المثلى لتحقيق هدفهم بسرعة، فبحارة السفن لن يغامروا بإضاعة سفنهم وحمولتها وهم مستعدون مقابل إطلاق سراحهم، وتأمين عودتهم إلى التفاوض مقابل بعض المال.

وفي أحدث تقاريرها، رصدت مؤسسة «شاتام هاوس» للدراسات في العاصمة البريطانية لندن، كيف أن القراصنة مجرد انتهازيين، فعملياتهم باتت أشد اتقانا، وسيستمر تطورها في هذا الاتجاه، إذا لم يتغير الرد على هجماتهم، لافتة إلى أن الفديات التي حصل عليها القراصنة تستخدم على الأرجح لتأجيج الحرب الأهلية، وهي مخصصة للمتمردين الإسلاميين المتطرفين، الذين يخوضون حربا شرسة منذ العام الماضي ضد الحكومة الصومالية.

ويستخدم القراصنة أنظمة دفاع جوي، وقذائف صاروخية وهواتف وأنظمة توجيه مرتبطة بالأقمار الصناعية «جي.بي.إس». ويعمل المسلحون بنظام حيث ينتشرون على متن قوارب صغيرة، وفي مجموعات أشبه بالموكب. وكما يشرح مسؤول صومالي رفيع المستوى، فالقراصنة «لديهم دورية للاستكشاف تتقدم هذه القوارب، وإذا رأت صيدا محتملا ترسل بإشارة تنبيه إلى البقية لكي ينتشروا لمنع الفريسة من الهرب، وعندما تسقط في الفخ يصطحبونها إلى ملاذهم الآمن، تمهيدا للمطالبة بقدية مالية مقابل السفينة أو شحناتها أو طاقمها».

يقدر مسؤول صومالي عدد القراصنة بالآلاف، لكنه يعطى بعدا آخر للمسألة بقوله: «ولما بدأوا يكسبون الفلوس، كل الشباب والناس شاركوا هذه المجموعات، مع الأسف الشديد القرصنة تحولت إلى مهنة مربحة لمن يمارسها».

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨

خبراء أميركيون لـ«الشرق الأوسط»: لا بد من شرطة لحماية السفن على غرار شرطة حماية الطائرات

لم يستبعدوا أن تستفيد جماعات إرهابية من عمليات القرصنة
واشنطن: محمد علي صالح

رفض مسؤولون وخبراء أميركيون، الربط بين عمليات القرصنة الحالية في خليج عدن، وسواحل المحيط الهندي وبين نشاطات جماعات أصولية، تسعى للخروج من الضائقة المالية التي تعاني منها، بسبب تجفيف منابع الجماعات الأصولية، غير أنهم لم يستبعدوا في الوقت ذاته، ان تستفيد منظمات إرهابية من عمليات القرصنة. ويأتي ذلك فيما قال جون كيلدوف نائب رئيس مؤسسة «أف ام غلوبال» الاستثمارية في نيويورك لـ«الشرق الأوسط» ان الوضع الراهن يستلزم تفكيراً دولياً في توفير حماية للسفن في البحر، على غرار الحماية التي تحصل عليها الطائرات في السماء، أي ان تكون هناك قوة مسلحة قادرة على التصدي لأي هجوم. كما أوضح ان استمرار حوادث خطف السفن، سيرفع اسعار التأمين على نقل النفط وغيره من المنتجات والبضائع. وايضا، سيرفع تكاليف الشحن لأن بعض السفن الذاهبة الى أوروبا والأميركتين، من الخليج أو من جنوب آسيا، ستتحاشي باب المنذب والبحر الأحمر وقناة السويس، وستستعمل طريق رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا. وشدد على أن بعض السفن ربما تضطر لاستئجار أو استخدام شرطة مثل شرطة الطائرات. و اضاف: «ربما لا بد من برنامج «نيفال مارشال»، مثل «اير مارشال»، وهو البرنامج الذي تضاعفت ميزانيته بعد هجوم ١١ سبتمبر (أيلول) بهدف منع خطف الإرهابيين للطائرات. وأكد كيلدوف أهمية اتخاذ قرارات دولية، سواء سياسية أو اقتصادية، لمواجهة ما يحدث بالقرب من ساحل الصومال. وقال انه يفضل عدم الحديث عن الجوانب السياسية، لكنه يرى، كإقتصادي، ان استمرار مثل هذه القرصنة سيؤثر على اسواق المحاصيل والمنتجات، وعلى حركة النقل البحري العالمي. و اضاف: «كل ما اريد ان اقول، هو ان لا بد من تنسيق دولي لمواجهة هذه المشكلة».

من ناحيته، قال مايكل جاكوبسون، خبير مواجهة الإرهاب والاستخبارات في «معهد واشنطن للشرق الأدنى»، لـ«الشرق الأوسط»: انه لا يعرف صلة مباشرة بين إرهابيين وبين اختطاف ناقلة النفط السعودية، موضحاً أنه يعرف ان منظمات إرهابية صارت تعتمد على اعمال إجرامية بسبب تضيق

مصادر تمويلهم. وكان جاكوبسون قد اشترك مؤخرا في تأليف كتاب: «درب المال: البحث عن والحصول على، ومتابعة، وتجميد اموال الارهابيين». وأوضح جاكوبسون ان العمليات الاجرامية الدولية لا تقتصر على الارهابيين، لأن هناك عصابات مخدرات، ومقامرة تعمل على مستوى العالم. واذاف ان المؤكد هو ان خطف السفن قرب الصومال له صلة بانهييار الصومال كدولة، وان ذلك، بالتالي، له صلة بالنشاطات الارهابية هناك.

وكان ناثن كريستنسين المتحدث باسم الاسطول الخامس الاميركي، قد رفض ان يؤيد معلومات ربطت بين منظمات ارهابية معروفة وعمليات القرصنة في المنطقة. وقال: «جماعات القرصنة التي اعرفها، تعمل حسب ترتيبات اقتصادية مدعومة. ولم اعرف صلة لها بمنظمة «القاعدة» أو أي منظمة ارهابية أخرى». من ناحيته، قال الاميرال مايك مولين رئيس هيئة الاركان المشتركة الاميركية، ان قطع الاسطول الاميركي في منطقة خليج عدن قلصت، خلال الشهور الماضية، من عمليات القرصنة الناجحة، لكن عدد العمليات نفسه ظل يزيد. وسئل الاميرال: «كيف يقدر عدد قليل من الأفراد لا يملكون أسلحة متطورة على خطف واحدة من أكبر السفن في التاريخ؟» وأجاب: «عددهم صغير، لكنهم مسلحون، ومنظّمون. وبمجرد ان يقدرُوا على التسلق الى سطح سفينة، ومفاجئة ملاحين مدنيين، واعتقالهم، تصير مواجعتهم صعبة، وذلك لأنهم يحتجزون الملاحين». واذاف الاميرال: «يعتمد حل المشكلة على عوامل وطنية، بالنسبة لمكان مغادرة السفينة، ومكان رسوها، ومكان علمها المسجلة بموجبه. حسب تجارب الماضي، تدفع دولا كثيرة رشى للقراصنة لاطلاق سراح الرهائن والسفن». وحسب احصائيات مكتب الملاحة الدولية، ومنذ بداية السنة، خطفت أو هوجمت تسعون سفينة في منطقة خليج عدن وساحل الصومال. وأكد المكتب ان سفنا هندية وبريطانية اشتبكت مع بعض القراصنة. وأن سفينة فرنسية تحمل قوات كوماندوز، نجحت في اطلاق سراح فرنسيين كان قراصنة قد خطفوهم.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨

رئيس العمليات بخفر السواحل اليمنية لـ«الشرق الأوسط»: غالبية القراصنة جنود سابقون في البحرية الصومالية

قال إنهم يلقون بهواتفهم في المياه بعد كل اختطاف.. ولديهم قيادة مركزية وقسم للخطف وآخر للحراسة
صنعاء: عرفات مدابش

قال المقدم ركن شجاع الدين المهدي رئيس العمليات في مصلحة خفر السواحل اليمنية «الشرق الأوسط» إن أغلب القراصنة الصوماليين، هم من جنود البحرية الصومالية السابقة، وأنهم يستخدمون الهواتف الجوالة (الثريا) وأجهزة اتصالات لاسلكية عالية التردد مثل جهاز (HF) وهو جهاز عالي التردد، وجهاز (VHF) وهو جهاز اتصال أعلى ترددا من السابق. وأوضح المقدم المهدي إن القراصنة يرمون بهواتفهم الجواله في المياه عقب أية عملية اختطاف ينفذونها بحق أي سفينة، وذلك تجنباً لرصد تحركاتهم وتحديد مواقعهم عبر الأقمار الاصطناعية، قبل أن يصلوا إلى شواطئ الصومال، ثم يستخدمون أجهزة الاتصال اللاسلكية، ويتعاملون فيما بينهم بأسماء مستعارة، ويتلقون الأوامر من رؤسائهم بلغة أقرب إلى «الشيفرة»، مشيراً إلى أن للقراصنة الصوماليين قيادة تخطط لهم، وتقوم بتوجيههم فيما هم ينقسمون إلى قسمين، الأول: ينفذ عمليات الخطف. والثاني: يقوم بحراسة السفن المختطفة والراسية في شواطئ الصومال وموانئها مثل ميناء بوصيصو.

وأضاف رئيس العمليات في مصلحة خفر السواحل اليمنية، ان القراصنة الصوماليين يستخدمون الأموال التي يحصلون عليها كفدى من ملاك السفن المختطفة، من أجل تعزيز قدراتهم الهجومية، وأنهم باتوا يمتلكون زوارق سريعة مزودة بمحركات تجعل تلك الزوارق قادرة على مطاردة السفن والمناورة حولها بكفاءة غير عادية، موضحاً أيضاً ان القراصنة باتوا يمتلكون أسلحة متطورة جداً، تمكنهم من إجبار السفن على الاستسلام، كما ان لديهم أجهزة حديثة ومتطورة يستخدمونها في تعقب السفن، موضحاً أن ذلك سبب زيادة وتيرة اختطاف السفن في خليج عدن في الأشهر الماضية.

ونفى المسؤول اليمني، أن تكون شرطة خفر السواحل اليمنية، سبق لها ان احتجزت بعض القراصنة، لكنه أكد أن دورياتها ساهمت أكثر من مرة في إنقاذ سفن تجارية في خليج عدن، عندما تلقت نداءات استغاثة، وبين تلك السفن سفينة سعودية في رمضان الماضي.

وردا على سؤال لـ«الشرق الأوسط» عما إذا كان القرصنة لديهم من يتعامل معهم في اليمن، قال المقدم ركن شجاع الدين المهدي، إن هناك إشاعات وشكوكا حول الأمر لكن «لا نستطيع الاتهام من دون دليل». ولم يستبعد المسؤول اليمني أن يكون هناك أقرباء للقرصنة، يوجدون في اليمن، ضمن موجات النزوح شبه اليومي، التي تزد إلى السواحل اليمنية بصورة غير مشروعة من الصومال، وبعض دول القرن الإفريقي.

وارجع المهدي تزايد أعمال القرصنة أمام سواحل الصومال وفي خليج عدن، إلى غياب دولة قوية في الصومال، وإلى ما سماه «السكوت الدولي» إزاء ما يحدث، مؤكدا قدرة شرطة خفر السواحل اليمنية على القيام بمهمة حماية المياه الدولية، إلى جانب المياه الإقليمية اليمنية في حال توفرت لها الإمكانيات والدعم الدولي اللازم.

المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨

بسبب القرصنة والأزمة المالية: قناة السويس تحقق أقل عائد لها منذ ٦ أشهر

تراجع العوائد نحو ٢,١ مليون دولار منذ سبتمبر الماضي

الإسماعيلية (مصر): يسري محمد

حققت عائدات قناة السويس خلال شهر أكتوبر (تشرين الاول) الماضي أقل عائد شهري لها خلال ٦ اشهر، إذ ان عوائدها لشهر أكتوبر بلغت ٤٦٧,٥ مليون دولار، وهو أقل عائد شهري للقناة منذ ابريل (نيسان) الماضي. ويعود السبب في تراجع العوائد الى تأثر الملاحة في قناة السويس بالقرصنة الدولية، والأزمة المالية العالمية. وكانت أرباح قناة السويس قد ارتفعت خلال العشرة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٤ مليارات و ٥٦٩ مليون دولار.

وقال مسؤول بهيئة قناة السويس إن عائدات قناة السويس خلال شهر أكتوبر الماضي تراجعت نحو ٢,١ مليون دولار مقارنة بشهر سبتمبر (أيلول) الماضي، فيما حققت ارتفاعا بلغ ٤٤,٩ مليون دولار بالمقارنة بشهر أكتوبر من العام الماضي.

وأرجع المسؤول معدل انخفاض العوائد إلى الأزمة المالية العالمية وتذبذب الأسواق الدولية. بالإضافة الى تأثير القرصنة على حركة الملاحة في قناة السويس. وأضاف المسؤول أن إجمالي عدد السفن التي عبرت خلال شهر أكتوبر بلغ ١٩٣٠ سفينة مقابل ١٨٧٢ سفينة في سبتمبر الماضي، و ١٧٨٧ سفينة خلال أكتوبر من العام الماضي. وتابع أن حمولات السفن المارة خلال نفس الشهر بلغت ٨١ مليوناً و ١٥٢ ألف طن، مقابل ٧٩ مليوناً و ٦٠٣ آلاف طن في سبتمبر، و ٧٥ مليوناً و ٢٣٩ ألف طن في أكتوبر من العام الماضي.

وأوضح المسؤول انه بذلك ترتفع عائدات قناة السويس خلال العشرة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٤ مليارات و ٥٩٦ مليون دولار، مقابل ٣ مليارات و ٧٧٢ مليون دولار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بارتفاع بلغ ٧٩٦,٨ مليون دولار، فيما بلغ إجمالي عدد السفن المارة خلال نفس

الفترة ١٨٠٨٥ سفينة مقابل ١٦٨٠٣ سفينة العام الماضي بارتفاع ١٢٨٢ سفينة. وكان الفريق أحمد علي فاضل رئيس هيئة قناة السويس قد قال يوم الاثنين الماضي إن معدلات مرور البضائع بالقناة قد بدأت تشهد تباطؤًا ملحوظًا بين جميع أنواع السفن المارة خاصة سفن البضائع بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع حجم التجارة العالمية بين الدول المصدرة والدول المستوردة إلى جانب تراجع معدلات النمو في عدد من الدول وتذبذب أسعار النفط العالمية مما أثر على حجم البضائع المارة بالقناة. وعبر فاضل عن مخاوفه من أن تتحول الأزمة المالية الحالية إلى كساد يؤثر على حركة البضائع المارة بقناة السويس. ولدى قناة السويس مخاوف خاصة بشأن تراجع عائدات القناة بسبب أعمال القرصنة بالسواحل الصومالية التي قد تؤدي إلى رفع شركات التأمين أقساط التأمين على السفن المتجهة إلى هناك عبر قناة السويس مما أدى إلى لجوء السفن للمرور حول طريق رأس الرجاء الصالح بالرغم من أنه أطول.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨

علي مسئوليتي
بقلم: أحمد موسى

لغز عمليات القرصنة!

هناك لغز يحدث وراء عمليات القرصنة التي تتم بشكل مستمر في خليج عدن و قبالة سواحل الصومال، فرغم وجود العشرات من أساطيل حلف الناتو وسفن حربية أمريكية وبريطانية وروسية تجوب المياه الدولية في هذه المناطق ورغم ذلك تقع أعمال القرصنة، وكان هؤلاء القراصنة لا يخشون أحداً أو أنهم أقوي من الدول!

وتثور علامات استفهام حول استمرار أعمال القرصنة، وكان آخرها الاستيلاء علي ناقلة البترول السعودية العملاقة قبل ثلاثة أيام ولكن التساؤلات تكشف عن تقاعس أساطيل الناتو عن القيام بواجبها الذي ذهب من أجله، فلا أحد يصدق أن القراصنة يمتلكون أسلحة وعتادا يفوق بكثير ما لدي قوات الناتو البحرية، وهذا الأمر يتطلب تكاتف الدول العربية وعلي رأسها مصر والسعودية واليمن لمواجهة تلك الظاهرة المخيفة وتأمين ممرات الملاحة والتنسيق بين جميع الجهات المعنية بالدول العربية لمكافحة أعمال القرصنة، والتي تتم علي مرأى ومسمع من الأساطيل الكبرى، وهي تتحرك في نفس مناطق نفوذ القراصنة.

فالدول العربية عليها مسئولية كاملة لحماية المياه الإقليمية، وضمان الملاحة الآمنة ومرور سفنها بدون اعتداءات عليها مجدداً والواضح أن هناك قوي وأطرافاً دولية، تساعد القراصنة

سواء بتزويدهم بالموّن والأسلحة والقذائف التي تستخدم في عملياتهم الإرهابية، وهذا الأمر يتطلب مسارعة الدول العربية إلى المطالبة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يشاركون في هذه الأعمال والتي لا تقل خطرا عن الارهاب لأنها تهدد المصالح الاقتصادية للدول المختلفة وتؤثر على مصالحها الحيوية.

والدول العربية المعنية بالمسئولية عن هذا الموضوع تستطيع أن تضع حدا لأعمال القرصنة بالتنسيق بين أجهزتها ضمن ترتيبات تتطلب السرعة للقيام بمهامها، مع تأكيد السيادة على المياه الإقليمية لكل دولة لمنع من يفكرون في وضع ترتيبات أو تدخلات من أطراف دولية تحاول استغلال هذا الوضع، ليكون لها نفوذ في خليج عدن وهذا أمر غير مقبول، ولا مسموح لقوات غير عربية أن توجد في تلك المنطقة.

فمكافحة قرصنة السفن في خليج عدن وأمام سواحل الصومال، باتت مسألة ملحة وتحتاج إلى تعاون عربي اليوم قبل غد لحماية مصالحنا الاستراتيجية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨

استمرار احتجاز الناقله السعوديه واختطاف
ثلاث سفن أخرى
اتصالات أمريكية عاجلة في مجلس الأمن
لمواجهة خطر القرصنة في المحيط الهندي
البحرية الهندية تفجر سفينة للقرصنة..
وكوريا الجنوبية واليابان ترسلان قطعاً
حربية للمنطقة

عواصم عالمية - وكالات الأنباء:



قوات ماليزية خاصة تتدرب على
مواجهة القرصنة البحرية

في تطورات سريعة
ومتلاحقة لعمليات
القرصنة في مياه
بحر العرب وخليج
عدن أعلن أحد
القراصنة الذين
اختطفوا الناقله

السعودي سيروس ستار وعلي متنها مليوناً
برميل من البترول بقيمة ١٠٠ مليون دولار أن
الخاطفين يطالبون بفدية مالية، مؤكداً وجود
مفاوضين علي متن الناقله وعلي الأرض وأن
بمجرد الموافقة علي دفع الفدية سيتم إحضار
الأموال إلي الناقله بأجهزة خاصة موجودة لدي
القراصنة وفي رد فعل سريع أعلن مسئول
ملاحى في شركة أرامكو السعوديه أن الشركة
تأمل في تلقي اتصالات أخرى من القراصنة
لاستمرار المفاوضات حول إطلاق الناقله بأمان.

وفي السياق ذاته أكد مصدر بحري كيني استيلاء
القراصنة علي ثلاث سفن بحرية أخرى في خليج
عدن منذ اختطاف الناقله السعوديه قبل نحو ثلاثة
أيام، وحدد المصدر الكيني السفن المختطفة في

سفينة صيد تايلاندية وسفينة شحن مسجلة في هونج كونج وأخري يونانية

وقال نويل تشونج المسئول بمكتب بحري دولي في كوالالمبور أمس ان سفينة الصيد التايلاندية المختطفة علي متنها طاقم من ١٦ شخصا وتم اختطافها قبالة الساحل الصومالي، وقالت هيئة اقليمية لمراقبة الملاحة في مومباسا ان اختطاف السفينة اليونانية الناقلة للبضائع تم أيضا في المياه الدولية في المحيط الهندي قبالة الصومال، في الوقت الذي اكدت فيه مصادر كينية أن قوات تابعه للاتحاد الأوروبي وحلف الأطنطي تتعقب السفينة التابعة لهونج كونج.

وقد أعلنت البحرية الهندية أمس من مقرها في نيودلهي أن سفينة حربية هندية اشتبكت مع قراصنة صوماليين في خليج عدن ودمرت سفينتهم حيث أسرع زورقان كانا يرافقان السفينة الرئيسية بالهرب بعيدا عقب تدمير السفينة في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء الماضي، وذكر بيان البحرية الهندية أن السفينة الحربية ردت دفاعا عن النفس وفتحت النيران علي سفينة القراصنة الرئيسية واثرت ذلك اندلع حريق علي متن السفينة وسمع دوي انفجارات ربما نجمت عن انفجار ذخيرة مخزنة في السفينة، وذكر البيان أن ضباط البحرية الهندية رصدوا قراصنة يتحركون علي ظهر السفينة وهم يحملون قذائف صاروخية.

وفي ضوء هذه الأخطار المتصاعدة أعلنت الخارجية الأمريكية ان واشنطن تعمل مع أعضاء مجلس الأمن الدولي للنظر في كيفية اتخاذ خطوات أكثر فعالية في مواجهة تنامي القرصنة،

وقال شون ماكورماك المتحدث باسم الخارجية إن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قلقة من تنامي عمليات القرصنة في سواحل الصومال وطالبت بتوسيع الجهود المبذولة حالياً في مجلس الأمن

وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه كوريا الجنوبية عزمها إرسال سفن تابعة لسلاح البحرية إلى سواحل الصومال لحماية السفن التجارية من

القرصنة، بينما تدرس اليابان إتخاذ خطوة مشابهة بإرسال سفن تابعة للبحرية إلى المنطقة لاستخدام القوة ضد القرصنة، وقال المتحدث باسم الخارجية اليابانية إن الحكومة تدرس الآن طبيعة الاطار القانوني المناسب للرد علي حوادث القرصنة الخطيرة.

وكان وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل وصف الاستيلاء علي ناقلة البترول السعودية بأنه عمل شنيع، وشدد علي أهمية مكافحة القرصنة التي اعتبرها علي نفس درجة خطورة الارهاب...

واكد الفيصل ان السعودية سوف تنضم للمبادرات الدولية مع الدول الأخرى خاصة المظلة علي البحر الأحمر ودول العالم لمحاربة القرصنة.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨

مسؤولون لـ«الشرق الأوسط»: الخاطفون سيطروا على الناقلات السعودية بـ«آر بي جي».. ومساعد لدى «القبائل» للتدخل

سعود الفيصل: ملاك السفينة يبحثون الفدية * السفير السعودي في نيروبي لـ«الشرق الأوسط»: وسطنا زعماء صوماليين

الرياض: تركي الصهيل جدة: سلطان العوبثاني دبي: ريم حنيني

أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن مالكي ناقلات النفط السعودية الضخمة «سيريس ستار» يفاوضون للافراج عنها بعد أن احتجزها قرصنة صوماليون قبل أيام. ويأتي ذلك فيما قالت مصادر سعودية مسؤولة لـ«الشرق الأوسط» أن الخاطفين سيطروا على السفينة بواسطة أسلحة من بينها صواريخ «آر بي جي» المحمولة على الكتف والمقاومة للدروع، موضحين في الوقت نفسه أن فريقاً سعودياً يتابع ملابسات الحادث وجهود إطلاق سراح الناقلات وحمولتها والطاقم. كما كشفوا أن هناك مساعي لإقناع قبائل صومالية بالتدخل لتسريع الإطلاق. وحول المفاوضات لإطلاق السفينة، قال الأمير سعود الفيصل رداً على سؤال خلال مؤتمر صحفي في روما أمس: «أعلم أن مالكي ناقلات النفط يفاوضون. نحن لا نحب التفاوض مع الإرهابيين أو مع خاطفي الرهائن. إلا أن مالكي ناقلات النفط هم من يقرر في النهاية بشأن ما يحدث هناك». وأضاف سعود الفيصل «ما عرفه هو أننا سننضم» إلى قوة مكافحة القرصنة و«سنسعى للقضاء على هذا الخطر المحدق بالتجارة الدولية». ويأتي ذلك فيما قالت مصادر مسؤولة إن السفارة السعودية في نيروبي تجري اتصالات مع مسؤولين حكوميين من أجل الدفع بزعماء القبائل والعشائر لحل الأزمة وإطلاق الناقلات السعودية، في الوقت الذي أفاد فيه مصدر سعودي مطلع لـ«الشرق الأوسط»، أن الخاطفين سيطروا على الناقلات تحت تهديد أسلحة ثقيلة، من بينها قذائف الـ«آر بي جي» المضادة للدروع. من ناحيته، أكد الأمير خالد بن سعود بن خالد وكيل وزارة الخارجية السعودية لـ«الشرق الأوسط» أن وزارته تقوم بدورها في هذه القضية، وذلك بتوجيهات من القيادة السياسية، وبمتابعة من وزير الخارجية. وقال الأمير خالد، الذي يعمل ضمن فريق خصص لمتابعة مستجدات عملية خطف الناقلات، أن شركة «أرامكو» وشركة التأمين، اتخذوا إجراءات متبعة في مثل هذا الموضوع. لكنه فضل عدم الإفصاح عن مزيد من التفاصيل حول طبيعة الإجراءات التي تم اتخاذها. غير أنه أكد في المقابل، بأن هناك اهتماماً حكومياً كبيراً من القيادة السياسية السعودية بهذا الموضوع. وقال «وزارة الخارجية تقوم

بدورها مع الجهات الأخرى المعنية. هذا هو الوضع الآن».

من جهته، قال السفير نبيل خلف عاشور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى كينيا، في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط» من مقر عمله في نيروبي، أنه لم تحدد حتى الآن (ظهر أمس) هوية الخاطفين للناقلة الحقيقية، مبيناً أنه لا توجد أي اتصالات مباشرة بين الخاطفين والسفارة.

وأضاف «هناك عدة اتصالات تجري بين السفارة وكل من دولة رئيس الوزراء الصومالي، والنائب الأول، والسفير الصومالي لدى كينيا، وكذلك رئيس الوزراء الصومالي الأسبق حسن أبشر، والرئيس عدي موسى رئيس جمهورية بلاد بونت، وذلك للتوسط لدى زعماء القبائل والعشائر للتدخل والإفراج عن الناقلة السعودية».

وأشار السفير السعودي إلى أن كافة الاتصالات الجارية مع المسؤولين والقادة الصوماليين تتم بمتابعة من الدكتور نزار مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، وكذلك الأمير خالد بن سعود وكيل وزارة الخارجية. وأكد السفير عاشور أن كل الاتصالات الجارية تهدف إلى استعادة السفينة وطاقمها بشكل سلمي، آملاً أن تثمر هذه الاتصالات بعودتهم في أقرب وقت ممكن.

وكانت السعودية قد أبدت، على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل غضبها إزاء عمليات القرصنة التي باتت احد مؤشرات الاستقرار في الممرات المائية. ويقوم سعود الفيصل هذه الأيام بجولة أوروبية، تشمل بريطانيا وإيطاليا والنرويج.

وتفيد المعلومات التي حصلت عليها «الشرق الأوسط»، بأن تنسيق المواقف مع الاتحاد الأوروبي حيال التصدي لعمليات القرصنة، سيكون في صلب المباحثات التي سيجري سعود الفيصل في البلدان التي يقوم بزيارتها.

وخطف القرصنة ناقلة النفط السعودية في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي في المحيط الهندي وقادوها الى مرفأ «هرارديري» احد معاقلهم على مسافة ٣٠٠ كلم شمال مقديشو حيث رست اول من امس. وخطف «سيربوس ستار» البالغ طولها ٣٣٠ متراً والمحملة بـ٣٠٠ الف طن من النفط تقارب قيمتها مائة مليون دولار، هو اكبر عملية قرصنة جرت حتى الان قبالة سواحل الصومال.

من جهتها، اعتذرت شركة «فيلا» العالمية المالكة للناقلة السعودية عن التعليق على اتصالات بينها وبين القراصنة المختطفين للسفينة. وشدد ماهر سابور المتحدث الإعلامي باسم الشركة في اتصال هاتفى مع «الشرق الأوسط» من مقر الشركة في دبي، على حرصهم - أي الشركة - على سلامة طاقمها. وعند سؤاله بشكل مباشر إذا ما كان طلبت من الشركة أي فدية للإفراج عن السفينة، اكتفى بالقول «لا تعليق».

من ناحيته، قال المتحدث باسم الاسطول الخامس الاميركي لـ«الشرق الأوسط» ان الاسطول الخامس يتلقى على مدار الساعة تقارير دورية تطمئنهم على سلامة المحتجزين على سطح الناقلة السعودية. وأكد المتحدث باسم الاسطول الخامس ان الناقلة السعودية راسية بمفردها قرابة السواحل الصومالية التي خلت تماما من وجود أية سفن دولية أخرى: «الأمر الذي يشكل صعوبة كبرى في مكافحتهم لو لم تتضافر الجهود الدولية كونهم متمرسون جدا في استخدام السلاح كما أن لديهم قدرات تكتيكية عالية فبمجرد استيلائهم على السفينة، يصبح من الصعب جدا مقاومتهم لأن لديهم رهائن»، بحسب ما قال. الى ذلك، دمرت سفينة حربية هندية سفينة للقراصنة في خليج عدن وخطف مسلحون من الصومال سفنا أخرى بالرغم من وجود قوة بحرية دولية كبيرة قبالة الصومال. وقالت البحرية الهندية ان احدى سفنها الحربية دمرت سفينة للقراصنة في خليج عدن في معركة قصيرة وقعت في ساعة متأخرة اول من امس. وأضافت «اندلعت النيران في السفينة وسمعت أصوات انفجارات ربما يكون سببها انفجار الذخيرة التي كانت موجودة في السفينة». وتابعت أن زورقين سريعين لاذا بالفرار بسرعة. وذكر مكتب الملاحة الدولي أن قراصنة من الصومال خطفوا سفينة صيد تايلاندية وعلى متنها طاقم من ١٦ شخصا. وحدث ذلك بعد خطف سفينة ترفع علم هونغ كونغ تحمل شحنة قمح لايران. وقال برنامج مساعدة ملاحي شرق افريقيا ان سفينة يونانية لنقل البضائع خطفت أيضا الا أن وزارة التجارة البحرية اليونانية قالت لرويترز في أثينا انه لم ترد تقارير تفيد بوقوع مثل هذا الحادث.

ولان القراصنة مسلحون بشكل جيد بقنابل وأسلحة آلية وقاذفات صواريخ تبقى معظم السفن الاجنبية بعيدا عن أي مواجهة مباشرة بمجرد خطف السفن خشية تعرض الرهائن للخطر. وفي معظم الحالات يحاول ملاك السفن المخطوفة التفاوض على دفع فدية. وقال الكومودور بالبحرية الملكية

البريطانية كيث وينستاني نائب قائد قوات البحرية المشتركة في الشرق الاوسط ان القوات المشتركة لا يمكن أن تكون في كل مكان. وتابع «إذا قمنا بدوريات في خليج عدن يذهبون (القراصنة) لمقديشو. اذا ذهبنا الى مقديشو يذهبون الى خليج عدن». وقال أندرو موانجورا منسق برنامج مساعدة ملاحى شرق افريقيا لرويترز في مومباسا «القراصنة يرسلون رسالة الى العالم مفادها.. يمكننا أن نفعل ما نريد ونفكر فيما لا يمكن أن يفكر فيه أحد ونقوم بما هو غير متوقع». ومن المعتقد أن مسلحين صوماليين يحتجزون نحو ١٢ سفينة في منطقة ايل وأكثر من ٢٠٠ رهينة. ومن بين هذه السفن سفينة أوكرانية تحمل ٣٣ دبابة وأسلحة أخرى. فيما قالت وسائل الاعلام الصينية أمس ان سفينة شحن من هونغ كونغ خطفت في سبتمبر (أيلول) قد أفرج عنها وأن جميع أفراد طاقمها البالغ عددهم ٢٥ بخير.

إيرادات قناة السويس تتحدى القرصنة

كتبت : د. فاطمة سيد احمد

جاء فى بيان مجلس الوزراء الأسبوع الماضى أن إيرادات قناة السويس ارتفعت بنسبة ٢١% خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، والذى يشمل شهور «يوليه- أغسطس- سبتمبر»، وقال المتحدث الرسمى لقناة السويس لـ «روزاليوسف» أن الهيئة تمكنت من تحقيق إيرادات قياسية جديدة كالتالى: «٤٦٠ مليون دولار فى يوليه، ٥٠٠ مليون دولار فى أغسطس، وهو أعلى إيراد فى تاريخ الهيئة، ٤٦٥ مليون دولار فى سبتمبر، ٤٦٩ مليون دولار فى أكتوبر ٢٠٠٨ بزيادة نسبتها ١٧% عن أكتوبر من العام الماضى، وبذلك يتضح أن إيرادات قناة السويس لم تتراجع بسبب عمليات القرصنة فى البحر الأحمر، بل بالعكس حققت زيادة تعد طفرة فى تاريخ الهيئة، وأيضاً لم تشهد

الشهور الماضية أى نتائج سلبية على إيرادات القناة مع أنها شهور أعقبت تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ومع ذلك نجد أن الشركة النرويجية «أودفيل إس آى» للشحن البحرى أعلنت يوم الأربعاء الماضى، أنها ستغير مسار سفنها من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح حتى لا تتعرض للقرصنة فى خليج عدن، كما حدث لحاملة النفط السعودية «سيرىوس ستار» يوم السبت الماضى، حيث اختطفها القراصنة على الرغم من ضخامتها حيث يصل طولها لـ ٣٣٠ متراً، وتحمل مليونى برميل من النفط الخام، وقد تم السطو عليها وسط المحيط الهندى على مسافة ٨٠٠ كيلو متر جنوب شرق مدينة «مومباسا» بكينيا فى عملية غير مسبوقه- حسب رأى الخبراء البحرين- حتى وضعوها قبالة ميناء «هرارديرى» على مسافة ٣٠٠ كيلو متر شمال مقديشيو، وهى أحد الموانئ التى

يسيطر عليها القراصنة ويقتادون السفن التي يختطفونها إليها. وبخصوص تصريح الشركة النرويجية عن تخوفها من المرور بقناة السويس، وأنها سوف تغير مسار سفنها لرأس الرجاء الصالح، قال المتحدث الرسمي لهيئة قناة السويس المهندس محمود عبدالوهاب لـ «روزاليوسف»: إن تصريح الشركة النرويجية جاء يوم الأربعاء بعد أن تم الكشف عن أن السفينة السعودية كانت متوجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر طريق رأس الرجاء الصالح مارة بالمحيط الهندي، وأنه لا دخل لقناة السويس من قريب أو بعيد بما حدث لحاملة النفط السعودية، وأضاف عبدالوهاب أن ما تقوله الشركة النرويجية لا يعطى المعنى الصحيح والحقيقى لما يحدث فى قناة السويس من ثلاثة أيام، حيث حجم مرور السفن فى تزايد مستمر، وبدأت الثلاثاء الماضى بمرور ٦٤ سفينة، والأربعاء والخميس ٧٠ سفينة فما فوق، فى حين كان عدد السفن المارة من قبل لا يتجاوز الـ

٦٠ في اليوم، وذكر عبدالوهاب أن السفن التي تم مرورها من قناة السويس كلها ذات حمولات كبيرة تتراوح ما بين ٢،٢٥ و ٣ ملايين طن.. فكيف تأثرت إذن قناة السويس؟ وأكد عبدالوهاب بأن هذه الشركة النرويجية لم تخطر القناة بأي طلب يفيد أنها لن تمر من قناة السويس لأنها متعاقدة مع الشركة الخاصة للحاويات والتي تسمى أيضاً قناة السويس بشرق التفرعة، ويضيف بأنه خلال الـ ٦ سنوات الماضية ارتفعت نسبة الملاحة العالمية في قناة السويس من ٦% إلى ١٠% على الرغم من انتشار ظاهرة القرصنة مع بداية عام ٢٠٠٦ في البحر الأحمر، ومع ذلك زاد المرور من القناة ولم يقل.

وقد استفسرنا من المستشار الاقتصادي لهيئة قناة السويس د. عبدالنواب حجاج عن أن ما يمر من التجارة العالمية بقناة السويس ١٠% فقط من حجم الملاحة، فقال لنا حجاج: إن الـ ٩٠% التي لا تمر من

القناة هي عبارة عن تجارة «بينية» بمعنى أن ما يمر من قناة السويس من حجم التجارة العالمية يعتبر كبيراً جداً، ولاكن التجارة البينية هي التي تكون بين أوروبا وآسيا، وأمريكا وآسيا. وأضاف عبدالقواب أن المرور من طريق رأس الرجاء الصالح كبديل لقناة السويس يزيد من عدد الأيام اللازمة لمرور السفن، وخاصة التي تأتي من شرق آسيا لغرب ووسط أوروبا، حيث تتراوح زيادة الأيام من ١٥ : ٢٢ يوماً، ومنها أيضاً تزيد التكلفة اليومية، ففي اليوم الواحد ترتفع تكلفة السفينة ما بين ٢٥ : ٣٠ ألف دولار زيادة على تكلفة قناة السويس، التي توفر من ٢٢ : ٨٨%، وأنه على سبيل المثال السفن التي تأتي من جدة إلى البحر المتوسط توفر لها القناة ٨٨% من التكلفة، والسفن التي تأتي من استراليا لشمال غرب أوروبا توفر لها القناة ٢٢% لأن التكلفة حسب المسافة المقطوعة، فهناك سفينة توفر عشرة آلاف ميل وأخرى ثلاثة آلاف ميل فقط، ومعها يختصر عدد الأيام والوقود والتشغيل وكل التوابع، والمعنى

أنها إذا وفرت عشرة آلاف دولار يومياً يمكننا أن نحسب كيف ستتخفض التكاليف في عشرة أيام تم توفيرها من المرور في قناة السويس.. إذن المسألة متوقفة على الطريق، ويذكر «حجاج» أن هيئة القناة تعطي تخفيضات للسفن ذات الخطوط الطويلة وهي التي يكون مسارها من استراليا لغرب أوروبا، حتى تقدم هذه السفن طلباً للهيئة ونقوم بدورنا بدراسة الطلب وإعطاء التخفيض المناسب، وبالتالي فكل هذه المزايا تحصل عليها السفن من المرور بقناة السويس. ويضيف «حجاج» أنه بالنسبة لسفن الصب الجاف، أي البضائع غير السائلة والتي حمولتها في الغالب تصل إلى ٦٠ ألف طن، والتي تعرف بطراز «بنامكس» فإنها على سبيل المثال تتكلف ٨٠ ألف دولار يومياً، ما يعنى أن البديل عن المرور في قناة السويس مكلف للغاية من كل الجوانب، وأن من يتخذ قرار عدم المرور عليه أن يفكر ألف مرة، وليس الموضوع مجرد تصريح غير معلوم النوايا. من جانبها قالت «عزة شفيق» مدير العلاقات الحكومية بشركة قناة

السويس التي تملك محطات تداول حاويات إن أرصفة الشركة يأتي عليها أكبر عدد من خطوط الشحن عبر قناة السويس، وأن واحدةً من الشركات التي تتعامل معنا ومنها الشركة النرويجية «أودفيل إس آى» لم تتقدم بطلب عدم المواصلة أو إنهاء تعاقدتها معنا، وأضافت: إن هيئة قناة السويس لا تتعامل مع شركات ولكن مع توكيلات ملاحية لتمنح سفن الشركات المتعاقدة مع التوكيلات تصاريح للمرور بعد معرفة ما تحمله السفينة. ويقول الخبير البحرى اللواء محفوظ طه بوزارة النقل أن خط مرور رأس الرجاء الصالح غير مؤمن وليس حلاً، كما أن ٣٦% من أحجام السفن التي تمر بقناة السويس لا تصلح للمرور من رأس الرجاء الصالح «لأنها صغيرة الحجم» ويصعب اتخاذ مثل هذا القرار، وأنه لا بديل عن إيجاد جهد إقليمي للدول المتشاطئة على البحر الأحمر والتي يعتبر معظمها عربياً «مصر - السعودية - اليمن» ودول أخرى «إسرائيل وإريتريا»، ويضيف محفوظ: إن موضوع القرصنة

كانت له سابقة فى التسعينيات حيث انتشر فى جنوب شرق آسيا، وتحديدا «إندونيسيا - وبنجلاديش»، وتم إنهاء هذه القرصنة بجهد إقليمي ودولى فى هذه المناطق عام ، ٢٠٠٣ ويذكر محفوظ أ نه ربما تكون للقرصنة نتائج سلبية على قناة السويس، ولكن فى إطار إضافة تكاليف لشركات التأمين على السفن فقط لا غير.

ويصف «محفوظ» عمليات القرصنة بالبحر الأحمر بأنها مخططة حيث يتم اصطياد السفن التى تحمل بضائع استراتيجية «سلاح - نفط - قمح - حديد - أسمنت»، لذا فإنها قرصنة يتم التخطيط لها بواسطة آخرين أصحاب مصلحة، وإلا بماذا نفسر احتجاز سفينة أوكرانية تحمل دبابات من أواخر سبتمبر وحتى الآن، وهناك إحصائية للمكتب الدولى البحرى تفيد بأن ٩٢ سفينة تعرضت منذ بداية عام ٢٠٠٨ لهجمات القرصنة، منها ١١ هجوما فى الفترة من ١٠: ١٦ نوفمبر فى المحيط الهندى وخليج

عدن، وأن عدد السفن التي اختطفت ضعف ما تم اختطافها في عام ٢٠٠٧، ويوجد لدى القراصنة حوالي ١٤ سفينة على متنها ٢٦٨ بحارا.؟؟ وكان مجلس الأمن قد أصدر قرارا في يونيو الماضي يتيح لسفن حربية مطاردة قراصنة في المياه الصومالية التي تعتبر الأخطر في العالم، كما وافق الاتحاد الأوروبي في نوفمبر الحالي على أول عملية بحرية في تاريخه لمكافحة القرصنة في هذه المنطقة، وهو ما جعل رئيس الوزراء الصومالي «نور حسن» يقول إن الاتحاد ودولا أخرى أخذت قرارا بإرسال سفن حربية للمنطقة، لكننا نرى أن السفن الحربية لن تكفي، وأن الأزمة تحتاج لتسوية سياسية في الصومال، وحسب قول «نور»: «إن على الصومال أن تقوم بدورها في مراقبة سواحلها ومواجهة القرصنة التي تفوق التوقعات، وأن هذا لن يتأتى إلا بتضافر الجهود الدولية لبسط الأمن والاستقرار في الصومال لتشكيل حكومة تحظى بقبول جميع الصوماليين، وأن ذلك يمكنهم من

مُحَارِبَةُ الْقِرْصَنَةِ.
وعلى جانب آخر يذكر بعض المراقبين البحريين أن عمليات القرصنة قبالة القرن الأفريقي، وبخاصة في خليج عدن، ومساحتها حوالي مليون ميل بحري «الميل ٨٥،١ كيلو متر مربع» تمثل ثلث عمليات القرصنة في العالم بأسره. وتقوم الدول العربية المشاطئة للبحر الأد مر بوضع استراتيجية عربية للتصدي للقرصنة التي تهدد مصالحها وأمنها القومي، ويقترح البعض تشكيل قوة بحرية عربية مشتركة، حيث أكدت الآراء العربية أن السد فن الحربية سواء الأسطول الخامس الأمريكي وقاعدته في البحرين، أو القطع الحربية الخاصة بحلف شمال الأطلسي والموجودة في البحر الأحمر، لا يبذلون جهودا كافية لمحاربة القرصنة في المنطقة، ولا يبقى إلا الاعتماد على الدول ذات المصلحة، وهي «مصر - السعودية - الأردن - السودان - الصومال - وجيبوتي» وبدعم عربي شامل متمثل في جامعة الدول العربية.

المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨

مبادرة "أمريكية - روسية" لمكافحة القرصنة البحرية

موسكو - هلال الحارثي:

تعترم موسكو وواشنطن إصدار مبادرة مشتركة بخصوص التصدي للقرصنة البحرية ومكافحتها. ولقد تم الاتفاق على ذلك أمس خلال لقاء الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف ونظيره الأمريكي جورج بوش في عاصمة بيرو حيث تجري فعاليات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. وأوضح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن من بين المسائل التي ناقشها الرئيسان أولى الجانبان الاهتمام الخاص لموضوع مكافحة القرصنة البحرية، وجرى الاتفاق في نهاية اللقاء على صدور مبادرة مشتركة عن الدولتين تمس النواحي القانونية والعملية في هذه المسألة وذلك لضمان فعاليتها بشكل كبير.

من جانبه أشار مساعد رئيس الدولة سيرغي بريخودكو إلى أن الرئيسين اتفقا على ضرورة بذل جهود مشتركة وحاسمة لمكافحة القرصنة البحرية. وقال "هنا تتطابق وجهات نظرنا بشكل مطلق. ويجب بذل جهود مشتركة حاسمة بما في ذلك استخدام القوة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وتحدث الزعيمان عن توفير القاعدة القانونية الضرورية في إطار الأمم المتحدة وذلك لكي يصبح من الممكن التصدي للقرصنة على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي. ونوه

بأن الرئيسين اتفقا على العمل المشترك لحل هذه المسألة في إطار مجلس الأمن الدولي".

وذكر سيرغي لافروف أن الرئيسين الروسي والأمريكي تطرقا كذلك إلى الأزمة المالية العالمية. وقال: "وأكد الرئيسان خلال ذلك على أهمية اللقاء الذي عقد مؤخرا في واشنطن الذي وضع أساس العمل المقبل. ولكن لا يزال يلزم بذلك الكثير من الجهود".
تعليق واحد

وقال "هنا تتطابق وجهات نظرنا بشكل مطلق. ويجب بذل جهود مشتركة حاسمة بما في ذلك استخدام القوة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وتحدث الزعيمان عن توفير القاعدة القانونية الضرورية في إطار الأمم المتحدة وذلك لكي يصبح من الممكن التصدي للقرصنة على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي. ونوه بأن الرئيسين اتفقا على العمل المشترك لحل هذه المسألة في إطار مجلس الأمن الدولي".
بداية تنفيذ الخطة الاستعمارية!؟

المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨

ميليشيات إسلامية صومالية تدعو القراصنة للافراج عن الناقلات السعودية

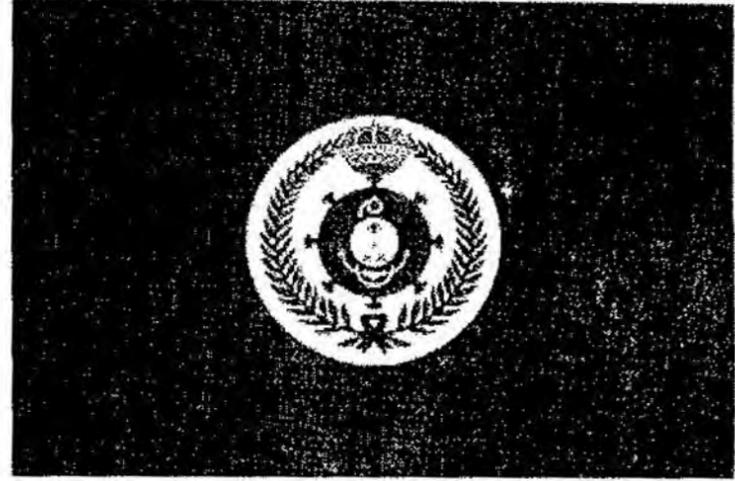
مقديشو - (أ. ف. ب.):

دعت الميليشيات الإسلامية المعروفة بحركة "الشباب" في الصومال الأحد القراصنة الذين يحتجزون ناقلات النفط السعودية منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الافراج عنها أو انهم سيواجهون "تحركا مسلحا".

وقال شيخ احمد المتحدث باسم الشباب في منطقة هراديري حيث خطفت السفينة السعودية لوكالة فرانس برس "إذا اراد القراصنة السلام فالأفضل ان يفرجوا عن ناقلات النفط".

وقد طالب القراصنة الخميس بفدية قيمتها ٢٥ مليون دولار للافراج عن ناقلات النفط "سيريس ستار" التي تنقل شحنة من النفط تقدر قيمتها بمئة مليون دولار.

البحرية السعودية تشارك في مكافحة القرصنة



الرياض : واس

تشارك القوات البحرية الملكية السعودية في مكافحة أعمال القرصنة البحرية في بحر العرب وخليج عدن حيث بدأت القوات البحرية تنفيذ تلك المهمة منذ ١٥ / ١١ / ١٤٢٩ هـ بمشاركة ثلاث فرقاطات حديثة ذات القدرات القتالية العالية التي تفتنيها القوات البحرية .

وقد نفذت تلك السفن العديد من المهام المتمثلة في حماية السفن التجارية السعودية ومرافقتها أثناء عبورها للمناطق التي تشهد نشاطا متزايدا لأعمال القرصنة في بحر العرب وخليج عدن حتى وصولها إلى المناطق الآمنة ، إضافة إلى قيامها بأعمال المراقبة على مدار الساعة يتخللها عمليات المسح الليلي والنهاري باستخدام الطائرات العمودية المرافقة لتلك السفن ، كذلك تقوم بالاستجابة الفورية لنداءات الاستغاثة التي تصدر من السفن التجارية وتقديم المساعدة اللازمة لها ، بالتعاون مع البحريات الشقيقة والصديقة بالمنطقة .

المصدر: وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨

البرلمان العربي يؤكد ان مواجهة القرصنة البحرية عربية في المقام الأول

www.xinhuanet.com 2008-11-25 09:24:49

القاهرة ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨ (شينخوا) رفض رئيس البرلمان العربي الانتقالي محمد جاسم الصقر فكرة تدويل قضية القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن ، مشددا على ضرورة أن تكون حماية هذه المنطقة الحيوية مسئولية عربية في المقام الأول .

وأدان الصقر في بيان له اليوم (الاثنين) بشدة عمليات القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية ، و التي كان آخرها الاستيلاء على ناقلة بترول سعودية ، رافضا فكرة تدويل الأزمة في هذه المنطقة الحيوية.

وأكد علي ضرورة أن تكون حماية البحر الأحمر وخليج عدن مسئولية عربية في المقام الأول ، مشددا على قدرة الدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن على اتخاذ الوسائل و الإمكانيات للقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية.

وشدد على أهمية تعاون دول العالم ومجلس الأمن مع الدول العربية في مواجهة هذه الظاهرة ووضع حد للأعمال الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ، مؤكدا أن هذا العمل إجرامي وغير إنساني .

وأعرب رئيس البرلمان العربي عن تطلعه إلى مساعدة الصومال للقضاء على هذه الظاهرة ، أملا ألا يحدث أي خلاف بين الرئيس الصومالي ورئيس حكومته في هذا الشأن .

المصدر: البديل

التاريخ: ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨

أمن قومي

٢٠٠٨/١١/٢٥

دعم اليمن

أشرف علام

من أهم سبل مكافحة القرصنة التي تهدد الملاحة في قناة السويس قيام حكومة قوية في الصومال، وهو أمر لن يتحقق إلا عبر أمرين إما السلام والاتفاق علي شركاء الحكم في البلاد وإما بدعم أحد الأجنحة المتصارعة لبسط سيطرته. وبالمثل فإن وجود اليمن قوي موحد هو أمر حيوي لضمان أمن الملاحة في قناة السويس. فدعم اليمن القوي الموحد أمر ضروري لمواجهة القراصنة الذين ينشطون في خليج عدن. أما انهيار الدولة في اليمن فيقلص من فرص السلام في الصومال، ويهدد أمن المنطقة. فالأنباء الواردة من الجنوب اليمني تتحدث عن تصاعد استياء الجنوبيين بل سعيهم لـ"الاستقلال" عن الشمال.

ويكتسب اليمن خصوصية شديدة في التصدي للقراصنة ليس لأنه مشاطئ للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وإنما لأنه يضم ألوف الصوماليين اللاجئين والمهاجرين، وبعضهم قد يكون علي علاقة مع القراصنة وتسلبوا من خلال الساحل اليمني الذي يبلغ طوله ١٩٠٠ كم. وفي الشهور العشرة الأولى من العام الحالي وصل لليمن نحو ٣٢ ألف صومالي قدموا لبلد معدل التضخم فيه ٢٧% ومعدل البطالة ٤٠% وفق أرقام المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ويفتقر اليمن للقوة البحرية اللازمة للحد من أعمال القرصنة التي تهدد بانتشار الفوضى ومن ثم هروب الاستثمارات الأجنبية من اليمن لاسيما في مجال التنقيب عن النفط في الحقول البحرية لمواجهة تراجع إنتاج النفط الذي يمثل ٩٠% من إيرادات الصادرات اليمنية ونحو ٧٥% من إيرادات الدولة.

إن ضعف القوة البحرية اليمنية وعدم تعزيزها عربياً لضمان أمن الملاحة في خليج عدن ومدخل البحر الأحمر هما أكبر دعوة لجلب الأساطيل الأجنبية إلى المنطقة الحيوية لأمن البحر الأحمر ومصر.

مصر مدعوة لنشر قوة عسكرية عند مدخل البحر الأحمر قبالة السواحل اليمنية ممولة من الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، ليس فقط لمواجهة خطر القرصنة بل لتأمين باب المتدب أيضاً. كما يحتاج اليمن لجهد سياسي عربي من أجل إتمام المصالحة بين الشمال والجنوب وإنهاء التمرد في الشمال.

واليمن في حاجة لمساعدات اقتصادية لمواجهة كارثة السيول في محافظتي حضرموت والمهرة شرقي اليمن وإعمار محافظة صعدة شمالي البلاد.

كما أن هناك حاجة لجهد أمني عربي للقضاء علي الشبكات الإجرامية المرتبطة بالقرصنة الصوماليين في الدول العربية.

أمن اليمن لم يكن أكثر أهمية من الآن لأمتنا القومي

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

مؤتمر دولي يدعو لفرض حصار عسكري
على سواحل الصومال
قراصنة صوماليون يختطفون سفينة يمنية
في خليج عدن
ويطالبون بفدية مليوني دولار
قائد عسكري أمريكي ينفي ارتباط القرصنة
بالقاعدة
.. ومحللون يتوقعون الأسوأ

صنعاء - من إبراهيم العثماوي - برلين - من
أحمد صبري أمين:

في أحدث عمليات القرصنة، احتجز قراصنة
صوماليون سفينة شحن يمنية في خليج عدن.

وقال أندرو موانجوار، المسئول عن دائرة شرق
إفريقيا في برنامج مساعدة تجارة شرق إفريقيا
ومقره كينيا، إن السفينة المخطوفة هي (إم. في
أماني)، ولم يكشف مزيداً من التفاصيل. في
الوقت الذي أوضح مصدر ملاحى بحري كيني
آخر - طلب عدم الكشف عن هويته - أن السفينة
احتجزت الأسبوع الماضي.

وأكد مصدر في الشركة المالكة للسفينة أن
القراصنة طالبوا بفدية قدرها مليوناً دولار.
وأشار المصدر إلى أن شخصيات صومالية في
ولاية بونت لاند تجري حالياً مفاوضات مع
القراصنة للإفراج عن الناقله اليمنية التي تحمل
علي متنها حمولة تقدر بنحو ٧٥٠ ألف دولار.

وذكرت مصادر يمنية أن السلطات المختصة بدأت
إجراء اتصالات مع الجهات المعنية في الصومال

لإطلاق سراح السفينة اليمنية، وأوضحت المصادر أن السفينة تعرضت للاختطاف وهي في طريقها من المكلا إلى جزيرة سقطري.

من جهة أخرى، تضاربت الأنباء حول تخفيض الفدية التي يطالب بها خاطفو ناقلة النفط السعودية العملاقة سيرْيوس ستار، فبعد أن طالب القراصنة بنحو ٢٥ مليون دولار مقابل إطلاق سراح الناقلة التي خطفت من المياه الصومالية علي بعد نحو ٤٥٠ ميلا بحريا جنوب شرق كينيا. لكن المتحدث سمة الإسلام عبدالرحيم عيسي ادو - الذي يوجد رجاله في هاراديري وهي المنطقة التي ترسو قبالتها الناقلة - تخفيض الفدية إلى ١٥ مليون دولار.

في الوقت نفسه، أكد قرصان علي متن الناقلة - في اتصال هاتفي مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) - أنه لم تجر أي شركة اتصلا مع الخاطفين وإنما أشخاص يدعون أنهم وسطاء، وأضاف أنه فور بدء مفاوضات حقيقية فإنهم سيطلبون الثمن المعتاد، لكنه نفى التقارير التي ذكرت أنهم يطلبون فدية قدرها ٢٥ مليون دولار.

وفي هذه الأثناء، أكد الجنرال ويليام وارد، رئيس قيادة العمليات العسكرية في إفريقيا، أنه لا يوجد دليل علي انتماء القراصنة الصوماليين إلي تنظيم القاعدة، وأشار وارد إلي أن الفوضى في أعالي البحار انعكاس للفوضى السياسية في الصومال. وأضاف أن حل المشكلة يكمن في حلها علي الأرض.

وفي سياق متصل، أكد محللون أمريكيون أنه من غير المرجح أن يتراجع التصاعد السريع في أعمال القرصنة قبالة الصومال في المستقبل المنظور، بل انه قد يزداد سوءا.

وأشار الخبراء في منظمة هيرتيج فاونديشن إلي أن حكومة الصومال تفتقر للفاعلية، وضعيفة للغاية وسلطاتها محدودة جغرافيا لكبح جماح أعمال القرصنة، وأن الولايات المتحدة ساندت هذه الحكومة سياسيا.

ودعا مسئولو شحن في مؤتمر بماليزيا إلي فرض حصار عسكري علي امتداد ساحل الصومال لمنع تزايد أعمال القرصنة، وأوضح دومينيك دونالد، كبير المحللين بمؤسسة الجيش لخدمات الدفاع، أنه توجد ما لا يقل عن ١٤ سفينة حربية علي الأقل في خليج عدن وبالقرب من الصومال تحاول إحباط هجمات القراصنة لكنها لم تكن فعالة، وقال إن قواعد الاشتباك للقوات البحرية تعطي فرصة ضيقة مدتها ١٥ دقيقة لاستخدام الأسلحة القاتلة ضد القراصنة المشتبه بهم، وهو وقت لا يكفي لصد هجوم صومالي.

في الوقت نفسه، كشف محللون أمنيون عن أنه حينما تمكن القراصنة المسلحين بالقليل من بنادق (إيه. كيه. ٤٧) والحبال، تمكنوا من احتجاز ناقلة البترول السعودية بما يكشف عن سهولة اختطاف السفن، وهو ما يمكن تنظيم القاعدة من استغلال ذلك لمهاجمة الاقتصاد العالمي.

وعلي الصعيد نفسه، أكدت وسائل الإعلام الألمانية أن شركات الملاحة البحرية العالمية بدأت تدرس خيارات متعددة لحماية سفنها من أعمال القرصنة التي تنشط حالياً في القرن الإفريقي، وحتى تتجنب المرور من خلال قناة السويس، وذلك لأن سفن الشحن إذا قررت أن تسلك طريق رأس الرجاء الصالح فستقطع مسافات طويلة للغاية.

وفي الإطار نفسه، أوردت صحيفة فرانكفورتر ألماني تسايتونج أن ألمانيا تعزم نشر ١٤٠٠ عسكري في إطار مهمة أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة الصوماليين.

ومن المقرر أن تبدأ مهمة أتلانتا في ٨ ديسمبر المقبل بمشاركة خمس أو ست قطع بحرية مدعومة بطائرات لمكافحة القرصنة.

المصدر: البديل

التاريخ: ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

«الاتحاد من أجل البحر الأحمر» لمواجهة القرصنة ولا مانع من الدعم العربي للمحاكم الإسلامية

٢٠٠٨/١١/٢٦

محمود أبو العينين وكيل معهد البحوث والدراسات الأفريقية لـ «البديل»:

لا أدلة رسمية علي تورط إسرائيل.. ومستولون صوماليون مستفيدون من أعمال القرصنة
حوار: هبة محمد

طرح الدكتور محمود أبو العينين، أستاذ العلوم السياسية وكيل معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، فكرة تشكيل الاتحاد من أجل البحر الأحمر بين الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر لمواجهة ظاهرة القرصنة. وطالب بدعم المحاكم الإسلامية تيار شيخ شريف أحمد التي تبسط سيطرتها علي الصومال الآن من أجل الحد من ظاهرة القرصنة ولم يستبعد وجود أياد إسرائيلية وراء تفشي الظاهرة.

وفي حوار خاص مع "البديل" قال أبو العينين إن التصدي للقرصنة "يحتاج إلي علاج سريع ولكن ليس بشكل سطحي، بمعنى أن يتم التخلص حاليا من المجموعات المسلحة التي تقوم بالقرصنة ولا نتعرض لأسباب ظهور تلك الظاهرة، وبالتالي من الجائز أن تعود هذه الظاهرة في أي لحظة طالما الأوضاع الصومالية مازالت قائمة علي حالتها".

وأضاف: "لذلك فالقضاء علي تلك الظاهرة لن يكون بإجراءات فردية لأي دولة وإنما بشكل جماعي عربي أفريقي في إطار منظم ومحدد تحت مظلة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ومصر طبعا عضو فاعل في هذه الترتيبات الجماعية التي من خلالها يتم إدارة الإقليم الصومالية والسيطرة علي أجزاء من البحر الأحمر لحين إقامة حكومة قوية داخل الصومال الموحد وذلك بالابتعاد عن ظاهرة بونت لاند التي تريد الانفصال عن الصومال".

وأشترط أيضا "انسحاب القوات الإثيوبية من الأراضي الصومالية، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نسيطر علي الوضع في الصومال ونستأصل ظاهرة القرصنة من سواحل البحر الأحمر".
وقال أبو العينين إن "هناك امكانية لعمل آلية تضم لجانا عسكرية وأمنية لمراقبة القرصنة والقضاء

عليهم، ومصر حرصت علي عقد الاجتماع التشاوري الإقليمي من أجل التنسيق الأمني والعسكري المشترك لحماية السفن عن طريق الأخذ بالتجربة الآسيوية ما بين إندونيسيا والدول الأخرى لمكافحة القرصنة".

وأضاف: "نأمل أن تثمر تلك الاجتماعات عن سياسات ومواقف عملية وليس شعارات أو بيانات تصدر فحسب، فالمسألة تحتاج إلي تنسيق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وبين القوات الأمريكية والأوروبية والأساطيل الأجنبية التي جاءت لضمان الملاحة في البحر الأحمر. وذلك أفضل بكثير من أن تحل بشكل دولي فقط. فالصومال دولة عربية أفريقية لذلك لا بد أن يكون الحل في إطار عربي أفريقي ولا مانع من تعاون دولي لتسهيل عملية القضاء علي القرصنة".

ورأي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن "الرئيس الصومالي عبدالله يوسف أحمد فشل بالفعل في التحكم في زمام الأمور الصومالية وحكومة لم يعد لها أي مبرر للاستمرار فالرئيس الصومالي ليس له قيمة أو بل بالعكس اعتقد أن وجوده جزء من المشكلة فبعض الحكومات الحالية الصومالية تشارك في عملية القرصنة أو تأخذ نصيبا مما يحصدونه".

وتدليلا علي تورط مسئولين صوماليين قال أبو العينين: "إن إدارة الصراعات والتجارب التي مرت بها أثبتت أن أي تطور لصراع مرتبط بجزء كبير منه بالمنافع الاقتصادية فإذا لم يكن هناك منتفعون اقتصاديا من ظواهر الصراع لن نجد صراعات لذلك لا بد من التوجه إلي المنتفعين أي الكشف عن الجماعات المسلحة وأي جهة داخلية تدعمها ثم نكثف جهودنا في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن والأمم المتحدة للتوصل لحل للأوضاع الداخلية الصومالية ولمواجهة القرصنة".

وردا علي سؤال بشأن إن كان يجب دعم المحاكم الإسلامية عربيا، قال أبو العينين: "المحاكم الإسلامية عليها علامات استفهام وخطوط حمراء عديدة لأنه ليس كل التيارات داخل المحاكم تستحق الدعم، فهناك جماعات معتدلة وأخرى متطرفة، ومن الصعب التمييز بينهما الأمر الذي جعل الدول العربية تبتعد قليلا عن الأوضاع في الصومال مما شجع كثيراً من الدول علي التدخل

في الشئون الصومالية مثل إثيوبيا وأمريكا، ونحن الآن لسنا في حاجة للمحاربة برا وبحرا. لذلك لا بد من التعاون الأفريقي العربي مع الجبهة المسيطرة علي الوضع في الصومال (المحاكم الإسلامية) ونسلم بها وندعمها ونهمل الأشياء التي تثير المشاكل مثل مسألة الحكومات المؤقتة". وأضاف بقوله: "إذا كان تيار الشيخ شريف هو الأفضل والأكثر اعتدالا فلم لا. ففي هذه الحالة لا بد من تدعيمه في إطار توافقي داخلي وليس في إطار صراع مع قوي أخرى وإلا سيتطور الوضع إلي حرب جديدة الصومال في غني عنها". ولم يستبعد أبو العينين "أن تكون إسرائيل وراء عمليات القرصنة البحرية. لكن ليس هناك جهات رسمية اتهمت مباشرة إسرائيل بذلك. فالمعلومات الأمنية تنقصنا، لكن كل شيء وارد ولا بد من وضعه في الاعتبار، خاصة أن ما يثير الانتباه والغريب حقا أنه لم نر حتي الآن سفنا أمريكية أو إسرائيلية تم خطفها مما يدفعنا إلي القول بأنهم ليسوا بعيدين عن هذا الأمر".

وعن تدويل البحر الأحمر، قال أبو العينين: "البحر الأحمر فيه جزء بالفعل مدول بالفعل والجزء الآخر منه مياه إقليمية فالبحر الأحمر مفتوح للملاحة. ولا نريد أن نتطرق إلي هذا الأمر فالأهم هو أن نجعل البحر الأحمر بحرا آمنا بعيدا عن المواجهة الدولية أو الإقليمية فلم لا نفكر في اتحاد من أجل البحر الأحمر علي غرار الاتحاد من أجل البحر المتوسط".

وأكد أن الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية لا يقبلان تحول البحر الأحمر إلي منطقة صدام دولي. وقال: "نحن لانقبل بذلك ونعمل ضد هذه الفكرة والأغلبية في العالم ضدها ونحن نعمل في إطار القانون الدولي والاتجاه الإقليمي الذي يرفض القرصنة ولا يهمننا أن هناك دول تستفيد من هذه الظاهرة. لذلك ينبغي أن نتكاتف سويا من أجل الوصول إلي تسوية عادلة للأوضاع الصومالية الداخلية أولا ثم القضاء علي القرصنة حتي لا يتحول البحر الأحمر إلي منطقة صدام دولي".

واعتبر أن "اليمن ركيزة أي تحرك عربي لمواجهة أزمة القرصنة ولا بد أن نتعاون معه وندعمه وننتقل منه لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة".

وحذر من أنه "إذا لم يتم تشكيل آلية لمواجهة ظاهرة القرصنة ومحاصرتها ووضع حل للأوضاع الصومالية ستزداد هذه الظاهرة وبالنسبة للصومال الوضع سيزداد خطورة".

المصدر: البديل

التاريخ: ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

رويترز: مصر لم تُبدِ إشارة علي أي تحرك وشيك ضد القرصنة

٢٠٠٨/١١/٢٦

لأن الحكم في يد رئيس مسن ويتطلع إلي قوي خارجية للمساعدة مبارك يكرر خطأ السلطان المملوكي قنصوة الغوري بتجاهل التحذيرات من خطورة القرصنة القاهرة- رويترز

ذكرت وكالة رويترز أمس أن الرئيس حسني مبارك هُون من خطر مشكلة القرصنة التي تهدد الملاحة في قناة السويس، قائلة إن مصر لم تُبدِ أي إشارة علي رد جدي علي القرصنة لأن الحكم في يد زعيم مسن يتطلع إلي قوي خارجية للمساعدة.

وقالت إن مبارك- البالغ من العمر ٨٠ عاما ويحكم البلاد منذ ٢٧ عاما- هُون من ضخامة المشكلة، ولم يدل بأي إشارة علي أي تحرك وشيك من جانب مصر.

ونقلت عنه القول يوم الخميس الماضي "إن عمليات القرصنة تهدد المجتمع الدولي والعالم كله وليس قناة السويس أو سيادة مصر... هذه المشكلة يمكن أن تنتهي إذا ما سلحت السفن التجارية

نفسها بمدافع ثقيلة لتصدي للقراصنة وللمن يتعرض لها، فالدفاع عن النفس حق مشروع للجميع". وقال مسئول حكومي بارز- طلب عدم نشر اسمه- إن أعمال القرصنة التي تنطلق من الصومال "ليست مشكلة". وقال آخر إن القرصنة مشكلة دولية ويتعين حلها في إطار عمل دولي.

وقالت وزارة الخارجية إنها لم تتلق أي معلومات عن تحذيرات لمواجهة القرصنة.

وقالت "رويترز" إن مبارك يكرر سيناريو السلطان قنصوة الغوري، أحد حكام المماليك في أوائل القرن السادس عشر، عندما ظهرت سفن برتغالية لم تكن في الحسبان شرقي السويس وبدأت في مهاجمة السفن المتجهة إلي مصر في البحر الأحمر ومداخله، وهُون الغوري من الخطر البرتغالي علي الرغم من تحذيرات البندقية واليمن وأمراء كانوا يحكمون الساحل الغربي للهند

المصدر: البديل

التاريخ: ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

عمرو موسى: يجب تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك.. وإنشاء قوة بحرية ضد القرصنة

٢٠٠٨/١١/٢٦

خطف سفينة يمنية.. وإيران تهدد بعمل عسكري في خليج عدن

القاهرة- مقديشو: وكالات

اقترح الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، تشكيل قوة بحرية عربية لمواجهة أعمال القرصنة الملاحية، التي تجري قبالة السواحل الصومالية. وعقب لقائه وزير الخارجية أحمد أبو الغيط أمس الأول، صرح موسى للصحفيين: "يجب إنشاء هذه القوة بموجب اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وباقي الموائيق العربية"، مشيراً إلى أن "أعمال القرصنة باتت تهدد الأمن والاستقرار في الصومال والبحر الأحمر". وأضاف أن "هذه القوة يمكن أن تتعاون مع قوات أخرى في المنطقة، وذلك لحماية الأمن في البحر الأحمر". ولم يوضح موسى ما إذا كان ناقش الفكرة مع الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

وكانت الدول العربية المطلة علي البحر الأحمر، عقدت اجتماعات الخميس الماضي في القاهرة،

شاركت فيها الجامعة العربية وقررت التنسيق فيما بينها لمواجهة ظاهرة القرصنة في خليج عدن، وقبالة سواحل الصومال ولكنها لم تتخذ أي إجراء ملموس. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية إنه لم تتم مناقشة فكرة إنشاء قوة عربية خلال هذا الاجتماع.

والمحت إيران إلى إمكان أن تستخدم القوة العسكرية ضد القرصنة الصوماليين في خليج عدن، بعد اختطافهم سفينة الشحن الإيرانية التي ترفع علم هونج كونج، "ديلايت" المحملة بـ ٣٦ ألف طن من القمح أثناء توجهها إلى مرفأ بندر عباس الإيراني. وقال نائب وزير النقل الإيراني علي طاهري، إن إيران تتفاوض مع القرصنة الصوماليين الذين خطفوا السفينة الإيرانية إلا أنها قد تستخدم "القوة العسكرية" من أجل تحرير السفينة. وقال طاهري "بدأت مفاوضات مع الجانب الآخر في شأن السفينة التي تم خطفها، إلا أن موقف الجمهورية الإسلامية يقضي بوجود العمل بحزم".

واختطف قراصنة صوماليون سفينة البضائع اليمنية "إم في أماني" المملوكة لشركة يمنية خاصة في خليج عدن، وطالبوا بدفع فدية قدرها مليوناً دولار. وقال مصدر في الشركة المالكة للسفينة إن شخصيات صومالية في إقليم بونت لاند تجري حالياً مفاوضات مع القراصنة الذين اختطفوا السفينة وهي في طريقها إلى جزيرة سقطره اليمنية في المحيط الهندي، وعلي متنها حمولة تقدر قيمتها بنحو ٧٥٠ ألف دولار. وأكد الأمين العام للجمعية اليمنية لمصدري الأسماك علي الحبشي احتجاز السفينة اليمنية التابعة لإحدى شركات التجارة بمحافظة حضرموت. وأوضح مصدر ملاحى بحري كيني، أن السفينة اختطفت الأسبوع الماضي.

وجاءت أنباء أحدث عمل من أعمال القرصنة البحرية بعد عشرة أيام من خطف مسلحين من الصومال، ناقلة النفط السعودية العملاقة "سير يوس ستار" يوم ١٥ نوفمبر. وتضاربت الأنباء حول تقليل حجم الفدية التي طلبها القراصنة، وقدرها ٢٥ مليون دولار للإفراج عن الناقلة. ونفى قرصان علي متن الناقلة أطلق علي نفسه اسم دايباد تخفيض الفدية. وقال: "هذا لا وجود له ولا

يوجد شيء من هذا القبيل ونحن نحذر محطات الاذاعة وغيرها من بث مثل هذه الروايات غير الموثوق بها". وقال صوماليون، إن القراصنة توغلوا بالناقلة السعودية في البحر لنحو ١٠٠ كيلومتر قبالة ساحل وسط الصومال، بعدما دخلت ميليشيا "شباب المجاهدين" الإسلامية بلدة هاراديري بحثاً عن القراصنة >

المصدر: موقع دويتشة فيله الألمانية

التاريخ: ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨

مطالب في ألمانيا بالاستعانة بجنود مسلحين لردع القرصنة في القرن الأفريقي

في ضوء ارتفاع حوادث القرصنة في منطقة القرن الأفريقي، تدرس الحكومة الألمانية إرسال ما يصل إلى ١٤٠٠ جندي في إطار مهمة أوروبية لمكافحة القرصنة، كما تريد إسبانيا إرسال سفناً حربية مطلع عام ٢٠٠٩.

تعالت في ألمانيا الأصوات المنادية بتعزيز جهود مكافحة عمليات القرصنة في القرن الأفريقي من خلال الاستعانة بجنود مسلحين على متن السفن التجارية لردع القرصنة. وفي هذا السياق قال راينر أرنولد، خبير شئون الدفاع في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الشريك في الائتلاف الحاكم، في تصريح لصحيفة "برلينر تسايتونج" نشرته اليوم الأربعاء ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني: "لا أرغب في أن يضطر البحارة الألمان إلى الاستعانة بعناصر أمنية خاصة"، مشيراً إلى أن الدولة هي من يجب أن يتعامل مع تلك المسألة.

ويأتي هذا في الوقت الذي تدرس فيه الحكومة الألمانية مسألة إرسال ما يصل إلى ١٤٠٠ جندي في إطار مهمة أوروبية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وكانت صحيفة "فرانكفورتر ألجمابنه" قد ذكرت أمس الثلاثاء أن وزارة الدفاع الألمانية أعطت الضوء الأخضر للقوات والبحارة للمشاركة في عملية "أتلانتا" التي يعترزم الاتحاد الأوروبي البدء بها في الثامن من كانون أول/ديسمبر المقبل.

وقالت الصحيفة إن ٥٠٠ من عناصر البحرية سيشكلون طاقم فرقاطة تقوم بدوريات في منطقة القرن الأفريقي بينما سيكون العدد الباقى من القوات الخاصة "الكوماندوز"، التي تقدم الحماية الأمنية على السفن التجارية المملوكة لألمانيا في المنطقة حسبما أشار التقرير. ومن جانبها، أكدت مصادر حكومية أنها لا تتوقع أن تتخذ الحكومة قراراً رسمياً حول مشاركة ألمانيا حتى الثالث أو العاشر من شهر كانون أول/ديسمبر المقبل.

تزايد حوادث القرصنة في الأشهر الماضية

ومن المتوقع أن تضم المهمة الأوروبية "أتلانتا" من خمس إلى سبع سفن مدعومة بطائرة مراقبة وستكون تحت قيادة قائد القوة البحرية الأوروبية نائب الأميرال البريطاني فيليب جونز. وقد ساعدت فرقاطتان ألمانيتان كانتا تقومان بدورية قبالة السواحل الصومالية سفناً تجارية في صد هجمات للقرصنة في الأيام الأخيرة بعد الاستجابة لدعوات بتقديم المساعدة.

يذكر أن التفويض الحالي الممنوح للأمم المتحدة للقيام بعمليات مكافحة القرصنة في المنطقة ينتهي في الثاني من الشهر المقبل. وقد تم تسجيل حوالي ٦٣ حادث قرصنة في المياه قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام وفقاً لما ذكره المكتب البحري الدولي.

ويحتجز القرصنة في المنطقة حالياً عشرات السفن ونحو ٣٠٠ من البحارة من مختلف أنحاء العالم، وكان آخر هذه العمليات حسب مصادر بحرية في عدن اليوم الثلاثاء قيام قرصنة صوماليون باختطاف سفينة شحن يمنية في بحر العرب وطالبوا بفدية قدرها مليوني دولار لإطلاق سراحها. واختطف القرصنة أيضاً ناقلة نفط سعودية عملاقة على بعد حوالي ٨٣٠ كيلومتراً جنوب شرق ميناء مومباسا الكيني قبل أسبوع ويطلبون بفدية مقدارها ١٥ مليون دولار للإفراج عنها.

إسبانيا ترسل سفناً في بداية عام ٢٠٠٩

ويأتي ذلك فيما أعلنت وزيرة الدفاع الأسبانية كارمي تشاكون أن إسبانيا سترسل سفينة حربية على متنها ١٩٦ عسكرياً في بداية عام ٢٠٠٩ قبالة الصومال لمكافحة القرصنة وذلك في إطار القوة البحرية للاتحاد الأوروبي. وقالت تشاكون لأعضاء لجنة الدفاع في البرلمان إن "الفرقاطة فيكتوريا سوف تتوجه وعلى متنها ١٩٦ عسكرياً إلى المحيط الهندي في بداية ٢٠٠٩".

وأضافت المسئولة الأسبانية أن بلادها ستتولى "في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قيادة هذه القوة الأوروبية حيث سيتولى ذلك القبطان خوان جارات كارامي". وأشارت إلى أن هذه الفترة من السنة هي "التي تكون فيها السفن الأسبانية لصيد سمك التونة أكثر نشاطاً في هذه المنطقة. ووافق الاتحاد الأوروبي في العاشر من تشرين ثان/نوفمبر على إرسال قوته البحرية الأولى قبالة الصومال لمكافحة تزايد أعمال القرصنة.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

أحداث في الأخبار
بقلم: أحمد البري

المواجهة بشرط!



من الواضح أن أزمة القرصنة علي سواحل الصومال لن يحلها سوي تدخل دولي تشارك فيه أطراف متعددة، بعد أن تفشت هذه الظاهرة بشكل مخيف خلال الأسابيع الأخيرة، وقد طالبت دول عديدة، وشركات بحرية بفرض حصار أمني علي سواحل الصومال. لكن حلف شمال الأطلسي أعلن أنه لا ينوي فرض حصار بحري أو شن عمليات برية ضد القرصنة في الوقت الحالي، كما أن الإدارة الأمريكية لم تعلن بعد تدخلها لحل هذه الأزمة وإن كانت قد أعلنت أنها تعمل من أجل استخدام أساطيل دول أخرى لمراقبة سواحل الصومال، وتعزم ألمانيا نشر ١٤٠٠ جندي لمكافحة القرصنة علي هذه السواحل.

وتشير ردود الفعل هذه إلي وجود حالة من التخبط إزاء ما يمكن اتخاذه بشأن وقف عمليات القرصنة، وفي الوقت نفسه فإن الصوماليين لم يتحركوا لاتخاذ قرار حاسم، وكل ما فعله الرئيس الصومالي عبدالله يوسف أنه وجه أحمد عبدالسلام نائب رئيس الوزراء إلي ايجاد حل مع خاطفي السفينة السعودية الذين ينتمون إلي قبيلته! وتجري المفاوضات معهم لخفض مبلغ الفدية المطلوب دفعه من شركة التأمين من ٢٥ مليون دولار إلي ١٥ مليوناً. وتبرز في هذه الأزمة الملاحظات الآتية:

* هناك اتفاق مكتوب بين الصومال وأمريكا يحتم

علي قوات البحرية الأمريكية مهاجمة جماعات القرصنة علي امتداد السواحل والقيام بدوريات مراقبة واستطلاع لسواحل الصومال لتعقبها، فلماذا لم يتم تفعيل هذا الاتفاق حتي الآن؟ وما الذي تنويه الولايات المتحدة في هذا الصدد؟

* استمرار أعمال القرصنة سوف يؤثر حتما علي حركة الملاحة في قناة السويس وعائدات مصر منها إذا تم تحويل الملاحة إلي طريق رأس الرجاء الصالح تفاديا لعمليات القرصنة في الصومال.

* إن التفاوض مع القراصنة مبدأ مرفوض، ولا بد من التدخل العاجل للقضاء عليهم، والأمر في حاجة إلي تدخل الصومال نفسها التي تعجز عن اتخاذ خطوة واحدة في هذا الاتجاه، وتلجأ إلي أساليب أخري أراها تقوي شوكة الإرهابيين مثل المفاوضات لتخفيض مبلغ الفدية.. إلخ.

* إننا قد نتفهم مبدأ المهادنة مع خاطفي أي سفينة لانقاذ الأبرياء بها، وقد نتفهم دوافع المهادنة من جانب الحكومة الصومالية لحقن الدماء.. لكن هذا ليس حلا، فالذي أوصل الخاطفين إلي ما هم فيه من قوة هو أنه تمت الاستجابة لمطالبهم مرات ومرات، فإزدادوا غطرسة وجبروتا، وأصبحوا لا يجدون من يضع حدا لأعمالهم الإجرامية.. ومن هنا فإنه يتعين التعجيل بالمواجهة بشرط مراعاة سيادة الصومال علي أراضيها، فلا نريد أن تتحول الحرب علي القرصنة إلي احتلال للصومال علي غرار ما حدث في الحرب علي الإرهاب بالعراق وأفغانستان!

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

القرصنة الصومالية ومصالح مصر والعرب
بقلم: أحمد السيد النجار



تصاعدت ظاهرة القرصنة البحرية في العالم عموماً، وبالذات القرصنة الصومالية في منطقة خليج عدن وبحر العرب التي يضعها الإعلام العالمي في بؤرة الاهتمام باعتبارها ممراً لجانب كبير من حركة التجارة العالمية في النفط المتجه من البلدان العربية وإيران إلى الأمريكتين وأوروبا غرباً وشرقاً وإفريقيا، وبرغم أن عمليات القرصنة التي تقع في هذه المنطقة تقل عن ٤,٠% من عمليات القرصنة البحرية العالمية، إلا أن الاهتمام الإعلامي العالمي بها وحدها، يوجد تصوراً عالمياً بأن هذه المنطقة هي المصابة وحدها بعمليات القرصنة التي هي في التحليل الأخير نوع من الجريمة الإرهابية المنظمة المدمرة لسلامة وأمان النقل البحري السلمي والتي تستهدف ابتزاز الدول والشركات للحصول على أموال طائلة بدون وجه حق وبصورة خارجة على القانون. ولأن السفن المتجهة شمالاً إلى قناة السويس لابد أن تمر عبر خليج عدن إذا كانت قادمة من منطقة الخليج العربي، أو من شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا، أو تمر عبر البحر العربي ومن بعده خليج عدن إذا كانت قادمة من شرق إفريقيا وجنوبها، فإن حركة القرصنة الصومالية المتصاعدة في هذين الممرين الملاحيين المؤديين إلى قناة السويس، قد خلقت مخاوف حقيقية من تأثير هذه القرصنة على أمن السفن المتجهة للقناة على نطاق أوسع بصورة تؤدي إلى الإضرار بهذا الممر الملاحي الشديد الحيوية

لحركة التجارة العالمية، وتضر بالتالي بالإيرادات المصرية منه التي من المرجح ان تتجاوز ٣٠ مليار جنيه في العام الحالي. وقد بدأت موجة عالمية من الحديث عن أمن السفن المارة في قناة السويس، وبدأت وسائل الإعلام العالمية تروج لنية بعض الشركات الملاحية تحويل مسار السفن التي تملكها أو تديرها عن القناة باتجاه طريق رأس الرجاء الصالح كبديل وحيد، بما وضع قضية القرصنة الصومالية في بؤرة الضوء في مصر ومنطقة البحر الأحمر وقطاع النقل البحري العالمي عموماً.

وقد أثار هذا التصاعد الكبير لعمليات القرصنة الصومالية في خليج عدن وبحر العرب، التساؤل حول أسباب هذه الظاهرة وتضخمها السريع، والآليات الممكنة لمواجهتها في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، والحقيقة أن تفكك الدولة الصومالية، جعل أرض هذا البلد العربي المنكوب بصراعات القبائل وأمراء الحرب، مرتعاً لكل أنواع الخارجين علي القانون ولكل أشكال التطرف الجنائي والديني، وضمن الظواهر الإجرامية تنامت عمليات السطو علي السفن الصغيرة التي تعمل في مجال الصيد في منطقة بحر العرب وخليج عدن من قبل قراصنة محترفين أو عسكريين صوماليين سابقين كانوا ضمن القوات البحرية الصومالية، والتي لم تتم مواجهتها بأي ردع إقليمي أو دولي مما أغري القراصنة بالتوسع ووفر لهم الأموال الضرورية لتوسيع نطاق أعمالهم وتطويرها وشراء المعدات المتطورة الضرورية لها، كما أن الفقر المدقع الذي انحدر إليه شعب الصومال في غياب الدولة وفي غيبة أي عملية منظمة للتنمية الاقتصادية وللضمان الاجتماعي، جعلت المجتمع الصومالي

مستعدا لحضانة المجموعات الإجرامية عسي أن يناله من عائداتها شئ. ويخطئ من يتصور أن أداء أي دولة قائدة إقليميا مثل مصر والسعودية لدورهما في حفظ الأمن والسلام في إقليمه هو نوع من الترف أو الوجاهة الإقليمية التي لا مبرر لها ولتكاليفها، لأن هذا الدور فوق تعزيزه للنفوذ الإقليمي للدولة القائدة، فإنه يجعلها قادرة علي حماية مصالحها المباشرة وغير المباشرة.

وإذا كانت هذه هي أهم أسباب تصاعد عمليات القرصنة البحرية الصومالية في البحر العربي وخليج عدن، فإنه من المهم أن نستطلع إمكان تحول مسار التجارة العالمية المارة في قناة السويس إلي ممرات ملاحية أخرى بصورة مؤثرة، وفي هذا الصدد ينبغي التذكير بأن كل التجارة النفطية وغير النفطية الخارجة من منطقة الخليج العربي وبعض بلدان جنوب آسيا والمتجهة غربا صوب الأمريكتين وإفريقيا وأوروبا سواء عبر قناة السويس أو عبر طريق رأس الرجاء الصالح، لا بد أن تمر في منطقة بحر العرب أو خليج عدن، وبالتالي فإن وجود القرصنة في كليهما، يجعل الحديث عن تحويل مسار السفن من قناة السويس إلي طريق رأس الرجاء الصالح أمرا عبثيا وغير وارد لأنه مع وجود القرصنة فيهما معا، فإن التحول من أحدهما للآخر سيجعل السفن المتحولة كالمستجير من الرمضاء بالنار!

وربما يكون اختطاف ناقلة النفط السعودية العملاقة علي بعد ٨٠٠ كيلو متر جنوب ميناء مومباسا الكيني وهي تتجه لطريق رأس الرجاء الصالح أمرا مؤكدا لوجود احتمالات الاختطاف للسفن سواء اتجهت شمالا لقناة السويس عبر

خليج عدن، أو اتجهت جنوبا لطريق رأس الرجاء الصالح عبر البحر العربي.

لكن جزءا مهما من التجارة العابرة لقناة السويس يتعلق بالتجارة بين بعض بلدان جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وبين الموانئ الشرقية في الأمريكتين، وهذه التجارة هي التي يمكن أن تتأثر فعليا، سواء عبر التحول لمسارات بعيدة عن اليابسة، وعن البحر العربي أو خليج عدن، من خلال الاتجاه عبر المحيط الهندي باتجاه طريق رأس الرجاء الصالح، أو تركيز حركة التجارة مع الموانئ الغربية للأمريكتين عبر المحيط الهادئ، لكن هذا التحول مرتفع التكاليف من ناحية ولا يخلو من المخاطر الإضافية المتعلقة بالطقس وبعد محطات التموين والصيانة وحتى بعمليات القرصنة أيضا، لأنه مادام ازدهر هذا النشاط الإجرامي في بعض مناطق العالم، فإنه سيغري العصابات المنظمة في العالم التي لديها خبرات بحرية علي الولوج إلى هذا المجال إذا لم تتخذ خطوات عالمية وإقليمية لتأمين الممرات الملاحية الحيوية لحركة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى فإن قناة السويس تملك ميزة قصر زمن الرحلة البحرية عبرها، عن نظيرتها عبر طريق رأس الرجاء الصالح بنحو ثلاثة أسابيع

بكل ما يعنيه هذا من ميزات كبيرة تتعلق بانخفاض التكاليف بصورة مؤثرة، وبسرعة وصول السفن إلى مقصدها الذي يؤثر بشكل قوي في سرعة تلبية الطلب من أي دولة علي السلع التي تستوردها من دولة أخرى بالذات إذا تعلق الأمر بالسلع الغذائية. وبرغم كل ذلك، فإنه من

المهم تأكيد أن قناة السويس التي تشكل إيراداتها نحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، ستتأثر بالفعل بصورة سلبية إذا استمرت عمليات القرصنة الصومالية في خليج عدن والبحر العربي، ولمواجهة هذه القرصنة في الأجل القصير لابد من التدخل العسكري المباشر لتدمير الموانئ الخاصة بالقرصنة، وتسيير دوريات بحرية مشتركة يتم التعاون في تسييرها وتمويلها بين مصر والسعودية واليمن لفرض الأمن في خليج عدن والبحر العربي والقضاء على كل أشكال القرصنة، أما الإنهاء الأكثر فعالية والأطول أجلا لعمليات القرصنة فإنه يتطلب جهدا فعالا من الدول العربية وبالذات من مصر والسعودية لمساعدة الصومال على استعادة دولته ووحدته وسيادته وانتشال ابنائه من هوة الفقر المريعة، حتى يتم إنهاء الوضع الراهن لهذا البلد العربي كمرتع آمن للقرصنة ولكل المتطرفين والخارجين على القانون.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

مصادر لـ «الشرق الأوسط»: اتجاه لعملية عسكرية صومالية - يمنية مشتركة لتحرير السفينة اليمنية من القرصنة

المعارضة الصومالية ترفض اتفاقاً لتقاسم السلطة بين الحكومة وجناح جيبوتي المعارض
القاهرة: خالد محمود

فيما بدا أنه على صلة بالمساعي الرامية إلى الإفراج عن ناقلة النفط السعودية المختطفة «سيرايوس ستار» وطاقمها المكون من ٢٥ بحاراً من جنسيات مختلفة منذ يوم السبت الماضي، حلّ أمس وبشكل مفاجئ الرئيس الصومالي الانتقالي عبد الله يوسف في مسقط رأسه بمدينة جاروي عاصمة إقليم البونت لاند (أرض اللبان) الذي يضم ميناء هارديري حيث يحتجز الخاطفون الناقلة وبحارتها. وقالت مصادر صومالية لـ «الشرق الأوسط» إن الرئيس الانتقالي عقد فور وصوله إلى مدينة جاروي محادثات مغلقة مع حليفه الجنرال موسى عدي رئيس الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٩٨ في شمال شرق الصومال، مشيرة إلى إن الاجتماع تطرق إلى تصاعد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية وبصفة خاصة متابعة آخر تطورات حادث اختطاف ناقلة النفط السعودية بالإضافة إلى سفينة شحن أوكرانية تحمل دبابات ومعدات عسكرية جرى اختطافها قبل نحو شهرين.

وهذه هي أول زيارة يقوم بها الرئيس الصومالي إلى البونت لاند منذ خطف الناقلة السعودية والسفينة الأوكرانية، علماً بأن الإقليم يستعد لانتخابات رئاسية مطلع العام المقبل يتنافس فيها رئيسه الحالي الجنرال عدي مع تسعة مرشحين آخرين. وعلمت «الشرق الأوسط» أن الرئيس الصومالي بصدد الموافقة على عملية عسكرية مشتركة مع اليمن لتحرير السفينة اليمنية «م. في. أدينا» وطاقمها المكون من سبعة أفراد التي اختطفها القرصنة من خليج عدن الأسبوع الماضي، وأن الرئيس الصومالي اصطحب معه على متن طائرته التي أقلته من العاصمة الكينية نيروبي إلى مسقط رأسه، السفير اليمني لدى كينيا أحمد حامد عمر، في إشارة إلى اهتمام يوسف بإنهاء أزمة احتجاز تلك السفينة. وقالت مصادر صومالية مطلعة إن هناك تفاهماً يمينياً صومالياً على عدم الخضوع لمطلب القرصنة، وضرورة التصدي لهم عسكرياً لإجبارهم على دفع ثمن مغامراتهم الطائشة وتهديد سلامة البحرية الدولية، مشيرة إلى أن اليمن يتخوف من أن يؤدي تعدد حوادث خطف سفنه التجارية إلى تعطيل مصالح العديد من رجال الأعمال والشركات اليمنية في المنطقة.

ودعا الرئيس الصومالي في تصريحات له مختطفي السفينة إلى إطلاق سراحها فوراً وبدون أية شروط، وهدد بأنهم سيتعرضون لمواجهة عنيفة إذا رفضوا الانصياع له. كما حذر «يوسف» رجال الأعمال الصوماليين العاملين بين الموانئ الصومالية واليمنية، ولفت إلى «أن لدى أشقائنا اليمنيين ثقافة مماثلة وطقسا حارا مثلنا في الصومال»، موضحا أنه بإمكان السلطات اليمنية وقف السفن والشاحنات المملوكة لرجال الأعمال الصوماليين ردا على خطف السفن اليمنية قبالة السواحل الصومالية.

وقالت مصادر صومالية إن بعض رجال الأعمال الصوماليين المتورطين في عمليات القرصنة ودعم خاطفي السفن العربية والأجنبية قبالة سواحل الصومال، يتخذون من عواصم بدول الخليج العربي وجيبوتي وكينيا مقرا لأعمالهم.

وكان علي عبيدي أوارا وزير الدولة في إقليم البونت لاند قد تعهد باقتحام قوات الإقليم للسفينة اليمنية المختطفة إذا رفض القراصنة الذين يحتجزونها الإفراج عنها بدون فدية. وقال: «سنفرج عن السفينة اليمنية المخطوفة بالقوة إذا لم يفرجوا عنها بدون الحصول على فدية لأننا لنا علاقات جيدة مع اليمن». وتأتى هذه التطورات في وقت شككت فيه أوساط صومالية في إمكانية أن يحقق اتفاق تقاسم السلطة الذي وقعته الحكومة الصومالية أمس في جيبوتي برعاية الأمم المتحدة مع جناح جيبوتي المنشق على تحالف المعارضة الصومالية، السلام المطلوب في الدولة التي تشهد حربا أهلية مستمرة منذ عام ١٩٩١. وقالت مصادر صومالية طلبت عدم تعريفها إن الاتفاق الذي يقضي بإضافة ٢٠٠ مقعد إلى مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٧٥ وتمديد فترة ولاية السلطة الانتقالية الصومالية لمدة عامين، لم يحدد الكيفية التي سيتم بها اختيار النواب الجدد للبرلمان الذي كان يفترض انتهاء فترته الدستورية بحلول شهر أغسطس (آب) من العام المقبل.

ويمثل الاتفاق محاولة لدمج المعارضة الصومالية في عملية السلام والحصول على تأييدها لخطة تقضي بانسحاب تدريجي للقوات الإثيوبية مقابل نشر قوات حفظ سلام دولية، لكن الفصائل الرئيسية في المعارضة الصومالية لم تشارك في توقيع هذا الاتفاق وهو ما قد يؤدي لاحقا إلى اتخاذها مواقف لإجهاضه.

وقال قياديون في حركة الشباب المجاهدين المتشددة وتحالف المعارضة الصومالية لـ«الشرق

الوسط» إنهم لن يعترفوا بهذا الاتفاق، وأكدوا في المقابل استمرار ما وصفوه بعمليات الجهاد ضد التواجد العسكري الأجنبي والسلطة الانتقالية في الصومال.

واعتبر قيادي بارز في تحالف المعارضة الذي يتخذ من العاصمة الأريترية أسمرة مقرا له في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط» إن هذا الاتفاق كغيره من التفاهات التي توصل إليها الشيخ شريف شيخ أحمد الرئيس السابق للمحاكم الإسلامية وتحالف المعارضة مع رئيس الوزراء الصومالي العقيد نور حسن حسين (عدي) تبقى بلا أهمية تذكر.

وأوضح المصدر أن مصير هذا الاتفاق لن يكون النجاح، مشيرا إلى أنه لا يمكن التوصل إلى تحقيق السلام والمصالحة الحقيقية في الصومال بسبب ما وصفه بإصرار أحمد ولد عبد الله مبعوث الأمم المتحدة لدى الصومال على تجاهل ما وصفه بالقوى الرئيسية والفاعلة في الشارع الصومالي.

وتساءل القيادي: «ما هو وزن الشيخ شريف في العاصمة مقديشو أو غيرها؟ إنه فعليا لا يمثل إلا نفسه، بعدما تم طرده من كل مناصبه السابقة».

وتعذر أمس الحصول على تعقيب فوري من الشيخ شريف المتواجد في جيبوتي ويستعد وفقا لما أكده مقربون منه للقيام بجولة عربية للحصول على دعم الدول الأعضاء بالجامعة العربية لهذا الاتفاق.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

خالد بن سعود لـ«الشرق الأوسط»: سيكون هناك تحرك دولي لحماية السفن من القرصنة

مكتب البحرية الدولي: الهند أغرقت سفينة تايلاندية بالخطأ.. و١٤ بحارا في عداد المفقودين
جدة: ماجد الكناني

جدد وكيل وزارة الخارجية السعودية الامير خالد بن سعود رفض بلاده لأي مفاوضات مع خاطفي ناقلة النفط السعودية «سيرايوس ستار» التي تم اختطافها قبالة السواحل الصومالية، مؤكدا في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل قال، ان الحكومة السعودية لا تتفاوض مع الخاطفين «وهذا موقف الدولة، لا يوجد تفاوض مع الخاطفين، وكل الجهود المبذولة في الإطار الدبلوماسي والسياسي مع الحكومة الصومالية». وأضاف وكيل وزارة الخارجية السعودية «أن القرصنة أمر مرفوض بجميع انواعها، وبالنسبة للناقلة هي ناقلة سعودية، ونتوق ونتمنى ونطالب ان يخلى سبيل الناقلة، وطاقمها وهو بصحة جيدة». ودعا الامير خالد الى ضرورة قطع الطريق على القرصنة. وقال «لا بد ان يكون هناك تعاون دولي يمنع القرصنة والقرصنة من التمكن من الوصول الى أهدافهم بالاختطاف، وليس التعامل مع نتائج الاختطاف.. فالتعاون الدولي يجب ان يكون لمنع الاختطاف والقرصنة وبالتالي القضاء عليها».

وعن كيفية حماية السفن العابرة للبحر مستقبلا من مخاطر اعتداءات القرصنة، أوضح «ان الايام القادمة ستشهد تحركا دوليا لمواجهة هذا الخطر». وتابع «سيكون هناك تحرك وسيكون من خلال الامم المتحدة».

ويأتي ذلك، فيما بدا ان القرصنة الصوماليين يستعجلون تلقي الفدية لقاء الافراج عن ناقلة النفط السعودية العملاقة. ودعا المتحدث باسم القرصنة الذين خطفوا الناقلة في ١٥ نوفمبر، في اتصال هاتفى أجرته معه وكالة الانباء الفرنسية أمس الشركة المالكة للناقلة الى تسريع المفاوضات بما يخدم مصالح المالكين وافراد الطاقم والخطفين انفسهم. وقال محمد سعيد الذي يقدم نفسه ايضا على انه عضو في فريق القرصنة المفاوضين «نطلب من اصحاب ناقلة النفط السعودية اقامة حوار نزيه بغية انهاء هذه الازمة». وأضاف «يجب ان يتصلوا بالقبطان وبعناصرنا على متن سيرايوس ستار حتى نتمكن من تسريع المفاوضات». ورأى ان «الانتظار طويلا يسيء الينا والى اصحاب الناقلة».

والى طاقم السفينة. نحن لا نوجه تهديدات لكننا نحثهم على ان يكونوا نزيهين».

ويشكل خطف ناقلة النفط هذه، البالغ طولها ٣٣٠ مترا، اكبر عملية يشنها القراصنة الصوماليون الذين هاجموا اكثر من مائة سفينة منذ مطلع السنة. وازاء تزايد الهجمات، ارسلت الاسرة الدولية تدريجيا بوارج حربية الى مياه خليج عدن والمحيط الهندي بموافقة مجلس الأمن الدولي لمحاولة ضمان امن خط الملاحة الاستراتيجي هذا بالنسبة للتجارة الدولية ولا سيما حركة شحن المحروقات.

ويأتي ذلك، فيما ذكرت احدى الهيئات المعنية بمكافحة القرصنة أمس ان «السفينة الام» التي كان يعتقد أنها تابعة لقرصنة صوماليين والتي أغرقتها البحرية الهندية في خليج عدن الاسبوع الماضي هي في الواقع سفينة تايلاندية تحمل معدات صيد كانت قد اختطفت من قبل القراصنة قبل اغراقها بساعات. وقال نويل شونج رئيس مركز الابلاغ عن جرائم القرصنة التابع لمكتب البحرية الدولي ومقره كوالالمبور «تلك الهوية الخاطئة ربما سببت الحادث»، مضيفا أن الحادث لا يتعين أن يعرقل الحرب ضد القرصنة. وأضاف شونج أن السفينة جرى الاستيلاء عليها من قبل قرصنة مسلحين عندما أطلقت سفينة حربية هندية النار عليها. وأصرت البحرية الهندية على أنها أطلقت النار دفاعا عن النفس.

وفي الحادث الذي وقع في ١٨ نوفمبر قتل أحد أفراد طاقم السفينة التايلاندية «اكاوات نافا ٥» وأنقذ اخر ومازال ١٤ اخرون في عداد المفقودين. ونقلت شبكة «سي.ان.ان» الاخبارية الاميركية عن ويشارن سيريشاكاوات مالك السفينة قوله اول من أمس أن فرقاطة هندية من طراز «اي.ان.اس تابار» أغرقت سفينته مشتبهة أنها سفينة تابعة للقرصنة. وأضاف أن السفينة التي كانت تحمل معدات صيد كانت في طريقها الى اليمن من سلطنة عمان عندما تعرضت لهجوم من قبل قرصنة قبالة سواحل القرن الافريقي. واستولى القراصنة على السفينة عندما تحركت الفرقاطة الهندية. وقال ضباط بحرية على متن السفينة الحربية انهم رصدوا قرصنة يتحركون على ظهر السفينة ومعهم قاذفات صواريخ. وذكر شونج من مكتب البحرية الدولي ان السفينة التابعة للبحرية الهندية ربما لم تتلق بلاغا من مكتب البحرية الدولي بأن السفينة التايلاندية اختطفت. وتابع «ولهذا السبب يتعين أن تتسق سفن البحرية الهندية جهودها مع مكتب البحرية الدولي وقوات التحالف البحرية التي تعمل في المنطقة». من ناحيته، قال وزير في اقليم «بلاد بنط» الشمالي الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي امس ان قوات الامن الصومالية ستقتحم سفينة شحن يمنية مخطوفة اذا رفض القراصنة الذين يحتجزونها

الافراج عنها بدون فدية. وكان مسلحون استولوا على السفينة «ام. في. ادينا» وطاقمها المكون من سبعة افراد في خليج عدن الاسبوع الماضي في احدث حلقة من عشرات الهجمات هذا العام التي جلبت لعصابات البحار ملايين الدولارات حصلوا عليها في صورة فدى. وقال علي عبدي اواراً وزير الدولة في بلاد بنط لرويترز امس «سنفرج عن السفينة اليمنية المخطوفة بالقوة اذا لم يفرجوا عنها بدون الحصول على فدية لاننا لنا علاقات جيدة مع اليمن». وكانت السفينة ام. في. ادينا التي تمتلكها شركة الشحن اليمنية أبو طلال تحمل ٥٠٧ أطنان من الصلب من ميناء المكلا اليمني في طريقها الى جزيرة سقطرى حيث كان من المقرر ان ترسو يوم ٢٠ نوفمبر. وقالت مصادر امن يمنية ان السفينة كانت تقل طاقما من سبعة افراد هم ثلاثة صوماليين ويمنيان واثنان من بنما، وان القراصنة الذين يحتجزونها يطالبون بفدية تبلغ مليوني دولار.

وأنقذت قوات بلاد بنط سفينة ترفع علم بنما واعتقلت عشرة قراصنة اثناء معركة بالاسلحة وغارة في منتصف اكتوبر. وقال خبراء في الامن البحري ان انقاذ السفينة المخطوفة في البحر دون ان يلحق اذى بأفراد الطاقم المحتجزين رهائن امر بالغ الصعوبة.

الى ذلك نقلت وكالة انباء الجمهورية الايرانية عن وزير النقل الايراني قوله امس، إنه على الدول المتضررة من القرصنة الصومالية أن ترسل سفينة حربية على متنها قوات مشتركة الى خليج عدن. ونقلت الوكالة عن وزير الطرق والمواصلات الايراني حميد بهبهاني قوله «تواجه الان ١٦-١٧ دولة تلك المشكلة ويتعين أن يعقد ممثلو تلك الدول اجتماعا طارئا لمواجهة هؤلاء القراصنة». وأضاف «من الضروري ارسال سفينة حربية بقوات عسكرية من كل تلك الدول لمواجهة القراصنة في خليج عدن».

وكان مسؤول بالحكومة الايرانية قد ذكر في تصريحات نشرت يوم الاثنين الماضي ان ايران وهي من أكبر مصدري النفط يمكن أن تستخدم القوة ضد القراصنة الذين يخطفون السفن اذا لزم الامر.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

قصة المرأة الغامضة في ملف قراصنة الصومال

لماذا كتب القراصنة اسم تدليلها على الناقلات السعودية والسفينة الأوكرانية القاهرة: «الشرق الأوسط»

إنها بالفعل قصة عجيبة وغريبة، لكنها بالقطع ليست أكثر غرابة من الواقع الصومالي المتدهور وعشرات السفن المخطوفة من مختلف أنحاء العالم على سواحل الصومال.

ما الذي يجمع امرأة أميركية تدير من ولاية فرجينيا شركة لبيع وتصميم السترات الواقية من الرصاص بالقراصنة الذين يحتجزون ناقلات النفط السعودية «سيربوس ستار» ومن قبلها سفينة الشحن العسكرية الأوكرانية «فايينا»؟ وما هي تلك الصلة الغامضة والملهمة بين الطرفين.

كلها أسئلة وجدت طريقها إلى السطح بعدما قالت منظمة بحرية كينية معنية بمتابعة نشاطات القرصنة على سواحل الصومال والقرن الأفريقي، إن القراصنة الصوماليين طلبوا الحديث مع سيدة أميركية غامضة وأنهم كتبوا بأحرف واضحة على أحد جوانب الناقلات السعودية والسفينة الأوكرانية كلمة «أميرة» بحروف إنجليزية واضحة في إشارة إلى اسم التدليل العربي الذي أطلقه القراصنة منذ سنوات على تلك السيدة. «الشرق الأوسط» حاولت الاتصال بالسيدة الأميركية، لكن سكرتيرتها ردت في المقابل على مكالمة هاتفية بأنها غير متاحة الآن وطلبت ترك رقم لمعاودة الاتصال، لكنها لم تفعل حتى لحظة إعداد هذا التقرير مساء أمس بتوقيت القاهرة، علما بأنها تحدثت إلى مواقع الكترونية أميركية عن حقيقة دورها في إجراء اتصالات مع القراصنة ومالكي الشركات التي يحتجزونها.

وقالت تلك السيدة لموقع «مليترى» المعني بالشؤون العسكرية في الولايات المتحدة في حوار مطول إنها تلقت آخر اتصال من القراصنة عصر يوم الاثنين الماضي. واعترفت بأنها لا تتصل فقط بالقراصنة بل أيضا بمالكي الشركات، معتبرة أنها معنية بإطلاق سراح ٤٥٠ بحارا على متن ١٧ سفينة يحتجزها القراصنة على سواحل الصومال.

المرأة التي يقال إنها على صلة بعمليات عسكرية نفذتها القوات الأميركية في الصومال عام ٢٠٠٦، تسعى أيضا لتشكيل قوة مكونة من ٥٠٠ صومالي كنواة لقوات حرس سواحل تكون قادرة كما تدعي

على ردع القراصنة. وفي سبيل ذلك لا تتوانى تلك السيدة عن طلب الحصول على الدعم والتبرعات المالية من مختلف المنظمات المعنية في كافة أنحاء العالم وبصفة خاصة في الولايات المتحدة. وقالت إنها على اتصال منتظم مع القراصنة عبر هاتف يعمل بالأقمار الصناعية، مضيفة «أنا أيضا على اتصالات مع مالكي السفن على حد سواء وعلى أساس منتظم». وزعمت أن حركة «الشباب المجاهدين» المعارضة للحكومة الصومالية اعتقلت أخيرا أحد أقارب قرصان صومالي وقامت بتعذيبه في محاولة لإرهاب القراصنة وقتلهم والاستيلاء على أي فدية موجهة لهم. ولفتت إلى أن هذا قد أدار عقول الكثيرين من القراصنة، مشيرة إلى أن القراصنة يتخوفون من احتمالات اعتقالهم بعد انتهاء أزمة الخطف، وقالت «إن المفاوضات مستمرة لكي نجد دولة مستعدة لقبول القراصنة كلاجئين لديها».

لكنها لم تحدد هوية الدولة التي من المحتمل أن تقبل بوجود قرصنة سيئي السمعة على أراضيها، ولم تفصح عن عدد القراصنة وأعمارهم وخلفياتهم القبلية. ولاحظت أن القراصنة يدركون أيضا أن القطار الذي استقلوه على مدى السنوات القليلة الماضية لممارسة أنشطتهم قد قارب على الوصول إلى محطته النهائية، ورأت أن توفير دخل ثابت للقراصنة قد يغنيهم عن الاستمرار في عملهم. وتزوج «أميرة» بطريقتهما إلى منح شركات تستعين بالمرتزقة مثل شركة بلاك ووتر الأميركية المعروفة، فرصة لإيجاد حل للدولة الفاشلة في الصومال وعجزها عن كبح جماح القراصنة.

وثمة من يقول على استحياء إن السيدة الأميركية مجرد أحد السماسرة الغامضين العاملين في مجال السمسرة الخاصة بعمليات التفاوض الكلاسيكية بين خاطفي السفن ومالكيها.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

الناطق العسكري باسم المحاكم الإسلامية —«الشرق الأوسط»: لا نغازل السعودية

قال إن المحاكم أعلنت عزمها التدخل لأن الناقل في مدينة تحت قبضتها

القاهرة: «الشرق الأوسط»

قال الشيخ عبد الرحيم عيسى عدو الناطق العسكري باسم قوات تنظيم المحاكم الإسلامية في الصومال إن التنظيم وجه تحذيرات للقراصنة الذين يحتجزون ناقل النفط السعودية منذ يوم السبت الماضي في مدينة وميناء هراديري في إقليم البونت لاند، وطالبهم بإنهاء عملية احتجاز السفينة وإخلاء سبيلها وتأمين عودة طاقمها البحري.

ونفى عبد الرحيم في مقابلة خاصة عبر الهاتف مع «الشرق الأوسط» من العاصمة الصومالية مقديشو، أن يكون إعلانه السابق بشأن عزم المحاكم الإسلامية على التدخل العسكري لتحرير السفينة، يمثل غزلاً للمملكة العربية السعودية على اعتبار أن السفينة مملوكة لأحد شركاتها النفطية.

وقال إن المحاكم الإسلامية كانت تفكر منذ مدة في التدخل لوقف ما وصفه بالأنشطة القبيحة للقراصنة ومنعهم من خطف السفن قبالة السواحل الصومالية.

وأكد عبد الرحيم أن المحاكم الإسلامية لديها مكتب في المدينة وأنها أجرت بالفعل اتصالات مع القراصنة وطالبتهم بإطلاق سراح السفينة بدون أية قيود أو شروط.

وفيما يلي نص الحديث

* هل لديك أية معلومات حديثة عن الناقل؟

— لا ليست لدي معلومات.

* هل تتون التدخل عسكرياً للإفراج عن الناقل؟

— هناك محاولات إن شاء الله، أولاً حذرناهم وبعد ذلك سنقطع الإمدادات التي تأتي إليهم من البر وحاصرناهم وسنعمل كل ما في وسعنا لإطلاق الناقل.

* هل لديك قوات في المدينة؟

— نعم المدينة في قبضتنا ونحن فيها وفيها قواتنا وحتى القرى المجاورة لها هي في قبضة المحاكم.

* حسنا هل تؤكد لنا فعلا أنكم تتون التدخل عسكريا ضد القراصنة؟

— هناك محاولات تقدم بعضها، أو لا أعطيناهم تحذيرا وحذرناهم بأن يطلقوا سراهم بدون أي شروط والنقطة الثانية أن نحاصر إمداداتهم من البر وبعد ذلك سنبدل ما بوسعنا وكل ما بوسعنا وطاقتنا ونفعل، لكن لا أقول الساعة كذا أو يوم كذا سيتم التدخل، ولكن إن شاء الله تعالى سنحاول كل ما بوسعنا لفك الناقله لأنها لدولة إسلامية وعربية، ولا يجوز أن نكتفي بالمشاهدة فقط ولا نتدخل أو ننظر بأعيننا فقط.

* لكن سبق حدوث عمليات قرصنة ضد سفن تابعة لمصر واليمن فلماذا لم تتدخلوا إذن؟

— كنا نفكر دائما حتى لوقف القرصنة ضد سفن غير المسلمين، نحن نعارض ولا نرضى بالقرصنة وأفعالهم القبيحة، لكن هذه الناقله جاءت قريبة من مدينة نحن فيها، وهذا هو السبب أولا، نحن لا نرضى بالقرصنة ضد مسلمين أو غير مسلمين، المدينة فيها قواتنا وأمن وفيها محاكم ولهذا أعلننا موقفنا السابق.

* البعض يعتبر إعلانكم نوع من الغزل بالنسبة للسعودية؟

— لا، السعودية إخواننا، وليس هناك غزل، ومصر واليمن وكل الدول العربية والإسلامية إخواننا وهو نفس ما نراه أيضا تجاه بقية دول العالم، نحن لا نرضى بعمليات خطف السفن وكنا نفكر دائما كيف نحاول التدخل في أحوال القراصنة وأفعالهم لكن بعد الآن سنتدخل. ودعني أقول لك مع ذلك أن هناك سفنا تدخل بحر الصومال بلا شرعية وهناك كذلك سفن تأتي بنفايات المصانع وهناك قرصنة ليسوا صوماليين.

* كم عدد قواتكم في المدينة؟ وكيف تتون التدخل عسكريا؟

– لا يمكن أن أقول عبر الإعلام حجم قوتنا ولكن هناك قوات تكفي لأن تعمل وأن تتدخل ولكن في وقته وحينه ومكانه سيكون هذا الأمر هناك حتما.

* حركة الشباب نفت أنها تتوى مواجهة القراصنة هل هناك تنافر بينكم؟

– الحركة إخواننا وليس هناك أية مشكلة بيننا.

* هل أجريتم اتصالات شخصية مع بعض القراصنة؟ – نعم إخواننا في هراريديري تكلموا معهم واتصلوا معهم وأعطوهم التحذيرات وهناك مكتب يتصل ويقوم بذلك.

* شكرا هل تريد إضافة أي شيء آخر؟

– نحن في قتال مع العدو الاثيوبي المحتل لأرضنا، ونقول لجميع الدول العربية والإسلامية وشعوبها اعلموا أننا ندافع عن أرضنا وديننا ووطننا ولا بد أن تعينونا وتساعدوا شعبنا المنكوب.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

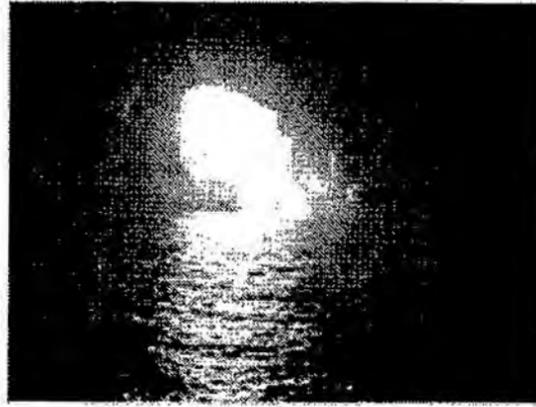
المكتب الدولي للملاحة والخارجية
التايلاندية يؤكدان:

الهند أغرقت سفينة صيد تايلاندية بدلا من
زورق قراصنة.

ونيو دلهي تتمسك بروايتها
القراصنة يطالبون أصحاب الناقله السعوديه
العملاقه

بمفاوضات سريعة ونزيهة للإفراج عنها

عواصم عالمية - وكالات الأنباء: برلين - من
أحمد صبري أمين:



صورة ارشيفية لسفينة الصيد
التايلاندية لدى تدميرها الاسبوع
الماضي

كشف المكتب
الدولي للملاحة
أمس عن أن
السفينة التي
أفرقتها البحرية
الهندية في خليج
عدن الأسبوع
الماضي كانت
سفينة صيد

تايلاندية ولم تكن سفينة تابعة للقراصنة
الصوماليين مثلما أعلنت نيو دلهي من قبل. وقال
نويل شونج مدير المكتب الدولي للملاحة إن
البحرية الهندية أطلقت النيران على سفينة صيد
مملوكة لشركة تايلاندية مما أسفر عن مقتل أحد
أفراد طاقمها.

من جانبه أكد مالك السفينة التايلاندية رواية
المكتب الدولي للملاحة قائلا: إن البحرية الهندية
أغرقت سفينة معتقدة أنها تعود لقراصنة، وقال
ويشارن سيريشاكاوات إن فرقاطة هندية هاجمت

سفينة ايكوات نافاة - ٥ بينما كانت تتعرض لهجوم من جانب قراصنة صوماليين، وأضاف أن بحارا واحدا من طاقم سفينته قد عثر عليه حيا بعد ٦ أيام من الحادث، بينما مازال ١٤ في عداد المفقودين.

وأوضح مالك السفينة أن سفينته كانت متوجهة من عمان إلى اليمن في الثامن عشر من شهر نوفمبر الحالي عندما هوجمت من قبل زورقين للقراصنة في خليج عدن، وأضاف أن القراصنة كانوا يهتمون بالصعود إلى ظهورها والسيطرة عليها عندما ظهرت الفرقاطة الهندية طابار وأمرت سفينة الصيد بالتوقف للتفتيش.

وفي هذا السياق، أعلن المتحدث باسم الخارجية التايلاندية أن سلطات بلاده طلبت ايضاات من الجانب الهندي حول الحادث. وأكد في بيان نقلته وكالات الأنباء أن السفينة التي أعلنت البحرية الهندية اغراقها هي في الحقيقة السفينة ايكوات نافاة المسجلة في جزيرة كيريباتي في منطقة تابعة لجنوب المحيط الهادي.

وأوضح البيان أن السفينة كانت قد هوجمت من قبل القراصنة وتم تقييد جميع أفراد طاقمها قبل أن تهاجمها البحرية الهندية وفقا لرواية شهود عيان.

وفي المقابل، تمسكت البحرية الهندية بروايتها قائلة إن الفرقاطة طابار أطلقت النار دفاعا عن النفس بعدما تعرضت لإطلاق نار من جانب السفينة.

وأوضح المتحدث باسم البحرية الهندية نيراد

سينها أن السفينة الحربية الهندية طلبت من السفينة أكثر من مرة التوقف للتفتيش لكنها ردت بأنها ستفجر السفينة الهندية.

وأضاف أن قراصنة شوهدوا يتحركون علي سطح السفينة حاملين مدافع وقاذفات صواريخ، مشيراً إلي أن السفينة الهندية لم تطلق النيران سوي بعد تعرضها لهجوم.

وفي غضون ذلك، طالب القراصنة الصوماليون الذين يحتجزون ناقلة البترول السعودية العملاقة سيربوس ستار بإجراء مفاوضات سريعة ونزيهة للإفراج عن الناقلة.

وقال محمد سعيد المتحدث باسم القراصنة إن المفاوضات المطولة ليست مناسبة لا للقراصنة ولا لأصحاب الناقلة، وأضاف ندعو أصحاب الناقلة لإقامة حوار نزيه لإنهاء الأزمة.

وقال يجب أن يتصلوا بالقبطان وبعناصرنا علي متن سيربوس ستار حتي نتمكن من تسريع المفاوضات مضيفاً أن الانتظار يسيء لنا وإلي أصحاب الناقلة وإلي طاقم السفينة، نحن لانصدر تهديدات لكننا نحثهم علي أن يكونوا نزيهين..

ويطالب القراصنة بفدية قدرها ٢٥٥ مليون دولار للإفراج عن الناقلة العملاقة المحتملة بمليوني برميل بترول خلال مهلة تنتهي يوم الأحد المقبل.

وكان سعيد قد أكد في حديث هاتفى مع وكالة الأنباء الفرنسية أمس الأول أن القراصنة يعاملون أفراد طاقم الناقلة السعودية معاملة جيدة للغاية وأن ذلك لن يتغير حتى لو تصرف الطرف الآخر بشكل عدائى.

وفي حديث هاتفى بثه تليفزيون آي تي في أكد اثنان من أفراد طاقم السفينة وهما بريطانيان أنهما يتلقيان معاملة جيدة ولا يتعرضان لأي اساءة معاملة.

وفي الوقت نفسه، أفاد شهود عيان بأن القراصنة نقلوا السفينة سيريوس ستار إلى مكان بعيد عن الشاطئ بعدما تعرضوا لتهديدات من جانب مسلحين اسلاميين بمهاجمتهم.

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨

متحدث باسم وسيطة القراصنة لـ«الشرق الأوسط»: فدية السفينة اليونانية ٩٧٥ ألف دولار

الصومال: معلومات عن إطلاق القراصنة سفينة يونانية وتخليهم عن سفينة يمنية

القاهرة: خالد محمود دبي: محمد نصار

علمت «الشرق الأوسط» أن ثمانية من القراصنة الذين يحتجزون في إقليم البونت لاند بشمال شرق الصومال منذ الأسبوع الماضي سفينة يمنية من سواحل عدن قد بدأوا في مغادرة السفينة في إشارة إلى تخليهم عنها.

وقال مصدر مقرب من الجنرال موسى عدي حاكم الإقليم الذي يضم عدة موانئ يلجأ إليها الخاطفون لـ«الشرق الأوسط» في اتصال هاتفى من مدينة جاروي عاصمة الإقليم، تلقينا معلومات مؤكدة أن ثمانية من أصل ١١ من القراصنة الخاطفين للسفينة اليمنية قد غادروها بالفعل، مشيراً إلى أن الثلاثة الباقين سيغادرون متن السفينة أيضاً خلال ساعات. ولم يعرف مصير القراصنة الذين غادروا السفينة وماذا كان سيتم اعتقالهم لاحقاً أم لن يتم التعرض إليهم بعد خضوعهم للتهديدات الصومالية واليمنية باستخدام القوة لتحرير السفينة من قبضتهم. وأوضح المصدر أنه لن تكون هناك أية دواعٍ للقيام بعملية عسكرية مشتركة بين اليمن وقوات الصومال لتحرير السفينة، معرباً عن اعتقاده بأن أزمة السفينة قد شارفت على الانتهاء. وتعدر أمس الحصول على تأكيد من أحمد حامد عمر سفير اليمن لدى كينيا الذي يقوم حالياً بزيارة للبونت لاند برفقة الرئيس الصومالي عبد الله يوسف.

وقالت مصادر صومالية لـ«الشرق الأوسط» إن معظم سكان البونت لاند لديهم أصول يمنية وعلاقات تاريخية وتجارية تم تحذير القراصنة من المساس بها.

من جهة أخرى، قال أحد مساعدي سيدة أميركية كتب القراصنة كلمة «أميرة» بحروف إنجليزية تدليها بحروف بارزة على جوانب ناقلة النفط السعودية وسفينة الأسلحة الأوكرانية لـ«الشرق الأوسط» إن مساعيها لإطلاق سراح سفينة يونانية مختطفة من أسابيع قد كللت بالنجاح. وقال مساعدها لـ«الشرق الأوسط» إن القراصنة حصلوا على فدية مالية قدرها ٩٧٥ ألف دولار أميركي تم إلقاؤها بواسطة طائرة هليكوبتر في مكان ما على الأرض في مدينة أيل معقل القراصنة.

في شمال شرق الصومال.

ونفت جيبوتي رسميا استضافتها لأي من القراصنة أو رجال الأعمال الصوماليين المتورطين في أنشطة القرصنة وعمليات خطف السفن التي تتم قبالة السواحل الصومالية. وقال موسى احمد سفير جيبوتي في القاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية لـ«الشرق الأوسط» إنه ينفي رسميا على لسان حكومته هذه المزاعم التي أكد أنه ليس لها أي أساس من الصحة.

وأعلن المندوب الجيبوتي أن بلاده ستستضيف في السادس والعشرين من شهر يناير (كانون الثاني) المقبل اجتماعا مهما ستحضره جميع الأطراف المعنية بمكافحة القرصنة تحت مظلة المنظمة الدولية للبحار، مشيرا إلى مشاركة ٢٦ دولة أوروبية وعربية بالإضافة إلى الدول المطلة على البحر الأحمر على مستوى وزراء الدول المعنيين.

وأوضح أن المؤتمر الذي سيدشنه الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة هو إشارة قوية إلى اهتمام بلاده بمكافحة القرصنة ودعمها لكافة الجهود الدولية والإقليمية في هذا الصدد، وأضاف: «ليس من الممكن أن نستضيف أناسا من القراصنة أو زعمائهم أو المتورطين في أنشطتهم بينما نعقد هذا المؤتمر على أرض بلدنا، هذا تناقض لا نسمح لفسنا بأن نكون فيه». واتهم المندوب الجيبوتي بعض قيادات المعارضة الصومالية التي تستضيفها السلطات الاريتيرية في أسمرة بالخضوع لمقولات اريتيرية مغلوبة في هذا الشأن، وتساءل لماذا لم تتدخل اريتريا في الملف الصومالي إلا عام ٢٠٠٨ رغم أن الصومال كان يحتضن المقاومة الاريتيرية قبل تحرير اريتريا؟ واتهم نظام حكم الرئيس الاريتري أسياس أفورقي بتقسيم تحالف المعارضة الصومالية إلى جناحي جيبوتي وأسمرة، مضيفا: «الصوماليون الغلبة الموجودون في أسمرة لا يجب أن يقبلوا على أنفسهم أن يتم استخدامهم كورقة أيدي اريتريا التي لم تحتضن أي مؤتمر للسلام بينما استضافنا نحن خمسة مؤتمرات للسلام حتى الآن».

في غضون ذلك، شن السفير الصومالي لدى جنوب أفريقيا، عبد الكريم فارح، هجوما حادا على حكومته واتهمها بالافتقار إلى العزم والالتزام لإنهاء الوضع الحرج في الصومال.

وقال فارح في مقابلة وزعها مركز والتا للمعلومات إن الافتقار إلى العزم والالتزام من قبل السلطات الصومالية قد عقد الأمر في البلاد، معتبرا إنه لا يمكن إنجاح الإجراءات السلمية في الصومال في ظل انعدام الالتزام السياسي للسلطات والصوماليين عامة.

ويخشى المراقبون من أن يكون الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة الصومالية مع جناح جيبوتي أول من أمس برعاية الأمم المتحدة، لتقاسم السلطة وزيادة عدد أعضاء البرلمان غير قابل للتطبيق وأنه ربما زاد الانقسام في صفوف الحكومة الانتقالية. ويضم الاتفاق توسيع البرلمان ليزيد عدد أعضائه من ٢٧٥ إلى ٥٥٠ عضواً، بحيث يحصل تحالف إعادة تحرير الصومال على ٢٠٠ مقعد والمجتمع المدني بما في ذلك النساء ورجال الأعمال وأهل الشتات على ٧٥ مقعداً. كما مددت المحادثات فترة صلاحية الحكومة الانتقالية التي ستنتهي في شهر أغسطس (آب) عام ٢٠٠٩، لمدة سنتين إضافيتين بعد هذا التاريخ. ووصف عبيد رشيد محمد إيرو، عضو البرلمان وأحد المقربين من الرئيس الانتقالي عبد الله يوسف الاتفاق بأنه غير قابل للتطبيق، حيث اعتبر أن «وجود ٥٥٠ عضواً في برلمان الصومال هو بكل بساطة غير واقعي وغير مناسب»، مضيفاً: «نحن لا نملك حتى المكان الذي يتسع لعقد الاجتماعات».

ويأتي ذلك فيما شكك مسؤول صومالي رفيع بان يكون جميع القراصنة الذين قاموا باختطاف ناقلة النفط السعودية «سيربوس ستار» صوماليي الجنسية، وقال عبيد عبد الله نائب رئيس الوزراء الصومالي في اتصال أجرته «الشرق الأوسط» من دبي ان القراصنة قد يتحدرون «من عدة جنسيات لدول مجاورة غير الجنسية الصومالية»، مشيراً الى وجود مجموعات صومالية تدير ذلك من الارض وتقوم بجمع المعلومات.

وتساءل عبيد عن المصادر التي يحصل من خلالها القراصنة على المعدات الحربية والتكنولوجية التي تستخدم «للسطو» على السفن التجارية قبالة السواحل الصومالية، وردا على سؤال لـ«الشرق الأوسط» عما اذا كان يقصد بذلك دول الجوار او الولايات المتحدة اكتفى بالقول ان الامر «متروك لفهم الصحافة لذلك».

ونفى عبيد بشدة ان تكون هناك اية علاقة لاية شخصية رسمية صومالية بعمليات القراصنة، معتبراً ان «هؤلاء مجرمين وهذه ليست سياسة الحكومة الصومالية ولا حتى الشعب الصومالي».

وتوقع عبيد ان تأخذ أزمة الناقلات السعودية طريقها الى الحل في وقت قريب، مشيراً الى وجود «جهود حثيثة يبذلها الرئيس الصومالي عبد الله يوسف بنفسه لحل الأزمة»، مطالباً بدور عربي «فاعل» من الدول العربية. وفي برلين، اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية انه سيتم نشر

عسكريين المانا على متن السفن التي تؤمن الامدادات الغذائية للصومال وذلك لحمايتها من القراصنة. وبحسب وزير الدفاع الالمانى فرانتز - جوزف يونغ، فان «اكثر من الف عسكري» الماني سيشاركون في العملية البحرية التي قررها الاتحاد الاوروبي واطلق عليها اسم «اتلاننا» والهادفة الى احباط عمليات قراصنة القرن الافريقي. وقال المتحدث باسم الوزارة الكابتن كريستيان ديانست لووكالة الصحافة الفرنسية «ان العسكريين سيتم نشرهم اولا على متن السفن المكلفة المساعدة الغذائية»، مضيفا ان عسكريين آخرين يمكن ان يتم نشرهم في سفن ترفع اعلام دول الاتحاد الاوروبي.

ومن المقرر ان تنشر المانيا فرقاطة في اطار عملية «اتلاننا»، كما سيؤمن عسكريون اخرون مهام مراقبة جوية بحسب المتحدث، ويمكن لفرقاطة ان تقل من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عسكري. وتتولى القوات البحرية لعدة دول منها فرنسا وكندا مواكبة سفن المساعدات الغذائية التابعة لبرنامج الاغذية العالمي الحيوي جدا لـ ٢،٣ ملايين صومالي يعيشون اوضاعا انسانية صعبة منذ انطلاق الحرب الاهلية في بلادهم قبل ١٧ عاما. وينتشر بعض العسكريين على متن هذه السفن.

وقال يونغ خلال ندوة عن الدفاع أمس «نحن بحاجة الى تفويض اوروبي وموافقة البرلمان الالمانى» للقيام بذلك.

المصدر: الشعب الصينية

التاريخ: ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨

وزراء العدل العرب يدينون القرصنة البحرية والإجرام المنظم في شتى صورته

أدان مجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ ٢٤ ببيروت أمس الخميس/ ٢٧ نوفمبر الحالي / الإجرام المنظم بشتى صورته وأشكاله ، مؤكداً ضرورة تعزيز استقرار الدول العربية وأمنها ، مشيرين إلى أهمية العمل العربي المشترك من أجل تحديث الأنظمة القضائية والقوانين وأجهزة العدالة ومؤسساتها.

وقال حسين الحريتي وزير العدل الكويتي رئيس الدورة السابقة في كلمة له قبل تسليمه رئاسة الدورة الحالية لنظيره اللبناني ، إن الأزمة المالية العالمية وإفلاس بعض البنوك التجارية كان "للفساد دور فيها مما يجعل إقرار الإنفاذية العربية لمكافحة الفساد أمراً لا غنى عنه لحماية أمتنا العربية من الأخطار الناجمة عن تلك الظاهرة الخطيرة".

ودعا الحريتي مجلس وزراء العدل العرب إلى إدانة انتشار جريمة القرصنة في مناطق مختلفة من العالم والمطالبة بمحاكمة مرتكبيها إستناداً الى قواعد القانون الدولي ، مؤكداً أهمية تفعيل وتنفيذ ما يصدر عن المجلس من اتفاقات وإقرار ما يصدره من مشروعات القوانين في كافة المجالات .

من جهته، رأى ابراهيم نجار وزير العدل اللبناني ان انعقاد مجلس وزراء العدل العرب يشكل خطوة عملية لتفعيل العمل العربي المشترك ، مشيراً الى ان العدل يقرب الثقافات القانونية المتباعدة ، وينظم الانتماء الطائفي والمذهبي والمناطقى على صعيد الوطن ويوفق بين المصالح المحلية والإقليمية على صعيد المنطقة.

بدوره ، شدد محمد رضوان ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب على تفعيل العمل العربي المشترك في ظل الأوضاع التي تعيشها المنطقة والعالم .

من جانبه ، دعا أيمن عودة وزير العدل الأردني إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لإصدار واعتماد قانون تجارة عربي موحد ، فيما أشار غازي شائف الأغبري وزير العدل اليمني إلى أن تفاعل الأنظمة العربية القضائية مع المتغيرات الدولية يتطلب توحيد تشريعاتنا العربية وتوحيد الرؤى ووجهات النظر.

وأعرب علي خشان وزير العدل الفلسطيني عن أمله في أن يكون مجلس وزراء العدل العرب مجلساً لحماية للحقوق والحريات وتطوير التشريعات وعلى رأسها الدساتير العربية لتكون الموجه والمرشد الحقيقي للحكومات في سعيها الى التنمية المستدامة.

يذكر ان اجتماعات وزراء العدل العرب التي تختتم غداً ، تتناول قضايا تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى والمواقف لمكافحة الجرائم المنظمة ، وفي مقدمتها مكافحة الارهاب وغسل الاموال والفساد . (شينخوا)

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨

القراصنة يفرجون عن سفينة يونانية ويختطفون ناقلة مواد كيميائية
إثيوبيا تسحب قواتها من الصومال نهاية العام



علي صالح وزيناوي عقب اجتماعهما في صنعاء امس الاول
- ا.ف.ب

آخر تحديث: السبت ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨ الساعة ٠٢:٥٥AM بتوقيت الإمارات

عواصم - وكالات

أعلنت إثيوبيا أنها أبلغت الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بأنها ستسحب قواتها بالكامل من الصومال "بحلول نهاية السنة" الحالية، وقال المتحدث باسم الخارجية الاثيوبية واهيدي بيلا ان حكومته أبلغت بان كي مون الامين العام للامم المتحدة وجان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي بقرارها في رسالة بعثتها يوم الثلاثاء الماضي، وأوضح بيلا "توصلنا الى الخلاصة بانه من غير المناسب ان تبقى اثيوبيا قواتها

في الصومال' لقد قمنا بعملنا ونحن فخورون بذلك، لكن الامال التي وضعناها في المجتمع الدولي قد خيبت"، مؤكداً أن الانسحاب سيتم "بصورة مسؤولة"، كما تحدث عن المشكلات السياسية الصومالية مشيراً الى الانقسامات داخل الحكومة الصومالية الانتقالية و"المصالحة الوطنية بين الحكومة الصومالية الانتقالية والمعارضة التي تتقدم ببطء شديد على الرغم من كل جهودنا"، وتساهم القوة الاثيوبية في الصومال التي لا يعرف عديدها رسمياً لكنه يقدر باكثر من ثلاثة آلاف عنصر، خصوصاً في حماية مهمة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والمنتشرة في مقديشو (اميسوم).

من جانبه أكد أحمد ولد عبدالله الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال على وجوب ان يبحث المجتمع الدولي مع اثيوبيا "بدون تأخير" مسألة انسحاب قواتها من هذا البلد الواقع في القرن الأفريقي قبل نهاية العام، وقال الدبلوماسي الاممي "ما يهمنا جميعاً هو الاستقرار في الصومال' لذلك ينبغي على الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي بحث هذا الانسحاب مع اثيوبيا بدون تأخير"، وأوضح "ادعو المجتمع الدولي للتحدث جدياً مع الاثيوبيين وفهم موقفهم واعطائهم كل الدعم الضروري لتفادي اي فراغ امني"، وذكر ولد عبدالله ان "مجلس الامن الدولي والاتحاد الافريقي وافقا على التدخل الاثيوبي في الصومال لكن ماذا حصل الاثيوبيون لجهة الدعم المادي او المالي؟" وأضاف "انني افهم الاثيوبيين، فقد ساندوا حكومة مدعومة من المجتمع الدولي في منطقة مضطربة"، وأكد ايضاً على انه يتوجب الان "الاصغاء الى الاثيوبيين الذين لعبوا دوراً باسم المجتمع الدولي والسعي الى التفاهم معهم على كيفية اجراء المرحلة المقبلة".

وقال رشيد عبدي الخبير بشؤون الصومال في المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات "بلغ صبر الاثيوبيين مداه بسبب الخلافات داخل الحكومة المؤقتة التي ساندها بمثل هذا الثمن الإنساني والمالي الضخم".

وذكر أن اثيوبيا غاضبة أيضاً من الغرب الذي منحها موافقته الضمنية على نشر قوات في الصومال لكنه تركها تتحمل مسؤولية محاولة إعادة الاستقرار في البلد بل انتقد في الوقت نفسه انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها جنودها هناك، وأضاف عبدي قائلاً "أعتقد أنهم سيقرون سحب قواتهم وإغلاق الحدود ثم ينفذون عمليات التوغل التي كانوا يقومون بها في الماضي لضمان أن المتمردين لا يصبحون تهديداً خطيراً".

وأكد رئيس الوزراء الإثيوبي الذي بدأ زيارة لليمن على تطابق وجهات النظر اليمنية الإثيوبية حيال أعمال القرصنة البحرية، وذكرت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) ان ميليس زيناوي اوضح ان القرصنة البحرية في سواحل الصومال تشكل هما مشتركا تجاه مصالح البلدين الصديقين وأن أثارها تنعكس على المنطقة بشكل عام، وحمل زيناوي أطرافا خارجية تغذية الحرب في الصومال وأعمال القرصنة البحرية التي اعتبرها "أعمالا إرهابية" طالما ان البلدين سبق وان حذرا من خطورتها على أمن وسلامة المنطقة، ونوه رئيس الوزراء الإثيوبي في مؤتمر صحفي عقده بالقصر الجمهوري بالعاصمة صنعاء بنجاح المباحثات التي أجراها مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وأهميتها في تعزيز وجهات النظر وبما يتوافق مع توجهات ومصالح البلدين الصديقين.

وفي أحدث هجوم بحري ذكرت مجموعة إقليمية للملاحة إن ناقلة المواد الكيماوية السائلة "بيسكاجليا" التي ترفع علم ليبيريا خطفت في خليج عدن امس، وذكر أندرو موانجورا منسق برنامج مساعدة الملاحين في شرق افريقيا بمقر البرنامج في مومباسا أن طاقم السفينة يتكون من ٣٠ فردا هم ٢٥ هنديا وثلاثة بريطانيين واثنان من بنجلادش، وقال لرويترز "فهمت أن بعض أفراد الطاقم نجحوا في الهرب لكن لا تأكيد عندي لذلك" مضيفاً أن السفينة تديرها شركة "إيشيما" في سنغافورة، وقال موانجورا إن خاطفين أفرجوا أيضا عن السفينة اليونانية (ام، في، سنتوري)، ويبلغ عدد أفراد طاقم السفينة ٢٦ شخصا كلهم فلبينيون وكانت في طريقها لتفريغ ١٧ ألف طن من الملح في الميناء الكيني عندما خطفت في منتصف سبتمبر قبالة سواحل الصومال.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨

الأساطيل الدولية واستثمار أعمال القرصنة

<محمود عوض الحياة - ٣٠/١١/٠٨//

جاء السطو المسلح على سفن تجارية عدة في المياه الدولية في خليج عدن، ومن جماعات صغيرة للقرصنة، كاشفا فجأة عن مدى الخلل الأمني الذي يهدد المنطقة الممتدة من المحيط الهندي إلى خليج عدن والبحر الأحمر. فقبل أيام تم اختطاف سفينة يمنية كانت متجهة إلى جزيرة سقطرة اليمنية في المحيط الهندي. قبلها جرى في ١٨ من هذا الشهر اختطاف سفينة تستأجرها إيران وعليها ٣٦ ألف طن من القمح. مع ذلك استمر حادث السطو المسلح الذي قام به القراصنة الصوماليون على ناقلة بترول سعودية في ١٥ من الشهر هو الحدث الأكبر الذي كثف إشارات الخطر في المحيطين الإقليمي والدولي. كانت ناقلة البترول العملاقة هذه «سيربوس ستار» تحمل ٣١٨ ألف طن من البترول، وطولها ٣٣٠ مترا، ووزنها يفوق حاملة طائرات أميركية. لقد جرى السطو عليها على مسافة ٨٠٠ كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من ميناء مومباسا في كينيا، إذ كانت متجهة إلى غرب إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح. لم يكن لافتا فقط أن حمولة الناقلة من البترول تتجاوز قيمتها مئة مليون دولار، ولا أن القراصنة يطلبون ٢٥ مليون دولار للإفراج عنها. لكن الدلالة تكمن في أنها تمثل أكبر صيد للقرصنة على الإطلاق وأن موقع السطو كان في المياه الدولية وهو ما يوضح مدى الخطورة التي بلغت عمليات القرصنة هذه التي تمارسها تلك العصابات المنطلقة من الصومال.

الدلالة الأخرى هي أن عمليات القرصنة تلك تصاعدت حيث أنه منذ كانون الثاني (يناير) الماضي فقط تعرضت ٨٣ سفينة أجنبية على الأقل للهجوم قبالة السواحل الصومالية في خليج عدن والمحيط الهندي، من بينها ٣٣ تعرضت للخطف ولا تزال ١٢ سفينة و ٣٠٠ من طواقمها في أيدي القراصنة. هذه العمليات قفزت بحوادث القرصنة في تلك المنطقة لتصبح أكثر من ضعفي حوادث قرصنة أقل نطاقا خلال السنوات الثلاث الأخيرة مجتمعة. وفي ٣١ عملية نجح القراصنة في الخروج بمكاسب مالية. ويقدر وزير خارجية كينيا أن هؤلاء القراصنة حصلوا في العام الماضي فقط على ١٥٠ مليون دولار من خلال ابتزازهم للشركات والدول المالكة للسفن التي اختطفوها.

الدلالة الأكثر إثارة للتأمل هنا هي أن تلك العمليات من القرصنة البحرية تجري في منطقة يوجد فيها ما لا يقل عن ١٤ سفينة حربية امتدادا من خليج عدن وبالقرب من الصومال، من بينها أربع سفن حربية لحلف شمال الأطلسي وعدد أكبر من السفن الحربية التابعة للأسطول الخامس الأميركي، بالإضافة إلى قاعدة حربية أميركية - فرنسية مشتركة في جيبوتي. بل إن أميركا أقامت أخيراً قيادة عسكرية إقليمية مستجدة خاصة بإفريقيا (أفريكوم) وفوق ذلك لأميركا وجود مدني في مدن كينيا الساحلية وعلى امتداد القرن الإفريقي، وهو وجود يتم تحت إشراف وزارة الدفاع الأميركية وتصرف عليه من ميزانيتها. الأهم من هذا كله أن أميركا سبق لها أن دعمت غزوا عسكريا إثيوبيا لأراضي الصومال في ٢٠٠٦، وأصبح بحد ذاته سببا إضافيا للفوضى التي يعاني منها الصومال منذ العام ١٩٩٣ على الأقل. فوضى جعلت الساحل الصومالي (٣٩٠٠ كيلومتر) مستباحا لتنطلق منه عمليات القرصنة المتصاعدة هذه.

كانت تلك العمليات بدأت على استحياء مع انهيار سلطة الحكومة المركزية الصومالية في أعقاب الغزو الأميركي ثم بدرجة أكبر مع الغزو الإثيوبي. بدأت العمليات باستخدام الصيادين الصوماليين للسلاح دفاعاً عن شواطئهم الغنية بأسماك التونة ضد الأساطيل التجارية الأجنبية الكبيرة التي بدأت تأتي لاستغلال ثروات منطقة لم تعد فيها سلطة دولة. لم تعد هناك سلطة منقسمة ولا دولة مفككة فقط وإنما توجد أيضاً قوات إثيوبية لا تزال تراوغ في الانسحاب من الأراضي الصومالية. لكن العمليات التي بدأت بصيادين يستخدمون السلاح لقرصنات على سفن الصيد الأجنبية الكبيرة تصاعدت وتطورت لتصل إلى اختطاف سفينة بترول سعودية من المياه الدولية بما طرح خطراً داهماً يهدد كل مسار التجارة الدولية في تلك المنطقة. ولاحظ المراقبون أخيراً أن هؤلاء القراصنة أصبحت لديهم زوارق سريعة مزودة بقوة نيران إضافية بما فيها مدافع ١٤,٥ مم مضادة للطائرات ورشاشات وقاذفات صواريخ تمثل تهديداً خطيراً حتى لأكبر السفن التجارية. وتقول صحيفة «لوفينغرو» الفرنسية إن تلك الزوارق السريعة التي أصبح القراصنة الصوماليون يستخدمونها في عملياتهم مزودة بالهواتف المتصلة بالأقمار الاصطناعية وكذلك بقاذفات مضادة للدروع وبنادق هجومية. أما أبو بكر القربي وزير خارجية اليمن فيقرر أن هؤلاء القراصنة «لديهم أجهزة اتصال عبر الأقمار الاصطناعية التي تراقب حركة كل سفينة لتتعرف على المعلومات حول خطوط السير الخاصة بها، والدليل على ذلك عندما استولوا على قارب يمني وحاولوا أن يستغلوه في عمليات القرصنة قبل أن تقوم البارجة البريطانية بتحريره».

ربما من أجل هذا طالب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الدول الكبرى ودول الجوار بالتعاون مع اليمن من أجل حفظ أمن واستقرار البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، مشيراً في لقاء تلفزيوني بثته قناة «روسيا اليوم» إلى «استعداد بلاده للتعاون مع أي أساطيل غربية تصل لتأمين المنطقة» ومشهدداً على أن ظاهرة القرصنة هذه لن تنتهي من دون أن تبذل الأسرة الدولية جهوداً لإعادة بناء الدولة الصومالية وإعادة هيكلة مؤسساتها.

في الواقع لم تنتظر أطراف دولية عديدة تلك الدعوة، فالإتحاد الأوروبي مثلاً قرر للمرة الأولى تشكيل قوة بحرية ستعمل في المنطقة اعتباراً من ٨ من الشهر المقبل، بقيادة بريطانية، لمواجهة عمليات القرصنة. وكان حلف شمال الأطلسي أرسل إلى المنطقة في نهاية الشهر الماضي أسطولاً صغيراً من أربع بوارج حربية. الآن سيتولى الإتحاد الأوروبي المهمة عنه بإرسال خمس أو ست سفن حربية مدعومة بطائرات خاصة بالدوريات البحرية. في الوقت نفسه تدفقت إلى المنطقة سفن حربية من فرنسا وإسبانيا وروسيا والهند وكوريا الجنوبية. وكل هذا إضافة إلى السفن الحربية الأميركية الموجودة سابقاً في المنطقة كجزء من الأسطول الخامس، وأيضاً إعلان قائد البحرية الروسية قبل أيام عن نية بلاده إرسال سفن حربية إضافية لكي توجد في تلك المنطقة بصفة منتظمة.

لكن الجمعية الدولية لأصحاب ناقلات البترول التي تتخذ من لندن مقراً لها بدأت تلح أخيراً على فكرة فرض حصار بحري على السواحل الصومالية قبل أن تتضاعف الانعكاسات الخطيرة للقرصنة على التجارة الدولية التي تعتمد بنسبة تسعين في المئة على النقل البحري. في الواقع إن تداعيات تلك الأخطار بدأت فعلاً بقيام شركات التأمين بمضاعفة معدلاتها التأمينية التي تتقاضاها من السفن العابرة للمنطقة. كما أن المنظمة الدولية للملاحة البحرية حذرت في ٢١ / ١١ / ٢٠٠٨ من سلسلة

التداعيات السلبية إذا اضطرت السفن لتغيير مسارها والدوران حول جنوب إفريقيا بدلا من عبور قناة السويس المصرية لتجنب التعرض للقرصنة في خليج عدن والبحر الأحمر.

ربما من أجل هذا قام وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط بتشكيل مجموعة عمل مختصة بمتابعة التطورات المتلاحقة نتيجة حوادث القرصنة تلك. وبعد تحضير هادئ استضافت وزارة الخارجية في القاهرة في ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٨ مؤتمرا تشاوريا للدول العربية المطلة على البحر الأحمر (السعودية - الأردن - السودان - مصر - جيبوتي - اليمن) زائدا مشاركة من الحكومة الانتقالية في الصومال والجامعة العربية. وبدا أن الفكرة من هذا الاجتماع التشاوري الأول، والاجتماع التالي المماثل في اليمن في شهر كانون الثاني المقبل، أن لا تصبح الساحة خالية للتدخل الدولي. بالطبع ليست واردة هنا أي حلول عسكرية لمشكلة القرصنة وإن يكن التصدي المسلح المنسق غير مستبعد من بعض الأطراف الدولية، وهو ما يوضحه مشروع القرار الذي تسعى أميركا إلى استصداره من مجلس الأمن توسيعا لسلطات التدخل الدولي التي كفلها القرار ١٨١٦ الذي صدر في حزيران (يونيو) الماضي.

إنما الحل الجذري يظل هو التعامل مع أساس المشكلة قبل نتائجها. والأساس هو العمل الجاد لوقف حال الانهيار القائمة في سلطة الدولة الصومالية وهو ما يفرض - ضمن عوامل أخرى - انسحاب قوات الغزو الإثيوبية من الصومال، وبناء توافق وطني صومالي بدعم إقليمي ودولي يعيد للدولة الصومالية وحدتها وسلطتها المركزية وبالتالي قدرتها على حماية سواحلها الممتدة. المشكلة بدأت من هنا والحل يجب أن يبدأ من هنا.

وفي المستوى الإقليمي سوف نعرف مدى الجدية في السعي إلى هذا الحل وشيكا من خلال مؤتمر القمة الإفريقي المقبل المقرر انعقاده في إثيوبيا في كانون الثاني المقبل. إثيوبيا هي ذاتها التي قامت - وبدعم أميركي - بغزو وتفكيك الصومال قبل سنتين. وهي أيضا التي لا تزال ترفض الانسحاب منه. فإذا كانت القضية الملحة الآن هي استعادة وحدة الصومال وسلطته المركزية وحماية سواحله لأن هذا هو أقصر الطرق لقطع دابر القرصنة، يصبح السؤال المحوري هو: هل تصبح إثيوبيا جزءا من الحل أو جزءا من المشكلة؟

في اجتماع القمة الإفريقية بأديس أبابا في شهر كانون الثاني (يناير) المقبل سنعرف الإجابة. لكن حتى من قبل أديس أبابا، إذا لم تسارع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر إلى استكمال واجباتها التي بدأتها باجتماعها التشاوري في القاهرة فإن الأساطيل الدولية ستصبح لها اليد العليا في استثمار واستغلال خطر القرصنة.

* كاتب مصري

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١ ديسمبر ٢٠٠٨

وكيل الخارجية السعودية لـ«الشرق الأوسط»: تاريخ دعمنا للصومال كفيل بإطلاق سراح الناقله

سفير الرياض لدى نيروبي: الـ ٤٨ ساعة المقبلة ستحمل أخبار نهاية الأزمة * إطلاق السفينة الأوكرانية خلال أيام

الرياض: تركي الصهيل جدة: سلطان العوبثاني

بعث مسؤولون سعوديون أمس، بإشارات إيجابية، تنبئ بقرب إنجلاء أزمة ناقله النفط السعودية التي يختطفها قراصنة صوماليون، وذلك بتأكيدهم أن الأزمة في طريقها للانتهاء.

وأكد الأمير خالد بن سعود بن خالد وكيل وزارة الخارجية السعودية لـ«الشرق الأوسط»، أن الاتصالات لا تزال جارية مع الحكومة والمسؤولين الصوماليين، في إطار سعي الرياض لإطلاق سراح الناقله وطاقمها بأمن وأمان وسلامة. وحول ما إذا كانت هناك مؤشرات إيجابية حول جدوى الاتصالات الجارية مع الحكومة الصومالية، قال الأمير خالد «نحن نعتقد أن تاريخ السعودية مع الصومال، ودعم المملكة للصومال حكومة وشعباً هو بحد ذاته كفيل بإذن الله بإطلاق سراح الناقله وطاقمها بسلام».

وجدد وكيل وزارة الخارجية السعودية، التزام حكومة بلاده بمبدأها الرافض للتفاوض مع القراصنة، نافياً أن تكون هناك اتصالات جرت بينهم وبين الخاطفين. وأضاف «لا توجد لدينا أي اتصالات مع القراصنة، ولا أي عمليات تفاوضية. هذا موقف حكومة السعودية، وهي ملتزمة بهذا الشيء». وشدد الأمير خالد بن سعود مجدداً، على حرص الحكومة السعودية بأن يتم إطلاق سراح الناقله وطاقمها المحتجز بشكل آمن من خلال الاتصالات التي تجريها الرياض مع المسؤولين الصوماليين. وأضاف «هذا كل ما نسعى إليه».

من جانبه، قال الدكتور نبيل عاشور سفير الرياض لدى كينيا، خلال اتصالاً هاتفياً مع «الشرق الأوسط»، إن الـ ٤٨ ساعة المقبلة (من موعد المكالمه مساء البارحة) ستحمل أخبار نهاية أزمة الاستيلاء على ناقله النفط، مضيفاً «نحن متفائلون». وأوضح السفير السعودي أنه لا توجد أي مهلة زمنية محددة من قبل الخاطفين لدفع الفدية، مؤكداً «نحن لا نعترف بموضوع الفدية المطلوبة، ومتى

ما سلموا الناقله ستكون خطوتهم محل تقدير حكومة المملكة».

وقال عاشور «بحسب ما لدينا من معلومات أن المفاوضات لا تزال جارية بين شيوخ وزعماء القبائل مع الخاطفين في مكان ما»، رافضا الكشف عن المكان الذي تجري فيه المباحثات. وعند سؤاله حول ما تحدث به أحد الخاطفين لـ«الشرق الأوسط» عن عدم وجود ما يثبت ملكية الناقله للسعودية، أجاب قائلاً «فعلاً هناك معلومات لدينا بأنهم في البداية لم يكونوا على علم بملكية الناقله للمملكة، ولكن من المفترض بمجرد معرفتهم خلال الفترة الماضية، أن يبادروا في الإفراج عنها».

ورأى سفير الرياض لدى كينيا أن أي قرار سيصدر عن مجلس الأمن في مجال أمن وسلامة خليج عدن والمحيط الهندي بحاجة إلى ميكانيكية تتخذها الدول كافة «دون الاعتقاد بأن أسطولا معيناً قادراً على فرض الأمن والحفاظ على المياه الدولية وأعالي البحار، خاصة أن المشكلة الفعلية في الصومال عدم وجود دولة، وعليه يتطلب من المجتمع الدولي وضع خطة سلام حقيقي على الأرض».

يشار إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دعا الدول التي لديها سفن عسكرية موجودة في منطقة القرن الأفريقي مطلع أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، بضرورة مكافحة القرصنة الجارية قبالة السواحل الصومالية.

وكذلك شهد مجلس الأمن خلال الأسبوع المنصرم، اجتماعاً لمناقشة أعمال القرصنة المتزايدة في خليج عدن والمحيط الهندي على يد قراصنة صوماليين، وذلك بدعوة من الولايات المتحدة وروسيا. وكانت ناقله النفط السعودية «سيروس ستار» قد تعرضت للاختطاف في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي على أيدي قراصنة صوماليين قبالة سواحل شرق أفريقيا، وعلى متنها حمولة ٢,٢ مليون برميل نفط بتكلفة تزيد عن ١٠٠ مليون دولار أميركي. من جهته قال محمد سعيد وهو احد المتحدثين باسم القراصنة، لوكالة الصحافة الفرنسية قائلاً ان الامور تبدو متعثره بالنسبة لناقله النفط «سيروس ستار» حيث لم يجر أي اتصال مع القراصنة أمس مع انتهاء المهلة التي حددوها لتسلم الفدية التي يطالبون بها. وقال ان المفاوضات متواصلة لكن «لا نعلم متى ستنتهي». غير انه لم

يستبعد تمديد المهلة. وقال «رغم ان المهلة التي حددت لدفع الفدية اوشكت على الانتهاء (أمس)، ما زلنا نأمل ردا ايجابيا».

الى ذلك اكد القراصنة الصوماليون الذين يحتجزون منذ شهرين سفينة شحن اوكرانية تحمل اسلحة، ان «اتفاقا» ابرم مع اصحاب السفينة وقد يتم الافراج عنها في غضون اربعة ايام. وكان القراصنة قد حققوا ضربة استثنائية باستيلائهم في سبتمبر (أيلول) الماضي على السفينة «فاينا» التي تحمل ٣٣ دبابة هجومية من طراز «تي ٧٢» من صنع سوفياتي وحوالي ١٤ الفا من قطع الذخيرة كانت مخصصة رسميا الى كينيا لكن تم التشكيك فيها. وبعد ان طالبوا بـ٣٥ مليون دولار تراجعوا . واعربوا في ٢٥ نوفمبر الماضي عن موافقتهم على فدية قيمتها ثلاثة ملايين مقابل الافراج عن السفينة وطاقمها المكون من عشرين فردا وشحناتها.

وقال سوغولي علي الناطق باسم القراصنة لوكالة الصحافة الفرنسية، «يمكنني القول انه تم التوصل الى اتفاق اخيرا لكن لا يمكنني ان اكشف المبلغ». و اضاف «قد يتم الافراج عن فاينا بعد دفع مبلغ مالي. انها مسألة وقت وتوفر الشروط التقنية قبل الافراج عن السفينة». وتابع المصدر نفسه انه حتى أمس مر يومان من خطة للافراج عن السفينة مدتها ستة ايام، تم الاتفاق عليها ليتمكن القراصنة من تسلم المبلغ بدون ان يعترضهم احد.

وقال سوغولي علي «يفترض ان تغادر السفينة في غضون اربعة ايام اننا نستعد لانزال عناصرنا في امان. نريد جميعا تسوية المشكلة».

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١ ديسمبر ٢٠٠٨

أحد القراصنة: تحديد مهلة زمنية لدفع الفدية من اختراع متحدثين لا نعرفهم

جدة: سلطان العوبثاني

في تطور جديد، نفى أحد القراصنة الذين خطفوا ناقلة النفط السعودية «سيربوس ستار»، وجود مهلة زمنية محددة لتقديم فدية لإطلاق الناقلة السعودية، مشيراً إلى أن ما يشاع في هذا الصدد «من اختراع متحدثين نيابة عنا لا نعرفهم». وأكد القرصان جامع آدم، أحد خاطفي الناقلة في اتصال مع «الشرق الأوسط»، أنهم لم يقوموا بتحديد أي مهلة زمنية لدفع الفدية من ملاك السفينة.

وأكد آدم أن ما تم تناوله من وسائل إعلام حول المهلة الزمنية مجرد كلام صادر عن أشخاص لا علاقة لهم بأعمال القرصنة، مضيفاً «هناك أشخاص يدعون أنهم ممثلين لنا من أمثال محمد سعيد الذي لا يمثل أي مجموعة من المجموعتين الشمالية والجنوبية، وهو مجرد شخص يروج لهذه الأكاذيب عبر مواقع الانترنت»، بحسب قوله.

وكشف آدم لـ«الشرق الأوسط» أنهم تلقوا البارحة عرضاً من إحدى الجهات، رفض الكشف عنها، بدفع مبلغ أربعة ملايين دولار أميركي للإفراج عن السفينة، وذلك في الوقت الذي تحدث فيه أول من أمس عن تخفيض مبلغ الفدية إلى ثلاثة ملايين دولار. وحول عدد السفن المحتجزة لديهم في الوقت الحالي، قال القرصان الصومالي «لدينا ثمانية بواخر محتجزة لدى المجموعة الشمالية في ميناء «آيل»، وفي الجنوب خمس سفن تقلصت إلى أربع بعد الإفراج عن سفينة على متنها حمولة من الأملاح ملكيتها تعود لجنوب أفريقيا اليوم (أمس)».

كما بين أن أقدم سفينة قاموا بالاستيلاء عليها ولا تزال بحوزتهم هي سفينة كورية «لم يحدد إذا كانت جنوبية أو شمالية» على متنها مواد للبناء، وهي محتجزة لديهم منذ أربعة أشهر. وقال «اليوم حددنا مبلغ الفدية الخاص بالباخرة الأوكرانية التي سيفرج عنها في اليومين القادمين بـ٣,٥ مليون دولار أميركي». وفي خطوة وصفها آدم بأنها دليل على حسن تعاملهم مع المحتجزين من طاقم الناقلة السعودية، قال «غداً (الاثنين) سنوفر هاتف يستخدم في البر والبحر لطاقم الناقلة بهدف التواصل مع ذويهم، وسنحصل على الهاتف من مدينة جالكعيو (والتي تعني قيام الجمل) في بونت لاند».

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١ ديسمبر ٢٠٠٨

مسؤول جيبوتي لـ«الشرق الأوسط»: ندفع لاستخدام نفوذ القبائل الصومالية لإنهاء أزمة الناقلات السعودية

قال إن ساركوزي سيزور جيبوتي مطلع العام لإجراء محادثات بشأن الأوضاع في القرن الأفريقي

القاهرة: خالد محمود

قال مسؤول رفيع في جيبوتي إن بلاده تبذل مساعي واتصالات غير معلنة للمساعدة على إقناع القراصنة الذين يحتجزون ناقلات النفط السعودية العملاقة «سيريس ستار» منذ الأسبوع الماضي قبالة السواحل الصومالية بالإفراج عنها وإطلاق سراح طاقمها الملاحي المكون من ٢٥ شخصا من جنسيات مختلفة. وقال المسؤول لـ«الشرق الأوسط» في اتصال هاتفي «نحن نبذل مساعي مكثفة لتأمين عودة الناقلات وعودة البحارة سالمين إلى ذويهم»، مشيراً إلى أن هذه الاتصالات تشمل مسؤولين في السلطة الانتقالية الصومالية وبعض قيادات العشائر والقبائل الذين يُعتقد أنهم على صلة بالقراصنة. وأكد المسؤول الذي طلب عدم تعريفه أن الاتصالات التي تجريها حكومته منذ بضعة أيام لا تشمل القراصنة، موضحاً أن الاتصالات تستهدف حث القبائل التي ينتمون إليها على التدخل لإنهاء أزمة الناقلات السعودية. وأضاف: «ليست هناك اتصالات مباشرة مع هؤلاء المجرمين، لكن بما أنهم ينتمون إلى قبائل، نسعى لكي تستخدم هذه القبائل نفوذها على الخاطفين من أجل إنهاء هذه المحنة وضمان إطلاق سراح الناقلات والإفراج عن طاقمها الملاحي».

وكشف النقاب عن أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي سيزور جيبوتي، مطلع العام المقبل، لإجراء محادثات مع نظيره إسماعيل عمر جيلة حول تطورات الوضع في منطقة القرن الأفريقي والأزمة الصومالية، بالإضافة إلى بحث كيفية تنسيق الجهود لمكافحة ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال. وأكد أن مستقبل العلاقات الفرنسية - الجيبوتية وسبل تعزيزها سيكون أيضاً مدرجا على أعمال القمة الفرنسية - الجيبوتية المشتركة التي ستكون فرصة لقيام ساركوزي بأول زيارة له إلى جيبوتي منذ توليه منصبه. وسيتفقد ساركوزي خلال هذه الزيارة القاعدة العسكرية التي تمتلكها بلاده

منذ سنوات في جيبوتي. ولدى فرنسا قوة عسكرية قوامها ٢٧٠٠ جندي في قاعدة لومونير العسكرية بجيبوتي. كما تتمركز قوات أميركية وبريطانية مماثلة، في إطار الحرب المعلنة التي تخوضها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومنع العناصر الإرهابية المناوئة لها من التسلل إلى منطقة القرن الأفريقي، وخاصة إلى السواحل الصومالية.

إلى ذلك، قال المسؤول الجيبوتي إن ملف قضية القاضي الفرنسي بيرنارد بوريل لن يؤثر على مستقبل هذه العلاقات، مؤكداً أنه بالنسبة لجيبوتي فإن الملف مغلق من الناحية القانونية برغم الادعاءات التي تروجها أرملة القاضي وجهات فرنسية معادية لجيبوتي. وأضاف نأمل أن ينتهج الرئيس الفرنسي إستراتيجية جديدة مع جيبوتي تحافظ على الثوابت في العلاقات الثنائية وتتجاوز تداعيات ملف هذه القضية. وخلصت التحقيقات التي أجرتها السلطات الجيبوتية بمشاركة نظيرتها الفرنسية، إلى اعتبار قضية القاضي الفرنسي الذي وجدت جثته على بعد ثمانين كيلومترا من العاصمة الجيبوتية، مجرد عملية انتحار شخصية ولا تنطوي على أية مدلولات سياسية معينة، لكن بعض الدوائر الرسمية في فرنسا تقول في المقابل، إن الحكومة الجيبوتية عمدت إلى التخلص من المواطن الفرنسي لامتلاكه معلومات خطيرة، تتعلق بحادث تفجير مقهى كافييه دي باري بوسط العاصمة الجيبوتية عام ١٩٩٠.

وتشهد جيبوتي تحركات دولية وإقليمية مكثفة، تمهيدا على ما يبدو لعملية عسكرية ضد تنامي نشاط القرصنة قد تشنها قوات التحالف الدولية الموجودة على سواحل الصومال. يشار إلى أن الرئيس جيله الذي يستعد لاستضافة مؤتمر دولي حاشد حول القرصنة البحرية، بمشاركة وزراء من ٢٦ دولة معنية بهذا الملف، قد اجتمع يوم الاثنين الماضي مع نائب قائد القوات البحرية الفرنسية في المحيط الهندي الأدميرال جيرار فالان. حيث تطرقت المباحثات إلى مناقشة سبل مكافحة أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، بالإضافة إلى المبادرة الأوروبية (أتلانتا) التي أطلقت أخيرا لتأمين حركة الملاحة البحرية في خليج عدن وتضييق الخناق على القرصنة البحرية التي أضحت

تشكل تهديداً خطيراً لهذه الملاحة وصل إلى حد دفع بعض شركات الملاحة العملاقة إلى تغيير مسار سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح بالرغم من التكاليف الباهظة وطول المسافة. كما التقى في الإطار نفسه الجنرال فتحي احمد حسين رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الجيبوتي يوم الأربعاء الماضي، قائد القوات الأميركية في أفريقيا الجنرال وليام وارد. وكان وزير الدفاع الفرنسي أيرفيه موران، ونظيرته الإسبانية كارمي شاكون، قد وقعا مطلع الشهر الماضي «إعلان نوايا للتعاون» مع الحكومة الجيبوتية بشأن تمركز القوة الأوروبية لمكافحة القرصنة في الأراضي الجيبوتية. ووافق الاتحاد الأوروبي أخيراً على نشر قوة جوية وبحرية قبالة الصومال، اعتباراً من شهر ديسمبر (كانون الأول) الجاري لمدة عام في بادئ الأمر وستساهم عشر دول غربية في «عملية أتلانتا» التي سيرأسها الأميرال البريطاني فيليب جونز، علماً أن مقرها سيكون في مدينة نورثوود البريطانية وستحظى بدعم لوجستي من قبل الحلف الأطلسي بما في ذلك الولايات المتحدة.



المصدر: السفير اللبنانية

التاريخ: ١ ديسمبر ٢٠٠٨

القراصنة يفرجون قريباً عن سفينة الدبابات الأوكرانية

أكد المتحدث باسم القراصنة الصوماليين سوغولي علي أمس أن «اتفاقاً» أبرم مع أصحاب سفينة «فاينا» الأوكرانية، التي تحمل ٣٣ دبابة و١٤ الف قطعة ذخيرة، وأن الإفراج عنها بات «وشيكاً» في غضون أربعة أيام، لحين «توفر الشروط التقنية وبعد دفع مبلغ مالي» رفض الكشف عنه. وبعدها طالب القراصنة بـ٢٠ مليون دولار، خفضوا الفدية إلى ثلاثة ملايين مقابل الإفراج عن السفينة وطاقمها المكون من عشرين فرداً، بعد احتجاز دام نحو شهرين. وتابع علي «يفترض أن تغادر السفينة خلال أربعة أيام. نستعد لإنزال عناصرنا في أمان». وأكد النبا المتحدث باسم صاحب «فاينا» ميخائيل فوبنكو، رافضاً الكشف عن الفدية التي تم توصل إليها. في المقابل، تبدو الأمور متعثرة بالنسبة لناقلة النفط «سيربوس ستار» السعودية، المحتجزة منذ ١٥ تشرين الثاني، حيث لم يجر أي اتصال مع القراصنة أمس، مع انتهاء المهلة لتسلم الفدية التي حددوها بـ٢٥ مليون دولار. وقال المتحدث باسم القراصنة محمد سعيد إن المفاوضات متواصلة، و«لا نعلم متى ستنتهي»، أملاً «بأن نحصل على رد إيجابي، رغم انتهاء المهلة»، وذلك بعد أيام من تأكيد صاحب شركة لويديز للتأمين بأن «ثمة احتمالاً كبيراً» أن يدفع أصحاب الناقل، الفدية «حفاظاً على الأرواح».

(ا ف ب، اب)

ربان سفينة يمنية كانت محتجزة: القراصنة يتزودون بالوقود من قوارب يمنية

قال لـ«الشرق الأوسط»: استخدموا سفينتي للتمويه للاستيلاء على سفن أجنبية أخرى
صنعاء: عرفات مباحث

كشف ربان سفينة صيد يمنية كانت في قبضة القراصنة الصوماليين لأكثر من عشرين يوماً، أن القراصنة يتزودون بالوقود بواسطة سفن صيد يمنية، وكلاؤها صوماليون في اليمن. وقال محمد فتني دويلة، صاحب وربان، سفينة الصيد اليمنية (البركة) أن ١٧ قرصانا وبعد الاستيلاء على سفينته اجبروه على الإبحار بها في خليج عدن للتمويه من أجل استخدامها في القرصنة على سفن أجنبية.

وروى دويلة في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط» من منطقتة مدينة الخوخة في محافظة الحديدة غرب اليمن تفاصيل اختطاف سفينته من قبل القراصنة، وقال: إنه أبحر أواخر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي إلى ميناء دنانا في الصومال لتسلم شحنة من الأسماك وبعد تحميل قرابة ١١ طناً منها تحت حراسة اثنين من الجنود اللذين وفرهما وكيله الصومالي في مدينة المكلا محافظة حضرموت اليمنية، جاء قراصنة وبعضهم من أقرباء الوكيل نفسه واستولوا على السفينة واجبروا طاقمها المكون من ٣٣ شخصاً على النزول إلى أسفل السفينة ثم اجبروه على التحرك إلى أكثر من منطقة في خليج عدن وسواحل الصومال بحثاً عن سفن لاختطافها. وأضاف أن القراصنة كانوا مسلحين برشاشات وبوازيك «ار.بي.جي» وعبوات ناسفة وإنهم صادروا هاتفه الجوال (الثريا) وكانوا يجرون اتصالاتهم بواسطته إلى أصحابهم ويتحدثون باللغة الصومالية، وإن واحداً من القراصنة كان يتحدث العربية والانجليزية قليلاً. وقال إن القراصنة وعشية الاستيلاء على سفينته كانوا مخمورين لكنه لم يرههم بعد ذلك يحتسون الشراب، مشيراً إلى أن القراصنة الذي سعدوا إلى سفينته كانوا شباناً تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٧ عاماً تقريباً، وإن أحدهم كان يرتدي سترة عسكرية لكنه عندما حلقت مروحية قرب السفينة قام بخلعها ورمها في البحر. وقال الربان اليمني لـ«الشرق الأوسط» إنه حاول الاقتراب بهم من سواحل اليمن في محاولة للعثور على دورية تنقذهم دون فائدة، وأنه حاول تحاشي الاقتراب بهم من سفن في خليج عدن خشية أن تتعرض سفينته لنيران سفن قوات التحالف التي تجوب المنطقة. وأضاف «عندما كانوا يسألونني عن بعض الأضواء في الليل لم أكن أقول لهم إنها سفن تجارية أو ما شابه وإنما دوريات، فكانوا يطلبون مني الابتعاد والعودة إلى

سواحل الصومال». ويقول الصياد اليمني دوبلة انه وخلال الفترة التي ظل القراصنة الصوماليون يحتجزون سفينته ويجوبون بها المنطقة بحثا عن سفن لاختطافها، كانوا يتزودون بالوقود بواسطة قوارب صيد يمنية يعرفها جيدا، وعلى متنها صيادون يمنيون لكنهم يعملون لحساب وكلاء اسماك صوماليين في اليمن، وتحديدًا في محافظة حضرموت، مؤكدا عدم علمه إن كانوا يدفعون فيها الأموال مباشرة لأنهم لا يسمحون له بالنزول من السفينة لكنه أكد أن سعر البرميل الواحد من مادة الديزل سعة ٢٠٠ لتر الذي يباع في اليمن بأقل من خمسين دولارا، يدفعون فيه قرابة ٢٥٠ دولارا. وذكر دوبلة أن القراصنة اقتادوه إلى أكثر من منطقة في الصومال منها ميناء «إيل» و«بريده» و«حابوا» و«حافون» وغيرها من المناطق لكنه يعتقد أن مركز تجمعهم الرئيسي وقيادتهم في البر يقع في منطقة «إيل». وقال لـ«الشرق الأوسط» أيضا انه شاهد قرابة ١٤ سفينة مختطفة في منطقة دنانا «لكن لم استطع التأكد من جنسياتها لأنه لم يكن مسموحا لي بمغادرة السفينة». ووصف الصياد اليمني القراصنة بـ«الشرذمة» التي لم تجد ردعا عسكريا سواء من قبل قوات التحالف في المنطقة أو من قبل القوات اليمنية. وأشار إلى أنه لو تم ضرب القاعدة التي ينطلقون منها في البر، فسيكون ممكنا القضاء عليهم بسهولة، إضافة إلى محاصرتهم بحريا بحيث لا يحصلون على الوقود اللازم لقواربهم. من جانبه، لم ينف أو يؤكد مسؤول في مصلحة خفر السواحل اليمنية المعلومات التي أوردها الصياد اليمني بشأن تزود القراصنة بالوقود من قبل قوارب أو سفن صيد يمنية. وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لـ«الشرق الأوسط» إن مصلحة خفر السواحل بصدد تفعيل خطط أمنية جديدة لمكافحة القرصنة وضمن ذلك جمع المعلومات التي قد تساعد على إلقاء القبض على العاملين في هذه الشبكة أو المتعاونين معها سواء في اليمن أو خارجه. واتصلت «الشرق الأوسط» أيضا بوكيل الأسماك الصومالي (م.ع) المقيم في مدينة المكلا، وسألته عن صحة المعلومات التي أدلى بها صاحب سفينة «البركة» من أن أقرباء له هم من اختطفوه، فتحدث بلغة عربية ركيكة نافيا تلك الأنباء. وقال إن شقيقه جرح أثناء دفاعه عن الصياد دوبلة وسفينته.. وعندما سأله إن كان على صلة بالقراصنة، رد بأنه لا يستطيع التحدث بالعربية وإنما بالصومالية فقط.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ ديسمبر ٢٠٠٨

أعمال القرصنة البحرية
لواء بحري أ.ح متقاعد
بقلم: د. سميح أحمد إبراهيم

ظهرت أعمال القرصنة في بحار الشرق الأقصى، حيث اتسمت بأعمال العنف الزائدة والقتل ضد كل من علي متن السفن المختطفة، حيث كان الهدف هو الاستيلاء علي البضاعة وتغيير الشكل الخارجي للسفن المختطفة، بحيث أطلق عليها سفن الشبح، وفي الآونة الأخيرة زادت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال نتيجة غياب دولة قوية نظرا للتصارع علي السلطة بين القبائل المختلفة، أما الهدف من اختطاف السفن قبالة السواحل الصومالية فهو الحصول علي فدية للإفراج عن السفينة وطاقمها والبضاعة التي عليها، ورغم وجود بعض قطع حربية من أساطيل دول قوية، إلا أنها لم تفلح في إيقاف تلك الأعمال، والسبب الواضح لذلك هو عدم وجود تنسيق بينها.

من المعروف أن البحار والمحيطات تشكل حوالي ٧٢% من مساحة سطح الكرة الأرضية، ويتم نقل أكثر من ٨٠% من حجم التجارة الدولية عبر البحار والمحيطات ولا يمكن نقل هذا الحجم بواسطة وسائل النقل الأخرى البرية، أو الجوية، أو النهرية، ونظرا لتعدد الكوارث البحرية، التي ينتج عنها فقد لأرواح العاملين والركاب علي متن السفن، علاوة علي فقد البضائع التي تحملها تلك السفن، أنشأت الأمم المتحدة المنظمة البحرية الدولية وفقا لقرارها عام ١٩٤٨، وأول اهتمامات تلك المنظمة هو سلامة الملاحة البحرية، وتأمين بقاء مياه

البحار والمحيطات نظيفة. ولقد أصدرت المنظمة العديد من المعاهدات، والاتفاقيات، والإجراءات، والتنظيمات، واللوائح، والمدونات الدولية التي تصب كلها تحت بند السلامة البحرية، ومن ضمنها المعاهدة الدولية للبحث والإنقاذ (SAR) ١٩٧٩، حيث دخلت حيز التنفيذ في ٢٢ يونيو عام ١٩٨٥.

ويعد البحر الأحمر منطقة استراتيجية لكافة الدول عامة، والدول المطلة عليه خاصة، حيث إنه يعد همزة الوصل بين الشرق والغرب، تمر خلاله آلاف الأطنان من السلع الاستراتيجية وأهمها البترول، كما يمثل مضيق عدن ممرا استراتيجيا لمصر لأنه يعتبر المدخل الجنوبي الموصل لقناة السويس التي توفر لمصر دخلا عاليا من العملات الصعبة المختلفة، وإن لم تتم حماية السفن التي تستخدمه للدخول إلى البحر الأحمر، فستضطر إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح.

ونرى أنه من الضروري للدول العربية التي تطل على البحر الأحمر التنسيق فيما بينها، وبالتعاون مع من يرغب من الدول الكبرى أو الدول القريبة من مداخل البحر الأحمر، مثل الهند، وكلها لها مصالح استراتيجية لسلامة الملاحة البحرية في كل البحار والمحيطات عموما، وسلامة الملاحة البحرية في البحر

الأحمر علي وجه الخصوص، في اتباع النهج نفسه الخاص بإجراءات البحث والإنقاذ، مع اتخاذ إجراءات لمنع القيام بأعمال القرصنة قبل وقوعها عن طريق الإنذار المبكر، والقيام بعمل دوريات بحرية وجوية عند اقتراب السفن من منطقة الخطر قبالة السواحل الصومالية، هذا مع ضرورة مواكبة إصدار تلك الدول التشريعات الخاصة بتغليظ العقوبات علي من يقوم بها، بحيث يفقد القراصنة الأمل في نجاح تلك العمليات التي تهدد سلامة السفن، واقتصاديات دول العالم أجمع.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ ديسمبر ٢٠٠٨

الصومال علاج المرض.. وليس العرض

كتب عطية عيسوي



يؤكد حادث اختطاف ناقلة
البتروال السعودية
سيريروس ستار أمام
سواحل كينيا علي عمق
٨٦٠ كيلومترا من
الشاطئ، وهي في طريقها
للدوران عبر رأس

الرجاء الصالح، أنه لا أمان حتي ولو غيرت
السفن والناقلات طريقها للدوران حول إفريقيا
بدلا من عبور الطريق السريع والأقل تكلفة وهو
قناة السويس، وأن اختطافها بحمولتها الضخمة
(٢ مليون طن) برغم وجود العديد من السفن
الحربية الغربية والشرقية في المنطقة، يعني أن
الحل العسكري لا يضمن وحده القضاء علي
القرصنة ولا بد من حل المشكلة الصومالية الأم،
التي تعتبر القرصنة مجرد عرض من أعراضها
الكثيرة ولا يمكن الشفاء من المرض اذا تم قصر
العلاج علي العرض.

فبعد أن طور القرصنة من قدراتهم واشتروا
زوارق حديثة وأسلحة آلية سريعة الطلقات
وقذائف آر.بي.جي ومعدات رصد ومراقبة
ومتابعة وجندوا العملاء في كثير من الموانئ
التي تبخر منها السفن وزاد عددهم الي ما
يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ قرصان (مستغلين
الأموال الوفيرة التي يحصلون عليها كفدي)
أصبح بإمكانهم الانقضاض علي أي هدف صغير
أو كبير، أيا كانت حمولته أو حجمه واحتجازه
حتى يتم دفع الفدية، وكلما رضخ أصحاب السفن

لمطالبهم كلما أغراهم ذلك للتوسع في نشاطهم، فلم يعد يقتصر علي الساحل الصومالي أو جزء منه علي عمق بضعة كيلومترات كما كان يحدث عندما بدأوا باختطاف سفن الصيد، وإنما أصبحوا يطاردون السفن والناقلات علي عمق مئات الكيلومترات مثل ناقلة البترول السعودية وحتى السفن التي تحمل أسلحة متطورة تشمل دبابات مثل السفينة الأوكرانية، يساعدهم علي ذلك اتساع خليج عدن (١،٦ مليون كيلومتر مربع) وطول الساحل الصومالي (٣٧٠٠ كيلومتر) وعدم وجود حكومة صومالية قوية تسيطر عليه ولا عدد كاف من القطع الحربية الأجنبية أو حتي تنسيق دقيق فيما بينها أو اتفاق علي أسلوب موحد فيما يتعلق بكيفية مواجهة القرصنة.. فهناك من يؤيدون اطلاق النار

عليهم وتدمير سفنهم وزوارقهم قبل اعتلائهم ظهر السفن والناقلات العابرة، بينما يعارض آخرون التسرع في إطلاق النار حتي لا يروح ضحيته مدنيون أبرياء من الصيادين الذين تعج بهم مياه المنطقة، وقد ثبت صحة وجهة نظر الأخيرين عندما أغرقت فرقاطة هندية سفينة صيد تايلاندية اعتقادا من طاقمها أنها سفينة للقرصنة.

فإذا كان الحل العسكري المتمثل في مهاجمة القرصنة بمجرد رصدهم وقبل أن يعتلوا ظهر السفينة أو الناقلات المستهدفة، آخذين أفراد طاقمها رهائن، سوف يحد من عدد عمليات الاختطاف، إلا أنه لن يتمكن من القضاء تماما علي القرصنة بسبب طول الساحل الصومالي واتساع خليج عدن حتى ولو زاد عدد القطع

البحرية الأجنبية وتحسن مستوي التنسيق بين القوي البحرية المختلفة، واتفقوا علي أسلوب موحد لمواجهة القرصنة وتم منح القطع البحرية التسهيلات اللازمة من الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وربما كان الأسلوب الوحيد الأكثر فرصة للنجاح هو أن ترافق سفينة حربية ناقلة البترول أو السفينة التجارية المارة في تلك المنطقة الخطيرة منذ بداية دخولها وحتى خروجها الي بر الأمان.. لكن هذه عملية مكلفة جدا ماليا وعسكريا وتحتاج الي استعداد مسبق من الدولة مالكة القطعة الحربية للقيام بهذه المهمة علي نفقتها أو علي نفقة الشركة أو الدولة مالكة السفينة أو الناقلة وأن تستغني عنها لوقت يطول أو يقصر للبقاء في المنطقة.. لكن ذلك قد لا يكون حلا عمليا، وقد حذرت البحرية الأمريكية بالفعل شركات الملاحة من أن الوجود البحري الأمريكي لا يمكن أن يؤمن كل الأماكن، وهنا يظهر اقتراح آخر بأن تتولي بحرية كل دولة حراسة قطاع محدد من المنطقة الخطيرة علي أمل أن يؤدي التنافس بينها الي تحرك سريع وفعال للحد من الظاهرة.

الأمر - إذن - يحتاج الي حل أشمل يساعد في القضاء نهائيا علي هذه الظاهرة، وهو إنهاء حالة الفوضى التي تعيش فيها الصومال منذ انهيار نظام حكم سياد بري عام ١٩٩١، فلو أن هناك حكومة مركزية قوية في مقديشو مدعومة بجيش وطني موحد وسلاح بحرية فعال في دولة تتمتع بواحد من أطول السواحل في العالم، لما

استطاع القراصنة الانطلاق في عملياتهم من الشاطئ والعودة إليه بأمان تام واستخدام الموانئ الصومالية كقواعد لمرابضة سفنهم وسحب السفن المخطوفة إليها واحتجازها أمامها.. بل لما كان هناك قرصنة من الأساس لأن نواة جماعات القرصنة الحالية بحارة كانوا يعملون في البحرية الصومالية قبل انهيار الدولة ثم وجدوا أنفسهم فجأة بدون عمل يعولون به أسرهم فلجأوا الي اختطاف السفن وتوسعوا في عملياتهم بعد أن وجدوها مربحة، فقد تراوحت التقديرات لللفدي التي حصلوا عليها بين ٤٠ مليون دولار و ١٥٠ مليوناً، مقابل الافراج عن بعض ما اختطفوه حتى الآن.

لكن الحل الشامل بدوره لن يتحقق بسهولة، فقد فشلت ١٤ محاولة علي الأقل لإحلال السلام في البلاد وانهاء الحرب الأهلية التي أهلكت أكثر من نصف مليون صومالي قتلا بالرصاص أو موتا من الجوع والمرض، وأصبح الحل يحتاج الي معجزة لأن المشكلة أصبحت معقدة، أطرافها كثيرة محليا واقليميا ودوليا، وما يوافق عليه طرف يرفضه آخر، وكان آخرها اتفاق جيبوتي بين الحكومة الانتقالية وتنظيم المحاكم الاسلامية - جناح جيبوتي بقيادة الزعيم المعتدل شيخ شريف شيخ أحمد والذي يقضي بوقف اطلاق النار بدءا من ٥ نوفمبر الماضي وانسحاب القوات الاثيوبية علي مرحلتين: الأولى من مقديشو ومدن أخرى خلال ثلاثة أسابيع من بدء تنفيذ الاتفاق، والثانية خلال ١٢٠ يوما من ذلك التاريخ، علي أن تقوم قوات مشتركة من الحكومة والمحاكم بحفظ الأمن والنظام في

الأمكن التي سيتم الانسحاب منها حتى ترسل الأمم المتحدة قوات حفظ سلام لمراقبة تنفيذ الاتفاق وحفظ الأمن والاستقرار، لكن حركة شباب المجاهدين التي تقاتل القوات الإثيوبية والقوات الحكومية معا رفضت وقف القتال حتى تنسحب اثيوبيا بالكامل، وكذلك رفض تنظيم المحاكم الإسلامية - جناح أسمره بقيادة الزعيم المتشدد حسن ظاهر عويس، الاتفاق من أساسه وصمم علي مواصلة القتال بدعوي أنه لا يحدد موعدا نهائيا للانسحاب الاثيوبي.

ومع ذلك أعلن رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي أن قواته ستانسحب بالكامل من الصومال قبل نهاية هذا العام فيما يبدو أنه تعبير عن الاستياء الاثيوبي البالغ من استمرار الخلافات بين الرئيس الصومالي ورئيس وزرائه برغم كل المحاولات الاثيوبية للتوفيق بينهما، وكذلك الغضب الاثيوبي من الدول الغربية لعدم وفائها الكامل بوعودها لاثيوبيا مقابل تدخلها لاسقاط نظام حكم المحاكم الإسلامية المتشدد في مقديشو في نهاية ٢٠٠٦، الذي كان يشكل خطرا علي دول الجوار والمصالح الأمريكية والغربية في شرق إفريقيا فضلا عن الخسائر البشرية والمالية التي منيت بها القوات الاثيوبية طوال عامين والتي كان يجب ادخارها لمواجهة احتمال تجدد الحرب علي الحدود مع اريتريا بعد انسحاب قوات المراقبة الدولية من هناك وعدم تنفيذ أديس أبابا حكم محكمة ترسيم الحدود الدولية الذي يقضي بإعادة بلدة بادمي المتنازع

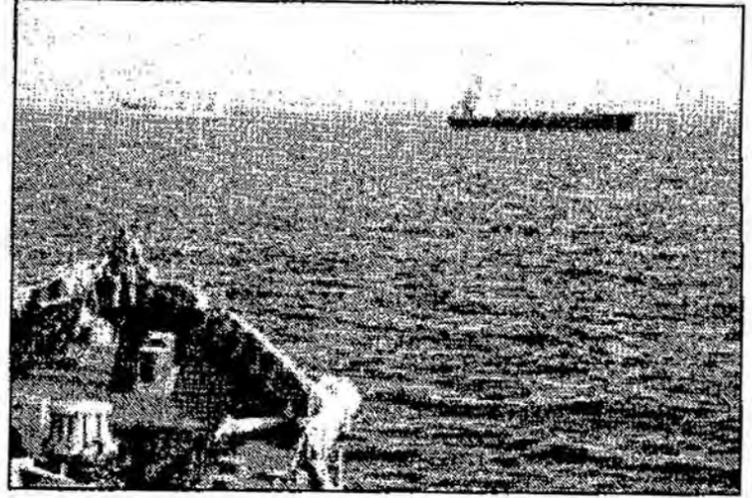
عليها الي أسمرة.

ولكي يتم الحل الشامل للمشكلة الصومالية
ومعها القرصنة لا بد من تكاتف دولي واقليمي
لأخذ بأيدي أطراف الأزمة الصوماليين، وتحرير
قرارهم من أسر دول الجوار، خاصة اريتريا
واثيوبيا وجيبوتي لكي يتفقوا علي حل واحد
تقوم قوة حفظ سلام دولية بالإشراف علي
تنفيذه، وتقديم الدول المانحة الأموال
والمساعدات اللازمة لإعادة بناء هياكل الدولة
المنهارة خاصة الجيش وتوفير مصدر رزق
كريم لكل المسلحين بدمجهم في الجيش أو
بأجهزة الدولة المدنية والتحرك لحل النزاع
الحدودي بين اثيوبيا واريتريا وبين اريتريا
وجيبوتي حتي لا يظل الصومال ساحة لتصفية
الحسابات.

المصدر: البيان

التاريخ: ٢ ديسمبر ٢٠٠٨

قراصنة الصومال بصدد الإفراج عن سفينة شحن يمنية



قال مسؤول صومالي إن القراصنة الذين يحتجزون سفينة شحن يمنية وافقوا على إطلاقها من دون فدية بعد مفاوضات ناجحة بين الخاطفين وشيوخ محليين ومسؤول يمني،

وكان مالك السفينة «أم.في أماني» عطاس سالم عبود قال أمس إن ثمانية قراصنة غادروا سفينة الشحن بعد مفاوضات مع زعماء قبائل صوماليين، لكنه أشار إلى أن قرصانين آخرين كانا لا يزالان يحتجزان طاقم السفينة وسيغادران السفينة على الأرجح خلال الساعات القليلة المقبلة. وقال إن القرصانين من قبيلة مختلفة عن الثمانية الذين غادروا السفينة لذلك تجري معهما مفاوضات أكثر عمقا.

وقال وزير الدولة في حكومة أرض الصومال (بونت لاند) علي عبيدي أوارى لوكالة «رويترز» انه لم تدفع فدية وأن القراصنة سينزلون «عن السفينة قريبا».

وفي العاصمة الأوكرانية كييف قال الناطق باسم وزارة الخارجية فاسيل كيريليش إن المحادثات الرامية إلى إطلاق سراح السفينة الأوكرانية «أم.في فاينا» التي تحمل على متنها ٣٣ دبابة شارفت على الانتهاء.

إلى ذلك، أعلن القراصنة الذين يحتجزون ناقلة النفط السعودية «سيربوس ستار» إنهم ما زالوا مستعدين للتفاوض بعد انتهاء المهلة التي حددوها لدفع الفدية الأحد.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢ ديسمبر ٢٠٠٨

قرصان لـ «الحياة»: إذا تأكدنا من أن الناقله سعودية فسنطلقها... ولا نطالب بأكثر من ٤ ملايين دولار... الصومال: قوة دولية تمنع قراصنة من خطف سفينة تقل ٦٠٠ شخص

مقديشو، بوصاصو، كوبنهاغن، موسكو، جدة - حسن الحارثي الحياة - ٢٠٠٨/١٢/٠٢

أعلن القراصنة الذين يحتجزون ناقله النفط السعودية «سيربوس ستار»، أمس الإثنين، إنهم ما زالوا مستعدين للتفاوض على اطلاق السفينة بعد انتهاء المهلة التي حددوها لدفع الفدية اول من امس، في حين قال لـ «الحياة» احد عولاء القراصنة انه إذا تأكد أن الناقله المختطفة سعودية «فسنطلقها... ولا نطالب بأكثر من ٤ ملايين دولار». وجاء ذلك في وقت أعلنت البحرية الدنماركية أن سفناً تابعة لقوات التحالف الدولي منعت قراصنة من خطف سفينة سياحية فخمة في خليج عدن خلال اليومين الماضيين. ورفض ناطق باسم البحرية الدنماركية كشف اسم السفينة، إلا أن تقارير صحافية دنماركية قالت إن اسمها «لا نوتيكيا» وعلى متنها ٤٠٠ راكب و ٢٠٠ من أفراد الطاقم.

وبحسب التلفزيون الدنماركي، حاول ستة الى ثمانية قراصنة كانوا على متن زورقين سريعين الصعود الى سفينة «لا نوتيكيا» للرحلات السياحية القادمة من فلوريدا. غير ان سفينة حربية قامت بارسال مروحية الى الموقع بعد ابلاغها من القيادة الدنماركية لقوة المهمات ١٥٠، ما ادى الى فرار القراصنة الذين كانوا على بعد مئة متر من السفينة السياحية.

من جهة اخرى، قال الناطق باسم قراصنة الناقله السعودية محمد سعيد، في اتصال هاتفي مع وكالة «فرانس برس» من منطقة هرارديري قبالة سواحل الصومال: «لم نعد نحدد أي مهلة، سنبقى منفتحين على المفاوضات. على مالك السفينة أن يتصل بالأشخاص المناسبين» في المحادثات. وأضاف «ان أي تفاوض مع طرف ثالث سيكون غير مجد تماماً ولن يضع حداً لأزمة الرهائن».

وقال لـ «الحياة» أحد القراصنة الصوماليين الذين يحتجزون مجموعة من السفن على مياه خليج عدن ويدعى جامع آدم، من على متن سفينة يونانية مختطفة، إن نحو ٢٠٠ قرصان صومالي يحتجزون ١٤ سفينة متعددة الجنسيات، بينها ناقله النفط السعودية (سيربوس ستار) ويطلبون فدية تراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين دولار للسفينة الواحدة. ونفى آدم الذي تحدث بهاتفه المحمول، ما تردد عن أن القراصنة يطالبون بـ ٢٥ مليون دولار فدية للسفينة الواحدة. وذكر أن الفدية «غير كبيرة ويتم تحديدها بحسب حجم كل سفينة وإمكاناتها». وقال: «مطالبنا لا تتعدى أربعة ملايين دولار لأكبر سفينة».

وعن السفينة السعودية، قال آدم: «لا يوجد ما يؤكد أنها سفينة سعودية، ولا يوجد فيها سوى شخص سعودي واحد، ومتى تأكدنا أنها سعودية فسنطلق سراحها. فنحن لا نقتل المسلمين».

وعن خطتهم المقبلة، قال: «لدى الدول المعنية مهلة لا تتجاوز خمسة أشهر، وبعدها سنقوم بإخراج طواقم السفن إلى البر، واحتجازهم في القرى الصومالية، ثم نفاوض أهلهم لدفع الفدية في مقابل الإفراج عنهم».

وذكر آدم أن القراصنة اضطروا إلى قتل أحد أفراد طاقم سفينة روسية بدعوى أنه حاول التهجم عليهم، في إشارة منه إلى إمكان قتل أي من أفراد طواقم السفن في حالات معينة، مشيراً إلى أن الفترة التي مضت شهدت قتل ثلاثة أشخاص، أحدهم كوري الجنسية. وزاد «أن جميع الطواقم بحال صحية جيدة، وكل ما يحتاجونه يتم توفيره لهم، موضحاً أن بإمكانهم التحدث مع أهاليهم عبر الهاتف الجوال.

وفي موسكو، أعلنت البحرية الروسية أن الفرقاطة الروسية التي تحمل صواريخ موجهة «نيوستراشي» رافقت أمس السفينة الروسية «سوكول 3» والسفينة الدنماركية «كاريبان إكسبرس» والسفينة «سلوت ماركلاند» التي تحمل علم جزر كايمان.

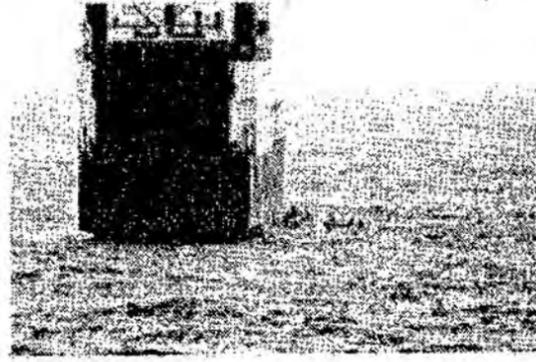
وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأوكرانية غاسيل كيريليش إن المفاوضات شارفت على الانتهاء مع خاطفي سفينة الأسلحة الأوكرانية «أم في فاينا». وفي بونابو، قال وزير صومالي إن القراصنة وافقوا على الإفراج عن سفينة الشحن اليمنية «أم.في أماني» من دون فدية بعد مفاوضات بين الخاطفين وشيوخ محليين ومسؤولين إقليميين.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ ديسمبر ٢٠٠٨

النقل البحري في خطر! القرصنة.. سقطت من عقوبات القانون الدولي!

تحقيق: أيمن السيسي



** في وقت

يتعرض فيه السلم

البحري للخطر

بفعل عمليات

القرصنة، تقف

القوانين الدولية

والمحلية عاجزة عن تعقب القرصنة، وتقديمهم

للمحاكمة!

وبرغم عمليات القرصنة التي حدثت أخيراً،
وأخرها السفينة السعودية، وقبلها اختطاف
السفينة المصرية علي أيدي قرصنة الصومال،
يبقى القرصنة بعيداً عن قبضة القانون، وتبقى
الملاحة والتجارة الدولية مهددة بالمخاطر!

وعلي مر العصور، لم تنقطع عمليات القرصنة،
وإن اتخذت أشكالاً وأساليب، ودوافع مختلفة،
ومنذ سنوات حدثت وقائع قرصنة لم ينتفض لها
جفن القانون الدولي.. ولم تعد عمليات القرصنة
مقصورة علي مكان بعينه، ولا منطقة بعينها..
فقد شهد مضيق ملقا بإندونيسيا وسواحل كينيا،
وتايلاند، وبنجلاديش، وكولومبيا، عمليات
قرصنة، وتوالت جرائم اختطاف السفن، حيث
تعرض المركب الأردني فرح للقرصنة من قبل
قرصنة يتبعون لمنظمة التاميل الانفصالية،
وتصاعدت وتيرة الاختطاف علي السواحل
الصومالية، وخليج عدن، دون رادع، ولا عقوبة

تواجه القرصنة.

القبطان صلاح راشد يري أن الاستهانة بمواجهة قرصنة، وعصابات الصومال، والتي بدأت منذ ثلاث سنوات باعتراض اليخوت السياحية، ومراكب الصيد الصغيرة دعتهم إلي التمادي من سرقة خزينة مركب إلي سرقة سفينة عملاقة.

والقرصنة وأعمالها لا تقتصر علي هذه المنطقة من العالم فحسب، فهناك مناطق أخرى متنوعة تحدث فيها القرصنة. وأصبح من المعتاد إطلاق التحذيرات للمراكب في عرض البحر لتنبيهها إلي خطورة منطقة ما، ولذلك فإن الأكاديميات والمعاهد البحرية علي مستوي العالم أضافت منذ عامين دورات لمكافحة الإرهاب والقرصنة. كما أصبح من الاشتراطات الواجب تنفيذها في جميع السفن تركيب جهاز تنبيه متصل بدولة العلم للتنبيه في حالة وجود عمليات قرصنة علي المركب، ولكن - كما يضيف القبطان صلاح راشد - المشكلة في ذلك أن دولة العلم لا تفعل شيئا سوي الاتصال بأقرب الدول للمنطقة التي حدثت بها القرصنة لإخراج وحدات بحرية عسكرية لمواجهة الموقف.

والملاحقة العسكرية هي الأجدى - حاليا - لحماية التجارة الدولية - كما يقول المهندس محمد صبح صاحب السفينة المنصورة والتي اختطفها قرصنة الصومال في رمضان الماضي وحررتها المخابرات العامة المصرية - ويضيف: كما قامت فرنسا أيضا بعمليات عسكريتين انطلاقا من قاعدتها في جيبوتي وقامت بالقبض علي هؤلاء القرصنة. وإن لم تستمر هذه المواجهات العسكرية فإن القرصنة ستنتشر كورم سرطاني في الجسد العالمي فضلا عن التأثيرات المادية،

وارتفاع تكاليف المرور عبر هذه الخطوط البحرية، والتي تزيد فيها نسبة التأمين وتجاوز السرعات الاقتصادية للهروب من هذه المنطقة، فضلا عن التأثير على حركة الملاحة في البحر الأحمر، وقناة السويس.

واتفاقا مع ما قاله محمد صبح فإن التأثير على قناة السويس، والملاحة فيها نتيجة القرصنة يؤكد أن هناك أمرا ما خصوصا أن أساطيل وقواعد الدول الكبرى العسكرية منتشرة في بحار ومحيطات العالم. فما هو مصير قناة السويس في ظل قصور القانون الدولي والمحلي عن ملاحقة القرصنة، فكما يقول القبطان أسامة الجندي تعجز القوانين الدولية والمحلية حتى الآن عن ملاحقة هؤلاء القرصنة بحجم أعمالهم وتأثيرها وخير مثال هو المحاكمة التي تمت في إندونيسيا مثلا لعدد من القرصنة تم تصنيفها كسرقة لأن القوانين الجنائية الدولية والمحلية لا توجد بها نصوص لأعمال القرصنة وحتى في قانون العقوبات المصري

ولذلك - كما يقول القبطان أسامة الجندي - فإن الانجليز عندما قبضوا منذ أكثر من أسبوعين على ثمانية قرصنة صوماليين بواسطة قطعة بحرية انجليزية - كانت في حالة تمشيط - فإنهم قاموا بتسليمهم إلى السلطات الكينية.

ويضيف الدكتور حسن فتح الباب أستاذ القانون الدولي: أن جرائم القرصنة إذا تمت في المياه الإقليمية فلا شأن للقانون الدولي بها، وإنما تتبع لقوانين الدول صاحبة السيادة على هذه المياه، وأيضا لم يحدد القانون الدولي عقوبات محددة، وإنما هناك معاهدات دولية لمواجهة القرصنة، وأعمال الإرهاب.

وفي ذات السياق يؤكد الدكتور نبيل حلمي عميد حقوق الزقازيق السابق واستاذ القانون الدولي أن فعل القرصنة جريمة نصت عليها معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي جرمت الاستيلاء على السفن والطائرات علي أنها من أعمال القرصنة فترتبت عليها مسؤولية دولية سواء قام بها أفراد أو جماعات أو دول. واعتبر مؤتمر وزراء الداخلية العرب عام ٨٨ أعمال القرصنة من الجرائم الإرهابية، ولا بد من عقاب مجرميها ومرتكبيها.

ويضيف الدكتور نبيل حلمي. وفقا لما نصت عليه لائحة المحكمة الجنائية الدولية لا يجوز أن يتمتع أي شخص اكتسب جريمة دولية ارهابية بأي حصانه أو عفو أو تقادم.

وهو ما يتفق مع المستشار الدكتور شوقي الصالحي مضيفا أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ويمكن ملاحقة مرتكبيها في حال ثبوت ارتكابهم لها حتي ولو - في حالة الصومال مثلا - وصلوا إلي مناصب عليا في الدولة.

ويقول الدكتور محمد عبد الحميد استاذ ورئيس قسم القانون البحري بحقوق بنها: القانون البحري لا توجد به نصوص محددة لمواجهة أعمال القرصنة، ولكن هناك معاهدة دولية تمنع القرصنة، فقط، وتعتبرها عملا إجراميا ولا يجوز إتيانه لأنه يعرض الملاحة البحرية للخطر والاستيلاء غير المشروع علي السفن، وهو ما يمثل كارثة للتجارة بصفة عامة ولأدوات البحرية سواء قامت الدولة نفسها بها أو عصابات، أو أفراد، وإن كانت الدولة التي تقع أمام سواحلها عمليات القرصنة، وبفعل أفراد أو عصابات من شعبها أو جماعات تتحمل

المسئولية الدولية وفقا لأحكام القانون الدولي العام وتساءل عن الأضرار الناتجة من عمليات القرصنة.

وبناء علي الاتفاقيات الدولية، يجوز للمجتمع الدولي أن يعرض هذه العمليات علي الهيئات القانونية للأمم المتحدة، والأمم المتحدة تتخذ قرارا بمعاقبة الدولة التي تقع أمام سواحلها وبفعل أبنائها القرصنة.

ويجوز للمجتمع الدولي أن يرسل قوات بحرية تؤمن هذه الطرق البحرية من خلال اتفاقية جماعية أو اتفاقيات بين الدول. وحاليا لا توجد اتفاقيات خاصة بين الدول المطلة علي البحر الأحمر وبالتالي فإن اللجنة البحرية الدولية لا تملك الا رفع مذكرات قانونية لبعض هذه الدول وللتكتلات الاقتصادية الضخمة التي تخشي تعرض سفنها للقرصنة وان ترسل قوات لمراقبة السواحل الصومالية، ومنع أعمال القرصنة، ويمكن لمجلس الأمن أن يعطي للدول الحق في مهاجمة هذه الدولة وتعقب القراصنة.

وهل يمكن تعقب هؤلاء القراصنة ومحاكمتهم جنائيا علي مثل هذه الأعمال؟

للأسف لا توجد نصوص أو مواد في القوانين الداخلية تجرم أعمال القرصنة أو تعاقب عليها، وإنما - كما يقول الدكتور محمد عبد الحميد - هناك قواعد عامة في التشريعات الداخلية للدول تعاقب علي أعمال القرصنة علي اعتبارها عملا غير مشروع يعرض الملاحة البحرية للخطر، حتي وإن كانت هناك نصوص فمن الصعب تطبيقها في مثل هذه الحالة. فالواقعة تمت في

أعالي البحار وليست في المياه الداخلية الإقليمية
للصومال فكيف يحاكم القرصنة الذين خطفوا
السفينة السعودية؟

هل يحاكمون أمام القضاء السعودي أم أمام
القضاء الصومالي فضلا عن الصعوبة في
محاكمة الدولة نفسها؟

ولذلك - كما يري الدكتور محمد عبد الحميد - أن
الإجراء الوقائي هو الأجدى بإرسال قوات دولية
لمنع عمليات القرصنة قبل وقوعها، ويتساءل:
لماذا لا يتم الاتفاق علي تشريع دولي لمعاقبة
القرصنة؟

ويقول الربان ابراهيم شحاتة المدرس
بالأكاديمية البحرية: موضوع الأمن البحري بعد
أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بات أمرا هاما، وقد
اتخذت المنظمة البحرية الدولية إجراءات
وتدابير وقواعد لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية
مثل القرصنة والإرهاب واللصوصية في البحر
وهي أعمال غير شرعية تهدد أمن وسلامة
السفن وما عليها من أفراد، وتم إدخال المدونة
الدولية لأمن السفن ومرافق الموانئ حيز
التنفيذ بإضافة الفصل ١١ - ٢ في الاتفاقية الدولية
لسلامة الأرواح في البحار (سولاس)

والتي تشمل قواعد وإجراءات لأمن السفن
المبحرة، وأمن الموانئ والتي تشمل منع
القرصنة ضد سفن الركاب، والسفن التجارية،
وأعمال السطو المسلح والقرصنة ومنع تهريب
المخدرات والهاربين علي السفن وذلك من خلال
تقييم وزيادة الوضع الأمني وزيادة الحيطه
والحذر لمرافق الموانئ، والسفن، والتفتيش
أسوة بالمطارات لمحاولة تجنب هذه الجرائم
ومنع تهريب السلاح والأشخاص عبر الحدود.

وفي ديسمبر ٢٠٠٢، تم عقد مؤتمر الأمن البحري في ديسمبر ٢٠٠٢ بالمنظمة البحرية الدولية - لندن - من أجل مكافحة الأعمال الإجرامية والإرهابية التي تهدد أمن المسافرين وسلامة السفن والموانئ. بعد الموافقة على هذه التعديلات من قبل الحكومات وتقرر دخول مدونة الأمن البحري حيز التنفيذ، وأصبحت إجبارية اعتباراً من تاريخ ١ يوليو ٢٠٠٤، وقد تضمنت المدونة الكثير من المتطلبات مثل: توفير وسائل تشغيل أجهزة الإنذار عند حدوث قرصنة أو تهديد أمني، وتعريف وتدريب الطاقم بما يجب عمله عند وجود تهديد أمني، والتفتيش من قبل حكومات العلم وإصدار شهادات لكل من الشركة والسفينة بعد التأكد أن الطاقم قد حصل على التدريب الكافي لمواجهة تلك الأعمال الإرهابية.

ويضيف عبدالعاطي حسن عمارة المحامي أن الشرع الإسلامي أكد عدم جواز الاعتداء على السفن في البحر حتي ولو كانت لأهل دار الحرب أو لغير المسلمين فيقول الامام أحمد إذا ركب القوم البحر فاستقبلهم فيه تجار مشركون من أرض العدوان ويريدون بلاد الاسلام ولم يعرضوا لهم أو يقاتلوهم فهم آمنون، وقد رأى الفقهاء ضرورة محاربة القراصنة بكل السبل.

ومن أحكام الشريعة الإسلامية جاءت المواد التي تضمن حدود الملاحة البحرية ومواجهة القرصنة، وقد تضمنت مواده من ١٠١ إلى ١٠٧ من القانون الدولي كيفية محاربة أعمال القرصنة والتي تتمثل في استخدام أعمال العنف غير المشروع أو احتجاز السفن والأشخاص أو أي عمل من أعمال السلب.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

نائب رئيس البرلمان الصومالي: القرصنة مجموعة صعاليك ولصوص

مصر تعلن استعدادها للمشاركة في قوة دولية لمكافحة القرصنة البحرية

القاهرة: خالد محمود وأحمد الجزار نيويورك: «الشرق الأوسط»

أكد محمد عمر طلحة نائب رئيس البرلمان الصومالي أن خطف ناقلة النفط السعودية العملاقة سيروي ستار على أيدي قرصنة مسلحين قبالة السواحل الصومالية، لا يعبر عن موقف الصومال (حكومة وشعباً) الذي يكن كل تقدير واحترام للدور الذي تلعبه السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال. واعتبر طلحة في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» عبر الهاتف عقب وصوله أمس إلى مدينة جدة السعودية برفقة عضوين آخرين من البرلمان الصومالي لتأدية مناسك الحج على نفقة الحكومة السعودية، أن خطف الناقله يسيء إلى حقيقة المشاعر الطيبة التي يحملها الصوماليون للسعودية ملكاً وحكومة وشعباً. واعتبر أن «المملكة العربية السعودية لعبت دوراً لا يمكن إنكاره في خدمة الشعب الصومالي»، لافتاً إلى وجود جالية صومالية كبيرة تحظى بالرعاية في المملكة. وأكد أنه يتعين على القرصنة الذين وصفهم بالصعاليك واللصوص، الإفراج عن الناقله السعودية وغيرها من السفن المختطفة حتى لا تكون مبرراً لتدخل القوات الأجنبية في شؤون الصومال وأن لا يعطوا لهم فرصة للسيطرة على السواحل الصومالية والاقراصنة ستؤدي إلى مشاكل أكبر منهم. وفيما أعلنت مصر أمس استعدادها للمشاركة في قوة دولية لمواجهة مشكلة القرصنة، عبرت فرقاطة انجليزية قناة السويس أمس للمشاركة في تلك العمليات بالقرن الأفريقي. وأعلنت الحكومة المصرية أمس «استعداد القاهرة للمشاركة في قوة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة مشكلة القرصنة قبالة السواحل الصومالية ولحماية السفن المارة في المياه الإقليمية بهذه المنطقة من تهديدات القرصنة». وأكد مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور أحمد نظيف أن أمن البحر الأحمر وسلامته مسؤولية الدول المطلية عليه، كما أكد رفضه لإنفراد أية قوة بمواجهة أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وصرح الدكتور مجدي راضي المتحدث باسم مجلس الوزراء بأن المجلس أكد استعداد مصر للمشاركة في قوة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة مشكلة القرصنة قبالة السواحل الصومالية ولحماية السفن المارة في المياه الإقليمية بهذه المنطقة من تهديدات القرصنة، كما رحب المجلس بقرار مجلس الأمن الدولي الذي يدين أعمال القرصنة. وأكد مجلس الوزراء أيضاً أن عمليات القرصنة لا تشكل أية تأثيرات مباشرة على الأمن القومي بسبب البعد

الجغرافي لهذه العمليات، حيث تبعد عن مصر بنحو ١٣٠٠ كيلومتر، مشيراً إلى أنه لم تحدث أية عمليات قرصنة على الإطلاق في البحر الأحمر وأن هيئة قناة السويس شكلت مجموعة عمل تتابع بشكل مستمر التطورات في الملاحة الدولية جنوب خليج عدن. وأضاف أن وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي أبلغ الحكومة باستعداد القوات المسلحة المصرية للقيام بأية مهمة مناهضة للقرصنة في أي وقت. وقال راضي ان مصر مستعدة للمشاركة في قوة عسكرية تحت مظلة الامم المتحدة لمواجهة القرصنة، وأضاف أن هذه القوة يجب أن تقوم بتأمين الملاحة أمام سواحل الصومال. وشدد على أن الحكومة المصرية ترفض انفراد أية دولة بتأمين الملاحة في خليج عدن أو المنطقة الواقعة قبالة سواحل الصومال. ومن جانبه رحب رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى المصري السفير محمد بسيوني بالقرار المصري واصفا إياه بالإيجابي، لكنه شدد على أهمية وجود حكومة مركزية في الصومال تقوم بدورها في هذه المسألة، وأكد بسيوني لـ«الشرق الأوسط» أن «التحرك المصري يأتي في إطار تحرك دولي»، وأضاف: «نستنكر ما حدث لأية سفينة مهما كان نوعها، لأن هذه السفن تنتمي إلى الدول التي نحترمها ولها تقديرها ووزنها السياسي والاجتماعي ونرى بأنها جزء من قضايانا». من جهته سعى أمس الشيخ حسن طاهر أويس زعيم تحالف المعارضة الصومالية الذي يتخذ من العاصمة الأريترية أسمرة إلى تقديم نفسه كطرف قادر على كبح جماح القراصنة على السواحل الصومالية. وأعرب أويس زعيم تحالف المعارضة المناوئ للسلطة الانتقالية وللتواجد العسكري الأجنبي في الصومال عن أمله في الإفراج فورا عن كافة السفن التي يحتجزها القراصنة الصوماليون، معتبرا أن القراصنة يشكلون تهديدا للسلام والتجارة الدولية، مضيفا أنه من المؤلم جدا رؤية الصومال رهينة «بين الاحتلال الاستعماري الإثيوبي والقراصنة المجانين». ولم يفت أويس المدرج على قائمة المطلوبين للعدالة الأميركية بتهمة التورط في عمليات إرهابية ضد المصالح الأميركية والإثيوبية مطلع التسعينات، الفرصة بدون أن يذكر بماضي تنظيمه السابق (المحاكم الإسلامية) في مواجهة القراصنة، حيث قال «نحن القوة الوحيدة التي يمكنها القضاء على القرصنة في المياه الصومالية غير أن العالم يرفض منحنا فرصة إدارة الصومال رغما عن إرادة غالبية الصوماليين». يذكر أن مجلس الأمن الدولي جدد في قرار اتخذه بالاجماع اول من امس إدانته وشجبه لجميع أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن التجارية في المياه الإقليمية وفي أعالي البحار قبالة سواحل الصومال. وفي قرار اتخذه المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق

الأمم المتحدة رحب بجهود المنظمة البحرية الدولية الرامية الى تحديث توجيهاتها وتوصياتها إلى صناعة النقل البحري وإلى الحكومات من أجل منع وقمع القرصنة والسطو المسلح في البحر. وأهاب القرار الذي ضم ١٩ صفحة بالدول الأعضاء أن تقوم بالتعاون مع صناعة النقل البحري وشركات التأمين والمنظمة البحرية بتزويد السفن التي يحق لها رفع علمها بالمشورة والتوجيه المناسبين فيما يتعلق بتقنيات وتدابير التجنب والتهرب والدفاع للعمل بها في حالة التعرض لتهديد بالاعتداء في المياه عند الإبحار في المياه الواقعة قبالة سواحل الصومال. ورحب مجلس الأمن بمبادرات كل من روسيا واسبانيا والدنمارك وفرنسا وكندا وبريطانيا والهند وهولندا والولايات المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وكذلك رحب المجلس في قراره بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي (النيتو) بمكافحة القرصنة وبتخاذ جملة من الإجراءات من بينها حراسة سفن برنامج الغذاء العالمي، وكذلك رحب المجلس بقرار الاتحاد الأوروبي بالشروع في تدبير عملية مدتها ٢٥ شهرا اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٨ لحماية قوافل برنامج الأغذية البحرية التي توصل المساعدات الإنسانية إلى الصومال، وكذلك لحماية السفن الأخرى المعرضة للخطر، ولقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. وقد أذن القرار من جملة أمور ولمدة ١٢ شهرا اعتبارا من أمس الأول بأن تقوم الدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، والتي تقدم (الحكومة الانتقالية) إشعارا مسبقا إلى الأمين العام للأمم المتحدة بدخول المياه الإقليمية للصومال لغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر واستخدام جميع الوسائل اللازمة (بما فيها القوة العسكرية) لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر بشكل يتسق مع الإجراءات المتعلقة بالقرصنة وفقا للقانون الدولي.

المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ: ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

وزير خارجية جيبوتي: نضغط على القراصنة لإطلاق الناقله السعوديه بدون فدية

يوسف قال لـ«الشرق الاوسط» إن بلاده تسعى مع ٥ دول عربية لسد الفراغ بعد انسحاب القوات الإثيوبية
القاهرة: خالد محمود

قال محمود علي يوسف، وزير خارجية جيبوتي، إن حكومة بلاده توصلت بالفعل عبر وسطاء تثق بهم إلى اتفاق تفاهم مع القراصنة الذين يحتجزون ناقله النفط السعوديه العملاقة (سيرايوس ستار) قبالة السواحل الصومالية منذ الأسبوع الماضي، موضحا في حديث مع «الشرق الأوسط» عبر الهاتف من جيبوتي، أنه يتوقع أن يتم إنهاء أزمة الناقله المحتجزه وطاقتها المكون من ٢٥ بحارا من جنسيات مختلفه، في غضون الأيام المقبله، ومن دون فدية، رافضاً الكشف عن فحوى الاتفاق، لكنه اشار الى انه تم عبر وسطاء. وأفاد يوسف أن بلاده تسعى عبر اتصالات مع ٥ دول عربية، هي اليمن والسعوديه ومصر والسودان، وقطر، لتقديم دعم مالي وعيني لتأسيس قوة صوماليه، من ١٠ الاف جندي، كي تحل محل القوات الإثيوبية التي ستسحب قبل نهاية العام الجاري، متهما الرئيس الصومالي بالإضرار بعملية المصالحة في بلاده، كونه لا يجد فيها مصلحته الشخصية. وفيما يلي نص الحوار

* هل صحيح أنكم تدخلتم على الخط لمحاولة الإفراج عن ناقله النفط السعوديه؟ – نعم، قمنا باتصال غير مباشر بمختطفي السفينه من خلال وسطاء تثق بهم وتوصلنا الى اتفاق تفاهم والمفاوضات جارية ونحاول على قدر الإمكان التوصل إلى حل دون إراقة الدماء أو دفع فدية ماليه.

* ما هي حدود هذا التحرك؟ – نحن بدأنا نتحرك فعلا من خلال إدارة بونت لاند وصومالي لاند، ومن خلال بعض الوسطاء للاتصال بممثلي القراصنة للإفراج بصورة خاصة عن الناقله السعوديه وبقية السفن الأخرى. ونتوقع إنشاء الله في الأيام القادمة نتائج ايجابية. وبالإضافة إلى ذلك نسعى لوضع إطار قانوني للقراصنة. * ولماذا تشعر بالتفاؤل حيال الإفراج عن الناقله؟ – توصلنا إلى حد كبير مع مختطفي الناقله إلى تفاهم عام بعيداً عن دفع فدية أو أي ابتزاز يحاولون فرضه على مالكي الناقله، ولكن لا يمكن الآن أن نفصح عن كل المعلومات التي لدينا عبر وسائل الإعلام مع تقديرنا

لكم لأنه لم يتم الإفراج عن الناقلة، نحن متفائلون جداً لأن المعلومات والإشارات التي تصلنا من هناك كلها ايجابية. * هل صحيح أنهم لم يكونوا يعرفون أن الناقلة سعودية؟ – لا هذا غير صحيح، القراصنة أناس لا يؤمنون بأي مبدأ ولا تربطهم علاقة أو صلة بأي دولة من دول المنطقة. هم أخذوا هذه الأعمال الإجرامية كمصدر رزق، ولكن بعد الاهتمام والضغط الكبير اللذين تحاول أن تمارسهما دول المنطقة عليهم كما قلت من خلال الإدارات المحلية والوسطاء الذين نحن نتواصل معهم، يبدو أن الخناق بدأ يضيق عليهم وهم شعروا بالخطر فعلاً. ويمكن أن يكون ذلك عاملاً ضاغطاً نستغله، فضلاً عن خط التفاوض والإقناع الذي انتهجناه من خلال الوسطاء. * وكيف ترون الحل لمشكلة القرصنة بصورة عامة في الصومال؟ – هي نتيجة للوضع الأمني والسياسي المتدهور في هذا البلد. وإذا أردنا معالجة مشكلة القرصنة يجب أولاً أن نعود إلى مصدرها، ونعود إلى الأسباب التي بدأت تضر بالمجتمع الدولي. وهناك تضافر للجهود وحالة استنفار لبحث هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد حل لها. نحن في جيبوتي بدأنا مسيرة المفاوضات بين الحكومة والمعارضة، ووصلنا إلى اتفاق شامل وعام وسياسي يقضى بتشكيل حكومة وحدة وطنية ثم تشكيل برلمان انتقالي يشمل جميع الأحزاب، وبعد ذلك انتخاب رئيس جديد، هذا طبعاً بعد انسحاب القوات الإثيوبية التي بدأت تتسحب حقيقة وستكمل الانسحاب في موعد أقصاه نهاية العام الجاري. ولا بد أن نتحرك بسرعة لأن الوقت يدهمنا ولا نستطيع أن ننتظر حدوث فراغ أمني تستغله المنظمات الإرهابية والمتطرفة للسيطرة على العاصمة الصومالية مقديشيو أو المناطق المحيطة بها، ونحن حكومة جيبوتي ودول الجوار الأخرى للصومال لا ترغب بتاتا أن يأتي إلى مقديشيو أناس يدعون أنهم الفرع الأفريقي لـ«القاعدة»، والذين يقفون خلف الانفجارات الأخيرة في «بوصاصو» و«هرجيسا» ويستهدفون المدنيين والمؤسسات المدنية خدمة لأجندتهم السياسية، وهذا أمر واضح نحن سنجري اتصالات وتنسيق مع بعض الدول العربية. * وكيف سيتم هذا التنسيق؟ – الرئيس (الجيبوتي) إسماعيل عمر جيلة قام أخيراً بزيارة خاطفة إلى اليمن، والتقى فيها الرئيس علي عبد الله صالح. ونحن نتواصل أيضاً مع المملكة العربية السعودية ومصر السودان وقطر لتأسيس – في أسرع وقت ممكن – قوة أمنية صومالية قوامها عشرة آلاف جندي لكي تحل محل القوات الإثيوبية، لأننا لسنا متفائلين حول موضوع نشر قوات متعددة الجنسيات، وهذا قد يحتاج من ستة شهور إلى سنة. والوضع القائم الآن في الصومال لا يحتمل الآن كل هذا الانتظار، ونحن نتحرك الآن نحو هذا الهدف. * هل ستقدم هذه الدول قوات أم دعماً مالياً ولوجستياً؟ – نحن نعتقد أن الحل الأسرع والبدائل لتجنب لفراغ الأمني هو نشر قوات صومالية في المرحلة الأولى، وطبعاً هذه القوات تحتاج إلى دعم مالي ولوجستي،

وبعضها تلقى تدريبه في دول الجوار (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا وأوغندا)، وهى أيضا جاهزة من ناحية التدريب، وما ينقصها الآن هو الإمكانيات المالية واللوجستية. وطبعاً هم لا يحتاجون إلى إمكانيات ضخمة، وإنما مرتبات بحدود ١٠٠ دولار للفرد في الشهر. * وهل هناك ميزانية محددة؟ – نعم طرحنا رؤيتنا في هذا الصدد، ونرى أن المبلغ المطلوب في حدود ٥٠ مليون دولار، ونتحدث مع أشقائنا الخمسة لتوفير ميزانية لهذه القوات وما تحتاجه من زي عسكري ومرتبات وبعض وسائل النقل والمواد الغذائية و مواد لبناء معسكر مؤقت لهذه القوات. * وهل تلقيتم ردوداً ايجابية على هذا المقترح؟ – نعم تلقينا رداً ايجابياً مبدئياً من اليمن، والرئيس صالح وافق على تقديم مساهمته في هذه الخطة، وبدأنا نتواصل مع العواصم الأربعة الأخرى وننتظر إن شاء الله ردوداً ايجابية منها. * كيف ترى معارضة الرئيس الصومالي لاتفاق السلام الأخير ووصفه بأنه قبلي وكذلك المعارضة في أسمره؟ – الرئيس الصومالي يتخبط في موضوع المصالحة لأنه لا يرى من مصلحته الشخصية أن يجد المتفاوضون حلاً وسطاً لمعالجة القضايا الرئيسية. وبالنسبة للمعارضة في أسمره، نستغرب كيف أن اريتريا التي لم نسمع عنها قبل ١٧ عاماً بدأت تهتم فجأة بالقضية الصومالية. * أفهم وجهة نظرك في اريتريا، لكنك تشن الآن هجوماً شخصياً ضد الرئيس الصومالي؟ – الرئيس عبد الله يوسف الآن أمام مسؤولية ضخمة؛ الحكومة المؤقتة التي كان يترأسها منذ أربع سنوات ونصف لم تحقق شيئاً على أرض الواقع. واليوم الصومال وشعبها يحتاجان لتخطي هذه المرحلة وحل سياسي شامل، إذا رأى الرئيس الصومالي أن استمرار هذا الوضع وتأجيل الحسم لهذه القضايا المصيرية يخدمان مصلحته فهو واهم، بينما نرى نحن أن الحل السياسي يأتي عبر مفاوضات بين الحكومة المعارضة. وأقول إن كل من يعترض على المصالحة يعتبر عدواً للسلام في الصومال.

* هل تعتبره إذن بمثابة عدو للسلام في بلاده؟ – إذا استمر في الاعتراض على مسيرة السلام التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة في جيبوتي، فنحن نعتقد أنه لا يريد السلام في الصومال. * هل يخيفكم هذا الوجود العسكري الغربي بالقرب منكم أو هناك نوع من التنسيق؟ – هدفنا الرئيسي هو كيفية الحد من ظاهرة القرصنة. نحن في جيبوتي نطل على مضيق باب المندب، وهو مصدرنا الرئيسي للعائدات. وإذا بدأت البواخر والسفن التي تمر عبر المضيق تذهب بعيداً، سيصيبنا ضرر مباشر اقتصادياً. كما ستتضرر مصالح دول أخرى في المنطقة والعالم.

المصدر: المصري اليوم
التاريخ: ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

أبو الغيط لـ«المصري اليوم»: مصر لديها إمكانيات كثيرة للتعامل مع مشكلة «القرصنة الصومالية»

كتب بروكسل - عبدالله مصطفى، كتب - جمعة حمد الله ٢٠٠٨ / ١٢ / ٤

أكد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية، أن مصر لديها إمكانيات كثيرة، ليست بالضرورة إمكانيات عسكرية للتعامل مع تزايد مشكلة القرصنة أمام السواحل الصومالية.

وقال أبو الغيط في تصريحات خاصة لـ«المصري اليوم» على هامش زيارته بروكسل: إن هناك الكثير من الإجراءات والقدرات المصرية التي توفر أرضية مناسبة للتعامل مع تلك الظاهرة.

وأضاف أن محادثاته مع وزراء خارجية دول حلف الأطلنطي «الناتو» تركزت على كيفية العمل على تأمين غطاء قانوني أو تشريع دولي متكامل يوفر الأرضية المناسبة لكل الإجراءات الرامية لمحاربة ظاهرة القرصنة، وأوضح أنه عندما يأتي هذا التشريع من مجلس الأمن نستطيع أن ننظر إلى ما هو متاح وما يقوم به المجتمع الدولي وما يطلب من مصر أو ما ترغب مصر في المساهمة به في محاربة هذه الظاهرة.

من جهة أخرى، أشار أبو الغيط إلى أن محادثاته مع المسؤولين الأوروبيين تناولت العديد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، لافتاً في تصريحات صحفية، إلى أن هناك الكثير من الأفكار لتعاون عربي - أوروبي، للعمل سوياً لمحاولة التأثير على الإدارة الأمريكية المقبلة لكي تضع الشرق الأوسط وعملية السلام في صلب أولوياتها.

ورداً على سؤال حول العلاقات المصرية - السورية، قال أبو الغيط: إن العلاقات المصرية - السورية علاقة عربية - عربية، ولن نسمح لأي طرف آخر بالتدخل فيها، ولم ولن نطرحها مع الأوروبيين.

في خطوة قد تزيل التوتر الذى شاب العلاقة بين مصر والبرلمان الأوروبي على خلفية الأزمة بين الجانبين، التى تسبب فيها تقرير للبرلمان الأوروبي حول أوضاع حقوق الإنسان فى مصر والتهديدات

بقطع المعونات الأوروبية عن مصر إذا لم تلتزم بالإصلاحات السياسية والإفراج عن الدكتور أيمن نور، رحب أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية، بتأسيس مجموعة «أصدقاء مصر» داخل البرلمان الأوروبي، تضم عدداً من البرلمانيين الأوروبيين فى مقدمتهم نائب رئيس البرلمان الأوروبي أميشيل روكار، رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق وأعضاء ينتمون إلى مختلف الكتل السياسية، التى بدأت نشاطها باجتماع مع أبو الغيط فى بروكسيل أمس.

وقال أبو الغيط فى تصريحات صحفية: «إن تأسيس المجموعة يعد (تطوراً نوعياً) و(مهماً) فى العلاقة بين مصر والبرلمان الأوروبي»، مشيراً إلى أن مصر تهتم بالتواصل مع البرلمان وأعضائه وبشكل خاص المهتمين منهم بالدور المصرى فى تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية فى المنطقة.

المصدر: الخليج

التاريخ: ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

قائد أطلسي لـ الخليج : منع القرصنة البحرية صعب

قال الأميرال جيامباولو باولو رئيس اللجنة العسكرية لحلف الأطلسي، رداً على سؤال لـ "الخليج" حول كيف تقوم مجموعة من القرصنة باختطاف سفن تجارية على سواحل القرن الإفريقي تحت نظر عشرات السفن الحربية الأمريكية والأوروبية والآسيوية، انه "من السهل القيام بهذه العمليات لأن المساحة واسعة جداً وتمتد إلى مسافة ٦٠٠ كيلومتر، والوضع يحتاج إلى عمل جماعي وإلى وضع إمكانيات بحرية وطائرات استطلاع ومراقبة للتمكن من السيطرة".

وكان اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي قد اختتم أعماله بعد ظهر أمس حيث أقر زيادة دعم القوات الدولية في أفغانستان، ودعم مهمة حفظ الأمن في المعابر المائية الدولية في القرن الإفريقي، وارجأ انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف إلى حين تطبيق إصلاحات، وأقر انضمام كرواتيا وألبانيا، ووافق الاتحاد الأوروبي على تقديم منح بقيمة ٧٦٠ مليون دولار لجيرانه من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ونفى أن تكون هذه الخطوة تهدف إلى بناء مناطق نفوذ جديدة، بل تحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار في أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا ومولدوفيا، وربما روسيا البيضاء (بيلاروسيا) إذا وافقت على إصلاحات ديمقراطية.

وأعربت روسيا عن استعدادها لاستئناف المباحثات مع الحلف الأطلسي رداً على قراره باستئناف العلاقات تدريجياً مع موسكو، لكن السفير الروسي لدى الحلف ديمتري روغوزين أعرب عن امتعاضه من الموقف "الأحادي" غير الأخلاقي للحلف والمنحاز إلى جورجيا.

المصدر: البديل

التاريخ: ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

مصر تعلن استعدادها للمشاركة في قوة دولية لمواجهة القرصنة

٢٠٠٨/١٢/٠٤

القاهرة: رويترز

أعلن مجدي راضي المتحدث باسم مجلس الوزراء أمس أن مصر مستعدة للمشاركة في قوة تابعة للأمم المتحدة لمواجهة القرصنة قبالة السواحل الصومالية ولحماية السفن المارة في المياه الإقليمية بهذه المنطقة من تهديدات القرصنة.

وقال راضي إن المشير محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع، أبلغ الحكومة استعداد القوات المسلحة للقيام بأي مهمة مناهضة للقرصنة "في أي وقت". وقال راضي "مصر مستعدة للمشاركة في قوة عسكرية تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة القرصنة". ولم يدل راضي بأي تفاصيل عن محادثات مع دول أو منظمات لها سفن حربية عاملة في المحيط الهندي أو خليج عدن اللذين عطل قراصنة ينطلقون من الصومال الملاحة فيهما بخطف سفن من أجل الحصول على فدية. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن مجلس الوزراء أكد في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور أحمد نظيف أن أمن البحر الأحمر وسلامته مسئولية الدول المظلة عليه، كما أكد رفضه لانفراد أي قوة بمواجهة أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وعلني صعيد متصل أفرج قراصنة صوماليون أمس عن سفينة شحن يمنية من أحد موانئ بونت لاند شمال البلاد دون دفع فدية بعد تدخل السلطات المحلية وزعماء القبائل، لتكون ثاني سفينة يمنية يفرج عنها خلال يومين بدون الخضوع لابتنزاز القراصنة، وقال علي عبدي أوارى، وزير الدولة في بوند لاند بشمال الصومال، إنه تم الإفراج عن السفينة بدون دفع فدية بعد مفاوضات طويلة، وإنها في طريقها إلى اليمن. وأضاف أن السفينة غادرت ميناء إيل وأن طاقمها بخير وكانت السفينة «أم في أماني» الموجودة بميناء إيل في بونت لاند قد تعرضت للاختطاف يوم ٢٥ نوفمبر الماضي عندما كانت في طريقها من ميناء المكلا جنوبي شرقي اليمن إلى جزيرة سوقطرة في المحيط الهندي وهي تنقل ٥٠٧ أطنان من الصلب ومواد البناء >

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط

التاريخ: ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

الاتحاد الأوروبي يؤكد دعم جهود اليمن للتصدي لأعمال القرصنة



وزير الخارجية اليمني

محيط : اجتمع الدكتور ابوبكر عبدالله القربي وزير الخارجية اليمني ومعه وزيرى الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصرى والنقل خالد ابراهيم الوزير بصنعاء مع وفد الاتحاد الأوروبي برئاسة مسئول الشؤون القانونية بالاتحاد ايريك شيورنو، تم خلال اللقاء بحث افاق تعزيز التعاون الثنائى بين اليمن والاتحاد الاوروبى فى مكافحة القرصنة البحرية.

ووفقا لما ورد بموقع "الثورة نت" اليمني، ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين قوات خفر السواحل والبحرية اليمنية وقوات التحالف الدولى المتواجدة فى المياه لدولية ببحر العرب والمحيط الهندى فى اطار الجهود المبذولة لحماية السفن فى خطوط الملاحة الدولية ومطاردة القراصنة.

وخلال اللقاء قدم الوزراء الثلاثة شرحا موجزا عن الجهود التى تبذلها اليمن فى سبيل التصدي لاعمال القرصنة وأهداف خططها المستقبلية لتعزيز جهود مكافحة القرصنة البحرية وكذا تعزيز التنسيق القائم بين اليمن والاتحاد الاوروبى فى هذا الشأن.

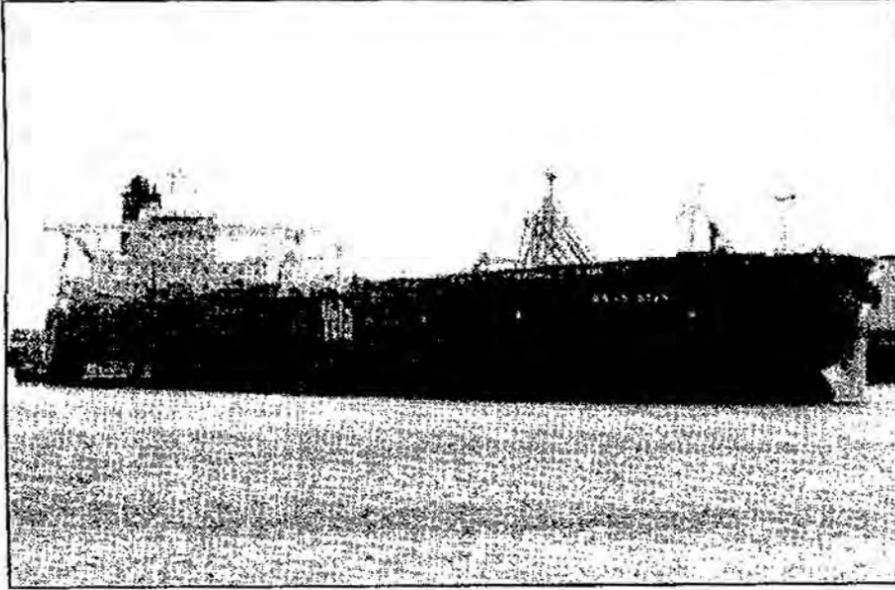
ومن جانبه، ثمن الوفد الاوروبى جهود اليمن المبذولة فى هذا المجال ، مؤكدا استعداد الاتحاد الاوروبى تقديم المزيد من المساعدة لدعم جهود اليمن بجانب تعزيز التنسيق القائم فى هذا الصدد لما من شأنه تأمين الملاحة الدولية فى المنطقة.

المصدر: مجلة الامان اللبنانية

التاريخ: ٥ ديسمبر ٢٠٠٨

القرصنة الصوماليون.. صناعة غربية ومأس عربية

بقلم: عاصم السيد



القرصنة في خليج عدن ظاهرة خطيرة على الاقتصاديات العالمية، وأكثر فداحة وخطورة على الاقتصاديات العربية، لا سيما الدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر، وهي مصر والسودان والصومال وجيبوتي واليمن والسعودية والأردن، بالإضافة إلى إريتريا. جباة الصومال أفلقوا العالم بقرصنتهم في البحر، من جراء تراكم مآسيهم التي صنعتها أوكار قرصنة دولية، على رأسها

القرصنة الأمريكية التي تُشرعنُ احتلال إثيوبيا للصومال، واحتلال إسرائيل لفلسطين، واحتلال أمريكا للعراق وأفغانستان.

لذلك لم يكن غريباً أن تتحول السواحل الصومالية إلى أوكار يرتع فيها القرصنة الذين فشلوا في الدفاع عن بلدانهم أو تحريرها أو تنميتها، فاختاروا أن يُنموا أنفسهم بما اعتبروه مُمارساً على أرضهم على مدى سنوات، واختاروا أن يكون انتقامهم في عرض البحر!

أمريكا المسؤول الرئيسي

رغم وجود الأساطيل البحرية التي تفودها الولايات المتحدة، التي من المفترض أن تُشكّل رادعاً للقرصنة، إلا أن الأمر المثير للانتباه أن تلك الدول أعلنت تَنصّلها عن مسؤوليتها في حماية السفن التجارية. الولايات المتحدة تقف وراء تزويد القرصنة الصوماليين بالأسلحة الحديثة، والزوارق، وأجهزة الكمبيوتر الموصلة بالأقمار الصناعية، وهي تهدف من ذلك إلى إيجاد حالة من الفوضى في منطقة القرن الأفريقي لأهداف سياسية. القرصنة الصوماليون يتمركزون في مناطق غير مأهولة بالسكان على الساحل الصومالي المُطلّ على البحر الأحمر، حيث يكمنون للسفن العابرة، مُزوّدين بأجهزة «لاب توب» موصلة بالأقمار الصناعية، ولا يملك أن يفعل ذلك إلا الولايات المتحدة.

عمليات القرصنة هذه ما كانت لتتمّ بنجاح دون دعم استخباراتي وتكنولوجي يُوفّره الأمريكان. الولايات المتحدة الأميركية هي المسؤولة، منذ أن أعلنت الحرب على الصومال، وفجّرت حروباً لم تنته في القرن الإفريقي، وفي النهاية انسحبت قواتها بعد فشل العملية التي أطلقت عليها «الأمل» في أوائل التسعينات من القرن

الماضي، بعد أن قام الصوماليون بسَحْلٍ عدد من الجنود الأميركيين في شوارع مقديشو، لتدخل الصومال حرباً مفتوحة، أدت إلى سقوط الدولة، وتحويلها إلى ميليشيات، وعصابات، وقبائل ممزقة، يقاتل بعضها بعضاً.. مما أغرى دول الجوار بالتدخل، وبالذات إثيوبيا، بموافقة واشنطن، مستغلةً عداؤها للصومال، والنزاع على إقليم «أوغادين» الذي قامت بسَلْخِهِ، والحرب التي تجرت بين البلدين في سبعينات القرن الماضي بسبب هذا الإقليم. نستطيع أن نقول إنه بتواطؤٍ غربيٍّ حيال عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن، ربما لإيجاد المبرر لمضاعفة الوجود العسكري الغربي فيه، وطرح فكرة تدويل مياه البحر الأحمر، الذي يصب في خليج عدن. القراصنة الصوماليون بدأوا نشاطهم بأسلحة خفيفة تقليدية، ووصل بهم الأمر حالياً إلى امتلاك أحدث الأسلحة المتطورة، وأحدث تقنيات الاتصالات، التي قد يكون بعضها غير متوافر لدى قوات خفر السواحل للدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر.

الدور الصهيوني

الدور الصهيوني موجودٌ في الأزمة، فإسرائيل سعت منذ نشأتها لتدويل البحر الأحمر، باعتبار أن جميع دول البحر عربية، الأمر الذي يَحُدُّ من مخططاتها للسيطرة على المنطقة العربية بأسرها، ولذا ركزت على تمزيق الصومال، كبدائية لتدويل البحر، والسيطرة على طرق الملاحة فيه. إسرائيل، إذاً، تريد أن تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر من أجل هدف آخر، هو تأمينه مما تُسمِّيه خطر وجود قوى أصولية إسلامية، حيث إنها تخشى أن تؤدي سيطرة الإسلاميين على الحكم في تلك الدولة إلى تهديد أمن حليفتها إثيوبيا.

المخطط الصهيوني استدار ناحيةً تدويل البحر الأحمر، لأن الدولة العبرية لا تملك سوى عدة أميال في «إيلات» على شاطئ البحر، وهذا لا يتيح لها ممارسة دور القوة البحرية، أو تأمين خطوط الإمداد في حالتها السلم والحتهدف إسرائيل أيضاً إلى التأثير على حركة المرور بقناة السويس، لضرب مصر اقتصادياً، لأن هذا الممر الملاحي الحيوي يشكل ثاني أكبر مَوْرِدٍ للدخل للحكومة المصرية.

ويبلغ دخل قناة السويس ٤,٢ مليارات جنيه سنوياً، وتمر عبرها ٧,٥% من حركة التجارة الدولية، وهذا بالتالي يوضح أن قناة السويس ستتأثر إذا استمر القراصنة في اصطياد السفن المارة في البحر الأحمر، وسيقل دخلها إلى الربع وربما أكثر.

ومع كل هذه الخطورة المحتملة، إلا أن مصر لم تتخذ، أي رد فعل على عمليات القرصنة البحرية التي تجوب مياه المحيط الهندي وبحر العرب.

الحل صعب ومعقد

ويضاعف من تعقيد المشكلة أن عصابات القرصنة أقامت علاقات مع مسؤولين فاسدين في حكومة بونتلاندا، كما

أنهم يُقدّمون الرشاوى إلى مسؤولي الموانئ للسماح للقرصنة باستخدام ميناء آيل وغيره من الموانئ القريبة، كقاعدة انطلاقٍ لعملياتهم، ولإرساء السفن المختطفة فيها أثناء تفاوضهم على الفدية.

وقد طلبت الشركات البحرية من الأمم المتحدة فرضَ حصارٍ بحري على السواحل الصومالية، لمنع أعمال القرصنة، موضحةً أن فرض حظر بحري على الصومال يُعدُّ الطريقة الوحيدة لتكبيد يد القرصنة ومنعهم من التمادي في نشاطاتهم. إلا أن رد الفعل الأولي لحلف شمال الأطلسي جاء متحفظاً، إذ قال الحلف إنه يحتاج لدراسة الفكرة، مشيراً إلى أنه لا خططَ حاليّةً للتدخل البرّي أو البحري.

وطبعاً لا تملك الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً، طالما أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأساسية، أعضاء حلف شمال الأطلسي، لا تريد أن تفعل شيئاً!

إرادة عاجزة وتحديات خطيرة

الدول العربية المطلة على البحر الأحمر على وعيٍ كامل بأبعاد المخطط الأمريكي الإسرائيلي، والجامعة العربية اقترحت تشكيل قوة بحرية عربية مشتركة لمواجهة المشكلة، وترفض فكرة «تدويل الأزمة» في هذه المنطقة الحيوية، مؤكدةً قدرة الدول العربية «المتشاطئة» على اتخاذ الوسائل والإمكانيات للقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية، لكن الواقع الفعلي يُؤكّد أن الإرادة العربية أضعفُ من أن تتخذ القرار المطلوب لحماية الأمن القومي العربي.

التحركات الأمريكية والأوروبية في البحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر العربي، تُشير إلى وجود مخطط دولي يتم تنفيذه بخطى حثيئة، تحت لافتة «القرصنة»، يقود في نهايته إلى سيطرة بريطانية على خط الملاحة الدولي، المارّ عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

تداعيات المشكلة قد تؤدي إلى اكتساب أطراف أجنبية حقوقاً في المنطقة نتيجة تشريع مبادئ يساء استخدامها، على حساب السيادة العربية، فزيادة الوجود العسكري الأجنبي تحت ستار مكافحة القرصنة، قد يُؤدّي إلى استخدامه لمصالح أجنبية وإسرائيلية، حين يُستخدَم للضغط على دول المنطقة، وإمكانية المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما فيها فرضُ تسهيلات عسكرية.

عودة الاستمرار إلى الصومال، هي وحدها الكفيلة بإنهاء ظاهرة القرصنة، لكن هذه العودة مرهونةً بانسحاب القوات الأثيوبية الغازية، ووقف التدخلات الخارجية في هذا البلد، الذي يعاني مواطنوه من مجاعة حقيقية، تُهدّد أكثر من ٢,٥ مليون طفل بالموت، وعلى رأسها التدخلات الأمريكية والغربية.

المصدر: موقع دويتشه فيله الألماني

التاريخ: ٨ ديسمبر ٢٠٠٨

الاتحاد الأوروبي يبدأ عملية بحرية ضد القرصنة في القرن الإفريقي

اتفق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي اليوم في بروكسل على شن عملية بحرية للتصدي للقرصنة في القرن الإفريقي، في عملية هي الأولى والأصعب من نوعها في تاريخ التكتل الأوروبي.

اتفق أعضاء الاتحاد الأوروبي اليوم الاثنين (٨ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٨) على شن عملية بحرية للتصدي للقرصنة قبالة الساحل الصومالي تشارك فيها سفن حربية وطائرات من عدة دول. جاء ذلك خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء عقد اليوم في بروكسل.

ومن المنتظر أن تبدأ المهمة، التي تعتبر أول عملية بحرية لإدارة أزمة يقوم بها التكتل المكون من ٢٧ دولة، بثلاث سفن حربية من اليونان وبريطانيا وفرنسا وطائرتي مراقبة بحريتين من فرنسا وإسبانيا. ونقلت وكالة رويترز عن مسؤولين من الاتحاد الأوروبي قولهم إن القوة البحرية ستتضم إليها سفينة رابعة من ألمانيا مع موافقة متوقعة في منتصف الشهر للبرلمان الألماني على المهمة. وأضاف المسؤولون إن طائرتي المراقبة البحريتين سوف تقدمهما إسبانيا وفرنسا.

أول عملية أوروبية لإدارة أزمة بحرية

وذكر مسؤول من الاتحاد الأوروبي شارك في اجتماع لوزراء الخارجية في بروكسل إن هذه هي أول عملية لإدارة أزمة بحرية بعد ٢٠ عملية لإدارة أزمات قام بها الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٣. وأضاف إن السفينتين الفرنسية والبريطانية موجودتان في المنطقة وإن السفينة اليونانية ستبحر من اليونان غدا الثلاثاء، مشيراً إلى أن المهمة قد تستمر لما يصل إلى عام. وستتولى بريطانيا قيادة العمليات من مقرها من نورثوود شمال لندن، بينما ستتولى اليونان قيادة القوة البحرية ميدانياً في البحر لأربعة أشهر تليها إسبانيا وهولندا.

وتوجد بالفعل عدة عمليات بحرية دولية في المنطقة منها مهمة لحلف شمال الأطلسي لكنها لم تكن فعالة بما يكفي في ردع القرصنة. وقال منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا إن في مؤتمر صحفي إن وزراء الخارجية اتفقوا على بدء عملية الاتحاد الأوروبي اعتباراً من غد الثلاثاء.

المشاركة الألمانية في مهمة "أتلانتا"

من جانبها ستبحث الحكومة الألمانية الأربعاء المقبل مسألة المشاركة الألمانية في هذه المهمة. وفي هذا السياق دعا وزير الداخلية الألماني فولفجانج شوبيله إلى وضع قواعد واضحة لمشاركة قوات بلاده في العملية البحرية الأوروبية وطالب خلال مؤتمر عُقد اليوم الاثنين في برلين حول "مكافحة الإرهاب في أوروبا"، جميع الأحزاب بالبدء في "مناقشات صادقة" حول صلاحيات جنود البحرية الألمانية والشرطة في مكافحة القرصنة.

الجدير بالذكر أن الحكومة الألمانية ترغب في المشاركة في المهمة الأوروبية بإرسال الفرقاطة "كارلسروه" ونحو ١٤٠٠ جندي إلى منطقة القرن الإفريقي بعد حصولها على تفويض من البرلمان الألماني. لكن الحصول على هذا التفويض لن تكون سهلة، حسب بيتر شتروك، الناطق باسم الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي. ووصف شتروك، الذي شغل سابقاً منصب وزير الدفاع الألماني في حكومة شرودر، المهمة البحرية "بالمهمة القتالية". وقال في هذا الإطار: "هذه المهمة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لجنودنا، فالقرصنة يملكون أسلحة يمكنهم بها محاربة السفن، لذا فإنني أفضل الحديث عن مهمة قتالية".

المصدر: القدس العربي

التاريخ: ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨

قراصنة السفينة الاوكرانية المخطوفة في الصومال يعاقبون طاقمها بعد محاولته التمرد

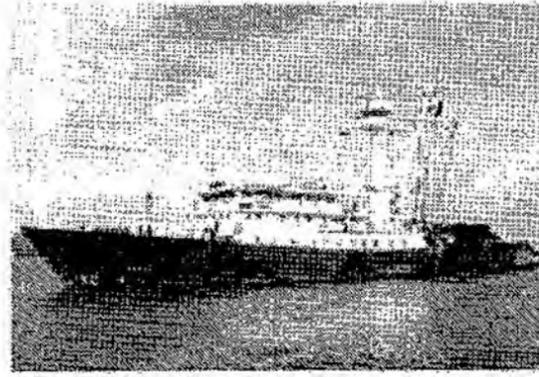
مقديشو - اف ب: اعلن القراصنة الصوماليون الذي يحتجزون منذ ايلول/سبتمبر سفينة شحن اوكرانية تنقل حمولة من الاسلحة ان طاقم السفينة حاول التمرد عليهم وهو مهدد بعقاب شديد. وقال احد القراصنة في اتصال هاتفي اجرته معه وكالة فرانس برس على متن السفينة 'فاينا' ان 'بعض افراد الطاقم اساءوا التصرف وحاولوا مهاجمة اثنين من عناصرنا الاثنين'. وتابع المتحدث بدون ان يكشف اسمه 'هذا غير مقبول، انهم يتعرضون لعقوبات شديدة' مضيفا 'قد يكون بعضهم يشعر بالاحباط ونحن ايضا، لكن رجائنا لم يلجأوا مرة الى العنف، هذا استفزاز'. وهدد القراصنة الصوماليون الاحد بفسخ الاتفاق الذي تم التوصل اليه من اجل الافراج عن السفينة واتهموا مالكيها بالممطالة لتأخير دفع الفدية المطلوبة. وسيطر الخاطفون على سفينة الشحن الاوكرانية التي تحمل ٣٣ دبابة من طراز تي-٧٢ سوفيتية التصميم وقاذفات صواريخ وبطاريات مدفعية مضادة للطائرات وحوالي ١٤٠٠٠ قطعة ذخيرة، في ٢٥ ايلول/سبتمبر قبالة السواحل الصومالية وخطفوها مع طاقمها المؤلف من ٢١ بحارا هم ١٧ اوكرانيا وثلاثة روس ولاتفيا. ويقوم جدل حول وجهة الاسلحة اذ تؤكد كينيا انها كانت موجهة اليها فيما افادت مصادر دبلوماسية في المنطقة انها كانت موجهة في الواقع الى حكومة الحكم الذاتي في جنوب السودان.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨

الرئيس الصومالي يطالب المجتمع الدولي
بقوة عسكرية أكبر وأساطيل ضاربة
سفن أمريكية وأوروبية وإفريقية وهندية
تطاردهم القراصنة بالأقمار الصناعية
والهليكوبتر

برلين - من أحمد صبري أمين - واشنطن -
وكالات الأنباء:



أكدت مصادر
إعلامية ألمانية
أمس أن حلف
شمال الأطلسي
الناو كلفت أسطولاً
كبيراً يضم سفناً

حربية أمريكية وأوروبية وهندية وإفريقية
بالبحث عن القراصنة وذلك بالاستعانة أيضاً
بالأقمار الصناعية وطائرات الهليكوبتر، وفي
الوقت نفسه نقل التلفزيون الألماني عن الرئيس
الصومالي عبد الله يوسف قوله إنه يتعين على
العالم مواجهة القراصنة بقوة عسكرية أكبر
وأساطيل عسكرية ضاربة.

وذكر التلفزيون أن الجيش الألماني يقدر عدد
السفن التي يتعين إرسالها إلى القرن الإفريقي
بنحو خمسمائة سفينة.

ويقول خبراء ألمان إنه لا يمكن حل أزمة
القراصنة من خلال العمليات العسكرية فقط نظراً
لأن العالم لا يملك من السفن الحربية ما يكفي
لمواجهة هذه الظاهرة وطالبوا بضرورة حل

الأزمة السياسية التي تواجهها الصومال.

ومن جانبها تبحث الحكومة الألمانية اليوم مسألة المشاركة الألمانية في هذه المهمة.

ودعا وزير الداخلية الألماني فولفجانج شويبله إلى وضع قواعد واضحة لمشاركة قوات بلاده في العملية البحرية الأوروبية وطالب جميع الأحزاب بالبدء في مناقشات صادقة حول صلاحيات جنود البحرية الألمانية والشرطة في مكافحة القرصنة. الجدير بالذكر أن الحكومة الألمانية ترغب في المشاركة في المهمة الأوروبية بإرسال الفرقاطة كارلسروه ونحو ١٤٠٠ جندي إلى منطقة القرن الإفريقي بعد حصولها على تفويض من البرلمان الألماني. لكن الحصول على هذا التفويض لن يكون سهلاً.

وقد كشفت وسائل الإعلام الألمانية عن جانب من الحياة التي يعيشها زعماء القرصنة ومن يجندوهم للقيام بأعمال القرصنة فقد نقل تليفزيون دويتشه فيله الألماني عن عدد من القرصنة الصوماليين الذين يقومون بأنفسهم بأعمال القرصنة قولهم إنهم لجأوا إلى أعمال القرصنة بعد أن فشلت الحكومة الصومالية في توفير الطعام والشراب لهم وتعهدوا بالتوقف فوراً عن أعمال القرصنة بمجرد حل المجتمع الدولي للأزمة السياسية في الصومال، وتشكيل حكومة حقيقية قادرة على توفير حياة طبيعية لهم. وأضافوا أنهم لا ينتمون إلى أي جماعة سياسية بل يريدون المال فقط.

وفي هذا السياق أكدت جماعة معنية بحقوق الإنسان مقرها الولايات المتحدة أمس ان الصومال بلد ممزق والخطر علي وجه الارض بالنسبة للعاملين في مجال المساعدات وان مقاتلين من كل الاطراف يرتكبون انتهاكات مروعة. وقالت له هيومان رايتس ووتش ان الصومال يتطلب فكرا جديدا من جانب إدارة الرئيس الامريكي المنتخب باراك أوباما لأن سياسة الرئيس جورج بوش أدت الي تفاقم خطر المتشددين.

ويعد تقرير المنظمة حول جرائم الحرب في الصومال الاحداث في سلسلة من المطالبات الدولية باتخاذ خطوات للقضاء علي الفوضي. ويعيش الصومال حالة من الفوضي منذ عام ١٩٩١ ويعاني من واحدة من أسوأ الازمات الانسانية في العالم.

وردت اثيوبيا غاضبة علي التقرير وقالت ان جنودها عملوا وفق القانون وجاء في بيان لوزارة الشؤون الخارجية الاثيوبية ان القوات الاثيوبية لم تنفذ قط عمليات تشويه ولم تقصف مناطق للمدنيين دون تمييز كما زعمت منظمة.

وعلي صعيد آخر تبحث الولايات المتحدة مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي نشر قوات دولية في الصومال لتعزيز الاستقرار في هذا البلد.

المصدر: الوطن القطرية

التاريخ: ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨

باربي جونسون: مصير الصومال بين الفوضى الداخلية والقرصنة الخارجية

طرحنا الفارة التي سنسها الإسلاميون الصوماليون على احدى قواعد القرصنة تساؤلا على القوى الدولية: من هو العدو الأول لنا في الصومال الآن؟

الصومال تحول إلى دولة فاشلة تسودها شريعة الغاب ولا أثر لأي مؤسسات حكم بل الوضع برمته يتحكم به الفوضى وانعدام القانون. وقد تطورت الأمور نحو الأسوأ إذ أصبح أدى الصومال ليس مفضورا عليه وحده داخل الأراضي الصومالية بل بدأ يطال العالم الخارجي، من السهل من الناحية الفنية أن تستهدف دول الغرب القرصنة والإسلاميين معا ولكن الذي سيحدث هو أن أي استهداف لجهة ما سيقوي الجهة الأخرى، وكلا الأمرين مر بل شديدة المرارة.

أن انتشار ظاهرة القرصنة أمر على درجة عالية من الخطورة وليس بإمكان أحد أن يدبر ظهره لهذه المشكلة لأنها تمس أمن الطاقة وسلامة الممرات البحرية العالمية ذات الارتباط الوثيق بالتجارة الدولية. الجماعات الإسلامية التي سبق أن فرضت سيطرتها على مقديشو لمدة ستة أشهر في ٢٠٠٦ بدأت تستعيد عافيتها وقوتها في جنوب الصومال. وتتضمن هذه القوى «حركة الشباب» وهي أكبر وأقوى قوة على الساحة الصومالية ويقال أن لها ارتباطات بالقاعدة.

الصومال يعاني من الفوضى وانعدام الأمن والقانون والفقر مما دفع مئات الآلاف من الصوماليين للسفر إلى خارج بلادهم. كل هذه المآسي لم تدفع المجتمع الدولي للتدخل واكتفت الأسرة الدولية بالنظر للمأساة كما لو كانت تدور فصولها في كوكب آخر. الآن بدأت الفوضى تنتشر إلى خارج الحدود وأصبحت القرصنة تشكل هدفا لا يمكن تجاهله من بقية دول العالم.

آخر حكومة مركزية عرفها الصومال انهارت في ١٩٩١ ثم ظهرت لفترة قصيرة في ٢٠٠٦ عندما سيطر الإسلاميون على مقديشو. ولكن سارعت أثيوبيا للتدخل ليدخل الصومال من جديد في دوامة الحرب والفوضى.

لقد خذل العالم الصومال وبعدها خذل الصومال العالم يقول برونوين برونون من مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن: لقد أذينا الصومال أكثر مما نفعناه بتدخلنا. ويقول أحد الدبلوماسيين الغربيين «لقد أثبتت القرصنة أن عدم تدخل الأسرة الدولية لمساعدة الصومال على الوقوف على رجليه ثانية قد أوجد مشكلة بل كارثة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها بعد الآن».

أن ازدياد نشاط الجماعات الإسلامية من جهة والقرصنة من جهة أخرى ليس سوى انعكاس لمشكلة أخرى وهي عدم قدرة الحكومة الصومالية الفيدرالية المؤقتة التي أقامتها الأمم المتحدة في ٢٠٠٤ على جلب الاستقرار للبلاد ولو في حده الأدنى فهذه الحكومة كانت عاجزة منذ تشكيلها وكانت سيطرتها لا تتعدى عدة أميال مربعة والذي مكنها من البقاء حتى الآن هو استعانتها بالقوات الأثيوبية الموجودة حاليا على الأرض الصومالية ويورد المحللون أسبابا لا حصر لها لفشل هذه الحكومة لأنها ابتليت بالفساد وعدم الكفاءة والتنافس الحاد القائم بين الرئيس عبدالله يوسف ورئيس وزرائه.

لم تظهر الأطراف الصومالية المختلفة أي رغبة حقيقية في إجراء مصالحة وطنية والوضع الفوضوي يضر بالبلاد والشعب ولكن هناك أمراء حرب يستفيدون من الأوضاع للمحافظة على أنشطتهم الإجرامية وتقويتها وتطور الأمر لاحقا للأسوأ عندما عمل أمراء الحرب على فرض سيطرتهم على المطارات والموانئ.

وقد أقر الرئيس عبدالله يوسف أن حكومته فقدت السيطرة على معظم المناطق لصالح الإسلاميين والغريب أن الجماعات الإسلامية تمتلك القدرة دون غيرها على وضع نهاية سريعة لظاهرة القرصنة.

ويقول الإسلاميون إن غارتهم على أحد مواقع القرصنة كانت انتقاما لقيام القرصنة باحتجاز ناقلة النفط «سيروس» كون هذه الناقلة مملوكة من قبل دولة مسلمة هي السعودية وخلال العقدين الأخيرين كانت الجماعة الوحيدة التي استطاعت وضع حد لظاهرة القرصنة هي «اتحاد المحاكم الإسلامية» التي فرضت سيطرتها على البلاد لفترة مؤقتة في ٢٠٠٦ إلى أن تدخلت القوات الأثيوبية ضدها وبدعم أميركي.

يقول بعض المحللين ان الاسلاميين سيطرون ثانية على الصومال بينما ينفي البعض الآخر ذلك على اساس انه ليس هناك وحدة حقيقية بين هذه الجماعات. وفي الوقت الذي تستمر الفوضى فإنه يتوجب على الغرب الخروج بمفاهيم جديدة للتعامل مع هذا البلد لجلب الاستقرار اليه ومساعدته لكي يساعد نفسه للخروج من هذه الدائرة الجهنمية.

ان اعمال القرصنة ليست بالشيء الجديد في هذه المنطقة ويقول مكتب الملاحه الدولية انه جرت حوالي ١١٠ عمليات قرصنة او محاولة للقرصنة خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٢ وذلك قبالة السواحل الممتدة امام القرن الافريقي. وقد تصاعدت عمليات القرصنة مؤخرا حيث تم شن ١٩ هجوما للقرصنة في الفترة من يناير حتى يونيو في هذا العام وذلك في خليج عدن ولم تأخذ الاسرة الدولية تلك الحوادث على محمل الجد. في صيف هذا العام كان الناتو مشغولا بارسال سفنه الحربية الى البحر الاسود عقب الحرب الروسية - الجورجية وبالتالي لم يرسل اي سفن الى منطقة القرن الافريقي. مما شجع القرصنة على زيادة هجماتهم بالرغم من الوجود الاميركي في القرن الافريقي.

كل ما يسعى القرصنة في تحقيق حتى الآن هو الحصول على المال وسوف يتغير هذا الشيء عاجلا او اجلا بحيث يتم القيام بعمليات قرصنة ذات طابع ارهابي تؤدي في النهاية الى إلحاق الشلل في احد اهم خطوط الملاحه الدولية.

ان شن هجمات ضد اهداف كبيرة مثل ناقلة النفط السعودية العملاقة قد يؤدي الى اعاقه الملاحه في باب المندب وربما وقفها مما سيؤثر سلبا على قناة السويس.

هذا الوضع سيحجر ناقلات النفط على تغيير وجهتها لتنتقل الى المرور حول رأس الرجاء الصالح عوضا عن المرور في قناة السويس مما يعني خسارة مصر لمصدر مهم من الدخل القومي ورفع تكاليف الطاقة من ناحية سلوك طرق اطول ودفع مبالغ اعلى للتأمين على السفن وحمولاتها. ان القرصنة في مياه شرق افريقيا لم تعد تشكل مجرد ازعاج بل اصبحت تشكل تهديدا اقتصاديا للعالم اجمع.

سيكون من الضروري تواجد اساطيل غربية في المنطقة على المدى القصير ولكن يجب البحث عن حلول نصلح على المدى البعيد على اساس قاعدة «درهم وقاية خير من قنطار علاج».

سبق ان واجهت الملاحه البحرية الدولية خطر قرصنة في خليج غينيا وقد تم في بداية هذا العام التوقيع على مذكرة تفاهم لاقامة قوة اقليمية لبحر السواحل حولت القيام بتنظيم ملاحقات ساخنة للقرصنة والمهربين حتى عبر الحدود.

الخطوة الاولى تتمثل في اقامة منظمة مماثلة تضم الدول العربية اضافة الى كينيا واثيوبيا وتضع هذه المنظمة اطارا قانونيا لتنسيق العمليات. فيما يتعلق بالتكلفة المالية فإن بإمكان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحملها بحيث يتم تقوية القدرات المحلية للدول المطلة على هذه الشواطئ والممرات البحرية لمقاومة القرصنة من خلال توفير التدريب والمعدات. هذا الترتيب لا يتعد سكلفا كما يتصور البعض وذلك بسبب توافر التكنولوجيا مما سيسهل عمليات رصد القرصنة وملاحقتهم وجمع المعلومات عنهم. هذا الشيء ايضا سيفعل عمليات تلبية نداءات النجدة على وجه السرعة وسيسهل ايضا تحديد اماكن اختباء القرصنة برا وبحرا.

ان القضاء على ظاهرة القرصنة لن يتحقق فقط بالوقوف عسكريا في وجه القرصنة بل لابد ان يشمل العلاج ايضا الاسباب التي ادت الى انتعاش هذه الظاهرة مثل الفقر وعدم وجود سلطة حكومية مركزية وفعالة في الصومال.

ان المشكلة لم تعد مشكلة افريقية يجب ان تعي واشنطن وبروكسل هذا الامر جيدا.

قبل ان تغزو اثيوبيا الصومال بمباركة واشنطن لم يكن احد يسمع بوجود الصومال على شاشات رادار الجهاد الاسلامي العالمي. بعد وصول الاثيوبيين بعاميين نشط النزاع في الصومال الى مستويات غير مسبوقة وغير متوقعة حيث اصبحت يتحول مع مرور الوقت الى منطقة جذب للجهاد والجهاديين. واذا تحولنا عبر شبكة الانترنت نجد كما هائلا من المناشآت ودعوة المسلمين للتطوع للجهاد في الصومال ودعوة القادرين ماديا على مد يد العون لتمويل الجهاد من اجل اخراج الاثيوبيين من ارض الصومال الاسلامي ولاقى هذه الدعوات استجابة من قبل الكثيرين الذين تداعوا للجهاد في سبيل الله وجاءوا للصومال من زنجبار وجزر القمر وباكستان وغيرها الكثير مما ساهم في اذكاء نيران المقاومة الصومالية.

لقد أدى التدخل الاثيوبي الى اثاره غضب وغيره المسلمين خاصة ان الطرف الذي يدعم اثيوبيا في حضورها للصومال هي الولايات المتحدة على وجه الخصوص والغرب على العموم مما ساهم في افسال خطط الاحتواء التي اعدت للصومال.

تمكنت حركة الشباب خلال الاشهر القليلة الماضية من فرض سيطرتها على معظم جنوب الصومال ولم بعد بوسع الحكومة المؤقتة التي حضرت اثيوبيا لنجدها ان تفرض سيطرتها حتى على الطرق المؤدية الى خارج العاصمة مقديشو وخاصة تلك الموصلة الى بيداو، التي كانت مقرا للحكومة المؤقتة قبل احتلال

مقديشو. هذه الطريق اصحت غير آمنة ولا يكاد يمر يوم واحد دون ان تتعرض القوافل العسكرية الاثيوبية والحكومية لتفجيرات القنابل التي توضع على جوانب الطريق.

لقد وجدت الاثيوبيون انفسهم متورطين في قتال يزداد حدة مع مرور الوقت في الوقت الذي بدأوا يدركون ان وجودهم في الصومال اصح جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل. في هذه الاثناء فشلت الحكومة المؤقتة في اظهار اي نوع من الفاعلية في الحكم وهو نفس السيناريو الذي تكرر قبل ذلك في العراق وافغانستان.

كل هذه الظروف دفعت اثيوبيا للاعلان عن قرارها الانسحاب من الصومال عند نهاية العام الحالي وذلك من اجل تقليل الخسائر في صفوف قواتها والتخلص من الارهاق الذي بدأ يلحق بها نتيجة لهذه الحرب التي دفعت اليها دفعا. الانسحاب الاثيوبي سيكون له تداعيات ليس على الشعب الصومالي الذي طحنته الحروب الداخلية والتدخل الاجنبي بل على العالم اجمع.

الصومال ظل دولة فاشلة لاكثر من ١٧ عاما وسوء الاوضاع الداخلية بدأ ينعكس على العالم الخارجي بمرور ظاهرة القرصنة ويقول البعض انه اذا ما قدر لحركة الشباب اغتنام فرصة رحيل الاثيوبيين وفرض سيطرتها على الارض فإن الصومال سيتحول الى ارض تفرخ الارهاب والارهابيين ومقرا للارهاب العالمي الذي يثير دعر اميركا.

حركة الشباب تستمد شرعيتها في داخل الصومال من كونها حركة وطنية تدافع عن حرية الصومال ضد التدخلات الخارجية وهمها الاول ليس محاربة الاثيوبيين لانهم مسيحيون فقط وبمجرد ان يغادر الاثيوبيون الصومال فإن الفصائل الصومالية المختلفة من وطنية واسلامية قد تتوافق مع بعضها البعض.

ان اللوم في حدوث هذه الهزيمة لا يمكن القاؤه على كاهل اثيوبيا وحدها فمنذ تدخل الامم المتحدة في الصومال في اوائل التسعينيات ومالقيه ذلك التدخل من نكسات ابدت القوى العربية ترددا واضحا في تشكيل قوة لحفظ السلام في الصومال ولو تم هذا في الوقت المناسب لمكن الاثيوبيين من الرحيل مبكرا.

واذا كان هناك امل في استقرار الاوضاع في الصومال فإن ذلك لن يتحقق الا اذا وحد الصوماليون صفوفهم ويمكن تحقيق هذا بمساعدة الدول الاسلامية الاخرى التي اكتفت حتى الآن بمجرد الوقوف والتفرج.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨

مؤتمر دولي في نيروبي لرسم خريطة طريق لمكافحة القرصنة.. بمشاركة ٤٠ دولة

قرصنة السفينة الأوكرانية يستعيدون السيطرة عليها بعد محاولة تمرد من بحارتها.. وإطلاق سفينة يونانية
القاهرة: خالد محمود

تطلق اليوم في العاصمة الكينية نيروبي أعمال أول مؤتمر دولي حول القرصنة البحرية على سواحل الصومال بمشاركة أربعين دولة. وقال احمد ولد عبد الله مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالصومال إن المؤتمر الذي ترعاه الأمم المتحدة والحكومة الكينية، سيحاول التوصل إلى خريطة طريق لكبح جماح القرصنة في منطقة المحيط الهندي وخليج عدن.

ونفى ناطق باسم القراصنة الصوماليين الذين يحتجزون منذ شهر سبتمبر (أيلول) الماضي سفينة الشحن الأوكرانية «فاينا» أن يكون القراصنة قد فقدوا سيطرتهم على السفينة التي تحمل ٣٣ دبابة وعتادا عسكريا. وقال القرصان الذي تحدث لـ«الشرق الأوسط» عبر هاتف مرتبط بالأقمار الصناعية إن ما حدث هو قيام بعض الطاقم الملاحى للسفينة بما وصفه بمحاولة «غبية» للتمرد والهروب من على متن السفينة التي تراقبها عن كثب سفينة حربية تابعة للقوات البحرية الأميركية. وروى أن ثلاثة أوكرانيين من بين ١٧ بحارا أوكرانيا فضلا عن ثلاثة روس وبحار من لايفيا، هم أعضاء الطاقم، قد حاولوا الهجوم على القراصنة المسلحين المكلفين باحتجازهم وانتزاع الأسلحة التي بحوزتهم، مشيرا إلى أن أحد القراصنة قد تعرض لإصابة بألة حادة لم يعرف مصدرها قبل أن يتمكن زملاؤه لاحقا من احتواء الموقف.

وأوضح أن القراصنة أطلقوا أعيرة نارية فوق الرؤوس مباشرة للترهيب، لكنه نفى في المقابل أن يكون احد ملاحى السفينة الأوكرانية قد أصيب بأذى نتيجة ما حدث، مؤكدا عدم سقوط قتلى أو جرحى باستثناء إصابة المهاجمين الثلاثة بكدمات نتيجة للعراك الذي حدث. وقال إن هناك عقوبات رادعة ستوقع بحق مرتكبي محاولة التمرد المحدودة، ملمحا إلى أنها أيضا قد تشمل بقية أعضاء الطاقم على الرغم من عدم اشتراكهم في هذه المحاولة، وقال: «يجب أن تكون هذه أول وآخر

محاولة، كان بالإمكان أن يتعرض الجميع للقتل، هذا خطأ وسنعاقيهم بشأنه»، مشيراً إلى أن العقوبات تعني تخفيض ما يحصلون عليه من وجبات غذائية وحرمانهم من أي اتصال هاتفي بذويهم واحتجازهم في غرفة مغلقة (كابينة) داخل السفينة وعدم السماح لهم بالصعود إلى السطح. وكان قرصان آخر قد قال في تصريحات لوسائل إعلام، إن طاقم السفينة حاول التمرد عليهم وهو مهدد بعقاب شديد بعدما أساء بعض أفراد الطاقم التصرف وحاولوا مهاجمة اثنين من القراصنة. ورأى أن ما حدث غير مقبول وأنهم يتعرضون لعقوبات شديدة، مضيفاً «قد يكون بعضهم يشعر بالإحباط ونحن أيضاً، لكن رجالنا لم يلجأوا مرة إلى العنف.. هذا استفزاز».

وهدد القراصنة الصوماليون الأحد بفسخ الاتفاق الذي تم التوصل إليه من أجل الإفراج عن السفينة واتهموا مالكيها بالمماطلة لتأخير دفع الفدية المطلوبة. ويسيطر القراصنة على سفينة الشحن الأوكرانية التي تحمل ٣٣ دبابة من طراز تي - ٧٢ سوفياتية التصميم وقاذفات صواريخ وبطاريات مدفعية مضادة للطائرات، فضلاً عن ١٤ الف قطعة ذخيرة منذ ٢٥ شهر سبتمبر (أيلول) الماضي قبالة السواحل الصومالية، وخطفوها مع طاقمها المؤلف من ٢١ بحاراً.

من جهته أعلن اندرو موانجورا مسؤول فرع برنامج مساعدة البحارة في شرق أفريقيا أن سفينة شحن يونانية كان قراصنة قد اختطفوها في نفس الشهر قبالة سواحل الصومال وعلى متنها أفراد طاقمها المكون من ١٩ فرداً قد أطلق سراحها مساء أول من أمس. وأوضح موانجورا أنه لا يعلم شيئاً عن دفع فدية محتملة للإفراج عن السفينة وطاقمها المكون من ١٧ فيلبينيًا وأوكرانيًا وصينيًا.

من جهة أخرى، أعلن قيادي محسوب على تنظيم حركة الشباب المجاهدين المتشددة في الصومال، أنه قرر هدم القبور والأضرحة المرتفعة أكثر من شبر بولاية جوبا الإسلامية في أقصى جنوب الصومال. وقالت حركة الشباب المجاهدين المناوئة للسلطة الانتقالية وللتواجد العسكري الأجنبي في الصومال في بيان لـ«الشرق الأوسط» إن الشيخ أبوبكر الزيلعي حاكم المدينة أصدر بعد صلاة عيد الأضحى المبارك أمس، قراراً بهدم القبور والأضرحة المرتفعة أكثر من شبر وإبقاء ما يُعرف به و يُحترم في كل المناطق الواقعة تحت سيطرة الولاية. وحدد البيان الذي حمل توقيع القسم الإعلامي لحركة الشباب المجاهدين (جيش العُسرة في الصومال) أربعة أسباب لتبرير هذا القرار واعتبر أن التساهل في أمر القبور والأضرحة يؤدي إلى تعظيم أصحابها وتقبييل هذه الأضرحة والنذور لها

والتبرك و التمسح بها وتسلمها.

وأوضح البيان أن جيش الحسبة التابع للحركة قد بدأ بالفعل في إزالة هذه الأضرحة والقباب التي تقام فيها المقامات تلبية لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم وطاعة لأميرهم والي الولاية. يشار إلى أن نفس الحاكم أمر بهدم كنيسة شهيرة بمدينة كسمايو في أول يوم عيد الفطر من العام الحالي، مما أثار انتقادات غربية وحكومية واسعة النطاق.

وهذه هي أحدث منطقة صومالية يفرض فيها الإسلاميون أحكامهم الدينية المتشددة، علما بأنهم قرروا في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي فرض الشريعة الإسلامية في مدينة مركا جنوب الصومال وأمروا خصوصا بإغلاق المحلات التجارية خلال ساعات الصلاة. ونفذت الحركة أيضا في شهر أغسطس (آب) المنصرم حملة واسعة النطاق لإغلاق كافة المقاهي ودور العرض السينمائي في مدن وأقاليم وسط وجنوب الصومال.

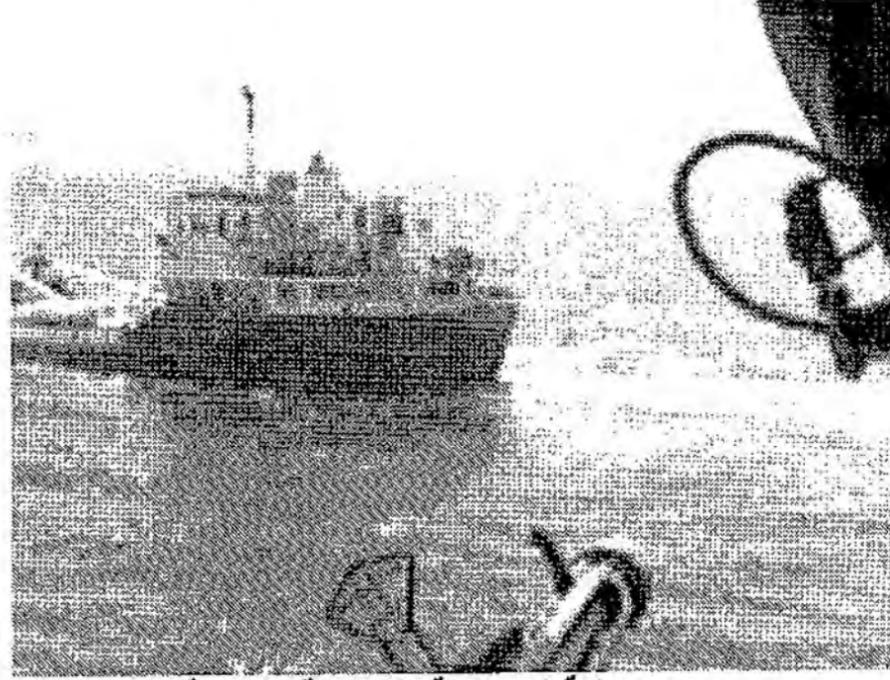
وأعلنت الحركة المصنفة منذ مطلع العام الجاري كتنظيم إرهابي على القائمة السنوية لوزارة الخارجية الأميركية، عن تدشين ولاية شاببلا السفلى في الجنوب اثر ما وصفته بالانتصارات الباهرة التي حققتها عناصرها في الصومال بالتوسع في مزيد من الأراضي التي كانت تحت سيطرة القوات الحكومية المدعومة من قبل الجيش الإثيوبي.

وكانت الحركة التي سيطرت في وقت سابق على إقليم شاببلا السفلى، قد أعلنت أنها تلقت دعوة من سكان هذا الإقليم الذين تعرضوا للأذية والاضطهاد من قبل عصابات إجرامية قبلية مرتبطة بالحكومة الانتقالية، كانت تفرض الضرائب على المنازل السكنية والمحال التجارية. وأعلن الشيخ مختار روبو (أبو منصور) الناطق الرسمي باسم حركة الشباب وأحد أبرز أعضاء قيادتها العامة في جو مهيب شارك فيه عدد هائل من أعيان المنطقة ورؤساء العشائر وكافة شرائح الشعب المختلفة، عن ولادة ولاية «شاببلا الإسلامية وتعيين الشيخ عبد الرحمن سيرة واليا عليها بالإضافة إلى اختيار الشيخ سلطان محمد آل محمد مسؤولا عن قسم الدعوة والتعليم والشيخ حسن عبد الرحمن مسؤولا عن الأمن والحسبة والقاضي عبد الله أحمد محمد مسؤولا عن القضاة والشيخ إبراهيم المقدسي مسؤولا عن مكتب المالية والتنمية. ولا توجد بالصومال الواقعة في منطقة القرن الأفريقي، حكومة قائمة بأعمالها الواجبة منذ عام ١٩٩١، وانسحبت منها بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بعد أن فشلت في أداء عملها عام ١٩٩٥ والسنوات التي تلت ذلك هي سنوات اتسمت بالعنف والفوضى.

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط

التاريخ: ١٠ اكتوبر ٢٠٠٨

كينيا: إنطلاق مؤتمر دولي لمكافحة القرصنة البحرية



جهود دولية لمواجهة القرصنة البحرية

محيط: بدأت في العاصمة الكينية نيروبي اليوم الأربعاء اعمال مؤتمر الامم المتحدة لمكافحة القرصنة البحرية في سواحل الصومال وخليج عدن ، بحضور عشرات الخبراء في هذا المجال.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" عن مندوب الامم المتحدة للصومال احمدو ولد عبد الله إنه يأمل في أن يركز المؤتمر، الذي يستغرق يومان، على مشكلة القرصنة ، فضلا عن سبل تحقيق الامن والاستقرار في الصومال.

ومن المتوقع ان يتبنى المؤتمر وثيقة استراتيجية تتضمن بنودا تسهل القبض على القراصنة ومحاكمتهم في البلدان المطلة على السواحل التي يمارسون بها نشاطاتهم.

وتقول الوثيقة، التي اقترحها مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجرائم، انه "من اجل ضمان تقديم القراصنة المشتبههم للعدالة، بات مهما، على المدى القصير، العمل على رفع امكانيات وطاقات البلدان في المنطقة لتسهيل قدرتها في القبض على هؤلاء في مياه البحر".

ومن المقرر ان يستهدف البرنامج، ومدته ستة اشهر، وكلفته نحو ١,٣ مليون دولار، نشاطات هؤلاء القراصنة، وتطبيق القانون ضدهم في كل من كينيا وجيبوتي واليمن وتنزانيا.

يذكر ان القبض على القراصنة او ترحيلهم لمواجهة العدالة ليس منصوصا عليه في اي اتفاقيات دولية.

ويعقد هذا المؤتمر لملء الفراغ القانوني وتقنين مكافحة القرصنة، التي ازدادت بشكل ملحوظ في الاشهر الاخير، حتى تحولت الى مشكلة دولية تحتاج الى مواجهة وحل.

وتجوب سفن حربية من ١٦ دولة مياه سواحل الصومال وخليج عدن في محاولة للحد في نشاطات هؤلاء القراصنة ، الا ان عدم وجود غطاء قانوني دولي ما زال يقيد حرية حركة هذه السفن في مواجهة القراصنة.

ويحضر هذا المؤتمر عشرات المندوبين من ٤٠ دولة، ووكالات ومنظمات الامم المتحدة، والعديد من شركات الملاحة الكبرى وشركات التأمين البحري.

يشار الى ان قرصنة السواحل الصومالية وخليج عدن يحتجزون نحو ١٢ سفينة على متنها قرابة ٣٠٠ من طواقمها. ومن اشهر هذه السفن ناقلة النفط السعودية الضخمة، وسفينة الشحن الاوكرانية التي تحمل شحنة من الدبابات والاسلحة الاخرى.

المصدر: المصري اليوم

التاريخ: ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨

الاتحاد الأوروبي يبدأ عملية التصدي للقرصنة الصومالية

كتب عواصم - وكالات الأنباء

بدأ الاتحاد الأوروبي أمس، عملية بحرية للتصدي للقرصنة قبالة الساحل الصومالي، تشارك فيها سفن حربية وطائرات من عدة دول.

وبدأت المهمة التي تعتبر أول عملية بحرية لإدارة أزمة يقوم بها الاتحاد بثلاث سفن حربية من اليونان وبريطانيا وفرنسا وطائراتى مراقبة بحريتين من فرنسا وإسبانيا.

وقال مسؤولون من الاتحاد الأوروبي إن القوة البحرية ستتضم إليها سفينة رابعة من ألمانيا فى انتظار موافقة متوقعة فى منتصف الشهر للبرلمان الألمانى على المهمة. وأضاف المسؤولون أن طائرتى المراقبة البحريتين سوف تقدمهما إسبانيا وفرنسا.

وأكد المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أنه سيتم السماح للسفن الحربية الأوروبية بإطلاق النار على القرصنة الذين يتم اكتشاف قيامهم باختطاف سفن تجارية قبالة السواحل الصومالية.

ووصف المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي قواعد العمل فى هذه المهمة بأنها «شديدة جدا»، قائلا إنها ستتتبع «بجميع الإجراءات الضرورية» لتحقيق التفويض الممنوح لها.

وفى غضون ذلك، أعلنت الخارجية الأمريكية أنها تبحث مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى نشر قوات دولية فى الصومال، لتعزيز الاستقرار فى هذا البلد.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك أمس إن الحكومة الأمريكية تنظر مع الاتحاد الأفريقى والأمم المتحدة فى إمكانية نشر قوة دولية فى الصومال، لتعزيز الأمن والاستقرار فيه، ولكنها لم تتوصل بعد إلى قرار نهائى فى هذا الشأن.

جاء ذلك فى الوقت الذى اعتبرت فيه منظمة «هيومان رايتس ووتش» المعنية بحقوق الإنسان أن الصومال بلد ممزق والأخطر على وجه الأرض بالنسبة للعاملين فى مجال المساعدات وأن مقاتلين من كل الأطراف يرتكبون انتهاكات مروعة.

المصدر: المصري اليوم

التاريخ: ١١ ديسمبر ٢٠٠٨

قراصنة الصومال يطلقون سراح ١٧ بحاراً فلبينياً و ٤٠ دولة «تبحث سبل القضاء عليهم في مؤتمر «نيروبي»

كتب بروكسل- عبدالله مصطفى، عواصم- وكالات الأنباء

أعلنت وزارة الشؤون الخارجية الفلبينية أن القراصنة الصوماليين أطلقوا سراح ١٧ بحاراً فلبينياً بعد اختطافهم في خليج عدن في ٢١ سبتمبر الماضي كانوا على متن سفينة «البضائع اليونانية» إم في كابتن ستيفانوس

وقال وكيل وزارة الشؤون الخارجية الفلبينية إيستيان كونيغوس: إن البحارة كانوا سالمين وفي صحة جيدة عندما تم تحريرهم». وتوجه البحارة إلى إيطاليا ثم إلى اليونان حيث من المقرر أن يلتقوا بمالك السفينة. يذكر أن أكثر من ٩٠ فلبينيا لا يزالون محتجزين من قبل قراصنة صوماليين

وفي وقت سابق، ذكر مصدر بحري كيني أن سفينة شحن يونانية كان قراصنة قد اختطفوها في سبتمبر الماضي قبالة سواحل الصومال وعلى متنها أفراد الطاقم الـ ١٩ قد أطلق سراحها مساء الإثنين، موضحاً أنه لا يعلم شيئاً عن دفع فدية محتملة للإفراج عن السفينة، فيما أعلن قراصنة صوماليون أنهم أحبطوا ما وصفوه بـ«محاولة تمرد» قام بها طاقم سفينة أوكرانية مختطفة منذ نحو شهرين ونصف الشهر، «موضحين أنهم بذلك «يعرضون أنفسهم للعقاب

تأتى هذه التطورات قبيل ساعات من بدء مؤتمر دولي حول القرصنة دعت إليه الأمم المتحدة في العاصمة الكينية نيروبي بهدف للتوصل لسبل مكافحة القرصنة. وقال أحمدو ولد عبدالله، الممثل الخاص للأمم المتحدة للصومال، «من الواضح أن مشكلة القرصنة مرتبطة بالحاجة إلى السلم والاستقرار في الصومال»، معرباً عن أمله في أن «يقود هذا المؤتمر إلى مزيد من التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية»

وقالت المتحدثة باسم الأمم المتحدة ميشال مونتاس: إن المؤتمر سيعقد على مستوى الخبراء على أن يتواصل اليوم الخميس على المستوى الوزاري برئاسة ولد عبدالله، ووزير الخارجية الكيني موزيس وتانجولا. وأضافت أنه ينتظر مشاركة نحو ١٤٠ شخصية يمثلون ٤٠ بلداً

ويتزامن هذا الاجتماع مع إطلاق الاتحاد الأوروبي أول عملية بحرية في تاريخه باسم «أتالانتا» في مهمة للقضاء على القراصنة الصوماليين الذين يكتفون بالهجمات على السفن في المحيط الهندي

ويحمل أسطول الاتحاد الأوروبي تفويضاً من الأمم المتحدة، وتقضى مهمته بحماية سفن برنامج الغذاء العالمي التي تنقل مساعدات إنسانية إلى الصومال والقيام بدوريات لردع القراصنة عن مهاجمة السفن التجارية، وإطلاق النار عليهم إن لم ينصاعوا.

من ناحيته، قال قائد العملية الأدميرال فيليب جونز فى مؤتمر صحفى ببروكسل: إن اتساع مسرح العمليات (مليون كيلو مربع) فى المحيط يعد التحدى الأكبر الذى يواجه المهمة الأوروبية، مشيراً إلى أن العمل سيتمد إلى مطاردة السفن التى يستخدمها القراصنة والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

وحول آليات احتجاز هؤلاء ومحاكمتهم، أشار جونز إلى أن هناك ٤ دول أوروبية فقط لديها قوانين لمحاربة القرصنة، وهى ألمانيا وهولندا وفنلندا والسويد، إلا أنه تابع قائلاً: لكن طرق احتجاز ومحاكمة القراصنة ستتم وفق معايير أوروبية مشتركة»، مؤكداً أنه «لن يتم تحويل أى من القراصنة الذين سيتم القبض عليهم إلى بلدان تطبق حكم الإعدام».

وأضاف أن الاتحاد الأوروبى يعمل بشكل تدريجى على محاربة هذه الظاهرة، قائلاً: نحن نتبع سياسة الخطوة بخطوة، لأن هناك الكثير من الأمور التى لا بد من «معالجتها»، وأشار إلى أن السفن الحربية التى ستقوم بالعملية لن تحمل على متنها قضاة أو عناصر شرطة، وأضاف أن الاتحاد الأوروبى يناقش حالياً مع اليابان إمكانية مشاركتها فى العملية.

يذكر أن العملية الأوروبية انطلقت أمس الأول بمشاركة كل من فرنسا، وبريطانيا واليونان وألمانيا وبلجيكا وفنلندا وهولندا وإسبانيا، ومدتها عام كامل.

المصدر: ميدل ايست اونلاين

التاريخ: ١١ ديسمبر ٢٠٠٨



قرصنة البر

واشنطن تحت المجتمع الدولي على مكافحة القرصنة داخل الصومال

مشروع قرار اميركي امام مجلس الأمن يجيز لقوة دولية مطاردة
القرصنة في الأراضي الصومالية.

ميدل ايست اونلاين

واشنطن - تعمل الولايات المتحدة على صياغة قرار لمجلس الامن
الدولي بشأن استقرار الصومال والقرصنة قبالة سواحلها، كما صرح
دبلوماسي اميركي كبير الاربعاء.

وقال هذا الدبلوماسي طالبا عدم كشف هويته ان مجلس الامن الدولي
قد يجتمع الثلاثاء في ١٦ يناير/كانون الاول لمناقشة مشروع القرار.

واضاف "ان مسألة القرصنة تقلق الجميع في العالم، انها كما هو
واضح مشكلة متنامية".

واكد "ان المجتمع الدولي موحد جدا لكن لم تتسن له الفرصة للتعبير بصوت واحد حول هذا الموضوع"، معتبرا ان "العديد من الدول شاركت في محاولات لوضع حد للظاهرة لكن الجهود لم تنسق حتى الان".

ويقول نص مشروع القرار ان الولايات المتحدة تريد الحصول على تفويض من المنظمة الدولية للدول التي تلاحق القرصنة قبالة ساحل الصومال يسمح لهذه الدول بان تقوم بمطاردتهم داخل الاراضي الصومالية.

وقال دبلوماسيون بالأمم المتحدة إن الوفد الاميركي أعد مسودة نص القرار الذي يأمل الوفد أن يشكل الاساس لقرار من مجلس الامن الدولي يصدر الاسبوع القادم عندما تكون وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس في الامم المتحدة لاجراء محادثات بشأن القضايا الافريقية وقضايا الشرق الاوسط.

وقال الدبلوماسيون ان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ووزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند اللذين سيكونان في نيويورك الاثنين قد يشاركان ايضا في محادثات الصومال التي من المقرر ان تجري الثلاثاء.

وقال نائب السفير الاميركي لدى الامم المتحدة اليخاندرو وولف "يوجد تضامن كامل في المجلس واجماع على اهمية التعامل مع مشكلة القرصنة واحباطها والتعامل معها باستخدام كل اداة متاحة لنا".

وقال وولف للصحفيين "من الواضح ان هذا يشير الى البحر واذا احتاج الامر وبموافقة الصوماليين على الارض".

ويقول نص مشروع القرار ان الدول التي لديها إذن من حكومة الصومال "يجوز لها ان تتخذ كل السبل الضرورية على الساحل في الصومال بما في ذلك مجاله الجوي" للقبض على الذين يستخدمون اراضي صومالية من أجل القرصنة.

ولم يتضح ما هو الشكل الذي ستكون عليه الموافقة الصومالية. وتسود الفوضى الصومال منذ انهيار حكم الرئيس السابق محمد سياد بري قبل ١٧ عاما مضت. ويسيطر الاسلاميون الان على معظم جنوب الصومال.

وقال دبلوماسيون انه من غير الواضح نوع القوة التي سيسمح بها للدول التي تقرر ملاحقة القرصنة على الارض. ولم يتضح ايضا ان كان الجيش الاميركي سيشارك في ذلك.

وهناك بالفعل عدة عمليات بحرية دولية في منطقة القرن الافريقي من بينها بعثة لحلف الاطلسي لمكافحة القرصنة لكن اعمال القرصنة لم تتوقف.

واتفق الاتحاد الاوروبي الاثنين على بدء عمليات بحرية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال تشارك فيها سفن حربية وطائرات.

وقد بدأ مؤتمر دولي حول القرصنة في البحار الاربعاء في نيروبي يفترض ان تقترح فيه الامم المتحدة وضع اطار قانوني يسهل توقيف القرصنة وملاحقتهم في الدول الساحلية المجاورة للصومال.

المصدر: موقع امريكا دوت غيوق

التاريخ: 11 ديسمبر 2008

السلام والامن | إقامة عالم أكثر استقراراً

11 كانون الأول/ديسمبر 2008

المجتمع الدولي يركز اهتمامه على مكافحة القرصنة
أصوات تنادي بمعالجة الأسباب الأساسية للقرصنة في الصومال

من جاكين بورت، المحررة في موقع أميركا دوت غوف
بداية النص

واشنطن،- تبحث الولايات المتحدة، ومعها دول أخرى وهيئات دولية، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، عن السبل الكفيلة بوقف قرصنة السفن التجارية وناقلات النفط والبواخر السياحية المحملة بالسياح واليخوت الخاصة مقابل سواحل شرق إفريقيا.

فقد تقدمت حكومة الرئيس بوش إلى مجلس الأمن الدولي في 9 كانون الأول/ديسمبر بمشروع قرار يخول الحكومات الأجنبية في حالة إقراره، إخطار حكومة الصومال الفدرالية الانتقالية بأنها ستلاحق القرصنة على البر في الصومال وتوقف التخطيط لعمليات السلب. ويسمح مشروع القرار باستخدام الأجواء الصومالية، كما يتيح الفرصة لزيادة الأدوات المتاحة لأولئك الذين يحاربون القرصنة في البحر.

وجاء في تقرير لمكتب البحرية الدولية أن القرصنة استولوا على 40 سفينة في العام 2008 وأن القرصنة يحتجزون مئات البحارة. وأعلن مكتب البحرية الدولية في تحذير له من القرصنة في 4 كانون الأول/ديسمبر أن بعض القرصنة الصوماليين يقومون بعمليات أقرب مما كانت من شواطئ كينيا مستخدمين سفناً كبيرة كقواعد "السفن الأم" لمساعدة قوارب وسفن الهجوم الصغيرة.

وقد طوّقت سفن البحرية الأميركية وسفن حربية من دول أخرى الباخرة الأوكرانية التي تحمل اسم إم في فاينا (MV Faina) التي سيطر عليها القرصنة، وذلك للحيلولة دون وصول حمولتها التي تشمل 30 دبابة من الطراز العائد لفترة الاتحاد السوفييتي وأسلحة وذخائر إلى الشواطئ الأفريقية، بينما يجري التفاوض على الفدية. ويحتجز القرصنة الآن ما يقدر بـ 14 سفينة.

وكان حلف شمال الأطلسي قد أصدر بلاغا في 3 كانون الأول/ديسمبر أكد فيه التزامه بمحاربة "بلاء" القرصنة التي تشكل كارثة عند القرن الأفريقي. قامت سفن تابعة لحلف الأطلسي من إيطاليا وتركيا وبريطانيا مؤخرا بحراسة شحنات بحرية من مواد برنامج الأغذية العالمي لإغاثة الصومال.

وكان حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد بدأ بتسيير هذه الحراسات بعد أن تزايد تعرض البواخر المستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي للخطر أثناء إبحارها في خليج عدن. وقد مكنت مهمة عمليات الحراسة برنامج الأغذية من إيصال أطنان من المساعدات الإنسانية.

ومن المعروف أنه يوجد للبحرية الأميركية عدد من السفن الحربية في المنطقة من قبل بهدف ردع الإرهاب والقيام بمناورات تدريبية مع الأساطيل الأفريقية. وصرح نائب الأميرال البحري الأميركي وليام غورتني الذي يقود القوات البحرية المشتركة بأنه على الرغم من أن هجمات القرصنة تشكل خطراً على التجارة العالمية فإن على السفن التجارية أن تدرك أن الأساطيل لا

تستطيع توفير حماية كاملة لها في مياه تمر بها السفن وتزيد مساحتها عن أكثر من مليون كيلومتر مربع.

وقد تلقت سفن البحرية الأميركية في ٨ كانون الأول/ديسمبر مساعدة جديدة عندما أرسل الاتحاد الأوروبي ست سفن حربية وثلاث حاملات طائرات للتمركز في المنطقة. وتقوم قوة الاتحاد الأوروبي البحرية للصومال (المعروفة أيضا باسم عملية أتلانتا) حاليا بحراسة شحنات برنامج الأغذية العالمي.

ونشر الاتحاد الأوروبي القطع البحرية دعما لقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بالقرصنة. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر، على وجه التحديد، مدد مجلس الأمن الدولي العمل بالقرار ١٨٤٦ الذي تبنته الولايات المتحدة ويحول الأساطيل البحرية مكافحة القرصنة في المياه الصومالية. وصرحت سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة روزماري ديكارلو، نائبة المندوب الأميركي للشؤون السياسية الخاصة، بأن القرار ١٨٤٦ "بداية لإيجاد أسلوب شامل لمعالجة القرصنة في تلك المنطقة".

وبالإضافة إلى الجهود التي تبذل في الأمم المتحدة، يتعاون المسؤولون الأميركيون بشكل ثنائي مع البلدان الأوروبية المختلفة. وقالت ديكارلو إن من المهم بالنسبة للدول المعنية بمنع القرصنة أن تركز اهتمامها في كيفية التعامل مع القرصنة والقبض عليهم. وأضافت أن هناك وثيقة للأمم المتحدة توفر الوسائل الكافية لمحاكمة القرصنة، عدا عن أن هناك صلاحيات قانونية أخرى يمكن أخذها في الاعتبار.

وعلى الرغم من أن نسبة أقل من واحد بالمئة فقط من السفن والبواخر التي تعبر خليج عدن تعرضت للمضايقة من أعمال القرصنة، فإن الخبراء يتكهنون بأن المشكلة ستزداد سوءا. من قبيل المثال على ذلك أن دومنيك دونالد من شركة إيجيس الدفاعية، وهي شركة تقدم خدمات إدارية للأمن والمخاطرة ومقرها لندن، أبلغ مؤسسة هاريتج (التراث) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر أن القرصنة اكتشفوا الفجوات الموجودة في الإمكانيات البحرية.

وصرح بيتر فام الأستاذ في جامعة جيمس ميسون ويكتب عن القرصنة، لموقع أميركا دوت غوف بأن الهجمات أخذت في الانتشار والتوسع "لأن القرصنة هي جريمة الفرصة". وقال إن الحكومة الضعيفة في الصومال غير قادرة على السيطرة على جماعات القرصنة في حين يدفع أصحاب السفن مبالغ كبيرة كفدية.

وأعرب فام عن اعتقاده بأن زيادة في الوجود البحري الحربي قد لا تنجح بالضرورة. وقال إنه في حين إن الأساطيل المختلفة تبادلت المجاملات المعتادة، فقد بقي عليها أن توحد عملياتها.

في غضون ذلك تتجه المنظمات الدولية نحو اتخاذ موقف منسق أكثر تشددا واقتحاما. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لقواعد الاشتباك التي سترشد قوات الاتحاد الأوروبي البحرية العاملة عندما تدخل عملية أتلانتا المياه الموبوءة بالقرصنة. وقال مسؤولون في حلف الأطلسي إنهم يدرسون تدابير إضافية للعمليات ضد القرصنة.

البحث عن حلول على البر

قال ملازم البحرية الأميركية ناثن كريستنسن، الذي يعمل مع الأسطول الخامس من مركزه في البحرين، إن الحل الفعلي للقرصنة هو على البر. فقد صرح لمجلة تايم بأن القرصنة مضطرون إلى النزول على البر في نهاية المطاف، وإن وضع الصومال حيث لا سلطة للقانون الذي يسمح للقرصنة بالانتعاش هناك هو أساس المشكلة ويجب معالجته.

أما تقييم فام للوضع فكان كالتالي: "لن تكون هناك نهاية للوضع الجامح اللاقانوني في البحر في النهاية ما لم تتم معالجة الوضع على الأرض في الصومال حيث لا دولة". إلا أنه دعا إلى تخفيف المشكلة عن طريق استثمار السفن في ترتيبات أمنية ورفض دفع الفديات. وقال إن تعزيز عمليات الأساطيل بشكل أقوى وجعل القرصنة مكلفة للقرصنة "سيجعل أسلابهم أقل جاذبية".

وستقوم وزيرة الخارجية رايس بزيارة إلى الأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر كي تضغط من أجل إقرار مشروع القانون الذي يسمح للبلدان الأجنبية وللمنظمات التي تتعاون مع الحكومة الصومالية أن تتخذ "كل التدابير اللازمة ضد القرصنة" على البر الصومالي وفي أجواء

الصومال. وستكون تلك الصلاحية في الوصول محددة بـ ١٢ شهرا.

وفي حين أن الأمر يحتاج إلى التزام طويل الأمد من المجتمع الدولي، فإن استعادة سلطة القانون هي الحل الذي تفضله ديكارلو أيضا. وهي تقول "إن ما نحتاجه هو توفير بيئة آمنة (في الصومال) تسمح للحكومة الانتقالية بالأداء" بفاعلية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ ديسمبر ٢٠٠٨

تقرير دولي: العاملون في الجيش والشرطة الصوماليين أهم مصادر تمويل القراصنة

نيويورك - طارق فتحي:

حذر تقرير مجموعة المراقبة الخاصة بالصومال التابع لمجلس الأمن من حالة الشلل العام التي تعاني منها الدولة نتيجة هروب العاملين بالجيش والشرطة الصوماليين وتركهم مواقعهم اخذين معهم اسلحتهم وعتادهم العسكري.

وقال رئيس مجموعة المراقبة الخاصة التابعة للمجلس امس ان العاملين الهاربين من الجيش هم أحد أهم المصادر الأساسية للأسلحة والذخائر في الصومال، الي جانب الواردات غير المشروعة من اليمن، ومشتريات السلاح لجماعات المعارضة التي يمولها ممولون مختلفون محليون واجانب.

وقال السفير دو ميسانى كومالو مندوب جنوب افريقيا الدائم لدي الأمم المتحدة ورئيس المجموعة ان هناك تآكلا واستنزافا بنسبة ٨٠% في قطاع الامن التابع للحكومة الانتقالية، حيث ترك ما يقرب من ١٥ الفا من الجنود وأفراد الشرطة الخدمة، مشيرا الي ان الفساد المستشري في الصومال يحول دون استخدام نسبة الـ ٧٠% المخصصة من إيرادات الحكومة الصومالية الانتقالية لدعم قطاع الأمن.

واتهم سفير جنوب افريقيا المنظمات الخيرية بالوقوف وراء تمويل جماعات المعارضة المسلحة، كما وصف ظاهرة القرصنة بأنها صناعة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، حيث يعمل بها نحو ١٥٠٠ قرصان يستخدمون اكثر من ٦٠ زورقا صغيرا والعديد من السفن، لكنه أشار الي أن هؤلاء القراصنة يبررون اعمالهم بالاستغلال الاجنبي لموارد بلادهم البحرية.

وأكد أن زعماء القراصنة معروفون جيدا في الصومال وبالتالي يمكن تحديد هوياتهم حيث يتمركز غالبيتهم في شمال البلاد.

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط

التاريخ: ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨

العليمي يبحث مع وفد خفر السواحل الياباني مكافحة القرصنة البحرية



رشاد العليمي

محيط : بحث الدكتور رشاد محمد العليمي نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية باليمن مع الوفد الياباني برئاسة كيوليوكي ناجاي قائد في خفر السواحل الياباني، محادثات التعاون المتصلة بمكافحة القرصنة البحرية والإرهاب.

ووفقا لما ورد بوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" ، أشاد نائب رئيس الوزراء بدعم الأصدقاء اليابانيين لخفر السواحل اليمنية ، مؤكداً الحاجة إلى تعزيز التعاون خلال الفترة المقبلة وبخاصة في المجالين الفني والتدريب والتأهيل.

ومن جانبه ، أبدى كيوليوكي ناجاي استعداد الجانب الياباني للتعاون ، ودعم مصلحة خفر السواحل، وبما يخدم المصالح المشتركة.

حضر اللقاء رئيس مصلحة خفر السواحل العميد علي أحمد راصع ، وسفير اليابان بصنعاء.

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨

مشاورات لتشكيل قوة عربية مشتركة لمكافحة القرصنة
الرئيس الصومالي يعزل الحكومة ورئيسها بسبب غياب الأمن



القاهرة-بيداوا - ليلي عبد الحميد-وكالات

أعلن الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أحمد أمس أنه قرر "إعفاء" رئيس وزرائه نور حسن حسين وأعضاء حكومته من مناصبهم بسبب إخفاقهم في تحقيق الأمن، و سارع نور الى الطعن في القرار، على خلفية انقسام السلطة حيال المعارضة التي تحزرت تقديما، وقال أحمد في مؤتمر صحفي بمدينة بيداوا إن رئيس الوزراء فشل في تحقيق الأمن في الصومال ، مؤكدا أن إقالة الحكومة إنما تأتي "لانتقاذ البلاد"، وأوضح أحمد أنه سيجري تعيين رئيس جديد للوزراء في غضون ثلاثة أيام، وحسن حسين نور عدي هو ثاني رئيس وزراء يعزله يوسف من منصبه، وتولى رئاسة الوزراء قبل نحو عام فقط.

وقال أحمد أمام حشد من النواب والصحفيين بمقر إقامته في بيداوا إن الحكومة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها كما أشار الى الكثير من "الاختلاسات وسوء الإدارة"، ورد حسين في تصريح لوكالة فرانس برس أن "الرئيس تكلم باسمه، في انتهاك للأنظمة والقوانين"، فلا يحق له إقالة رئيس وزراء الحكومة الفدرالية الانتقالية، ولا يحق للرئيس بموجب قانون تنظيم الحكومة الفدرالية الانتقالية أن يقيل رئيس الوزراء بلا موافقة البرلمان، وأعرب يوسف عن الثقة من أن "أغلبية النواب يؤيدون قراره"، غير أنه أكد أنه سيحترم قرار البرلمان.

وأكد الرئيس الصومالي أن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أواخر أكتوبر في جيبوتي بين الحكومة الصومالية والمعارضة، لن يتأثر بمغادرة رئيس الوزراء، وأضاف أن "عملية المصالحة الوطنية ستواصل في الحكومة الحالية"، واعتبر مراقبون كثيرون أن نور حسن حسين لعب دورا جوهريا في مفاوضات السلام التي لم تشمل ميليشيات حركة الشباب المتشددة ولا خفضت حدة أعمال العنف، وقال حسين "ادعو الشعب الصومالي والمجتمع الدولي الى عدم الذعر او الخوف من وجود فراغ سياسي، فحكومتي ستواصل السعي الى السلام".

وأشار المتحدث باسم الحكومة عبد الله عدي إلى أن "الرئيس لا يملك الحق في عزل رئيس الوزراء ولكنه يمكنه فقط تقديم اقتراح بعزله أمام البرلمان مما يعني أن قرار يوسف لا معنى له"، يشار إلى أن الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء المقال وقعت بينهما مواجهات عديدة بسبب الخلاف حول عملية السلام وفق اتفاق جيبوتي نظرا لمناصرة حسين لتوقيع الاتفاق في الوقت الذي رفض فيه أحمد هذا الأمر، كما أن هناك خلافات بينهما حول عملية المصالحة في الصومال، ويأتي عزل رئيس الوزراء في أوج الأزمة السياسية الطاحنة التي تمر بها الصومال بعد نجاح ميليشيا الشباب الصومالية في السيطرة على جزء كبير من القطاع الجنوبي للبلاد، بجانب عودة شيخ شريف شيخ أحمد رئيس مجلس المحاكم المخلوع إلى مقديشو الأربعاء الماضي بعد عامين من طرده.

الى ذلك كشف الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى النقيب عن مشاورات تجري حاليا لتشكيل قوة عربية مشتركة

لمواجهة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وقال انه وجه رسائل الى وزراء الخارجية العرب بهذا الخصوص، واضاف ان التحرك الدولي لمواجهة هذه الظاهرة لازال في بدايته، موضحا اننا نتحدث عن الامن والاستقرار في البحر الاحمر وهذا يحتاج لقوة بحرية عربية يتم اقرارها بموجب مجلس الجامعة العربية وكذلك مجلس الامن والسلم العربي وتكون مهمتها ليست فقط معالجة الوضع اليوم، وانما ايضا في حال حدثت اية تهديدات اخرى مستقبلية.

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨

قراصنة يختطفون سفينة وزورقا في خليج عدن
أزمة الصومال تتفاقم.. حسين وجوليد رئيسان لحكومتين



بيدوا - وكالات

تفاقت الأزمة السياسية في الصومال عين الرئيس الصومالي عبد الله يوسف رئيساً جديداً للحكومة متجاهلاً رفض البرلمان بأغلبية ساحقة لقراره بإقالة رئيس الوزراء نور حسن حسين.

وأعلن يوسف أنه اختار وزير الداخلية السابق محمد محمود جوليد رئيساً للوزراء متهماً البرلمان بأنه اتخذ "القرار الخاطئ" أمس الأول

حين قرر إعادة تعيين حسين بعدما أقاله هو يوم الأحد الماضي. وقال للصحفيين "بعد التشاور مع نواب البرلمان عينت اليوم محمد محمود جوليد رئيساً للوزراء بعدما فكرت جيدا في القرار الخاطئ الذي اتخذته البرلمان" وإمعاناً في تحدي النواب، عقد اجتماعاً لمجلس وزرائه الجديد داخل فندق في مدينة بيدوا، حيث مقر البرلمان الصومالي ليرسخ الانقسام في السلطة بقيادة إدارة موازية.

صوماليون تظاهروا في مقديشو أمس احتجاجاً على قرار يوسف بتعيين جوليد - أ.ب.

وذكر جوليد أنه سيواصل الجهود لتحقيق السلام وقال عقب تعيينه "سأواصل العمل على عملية المصالحة وسوف أتشاور مع جميع الأطراف بالصومال" غير أن حسين تعهد بمواصلة توليه منصبه بدعم البرلمان وتظاهر أنصاره في العاصمة مقديشو احتجاجاً على تصرفات يوسف.

ورفض الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إقالة حسين وطالبا الزعماء الحكوميين المتصارعين بإنهاء خلافاتهم والتركيز على تحقيق السلام في البلاد. وأعلنت كينيا أنها والهيئة الحكومية للتنمية في دول شرق أفريقيا "إيجاد" لا تعترفان بجوليد واتهمت يوسف بتصعيد مشكلات الصومال. وقال وزير الخارجية الكيني موسى ويتانجولا خلال مؤتمر صحفي في نيروبي "إذا واصل الزعماء الصوماليون تعريض عملية السلام للخطر ستفرض كينيا عقوبات" وأضاف أن كينيا و"إيجاد" تعدان بيانات حول موعد فرض عقوبات عليهم مثل إلغاء تأشيرات وتجميد أصول وفرض قيود على السفر ورجح محللون انعكاس الأزمة السياسية على الوضع الأمني إذ أن هناك مخاوف من أن المعسكرات السياسية المتصارعة يمكن أن تحيي الميليشيات وتعيد حربها إلى الشوارع.

على صعيد آخر، ذكرت وكالة أنباء الأناضول التركية نقلاً عن مسؤول في البحرية الأميركية أن قراصنة صوماليين اختطفوا سفينة شحن تركية في خليج عدن وصرح منسق برنامج مساعدة البحارة في شرق أفريقيا اندرو موانجورا لصحفيين بمقره في نيروبي بأن القراصنة الناشطين في خليج عدن اختطفوا زورقاً قطر إندونيسيا قبالة ساحل اليمن بينما كان في طريقه لماليزيا.

المصدر: موقع امريكا دوت غوف

التاريخ : ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨

رايس تقول إنه يجب عدم السماح للقرصنة باتخاذ مياه الصومال الإقليمية ملاذا آمنا
وزيرة الخارجية تأمل في توصل الفئات الصومالية من عملية جيبوتي إلى رسم طريق الاستقرار

بداية النص

واشنطن - تحدثت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس إلى الصحفيين في نيويورك الثلاثاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر بعد حضورها اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي ناقش فيه الوضع في الصومال. واستهلّت رايس حديثها الصحفي بالكلمة التالية:

لقد حضرت لتوي جلسة ناجحة جدا لمجلس الأمن الدولي حول القرصنة. وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥١، وهو قرار قوي يتناول مسائل اعتقال القرصنة مع تقديمهم للمحاكمة ومع القدرة على استخدام كل الوسائل المتاحة على اليابسة وفي البحر أيضا، لأن التاريخ علمنا أنه لا يمكن احتواء هذه المشكلة فعلا باعتبارها مجرد مشكلة بحرية.

تحدثنا كثيرا عن الحاجة إلى تنسيق المعلومات الاستخبارية وعن تبادل المعلومات. وستترأس الولايات المتحدة مجموعة اتصال خاصة بالقرصنة على الساحل الصومالي. كما تحدثنا عن الحاجة إلى اتخاذ السفن التجارية الوسائل ذات الطبيعة الدفاعية التي يتوفر بعضها فعليا كي لا يستطيع القرصنة تحويل الوضع إلى وضع رهائن، لأنه عندما ينشأ وضع رهائن يصبح الوضع أكثر خطورة.

وهكذا كان البحث وافيا. إلا أن كل الأعضاء تحدثوا في نهاية المطاف عن الحاجة إلى معالجة السبب الأساسي للمشكلة وهو عدم استقرار الصومال. وهناك تأييد شديد في الوقت الذي تدعم فيه الولايات المتحدة عملية جيبوتي والأمل في إحلال السلام مع بدء الفئات الصومالية محاولة رسم مسيرة التقدم إلى الأمام.

أود أن أشير أيضا إلى أننا ندعو أعضاء الحكومة الانتقالية إلى معالجة قضاياهم الداخلية الخاصة بانفسهم. فهناك حاجة إلى وجود حكومة مستقرة هناك وإلى معالجة خلافاتهم لأن شعب الصومال يستحق ذلك.

وتحدثنا أخيرا عن الوضع الأمني. ونحن نولي احتراما شديدا لأميسون، قوة الاتحاد الأفريقي، لما تفعله هناك. وكانت الولايات المتحدة داعما كبيرا لها. فقد دربنا - وساعدنا في التدريب والنقل والتجهيزات اللوجستية والدعم المالي. إلا أننا نعتقد أن قوة حفظ سلام دولية مناسبة من الأمم المتحدة، كما طالب الاتحاد الأفريقي، ضرورية هناك. فمع أن أميسون تؤدي مهمة جيدة جدا هناك فإن لنا تجربة مع المساهمات التطوعية والتدريب التطوعي بأن لنا في وضع ملح كالوضع في الصومال جهازا في داخل الأمم المتحدة يستطيع التعامل مع هذا النوع من الأوضاع.

وعليه، فإن الولايات المتحدة تعتقد جازمة بأنه يجب أن نحصل على قرار من مجلس الأمن الدولي في أسرع وقت ممكن. والواقع هو أننا نعتقد بأن علينا أن نجرب أن نستصدر قرارا من مجلس الأمن بحلول نهاية العام. ولذا فإننا سنعالج هذه المسألة بشكل مستقل. فهي ليست أمرا بدأناه اليوم، فنحن ما نزال نجري مشاورات.

وفي إثر انتهائها من كلمتها، سئلت رايس عن حادثي استيلاء القراصنة على سفينتين مقابل الساحل الصومالي خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية وعن إمكانية ملاحقة القوات الأميركية للخاطفين برا فقالت ما يلي:

لا أريد أن أتخذ موقفا تكهنيا. أعتقد أن من الأفضل أن لا أعلق بشكل نظري. فنحن - الولايات المتحدة، جزء من المجهود الدولي، ولنا قوات بحرية تشارك في تلك الجهود. لكن ما يقتضيه (هذا العمل) هو تخويل بعدم السماح بجعل البحر - الحدود البحرية الإقليمية ملاذا آمنا وحدا بحريا آمنا للقراصنة. ولذا فإن ما نفعله أو لا نفعله في مسائل كالمطاردة الحامية وغيرها، هو أن نتصرف بالنسبة لكل حالة على حدة، على ما أعتقد. وعليه فإنني لا أريد أن ألزم الولايات المتحدة بأي شيء تكهني أو افتراضي. مرة أخرى أقول إن التحويل كان تخويلا هاما.

أما بالنسبة للحادثين اللذين وقعوا، فأعتقد أنهما يدلان على زيادة تفاقم هذه المشكلة. فالقراصنة يشكلون خطرا على التجارة. وهم خطر على الأمن. ولعل الأهم هو أنهم خطر على مبدأ حرية الملاحة في البحار.

وأجابت رايس عن سؤال حول ما إذا كانت هناك تحفظات على نزول القوات الأميركية إلى البر وما إذا كان القرار الدولي لا يمنح مثل هذا التحويل فقالت:

ما كنت لأكون موجودة هنا سعيا وراء تخويل بالنزول إلى البر لو لم تكن الولايات المتحدة، وربما الأهم رئيس الولايات المتحدة، وراء هذا القرار. ولذا فإن أي كلام عن هذا الموضوع هو كلام أصوات ينبغي فهمها ضمن إطار أنني أرسلت إلى هنا كي أحصل على تخويل بالنزول إلى اليابسة، ولذا لم نخلق حدا فاصلا لمحمية للقراصنة بين البحر والبر (المياه الإقليمية). وهذا موقف تؤيده الولايات المتحدة ككل.

ووجه أحد الصحفيين سؤالا لوزيرة الخارجية حول إمكانية فرض عقوبات على إريتريا بسبب تدخلها في الصراع الصومالي وعن إعفاء الرئيس الصومالي رئيس الوزراء من منصبه فأجابت رايس بما يلي:

الوزيرة رايس: حسنا، نحن قبل كل شيء نعتقد أن رئيس وزراء الصومال لا يُعفى إلا بقرار من البرلمان. ولذا فإننا ما زلنا نعترف به، وقد أوضحنا هذا لرئيس الصومال.

ثانيا، ينبغي عليهما (الرئيس ورئيس الوزراء) أن يعملوا معا. فلهيما مشاكل كثيرة ينبغي أن لا تشغلها عنها فورات كهذه. أعني أن شعب الصومال يستحق أفضل من هذا. كنت الآن في جلسة تعهد فيها المجتمع الدولي بكل أنواع الدعم للصومال وكل أنواع المساعدة للصومال. وسواء اتفقنا مع بعضنا أم لا حول نوع القوة المحددة التي يمكنها إحلال الأمن، فالجميع هناك يريدون أن يستتب الأمن في الصومال، ويريدون رؤية عملية جيبوتي وقد نجحت. وأقل ما يمكن أن يفعله قادة الصومال هو أن يلتزموا بالمثل بهذا الهدف، ونحن نبعث بهذه الرسالة بقوة.

أما بالنسبة لإريتريا فإننا سندرس المسألة. نحن نعتقد بوجود مصاعب تسببها سياسات إريتريا، وسندرس التدابير التي ينبغي علينا اتخاذها.

المصدر: موقع امريكا دوت غوف

التاريخ: ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨

التصدي الدولي للقرصنة يقترب من سواحل الصومال
مجلس الأمن الدولي يرخص بالتحرك ضد قرصنة أعالي البحار

من ديفيد ماكيبي، المحرر في موقع أميركا دوت غوف

بداية النص

واشنطن،- وافق مجلس الأمن بالإجماع على قرار يسمح للدول بالانضمام إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال في اتخاذ إجراءات ضد القرصنة العاملين على أراضيها.

وتقول وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس "إن التاريخ أثبت مرات عديدة أن العمليات البحرية وحدها ليست كافية للقضاء على القرصنة."

وكانت رايس قد توجهت إلى الأمم المتحدة، في واحدة من أواخر مبادرات السياسة الخارجية المهمة لحكومة بوش، من أجل دعم القرار يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر الذي شارك في إعداد مشروعه كل من بلجيكا وفرنسا واليونان وليبيريا وكوريا الجنوبية، والذي يخول الدول اتخاذ "كل الإجراءات اللازمة" لوقف أي شخص يستخدم الأراضي الصومالية لتخطيط أو تنفيذ عمليات قرصنة.

وقد انضم إلى رايس في اجتماع مجلس الأمن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند للتصويت على القرار رقم ١٨١٣ الذي وافقت عليه كل الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن الدولي. وهذا القرار هو القرار الرابع ضد القرصنة الذي يوافق عليه المجلس خلال العام الحالي، لكنه أول قرار يسمح باتخاذ إجراءات على أرض الصومال، الذي نُكب منذ عقود عديدة بالعنف وعدم الاستقرار والفقر وحكم أمراء الحرب.

وكان القرصنة الصوماليون قد استخدموا خلال العام ٢٠٠٨ القوارب السريعة في مهاجمة أكثر من ١٠٠ سفينة أثناء عبورها خليج عدن - أحد أكثر خطوط الشحن البحري ازدحاما في العالم، إذ تعبره ٢١ ألف سفينة سنويا من البحر المتوسط والبحر الأحمر إلى المحيط الهندي. ومن بين الأربعين سفينة التي تم الاستيلاء عليها خلال العام الحالي سفينة تسمى (فينة) وهي سفينة شحن أوكرانية تحمل ذخيرة وأسلحة ثقيلة تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليون دولار، وسفينة (سيرياس ستار)، وهي سفينة شحن عملاقة سعودية كانت تنقل كمية من البترول الخام تقدر قيمتها بـ ١٠ مليون دولار.

وطبقا لما ذكرته المنظمة البحرية الدولية فإن القرصنة يحتجزون في أحد الموانئ الصومالية التي يسيطرون عليها في الوقت الراهن ١٤ سفينة وأكثر من ٢٥٠ شخصا من أفراد طواقمها ينتمون إلى ٢٥ دولة ويطالبون بدفع فدية مقابل الإفراج عنهم.

وكانت الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة قد اصطدمت بالقيود التي تحد من قدرتها على تعقب القرصنة في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى التساؤلات القانونية المتعلقة بالسماح باتخاذ إجراءات



ضابط في البحرية الامريكية يراقب الحركة على متن سفينة شحن مستولى عليها قرصنة صوماليون في ٢٥ ايلول / سبتمبر.

ضد القرصنة في المياه الدولية. وكانت دوريات المراقبة البحرية قد أقلت القبض على بعض القرصنة ثم اضطرت لإطلاق سراحهم على سواحل الصومال، كما تمكنت دوريات أخرى من محاصرة سفن مختطفة أخرى لكنها تجنبت المخاطرة بأرواح طواقمها من المدنيين بمحاولة اعتقال السفن للقبض على القرصنة.

لكن وزيرة الخارجية الأميركية ريس قالت إن "المجتمع الدولي كانت لديه السلطة القانونية الكافية والآليات المتاحة للقبض على القرصنة ومحاكمتهم، لكن ربما لم تكن الإرادة السياسية ولا التنسيق المطلوب موجودان لتنفيذ ذلك".

وكانت ست سفن حربية تابعة للبحرية الأميركية قد نشطت في البحث عن القرصنة خلال الأشهر الأخيرة بمشاركة قوات بحرية من الدانمرك وفرنسا والهند وماليزيا وروسيا والمملكة العربية السعودية.

وبطلب من الأمم المتحدة تقوم قوات بحرية تابعة لعمليات حلف شمال الأطلسي منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر بحماية السفن منها ثماني سفن تعمل لحساب برنامج الغذاء العالمي لنقل ٣٠ ألف طن من المساعدات الإنسانية للصومال.

وقد تعززت قوات الناتو بالقرار الذي اتخذته دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٧ يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر بإرسال مزيد من السفن والجنود من بلجيكا وفرنسا وألمانيا واليونان وهولندا وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة.

وقد ترسل الصين أيضا قواتها البحرية إلى المنطقة خلال الأسابيع القادمة. إذ إن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية صرح يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر بأن "الحكومة الصينية تؤيد قرار المجتمع الدولي التعاون بشأن مشكلة القرصنة حسبما يقضي القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي".

ومن المقرر أن تشكل الولايات المتحدة جماعة اتصال خاصة بموضوع القرصنة لكي يساهم ذلك في تحسين تنسيق الجهود الدولية البحرية، ويشجع شركات الشحن على تعزيز سبل الأمن، ويساهم في بناء القدرات القانونية لدول المنطقة لمحاكمة القرصنة. فحسبما قالت وزيرة ريس "إن القرصنة مجزية في الوقت الراهن، والأسوأ من ذلك أن القرصنة لا يتكبدون سوى ثمن ضئيل لجرانهم".

القرصنة ليست سوى عرض للتحديات التي تواجهها الصومال:

قالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إن مشكلة القرصنة تبرز التحدي الأكبر وهو استقرار الصومال. ودعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التفكير في تشكيل قوة حفظ سلام جديدة يبعثون بها إلى تلك الدولة المضطربة.

وأضافت رايس أن "القرصنة ليست سوى عرض لمرض. إنها عرض لعدم الاستقرار، والفقر وغياب القانون التي نكبت بها الصومال منذ عقدين."

وكانت الولايات المتحدة قد ساهمت بمبلغ ٦٧ مليون دولار لتدريب وتجهيز قوة حفظ سلام أفريقية مكونة من ست دول، كانت قد طلبت من الأمم المتحدة إرسال بعثة لمساعدتها على دعم الحكومة الانتقالية. وتواجه الحكومة الصومالية تحديات كبيرة ممثلة في النزاعات القبلية بين الميليشيات التابعة للعشائر المختلفة، والعديد منهم يشارك في عمليات القرصنة، بالإضافة إلى الجماعات المتطرفة المعروفة بعلاقتها بجماعة القاعدة.

وقالت رايس إن الولايات المتحدة ستتعاون مع الدول الأخرى من أجل حشد الدعم لبعثة الأمم المتحدة في المستقبل علاوة على مساعدة الصومال في مكافحة عمليات الصيد البحري غير المشروعة وإلقاء النفايات على الشواطئ التي دفعت العديد من الصيادين للجوء إلى القرصنة.

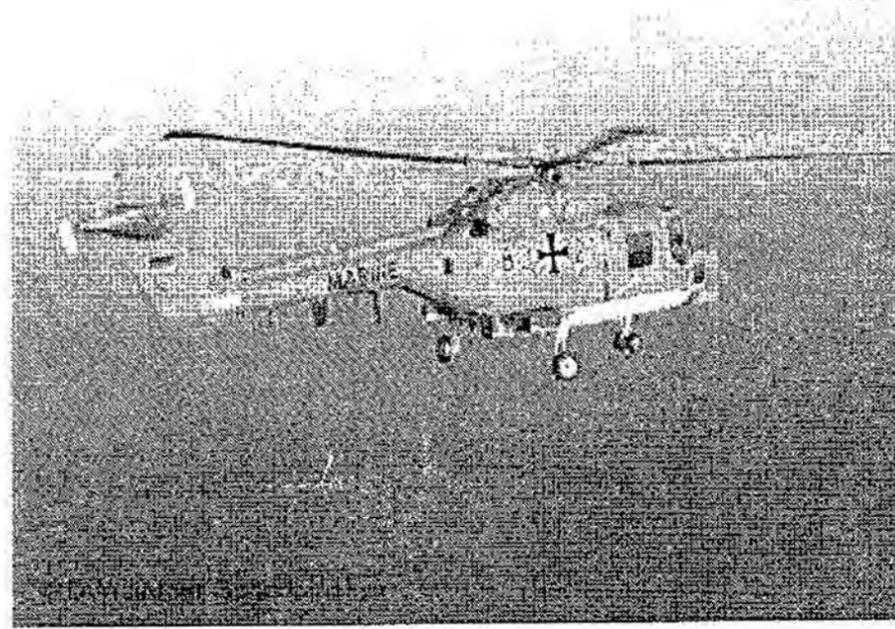
وحسبما أشارت رايس فإنه "بمجرد عودة السلام والأمن إلى طبيعتها في الصومال، فإننا نعتقد أن الصوماليين سيكون بمقدورهم بدء السير على طريق التنمية الاقتصادية الحقيقية. إن توفير بدائل للقرصنة والعمليات الإجرامية أمام شعب الصومال هي أفضل استراتيجية ثابتة على المدى الطويل

للقضاء على القرصنة."

المصدر: موقع دويتشه فيله الألماني

التاريخ: ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨

"القوات الألمانية لن تتوغل في الأراضي الصومالية لملاحقة القرصنة"



البرلمان الألماني يناقش مشاركة ألمانيا في مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي، وسط تحذيرات من خطورة المهمة، لكن أطراف حكومية وسياسية تؤكد على أن نطاق عمليات القوات الألمانية سينحصر في السواحل دون التوغل في الأراضي الصومالية

بدأ البرلمان الألماني (البوندستاغ) اليوم الأربعاء (١٧ ديسمبر/كانون الأول) في مناقشة طلب الحكومة بالموافقة على مشاركة قوات البحرية الألمانية ضمن القوة الأوروبية "أتلانتا" في مكافحة أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. ومن المنتظر أن يصوت البرلمان يوم الجمعة المقبل حول المشاركة الألمانية في المهمة الأوروبية، وسط توقعات بالموافقة بأغلبية كبيرة.

وكانت الحكومة برئاسة أنجيلا ميركل قد طلبت من برلمان بلادها في وقت سابق من الأسبوع المنصرم الموافقة على استخدام سفينة حربية ألمانية في مهمة للاتحاد الأوروبي، التي انطلقت يوم الاثنين الماضي، لمكافحة القرصنة قبالة الصومال. وستشارك برلين بالفرقاطة البحرية "كارلسروه" وما يصل إلى ١٤٠٠ بحار وطيّار وأفراد عسكريين آخرين، لكن يجب أن ينتظر عملية موافقة البرلمان على هذه المهمة.

مكافحة القرصنة في السواحل فقط

ودعا وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، اليوم برلمان بلاده إلى منح الجيش الألماني تفويضا لمكافحة القرصنة، وطالب شتاينماير في كلمة أمام البرلمان بمنح البحرية الألمانية "تفويضا قويا" للمشاركة في مهمة دول الاتحاد الأوروبي، يسمح لها باستخدام القوة ضد القرصنة البحريين، ولكن دون تعقبهم داخل الأراضي الصومالية. في الوقت نفسه قال وزير الدفاع الألماني فرانس جوزيف يونج إن التفويض الممنوح للبحرية سيسمح لها بإطلاق النار على مقدمة زوارق القرصنة واغراقها إذا لزم الأمر.

وفي سياق متصل قالت الناطقة باسم الحزب الليبرالي الحر لشؤون الدفاع، بيرغيت هومبورغ، في حديث لها مع القناة الأخبار الألمانية (إن.تي.في) إن حكومة بلادها كانت قد أعلنت أنها لن تشارك في أي عمليات عسكرية داخل الأراضي الصومالية، وبالتالي فإن المشاورات داخل البرلمان الألماني ستسند إلى التفويض القديم للأمم المتحدة، الذي استندت إليه الحكومة الصومالية، والذي يقتصر على مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الأمن الدولي صادق مساء أمس الثلاثاء على قرار، تُمنح بموجبه القوات الأجنبية قبالة السواحل الصومالية، تفويضا جديدا يتضمن صلاحيات إضافية تخول لها ملاحقة القرصنة داخل الأراضي والأواء الصومالية. وتم تحديد هذا التفويض بمدة زمنية لا تتجاوز ١٢ شهرا، أي بحلول شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٩.

مهمة محفوفة بالمخاطر

على صعيد آخر، حذر رئيس رابطة الجنود الألمان الملازم الأول أولريش كيرش، في حديث له مع القناة الثانية للتلفزيون الألماني (زد.دي.أف) صباح اليوم من خطورة المهمة الألمانية في منطقة القرن الإفريقي، منبهاً إلى أن أسلحة القرصنة في تطور مستمر وأنه يتعين على البحرية الألمانية أن تعد نفسها إعدادا جيدا، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الألمانية عن المسؤول الألماني.

وأشار كيرش حسب نفس المصدر إلى أن قضية القرصنة تتطلب وقتا طويلا لمعالجتها، فالقرصنة - في رأيه - يعملون كالتجار، إذ يستثمرون الأموال التي حصلوا عليها من خلال عمليات الاختطاف في عمليات قرصنة جديدة. كما أكد كيرش، وفقا لما أورده وكالة الأنباء الفرنسية، أن "أسباب القرصنة تكمن داخل الأراضي الصومالية"، في إشارة منه إلى أن الوضع الداخلي في الصومال يسهم في تهيئة الأجواء لممارسة مثل هذه الأعمال. وتوقع رئيس رابطة الجنود الألمان أن تكون المهمة الألمانية قبالة السواحل الألمانية طويلة.

في غضون ذلك تواصلت أعمال القرصنة في منطقة القرن الإفريقي، ففي وقت سابق اليوم أعلن اندرو موانغورا رئيس فرع شرق إفريقيا لبرنامج مساعدة البحارة، في كينيا، أن قرصنة صوماليين استولوا أمس الثلاثاء (١٦ ديسمبر/ كانون الأول) على

يخت وسفينة شحن تركية وسفينة قاطرة من أندونيسيا في خليج عدن.

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨

تحرير سفينة صيد صينية غداة اختطافها في خليج عدن
مجلس الأمن يقر مطاردة القرصنة داخل الصومال



رئيس صافج بان كي مون وبنيهما ميلياندي قبل اجتماع
مجلس الأمن مساء أمس الأول - رويترز

آخر تحديث: الخميس ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨ الساعة ٢:٥٠ AM بتوقيت الإمارات

عواصم - وكالات

قرر مجلس مجلس الأمن الدولي بالإجماع الليلة قبل الماضية السماح لقوات برية دولية بمطاردة القرصنة الصوماليين داخل الصومال بعدما تجاسروا واختطفوا سفينتين وزورقين خلال ٢٤ ساعة في خليج عدن غير عابئين بقوة بحرية أوروبية منتشرة هناك لمكافحتهم غير أن تلك القوة تمكنت من تحرير سفينة صيد صينية غداة اختطافها، فيم دعت الولايات المتحدة إلى نشر قوة حفظ سلام دولية في الصومال لمنع

تفاقم الفوضى الحالية بعد انسحاب القوات الإثيوبية المحتمل أوائل العام المقبل.

فقد أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرارا يسمح بشن عمليات عسكرية دولية برية لمطاردة القرصنة المسلحين في الصومال لمدة عام واحد ونص القرار (١٨٥١) وهو الثالث للمجلس هذا العام بتفويض الدول بمكافحة القرصنة الصوماليين على أنه "يحق للدول اتخاذ كل الاجراءات اللازمة في الصومال بما في ذلك مجاله الجوي لوقف القرصنة من استخدام اراضيها للاعداد لعمليات قرصنة في عرض البحر او تسهيلها" وشدد على إدانة وشجب جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن قبالة سواحل الصومال وأعرب أعضاء المجلس بحضور أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون وزراء خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس وروسيا سيرجي لافروف وبريطانيا ديفيد ميلياندي ونائب وزير الخارجية الصيني هي يافي عن قلقهم إزاء الزيادة الكبيرة لتلك الأعمال خلال الأشهر الستة الأخيرة وخطر القرصنة على إيصال المعونة الإنسانية بسرعة وأمان إلى ملايين الأشخاص في الصومال.

وبهذه المناسبة شددت رايس على "اهمية رد مشترك على القرصنة" وتحقيق استقرار سياسي في الصومال والتعاون مع الحكومة الصومالية الانتقالية لحل الأزمة السياسية هناك وقالت "حان الوقت للتفكير في عملية لحفظ السلام للأمم المتحدة والسماح بها في الصومال" وقال ميلياندي "إن أي عملية دولية على الاراضي الصومالية يجب ان تحصل على موافقة الحكومة الصومالية وترى بريطانيا أن أي استخدام للقوة يجب ان يكون ضرورياً ومدروساً في آن واحد" وقال لافروف "إن القرصنة ليست إلا قمة جبل جليد للمشكلات التي تواجه الصومال ومن الضروري إيجاد حلول اجتماعية واقتصادية لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد" ورحب بان كي مون بالقرار لكنه أكد ضرورة معالجة مسألة أمن حدود الصومال وقال "إن الرد الامثل هو قوة متعددة الجنسيات اكثر من قوة لحفظ السلام" وأوضح انه تحدث الى ٥٠ بلداً وثلاث منظمات دولية للمساهمة في تلك القوة.

وأوضح نائب وزير الخارجية الصيني لمجلس الأمن أن الصين "تفكر بجدية" في نشر قوة بحرية في المنطقة وأعلن مصدر عسكري في البحرية الصينية أن بلاده قررت بالفعل المشاركة في الجهود الدولية بقيادة الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ونقلت صحيفة "تشاينا ديلي" الصينية الرسمية قوله إنه تم إعداد أسطول سيشارك في المهمة الدولية لمدة ثلاثة أشهر.

ورحبت السلطات في ولاية بلاد بنط "بونت لاند" المستقلة من جانب واحد في شمال الصومال بقرار مجلس الأمن بنقل المعركة الى البر خاصة أن معظم القراصنة يتمركزون في أراضيها، وقال وزير المصائد في حكومتها عبدالقدير موسى يوسف مساعد "وافقت السلطة في بونت لاند على دعم هذا القرار ونريد ان تعمل قوات أمننا مع قوات الامم المتحدة لاننا الضحايا الرئيسيون للقراصنة".

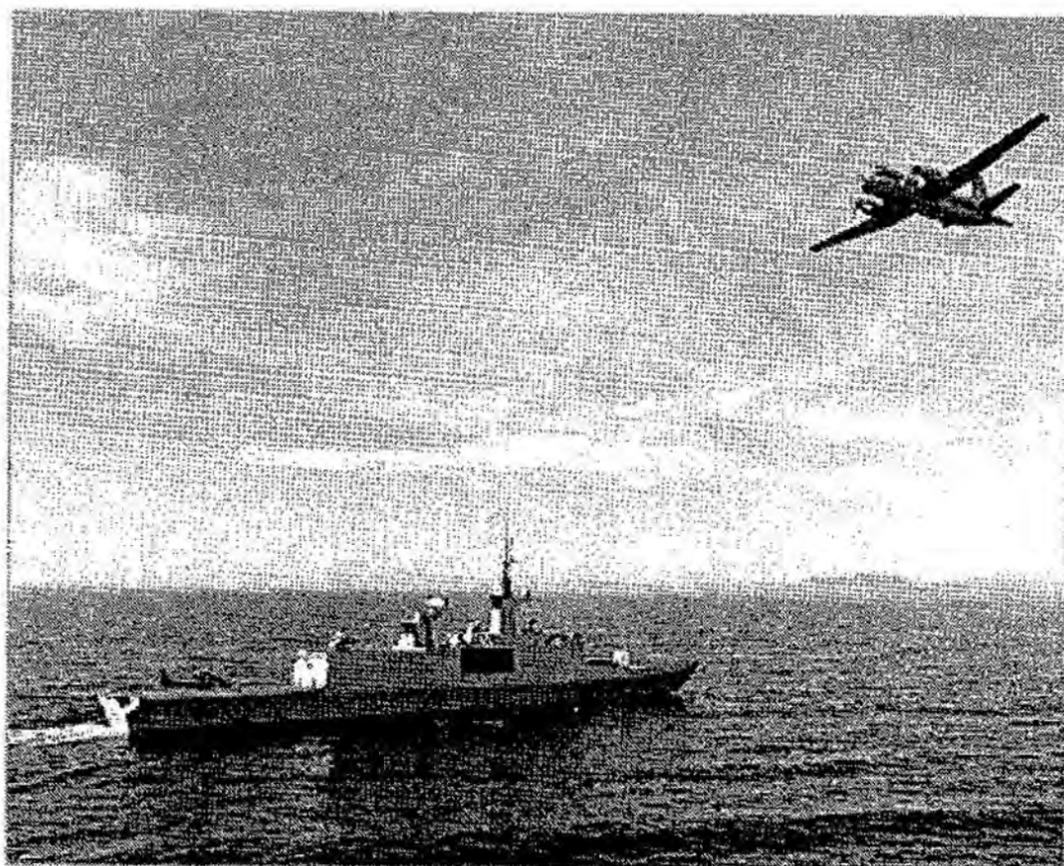
وفي رابع حادث خطف في خليج عدن أمس الأول احتجز قراصنة سفينة صيد صينية باسم "تشينهاوا-٤" على بعد نحو ٥٠ ميلاً بحرياً قبالة اليمن، وذكرت وسائل الإعلام الصينية أن قوة متعددة الجنسيات وصلت الى منطقة السفينة تحت غطاء طائرات مروحية حربية أمس ونجحت في صد القراصنة وإنقاذها منهم مع طاقمها المؤلف من ٣٠ بحاراً صينياً، وأوضح مركز مكافحة القرصنة التابع للمكتب البحري الدولي في سنغافورة أن البحارة الصينيين منعوا القراصنة من دخول المقصورات ثم وصلت مروحيات عسكرية وتمكنت من صد القراصنة وغادر القراصنة السفينة واستأنف القبطان رحلته، وقال متحدث باسم شركة "توتال" النفطية الفرنسية إن قراصنة صوماليين استولوا على زورق ماليزي يعمل لحسابها في اليمن وعلى متنه ١١ بحاراً إندونيسياً قبالة اليمن، كما أعلن مركز مكافحة القرصنة ان قراصنة صوماليين احتجزوا سفينة شحن تركية ويختاً على متنه شخصان في خليج عدن، ولا تزال ١٩ سفينة تجارية و ٤٠٠ من افراد طواقمها محتجزين لدى القراصنة الذين يتفاوضون للحصول على فديات للافراج عنهم.

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨

لصعوبة تمييز القراصنة وقلّة المعلومات الاستخباريّة

صحيفة أميركية: شكوك بجدوى المطاردة البرية للقراصنة



القوات الأميركية قد تكون غير راغبة بالمشاركة في مطاردة القراصنة برا (الفرنسية-
أرشيف)

ذكرت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأميركية أن قرار إدارة الرئيس الأميركي المنصرف جورج بوش بالسماح لقوات أجنبية بالتوجه إلى الشاطئ الصومالي "سيئ السمعة" لمطاردة القراصنة يلقي قبولا فائرا لدى القادة العسكريين الأميركيين والمحليين على المستوى الإقليمي وبعض المسؤولين الصوماليين.

ويهدف القرار -الذي تقدمت به وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس لمجلس الأمن- لوضع حد للقراصنة الذين اختطفوا ٥٥ سفينة هذا العام، وتمكنوا من الحصول على عشرات ملايين الدولارات على شكل فدى وشلوا حركة التجارة البحرية بين أوروبا وآسيا.

وتنعدم المعلومات الاستخباريّة العسكرية بشأن الساحل الصومالي الذي يتكون من شواطئ ممتدة فارغة وجبال تملؤها الكهوف، فلا تستطيع القوات شن حملة على أهداف برية فيها، وفق الصحيفة.

ويحذر القادة العسكريون من وقوع خسائر بين المدنيين التي من شأنها إذكاء المشاعر المعادية للغرب في بلد غالبية الساحقة من المسلمين وتتواجد فيه

"مليشيات إسلامية" تحاول إسقاط حكومته المؤقتة الضعيفة المدعومة دولياً.

كما لا يبدو أن القوات الأميركية ستتورط في الحملة في ظل الذكريات المريرة لها في المنطقة في العام ١٩٩٣ عندما أسقطت مروحية أميركية من طراز بلا هوك في العاصمة مقديشو، ما أسفر عن مقتل ١٨ عسكرياً أميركياً.

كما أثارت معاناة بعثة السلام العسكرية الصغيرة التابعة للاتحاد الأفريقي العاملة في المنطقة الشكوك بشأن رغبة أي دولة في إرسال قوات برية إلى الصومال.

قلة المعلومات

وقال الباحث في الشأن الصومالي في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (تشانام هاوس) روجر ميديلتون إن "معلوماتنا الاستخباراتية هشة جداً بشأن عدد من الأمور داخل الصومال"، وهناك "خطر كبير في السعي لاعتقال الصيادين".



يعصب تمييز القراصنة من غيرهم (الجزيرة-أرشيف)

ونسبت الصحيفة لوزير الدفاع الأميركي روبرت غينس قوله إن الولايات المتحدة تتقصص المعلومات الاستخباراتية العسكرية التي تمكنها من شن حملة برية داخل الصومال.

واختتمت الصحيفة بأن مسؤولين في بلدان أخرى حذروا من أن المطاردة البرية للقراصنة داخل الأراضي الصومالية قد تعتبر انتهاكاً للقانون الدولي.

كما حذر الخبير بالقراصنة في جامعة القديس أندروس في أسكتلندا من تورط القوات الدولية في الحروب القبلية الداخلية الدائرة في الصومال، وقال إن "المليشيات المسلحة" تلعب هناك فيما بينها لعبة القط والفأر، وفق الصحيفة.

وأشارت الصحيفة إلى صعوبة تمييز القوات الدولية القراصنة من الصيادين من غيرهم في الأراضي الصومالية، فمعظمهم متكرر على شكل صياد، وغير معروف حتى للقرويين من أهالي البلاد، وقسم منهم يقدم الرشى للمسؤولين المحليين للتستر عليه.

يذكر أن مجلس الأمن الدولي تبنى البارحة بالإجماع قراراً جديداً يجيز لمدة عام واحد القيام بعمليات عسكرية ضد القراصنة قبالة سواحل الصومال.

وأن القراصنة يحتجزون نحو ١٧ سفينة وثلاثمائة من أفراد طواقمها، من بينها ناقلة نفط سعودية تقل حمولة قيمتها نحو مائة مليون دولار، وسفينة أوكرانية تحمل ٣٣ دبابة ومعدات عسكرية أخرى.

المصدر: كريستيان ساينس مونيتور

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨

هل ستنتجو قناة السويس من القرصنة
الصومالية؟

بقلم: محمد المنشاوي
مدير تحرير أش.أ سابقا



هل ستنتجو قناة السويس من شياطين
البحر أم سوف تتسبب حفنة من
القرصنة الصوماليين في حرمان مصر
من إيرادات هذا الشريان الحيوي
البالغة نحو ٥ مليارات دولار سنويا والتأثير سلبا
علي واحد من أهم المصادر القليلة للدخل القومي
المصري من العملات الصعبة؟.. سؤال أصبح
يؤرق الكثيرين علي أرض المحروسة.

لقد تحدث مركز أبحاث شاتام هاوس البريطاني
المتخصص في السياسة الخارجية في تقرير له
عن احتمالات تأثر قناة السويس بسبب تصاعد
أعمال القرصنة في خليج عدن.. وأفاد التقرير أن
نحو ١٦ ألف سفينة تبحر عبر خليج عدن سنويا
إما ذاهبة إلي قناة السويس أو آتية منها.. وأن
قيمة التأمين علي السفن التي تعبر خليج عدن قد
ارتفعت بنسبة كبيرة مع زيادة المخاطرة وارتفاع
التكاليف.. يأتي ذلك في الوقت الذي حذرت فيه
أيضا المنظمة الدولية للملاحة البحرية من سلسلة
التداعيات السلبية إذا اضطرت السفن لتغيير
مسارها إلي طريق رأس الرجاء الصالح، مشيرة
إلي أن رحلة عادية من ميناء رأس تنورة النفطي

السعودي إلى مضيق جبل طارق ستتضاعف تقريبا وستستغرق ١٢ يوما إضافية وهو ما سيؤخر سد النقص في مخزونات النفط الأوروبية والأمريكية.. ويعزز من هذه المخاوف أن مجموعة الشحن البحري النرويجية العملاقة

أودفيجل سي أعلنت عقب اختطاف ناقلة البترول السعودية العملاقة أنها أمرت ناقلاتها البالغ عددها ٩٠ ناقلة بالدوران حول إفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح بدلا من استخدام قناة السويس لبلوغ الجهة التي تقصدها، وهو الأمر الذي فعلته أيضا مجموعة أخرى دنماركية عملاقة للشحن

لبحري، وجاء هذا الإعلان من جانب المجموعتين بعد أن قررت القوات البحرية الأمريكية وغيرها من القوات البحرية المنتشرة في المنطقة الإحجام عن التدخل لتحرير الناقلة السعودية العملاقة من قبضة القراصنة الذين استولوا على سبع سفن خلال ١٢ يوما فقط.. وتفسيرا للقرصنة الصومالية، أنه منذ انهيار نظام الرئيس الصومالي محمد سياد بري في بداية التسعينيات من القرن الماضي، تعيش هذه الدولة الواقعة بمنطقة القرن الإفريقي حالة من الفوضى الكبرى تحولت على أيدي أمراء الحرب الذين قضوا على ما يمت بأي صلة لثقافة الدولة وسيادتها، مما جعل المياه الإقليمية للصومال أرضا خصبة لسفن صيد دولية تعبت بثروة هذه الدولة السمكية، وتطارد قوارب مواطنيها من الصيادين الفقراء الذين لجأوا إلى تشكيل شبكة

مسلحة للدفاع عن أنفسهم، ما لبثت أن تحولت أنشطتها من مجرد الهجوم علي السفن المعتدية علي سيادة بلادهم إلي عمليات خطف سفن تجارية ويخوت سياحية في طريق الملاحة الدولية.. وأصبحت هذه المجموعات علي مستوي عال من التدريب وزودت نفسها بأجهزة اتصالات وأجهزة رصد قوارب متطورة تمكنها من تنفيذ عمليات كبيرة داخل المياه الدولية و تفرض شروطها علي شركات النقل البحري لعالمية، ليصبح زعماء هذه المجموعات وبفضل ما يحصلون عليه من أموال، أمراء للبحار انضم إليهم الآلاف من الشباب الصومالي فاقد الأمل في حياة كريمة.. ويرى الخبراء أن أسباب عجز الأساطيل البحرية الأجنبية عن التصدي بفاعلية للقراصنة الصوماليين وتوفير الحماية اللازمة للسفن التجارية قرب السواحل الصومالية تكمن في اولا: قلة عدد الأساطيل البحرية الأجنبية،

الأمر الذي يعجزها عن بسط كامل المراقبة والحماية للمياه البحرية، لاسيما أن خليج عدن يمتد نحو ٧٥٠ كيلو مترا طولاً و ٢٥٠ كيلو مترا عرضاً وتبلغ مساحته ١٨٠ كيلو مترا مربعا..

ثانياً: اتسام عمليات القرصنة بالخفية وصعوبة تفاديها مسبقاً، فإذا ما استولي القراصنة علي سفينة وأفراد طاقمها، فمن الصعوبة علي السفن الحربية أن تفعل شيئاً لإنقاذهم، لأن القراصنة

عادة ما يستخدمون سفنا تجارية مدنية وعندما
تبحر لمسافة بعيدة قبالة السواحل وتكتشف
أهدافها، تنزل قوارب سريعة لمحاصرة السفينة
المستهدفة وفي هذه الحال يصعب علي السفن
الحربية التمييز بين سفينة مدنية وسفينة
القراصنة من مظهرها الخارجي قبل أن يبدأ
القراصنة هجومهم، فإذا ما استولي القراصنة
علي السفينة وأفراد طاقمها فإن السفن الحربية لا
تقدم علي استخدام القوة خوفا علي حياة
الرهائن.. ثالثا: قيام القراصنة بتنويع
استراتيجيتهم لإيجاد أماكن أخرى للهجوم في ظل
وجود السفن الحربية الأجنبية، بدليل اختطاف
سفينة الصيد الصينية في المياه الإقليمية الكينية،
كما أن الناقله السعوديه اختطفت في مياه المحيط
الهندي علي مسافة أبعد من أكثر من ٧٠٠ كيلو
متر شرق مدينة مومباسا الساحلية جنوب شرق
كينيا..

رابعا: أنه بالرغم من وقوع عمليات القرصنة
الصومالية في البحر، فإن مصدرها الحقيقي يقع
في البر، حيث يمتلك القراصنة مواقع آمنة في
البر وقد مكنهم ذلك من التفاوض واحتجاز السفن
المختطفة وأطقمها كرهائن لفترة طويلة دون أن
يعرضوا سلامتهم الشخصية للخطر..

وبالتالي فإنه ما لم تحل مشكلة القرصنة داخل
الأراضي الصومالية فلن تنجح أساطيل العالم كلها
في وقف أعمال القرصنة في البحر.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨

بطرس غالي: القرصنة أمام سواحل الصومال تمثل تحدياً للعالم

كتب - عماد حجاب:

أكد الدكتور بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان أن ما يحدث بشكل منتظم من أعمال قرصنة أمام السواحل الصومالية من استيلاء علي السفن وطلب فدية مائة مقابل الإفراج عنها يمثل مشكلة دولية وأفريقية كبيرة، وأن تكرار هذا الوضع في الأسابيع الأخيرة من جانب القرصنة الصوماليين طرح تحدياً جديداً علي الأمم المتحدة والعالم.

ودعا الدول الإفريقية الي طرح استعدادها لإرسال قوات لحفظ الأمن والاستقرار في الصومال من خلال الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي، وألا تظل الدول المجاورة للصومال صامتة، لأنه يعني عدم اهتمامها مما يدفع للبحث عن أطراف أخرى بعيدة لحل المشكلة. وأشار الي أن مصر وحدها لا تستطيع حل المشكلة الصومالية بمفردها،

ولكن يمكنها المشاركة بفاعلية في مساعي حل المشكلة الصومالية، خاصة أنها مستعدة للتدخل من أجل الحل والقيام بدور فيه بينما تفرض طبيعة المشكلة الصومالية التدخل والمشاركة من دول وأطراف أخرى دولية وإفريقية.

المصدر: اليوم السابع
التاريخ: ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨

الصين ترسل ٣ سفن حربية لمواجهة القرصنة بكين (أ.ش.أ)

أعلنت الصين اليوم السبت، أنها سترسل ٣ سفن حربية لمواجهة أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي، في إجراء هو الأول من نوعه، تقوم فيه بكين بإرسال سفنها الحربية خارج مياهها الإقليمية.

وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية ليو جيان تشاو، إن القوة الحربية التي سترسلها الصين لمواجهة



المتحدث باسم الخارجية الصينية ليو جيان تشاو

القرصنة قبالة الساحل الصومالي، سوف تغادر ميناء سانيا بمقاطعة هاينان في ٢٦ ديسمبر الجاري، مشيراً إلى أنها تتكون من مدمرتين وسفينة إمدادات.

وأضاف ليو أن المهمة الأساسية لهذه القوة، تتمثل في حماية أمن السفن الصينية وأطقمها، والسفن التي تحمل مساعدات إنسانية، التابعة للمنظمات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، موضحاً أن هذا القرار يأتي تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة، وأن السفن الحربية الصينية سوف تتبع بشكل صارم قرارات مجلس الأمن الدولي والقوانين الدولية.

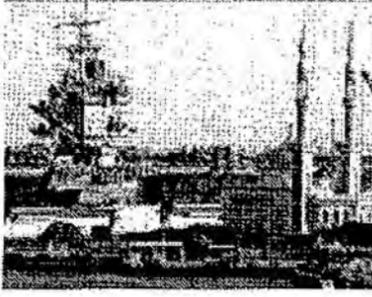
وتابع المتحدث باسم الخارجية الصينية، أن بلاده ترغب في العمل مع الدول الأخرى والمشاركة في مهام المساعدات الإنسانية، لافتاً إلى أن ٢٠% من السفن الصينية تمر من خلال المياه قبالة الساحل الصومالي، وخلال الفترة من يناير إلى نوفمبر العام الجاري، تم اختطاف ٧ سفن إما مملوكة للصين أو تحمل بضائع صينية أو طاقم أفرادها من الصينيين، ومازال القرصنة يحتجزون سفينة صيد عدد أفراد طاقمها ١٨ شخصاً.

المصدر: المصريون

التاريخ: ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

مصر: القرصنة الصومالية وتأثيرها على مستقبل قناة السويس

كتب همام سرحان - القاهرة



حذر خبراء مصريون متخصصون في الإستراتيجية والأمن القومي والاقتصاد والتجارة الدولية من خطورة التهوين والتقليل من التأثيرات السلبية لعمليات القرصنة التي تحدث بالبحر الأحمر، على إيرادات ومكانة ومستقبل قناة السويس، أهم مجرى مائي عالمي، مطالبين السلطات المصرية بسرعة التحرك والمشاركة في مكافحة عمليات القرصنة وتأمين حركة الملاحة التجارية في البحر الأحمر.

وأوضح الخبراء أن أول خطوات العلاج تتلخص في توحيد الجهود العربية لتحقيق الاستقرار في الصومال، لأن القرصنة البحرية نابعة من عدم الاستقرار في البلاد، ولم يستبعد البعض منهم وجود "دور خفي" للولايات المتحدة في إشعال نار الحرب في الصومال وتشجيع عمليات القرصنة في البحر الأحمر، في خطوة تستهدف تدويل القضية، مؤكدين أن "عمليات القرصنة، التي تقع في خليج عدن تخصم من الهيبة العسكرية والمكانة الإستراتيجية لمصر".

وكان المهندس محمود عبد الوهاب، مدير الرئاسة بهيئة قناة السويس قد نفى في تصريحات نشرتها صحيفة الأهرام الحكومية، أن تكون للقرصنة التي تجرى على سواحل الصومال أي تأثير على حركة الملاحة بالقناة، وأضاف: "الدليل على ذلك، أن السفينة السعودية المخطوفة أمام سواحل الصومال كانت وجهتها الملاحية إلى أمريكا عن طريق رأس الرجاء الصالح، وليس عن طريق قناة السويس"، مشيراً إلى أن إيرادات قناة السويس حققت خلال العشرة أشهر الأولى لعام ٢٠٠٨ زيادة قدرها ٢٠% عن العشرة أشهر الأولى لعام ٢٠٠٧.

وكانت صحيفة "ذي غارديان" البريطانية قد حذرت من قبل من تأثير تصاعد أعمال القرصنة في خليج عدن وأنها قد تشل حركة التجارة الدولية عبر قناة السويس، ودعا تقرير لمؤسسة شاثام هاوس، المختصة في السياسة الخارجية، إلى تعزيز وجود القوات البحرية الدولية في المنطقة من أجل التصدي لهؤلاء القراصنة، ومعظمهم صوماليون. في المقابل، صرح رئيس شركة (فرانتلين) النرويجية، أحد أكبر ملاك ناقلات النفط في العالم، إن الشركة (تدرس تجنب توجيه أسطولها نحو خليج عدن وقناة السويس، بسبب عمليات القرصنة).

وفي محاولة للوقوف على حقيقة الأمر وتقدير حجم الخسائر الاقتصادية والإستراتيجية التي تتهدد قناة السويس، أهم مجرى مائي عالمي، التقت سويس إنفو كلاً من: الخبير والمحلل الاستراتيجي اللواء أركان حرب دكتور جمال مظلوم، مستشار مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية والمدير الأسبق لمركز الدراسات الإستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية، والخبير الاستراتيجي اللواء أركان حرب دكتور زكريا حسين، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا وأستاذ العلوم الإستراتيجية بجامعة الإسكندرية، والدكتور حسنين عمران، وكيل أول وزارة التجارة والصناعة ورئيس نقطة التجارة الدولية، والخبير الاقتصادي الدكتور حسنين شحاتة، الأستاذ بكلية التجارة بجامعة الأزهر، والمحلل الاقتصادي أحمد السيد النجار، الخبير بمركز الدراسات

السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

القرصنة.. وهيبة مصر.. ودور أمريكي "خفي"؟

ومن جهته، أوضح الخبير الاستراتيجي اللواء أركان حرب دكتور جمال مظلوم أن عمليات القرصنة التي تقع في البحر الأحمر، سيكون لها تأثير اقتصادي سلبي، رغم نفي المسؤولين. فهي ضربة كبيرة للملاحة في قناة السويس، والمفروض أن يكون لمصر دور أكبر في مكافحة عمليات القرصنة في هذا المجرى المائي الملاحي الحيوي، مطالباً مصر بأن لا تترك الأمر للاتحاد الأوروبي وأن تبادر بلعب دور كبير، معتبراً أن "التهديدات الموجودة على البر في الصومال انتقلت إلى البحر".

وقال اللواء أركان حرب دكتور جمال مظلوم، المدير الأسبق لمركز الدراسات الإستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية: "المشكلة تتلخص في أن التحرك العربي دائماً يأتي متأخراً، غير أنه قد آن الأوان لأن تقوم الدول العربية بدورها الذي تمليه مصالحها الاقتصادية وهيبتها الإستراتيجية المهددة"، مشيراً إلى أن "أكثر من 50% من مساحة الدول العربية تطل على البحر الأحمر، وهناك علاقات عسكرية بين مصر والسعودية، ومناورات عسكرية تجري بالمشاركة بينهما مرة سنوياً".

وأضاف اللواء مظلوم: "لا شك أن عمليات القرصنة التي تقع في خليج عدن تخصم من الهيبة العسكرية والمكانة الإستراتيجية لمصر، مذكراً بأن مصر أغلقت مضيق باب المندب خلال حرب أكتوبر عام 1973، ومنعت الدول من المرور منه"، معتبراً أن "الأمر الآن هادئة وليس هناك حروب، ومن المفترض أن تستثمر مصر الفرصة، لأنها كأكبر دولة موجودة في المنطقة، أن يكون لها دور بارز وقوي، لأن هذه الأزمة تؤثر على المراكب التجارية، خاصة وأن مصر لها تطلعات في منطقة الكوميسا، ولو انقطع خط الملاحة، سيقع عليها خطر مُحْدِق".

وفي السياق نفسه، دعا مظلوم إلى "تحرك عسكري عاجل واستثمار البيئة الأساسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، عندما أعلن استعداده للتعاون مع أي دولة عربية لمكافحة هذه الظاهرة، في الوقت نفسه، يجب التحرك السريع لتحقيق الاستقرار على الأرض في الصومال، لأن القرصنة على السواحل الصومالية نابعة من عدم الاستقرار"، ولم يستبعد وجود دور خفي للولايات المتحدة في إنكفاء عمليات القرصنة في البحر الأحمر "في محاولة لتدويل القضية، ومن ثم السيطرة على المنطقة البكر بترولياً"، على حد قوله.

وذهب لواء جمال مظلوم إلى أن "الولايات المتحدة تريد ان تؤمن البترول وخطوط الملاحة، فتسبب مشكلة في البحر الأحمر فيتم تدويل القضية، فتستغل هي الظروف وتفرض سيطرتها عليه"، متعجباً من أنه "منذ الإعلان عن عمليات القرصنة في البحر الأحمر، لم تتعرض مركبة واحدة أمريكية أو إسرائيلية للإختطاف!! أليس هذا مثيراً للدهشة!؟

ويبين اللواء مظلوم أن "إسرائيل تريد أن تشارك الولايات المتحدة في فرض سيطرتها على البحر الأحمر، حتى لا يقال عنه بحر العرب، وأن لها قواعد عسكرية في إريتريا، وهناك معلومات لم تتأكد بعد عن تواجد

إسرائيلي في الصومال"، مؤكداً أن "وصول الإسلاميين إلى السلطة في الصومال، أزعج الولايات المتحدة ورببتها في المنطقة، إسرائيل".

ويتفق اللواء أركان حرب دكتور زكريا حسين، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا مع اللواء جمال مظلوم فيما ذهب إليه، ويكشف عن أن "أمريكا قررت في فبراير ٢٠٠٧، إنشاء قيادة أمريكية لقيادة إفريقيا (أفريكوم)، وهي تشكل حالياً، والمكان المحتمل لها هو جيبوتي أو إثيوبيا، وسيكون بها سيطرة عسكرية كاملة بهدف محاربة الحركات الإسلامية في المنطقة عن طريق تمديد إستراتيجيتها التي أطلقتها تحت عنوان الحرب على الإرهاب".

وقال دكتور زكريا حسين، أستاذ العلوم الإستراتيجية والأمن القومي في تصريح خاص لسويس إنفو: "الهدف الثاني في المخطط الأمريكي للسيطرة على البحر الأحمر، هو وضع اليد على أماكن منتظرة للنفط الواعد في السودان وفي أماكن أخرى بالمنطقة، بعدما ترددت دراسات وأبحاث عن أن النفط الخليجي سينقرض بعد عقدين فقط، وهو ما جعلها تفكر في النفط السوداني كبديل استراتيجي".

وطالب اللواء زكريا بدور مصري وعربي عاجل لإنقاذ الصومال من قبضة الاحتلال وإفساد المخطط الأمريكي للسيطرة على المنطقة، مؤكداً أن "الصومال كانت مشروعاً ديمقراطياً محترماً وبداية طيبة وطموحة لدولة عربية مستقرة، عندما وصلت المحاكم الإسلامية للسلطة بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة، لكن أمريكا دفعت إثيوبيا لإثارة القلاقل بالتدخل في الصومال بعد أقل من ٦ شهور، بدعوى أن هناك فصيل صومالي استنجد بها، ووقفت أمريكا تدعم إثيوبيا وتهدج العالم كله على الصومال وترهبهم من الإرهاب القادم من الصومال والذي سيدمر العالم أجمع، ثم بدأت التنكيل بالصومال بواسطة القوات الإثيوبية!".

واختتم اللواء زكريا حديثه قائلاً: "قناعتي أنه لن يتم حل شيء في الشرق الأوسط أو في منطقة القرن الإفريقي، ما لم يدفعه حكام هذه المنطقة وشعوبها، فنحن لا ننتظر معجزات تتسم على يد الرئيس الأمريكي القادم باراك أوباما، لأن المنطق يقول إنه لا بد على الشعوب أن تضغط على حكامها، مطالبة بالتغيير والإصلاح، ومن ثم ينضم لها حكامها في المطالبة بالتغيير العالمي، فيمثل هذه كله ضغط قوي على الإدارة الأمريكية الجديدة التي لن تجد أمامها آنذاك إلا الانصياع لموجة الإصلاح".

من جهته، أوضح الدكتور حسين عمران، وكيل أول وزارة التجارة والصناعة أن "عمليات القرصنة موجودة في خليج عدن وأي سفينة ستمر في قناة السويس، لا بد وأن تمرّ بخليج عدن، وبالتالي، فإن هناك قرارات من بعض الشركات المتخصصة في النقل البحري التي تنقل بضائع من شرق آسيا، تطالب بتغيير مسارها لتمرّ برأس الرجاء الصالح، وهو أمر لا شك سيؤثر على الاقتصاد المصري والعربي، بل والعالمي من عدة أوجه".

وقال د. حسين عمران، رئيس نقطة التجارة الدولية بوزارة التجارة والصناعة المصرية في تصريح خاص لسويس إنفو: "تحويل خطوط الملاحة من قناة السويس سيؤثر عالمياً بزيادة التكلفة ومضاعفة فترة التبا حر

أو الدق إلى ٣ مرات، نتيجة المرور برأس الرجاء الصالح، إضافة إلى زيادة تكلفة الوقود اللازم للسفن، والحاجة إلى تغيير نوعية السفن المستخدمة، لاحتياجها إلى أن تستخدم سفناً ذات غاطس أعمق"، مؤكداً على أن "مصر ستتأثر اقتصادياً من خلال انخفاض عائدات وإيرادات قناة السويس، التي تعتبر أحد أهم مدخلات ميزان المدفوعات الخدمي في مصر".

وأضاف د. عمران أن "تعريفه المرور في قناة السويس يتحدد وفقاً لوزن السفينة المارة وعمق الغاطس الذي تستخدمه، فكلما ثقل وزن السفينة، فإن الغاطس ينزل لعمق أكبر حتى يصل إلى حوالي ١٧٥ متراً، وعليه، فإن كل الدول المطلّة على البحر الأحمر، وليست مصر فقط، ستتأثر إيراداتها وموانئها بعمليات القرصنة"، مشيراً إلى أن "قناة السويس تحكمها اتفاقية دولية مودعة في الأمم المتحدة، ونحن في مصر جهة تحصيل رسوم عبور متفق عليها دولياً، ولا نستطيع منع أي دولة من المرور، وذلك بموجب نصوص اتفاقية القسطنطينية التي تنظم الملاحة في قناة السويس والموقعة عام ١٨٨٨".

ويشير الدكتور حسين عمران، وكيل أول وزارة التجارة والصناعة ورئيس نقطة التجارة الدولية، إلى أن "أي شيء له تعامل مع العالم الخارجي سيتأثر بالقرصنة، والمشكلة، ما هو الهيكل النسبي لما سيتأثر؟ فعندما تتأثر قناة السويس جراء عمليات القرصنة، سيتأثر قطاع السياحة، لكن بنسبة ما"، مؤكداً أن "الأزمة المالية العالمية هي أزمة منفصلة عن عمليات القرصنة ولا توجد أي دلالة لمسألة التزام بينهما، كما أن توابع الأزمة المالية العالمية ليست لها علاقة بعملية القرصنة".

« الحديث عن تحويل مسار السفن من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح، أمر عبثي وغير وارد »

أحمد السيد النجار، خبير اقتصادي القرصنة ومصالح مصر الاقتصادية! من جهته يضيف المحلل الاقتصادي أحمد السيد النجار، الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أن "إيرادات قناة السويس تشكل حوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي المصري، ولهذا فإنها ستتأثر سلبياً باستمرار عمليات القرصنة الصومالية في خليج عدن والبحر العربي"، مشيراً إلى أن "أهم ما يميّز قناة السويس قصر زمن الرحلة البحرية عن طريق رأس الرجاء الصالح بنحو ثلاثة أسابيع، وهو ما يعني انخفاض التكاليف وسرعة وصول السفن لمقاصدها".

ويقول أحمد النجار، في تصريح خاص لسويس إنفو: "الحديث عن تحويل مسار السفن من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح، أمر عبثي وغير وارد، لأن التجارة النفطية وغير النفطية الخارجة من منطقة

الخليج العربي وبعض بلدان جنوب آسيا والمتجهة غربا صوب الأمريكتين وإفريقيا وأوروبا، سواء عبر قناة السويس أو عبر طريق رأس الرجاء الصالح، لا بد أن تمر في منطقة بحر العرب أو خليج عدن، وبالتالي، فإن القرصنة ستوجد في كليهما".

ويوضح النجار أن "جزءاً مهماً من التجارة العابرة لقناة السويس، يتعلق بالتجارة بين بعض بلدان جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وبين الموانئ الشرقية في الأمريكتين، وهذه التجارة هي التي يمكن أن تتأثر فعلياً، سواء عبر التحول لمسارات بعيدة عن اليابسة وعن البحر العربي أو خليج عدن من خلال الاتجاه عبر المحيط الهندي باتجاه طريق رأس الرجاء الصالح أو تركيز حركة التجارة مع الموانئ الغربية للأمريكتين عبر المحيط الهادئ"، مشيراً إلى أن "التحول مرتفع التكاليف ولا يخلو من المخاطر الإضافية المتعلقة بالطقس وبعد محطات التمويل والصيانة، وحتى بعمليات القرصنة أيضاً".

ويختتم الخبير الاقتصادي حديثه مؤكداً على أنه، وفي الأجل القصير، يجب "مواجهة هذه القرصنة بتدمير الموانئ الخاصة بالقرصنة، وتسيير دوريات بحرية مشتركة يتم التعاون في تسييرها وتمويلها بين مصر والسعودية واليمن، لفرض الأمن في خليج عدن والبحر العربي والقضاء على كل أشكال القرصنة"، موضحاً أن مواجهة القرصنة في الأجل البعيد تتطلب جهداً فعالاً من الدول العربية، وبالذات من مصر والسعودية، لمساعدة الصومال على استعادة دولته ووحدته وسيادته وانتشال أبنائه من هوة الفقر المريعة، حتى يتم إنهاء الوضع الراهن لهذا البلد العربي كمرتع آمن للقرصنة ولكل المتطرفين والخارجين على القانون.

المصدر: وكالة الأنباء الإيرانية (ارنا)

التاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨

إيران تؤكد عزمها في مواجهة القرصنة البحرية

تشيبي - إيران

أكد المتحدث باسم الخارجية حسن قشقاوي اليوم الاثنين بان إيران عازمة بقوه علي مواجهه ظاهره القرصنه البحريه المستفحله في المنطقه.

و اشار قشقاوي في مؤتمره الصحفي الاسبوعي بطهران الي قرار طهران بالابحاز لبحره حربه ايرانيه للبحار في مياه بحر عمان لمواجهه القرصنه و شدد بان الفرار الايراني جاء تناغما مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان الحربه البحريه .



و ردا علي سوال حول الزياره الاخيره لممثل سلطان عمان الي الجمهوريه الاسلاميه ايرانيه قال المتحدث باسم الخارجيه ايرانيه ان الزياره جاءت في اطار العلاقات الثنائيه موضحا يتم في مثل هذه الزيارات البحث في سبل تعزيز التعاون الاقليمي .

و اعلن بان الاجتماع الثاني عشر للجنه الاقصاديه ايرانيه العمانيه المشتركه ستعقد خلال الايام القليله المقبله .

و اكد رغبه طهران في تعزيز التعاون مع الدول الافريقيه و شدد بان هناك امكانيات و فرص واسعه لتصدير المنتجات و الخدمات الفنيه و الاستثماريه ايرانيه الي الدول الافريقيه .

المصدر: البديل

التاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨

العميد السابق لمعهد البحوث الأفريقية لـ «البديل»

٢٠٠٨/١٢/٢٢

الرئيس الصومالي يقتسم فدية الإفراج عن السفن المخطوفة مع شركات الأمن الأجنبية
كتب: أحمد زكي عثمان- هبة محمد

أكد الدكتور إبراهيم نصر الدين، عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، لـ "البديل" أن ما يحدث قبالة السواحل الصومالية ليس قرصنة وإنما عمليات منسقة بين ثلاث جهات هي الرئيس الصومالي عبدالله يوسف أحمد وإدارة بلاد بونت وشركات الأمن الأجنبية العاملة في حماية السفن، وذلك بدعم من الولايات المتحدة. واعتذر السفير الصومالي في القاهرة عبدالله حسين عن التعقيب على تصريحات الدكتور نصر لتعرضه لوعكة صحية يصعب معها الإدلاء بأي تصريح وفق ما أفادت سكرتيرته الخاصة لـ "البديل" بعد أن استفهمت من السفير عما إذا كان راغبا في الرد على هذا الاتهام. وقال الدكتور نصر الدين في تصريحات خاصة لـ "البديل" تأكيدا على ما ذكره في ندوة نظمها المعهد يوم الاثنين الماضي بعنوان "اختطاف السفن قبالة السواحل الصومالية.. قرصنة أم إرهاب دولي؟" إن "ما يحدث قبالة السواحل الصومالية ليس بقرصنة. فمفهوم القرصنة المحدد منذ اتفاقية جنيف ١٩٥٨ أنه عمل إجرامي تقوم به سفينة أو طائرة لسلب ونهب سفينة أو طائرة، وذلك في البحر العام وليس في المياه الإقليمية لأنه لا يحق لأي سفينة أن تدخل المياه الإقليمية بدون إذن، هذا بالإضافة إلي أنه لم يحدث أن سلبت سفينة أو قتل أحد أفرادها. إذن ما يحدث لا يجب أن يطلق عليه قرصنة". وقال: "هذه العمليات تتم بعلم وموافقة رئيس الصومال عبدالله يوسف أحمد، الذي يقتسم الفدية مع إدارة بلاد بونت وشركات الأمن الأجنبية الكندية والفرنسية والأمريكية". وأضاف أن القراصنة يجتمعون ليلا في مقهي شعبي يطلق عليه دينجي في جزيرة أيل في بلاد بونت ليقسموا الفدية ويخططوا لما بعد ذلك، وأن الرئيس الصومالي- ومسقط رأسه بلاد بونت- يحصل على جزء من أموال الفدية التي يتم دفعها للقراصنة وهو ما أكدته تقارير عديدة للأمم المتحدة. وفي اتصاله مع "البديل" أكد الدكتور نصر الدين أنه لم يتم اختطاف أي سفينة أمريكية كما أن القول بأن الاستخبارات المركزية الأمريكية لا تعرف مكان القراصنة أمر يثير السخرية، لأن أماكن القراصنة وتواجدهم على البر معروفة كما أن فرقة عسكرية أمريكية كفيلة بالقضاء عليهم. وأضاف أن "أمريكا تريد أن تكتسب شرعية دولية تمكنها من السيطرة على المياه الإقليمية خاصة أنها خرجت من الصومال مهزومة عام ١٩٩٤، وأن القوات الإثيوبية التابعة لها علي وشك الانسحاب من الصومال". وتابع أن الولايات المتحدة "تريد أن تحقق مكاسب لها في المنطقة تعويضا عن فشلها في العراق وأفغانستان

المصدر: البيان

التاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨

سويسرا تشارك في الحرب على قرصنة الصومال



أكد الرئيس السويسري باسكال كوشيان ضرورة مشاركة بلاده في عملية مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، من جهة ثانية أعلنت الصين انها سترسل ثلاث سفن حربية قبالة الساحل الصومالي.

وقال كوشيان في تصريحات لصحيفة «زونتاجس تسايتونج» السويسرية الصادرة أمس «لا يوجد حل آخر سوى أن نرسل جنودنا إلى هناك إذا تعرضت سفننا للخطر». وأكد كوشيان الذي يشغل أيضا منصب وزير الداخلية السويسري أن مبدأ الحياد الذي تتبعه سويسرا لن يجعل القرصنة يستثنون سفنها من عمليات القرصنة. يشار إلى أن الحكومة السويسرية لم تصدر حتى الآن أي قرار بشأن مشاركة جنود سويسريين في مهمة عسكرية لمكافحة القرصنة.

ويتطلب إصدار مثل هذا القرار بحث عدة مسائل قانونية حيث إن القانون السويسري ينص على المشاركة الاختيارية للجنود في أي مهام عسكرية. وأكد كوشيان أن هذه المشاركة «ليست مهمة حربية لكنها مهمة شرطية لحماية السفن السويسرية». وتبحث سويسرا حاليا مسألة المشاركة بقوات خاصة في مهمة «أتلانتا» الأوروبية لمكافحة القرصنة ، حتى تقوم في المقابل القوات المشاركة في مهمة الاتحاد الأوروبي بحماية السفن السويسرية. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من القرصنة حاولوا ملاحقة سفينة شحن سويسرية قبالة السواحل الصومالية الأسبوع الماضي إلا أنهم لم يتمكنوا من مهاجمتها. وتعد هذه أول حادثة قرصنة تتعرض لها سفينة سويسرية في التاريخ الحديث.

وذكرت صحيفة «نويه زيورخر تسايتونج» السويسرية الصادرة أمس أن سفينة الشحن كانت محملة بالصلب من ميناء بيومبينو الإيطالي ومتوجه إلى ميناء الدمام السعودي. الى ذلك أعلنت الصين انها سترسل ثلاث سفن حربية من أجل محاربة القرصنة قبالة الساحل الصومالي. ونقلت وكالة أنباء «شينخوا» الصينية الرسمية عن الناطق باسم وزارة الخارجية ليو جيان تشاو قوله ان القوة الحربية التي ستقدمها الصين من اجل مواجهة القرصنة قبالة الساحل الصومالي تتكون من ٣ سفن حربية وستقوم بدوريات في خليج عدن والمياه قبالة الساحل الصومالي.

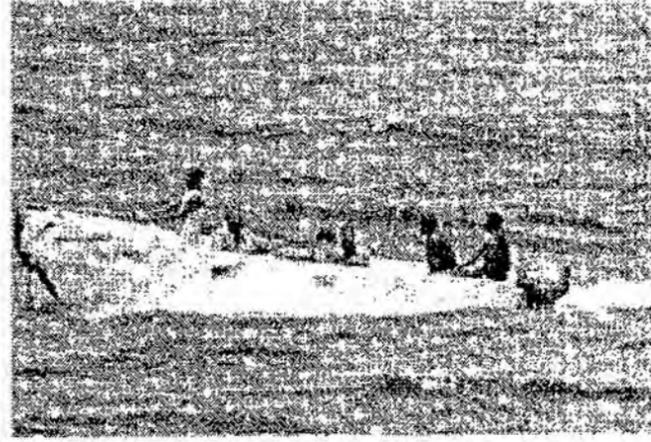
وقال ليو ان المهمة الاساسية لهذه القوة هي حماية امن السفن الصينية وأطقمها بالإضافة إلى أن السفن تحمل مساعدات إنسانية إلى المنظمات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.

(وكالات)

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨

يكسيون ملايين الدولارات من هجوم واحد فقط
فراصنة الصومال... أسباب تفاقم الظاهرة



القرصنة... مهنة خطيرة يبلد يغتفر إلى الاستقرار..

آخر تحديث: الإثنين ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨ الساعة ١١:٤٢PM بتوقيت الإمارات

هناك مهنة يبدو أنها لا تتأثر بالركود الحالي غير أنه يشترط فيمن يرغب في شغلها أن يكون قادراً على ارتياد البحار التي تكثر فيها أسماك القرش، وعلى التفوق في السرعة على سفن بعض من أقوى الأساطيل البحرية في العالم، والمحافظة على رباطة جأشه في الوقت الذي يفقد فيه الرهائن أعصابهم، وهي مهنة القرصنة البحرية أمام السواحل الصومالية. وعلى رغم أن هذه المهنة ليست متاحة لأي أحد في الصومال، أو لا يستطيع أي أحد أن يمارسها، فإننا لو أخذنا في اعتبارنا أن لا شيء يأتي بسهولة في هذه الدولة التي تعتبر من أفقر دول العالم على الإطلاق وأقلها استقراراً، وأخذنا في اعتبارنا كذلك شح الوظائف المتاحة على الأرض، وقلة الخيارات أمام الشباب الصومالي، فإننا سنندرك أن حياة القرصان على ما فيها من خطورة تبدو "أكثر راحة" مقارنة بحياة باقي الصوماليين البائسة.

قال لي "صلاح علي ساماتر" القرصان الذي كان يتحدث إليّ هاتفياً من مدينة "إيل" التي تعتبر من معاقل القرصنة على سواحل الصومال وقد شابت صوته نبرة فخر واضحة: "هل هناك أي مشروع في الصومال يمكن أن يكسب الفرد من ورائه مليون دولار اليوم؟... نحن نستطيع أن نحصل على عدة ملايين من الدولارات من خلال هجوم واحد فقط".

هناك المئات من القرصنة من أمثال "ساماتر" يجوبون مياه هذه المنطقة، في قوارب مصنوعة من "الفاير جلاس"، وبحوزتهم أسلحة لا تزيد في معظم الأحيان عن بندق أتوماتيكية متطورة. وهؤلاء القرصنة أحالوا المياه الواقعة قبالة سواحل شرق أفريقيا إلى واحدة من أخطر الممرات المائية في العالم بالنسبة لسفن الشحن، وناقلات النفط، بل وسفن الركاب التي تسافر بين أوروبا وآسيا. وتقول مصادر المكتب البحري الدولي ومقره لندن في آخر تقدير لها إن هناك ما لا يقل عن ٤٢ سفينة قد تعرضت للاختطاف قبالة سواحل الصومال هذا العام، كما يقدر خبراء في كينيا المجاورة للصومال أن القرصنة الصوماليين حصلوا على ٣٠ مليون دولار تقريباً في صورة فديات. وفي الوقت الذي تمر فيه الصومال بأزمة سياسية، ويتهدد شبح المجاعة شعبها، فإن القرصنة ينفقون الأوراق النقدية من فئة المئة دولار بلا حساب. ويقول سكان تلك المدن إن القرصنة بينون البيوت، ويشترون أجهزة الهاتف النقال المتطورة، وسيارات الدفع الرباعي المكيفة، ويمنحون أصدقاءهم وعائلاتهم مئات بل آلاف الدولارات أحياناً، ويحتذبون اهتمام النساء الجميلات اللاتي يتدفقن على مدن القرصنة من كافة المدن المجاورة. وعلى الرغم من أن أصحاب المحلات يتقاضون أسعاراً أعلى من المعتاد من القرصنة مقابل بيعهم الطعام والقات، فإن القرصنة لا يابهون لذلك.

يقول أحد هؤلاء القرصنة ويدعى "جامع" تعليقاً على هذا الأمر: "نعم هذا صحيح فقد صرنا أغنياء جداً". ويقول "جامع" الذي يصف نفسه بأنه قيادي في مجموعة تتخذ من مدينة "إيل" مقراً لها إنه قد كسب ٣٧٥ ألف دولار من القرصنة، وأن هذا المبلغ كان كافياً لشراء سيارة دفع رباعي والبدء في تشييد منزل مكون من ٦ غرف لعائلته في "جاروي" العاصمة الإقليمية. ويضيف جامع إن أكبر مبلغ كسبه في يوم واحد هو ٩٢ ألف دولار، وكان يمثل نصيبه من فدية تم تحصيلها مقابل الإفراج عن سفينة شحن يونانية احتجزوها مع طاقمها لمدة ١٠ أسابيع.

ومن المعروف أن القرصنة كانت من الطرق التي يلجأ إليها الصوماليون للحصول على أموال خلال السنوات الماضية ولكنها تفاقمت، وتحولت إلى ظاهرة، بعد أن تدهورت الأحوال في هذا البلد وعجزت حكومته عن السيطرة على مجريات الأمور.

يوضح "سايروس مودي" من المكتب البحري الدولي ذلك بقوله: "إن الأوضاع السوسيو-اقتصادية في الصومال سيئة جداً في الوقت الراهن وهذا من ضمن الأسباب التي دفعت القرصنة لاختطاف السفن".

وقد اجتذب القرصنة اهتمام العالم عندما اختطفوا في شهر سبتمبر الماضي سفينة أوكرانية تنقل دبابات وقوادف قنابل، وغيرها من أنواع الأسلحة التي كانت متوجهة إلى جنوب السودان - حسيما أفادت وكالات الأنباء - ولكن عملياتهم الأكثر جرأة كانت هي اختطاف ناقلة نفط سعودية محملة بما قيمته ١٠٠ مليون دولار من النفط الخام واحتجازها مع السفينة الأوكرانية.

ويُشار إلى أن الولايات المتحدة وحلف "الناتو" قد نشرتا سفناً من أجل حراسة المنطقة، وأن الصين قد أعلنت يوم أمس أنها ستُرسل أسطولاً للانضمام لهذا الجهد.

ومعظم القرصنة بحارة سابقون يقولون إنهم يمارسون القرصنة انتقاماً من الدول الغنية التي مارست عمليات الصيد غير القانوني لسنوات، كما كانت تلقي بالنفائيات في المياه الإقليمية الصومالية. على الرغم من تلك الإدعاءات، فإن معظم أموال الفديات تذهب إلى جيوب القرصنة ولا يستفيد منها الصيادون السابقون شيئاً. وتقول السيدة "بشارة سيد أحمد"، وهي ربة منزل في "إيل": "إن القرصنة بعد أن حصلوا على أموال الفدية لا يفيدون هذه المدينة منها بشيء، بل يذهبون إلى مدن أخرى لإنفاقها". و أطفالنا عندما يسمعون أن البحارة قد حصلوا على أموال الفدية يحلمون بأن يصبحوا قرصنة عندما يكبرون". ويقول مصطفى محمد عدي، وهو سائق سيارة أجرة في جروي: "إن القرصنة ينفقون بسخاء وإن أحدهم قد نقده مرة مئة دولار بقشيشاً" ويضيف قائلاً: "إن القرصنة قد أصبحوا محط أنظار الجميع وخصوصاً الفتيات اللاتي يأتين من كافة أنحاء البلاد، ويتمنين الزواج بهم، ولكن الحظ لا يصادف سوى الجميلات منهم".

شاشانك بنجالي- نيروبي

المصدر: موقع دويتشه فيله الألماني

التاريخ: ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨

البحرية الألمانية تبدأ مهمتها رسمياً في مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي

في إطار المهمة الأوروبية لمكافحة القرصنة في القرن الإفريقي انطلقت الفرقاطة الألمانية "كارلسروه" اليوم من ميناء جيبوتي إلى منطقة العمليات بحضور وزير الدفاع الألماني، الذي أكد أن قوات بلاده تتمتع بتفويض قوي لأداء مهمتها.

بدأت البحرية الألمانية رسمياً اليوم الثلاثاء (٢٣ كانون أول/ديسمبر) مشاركتها في المهمة الأوروبية لمكافحة عمليات القرصنة في القرن الإفريقي قبالة سواحل الصومال وخليج عدن. وغادرت الفرقاطة الحربية الألمانية "كارلسروه" وطاقمها المكون من ٢٢٠ جندياً اليوم ميناء جيبوتي إلى منطقة العمليات بحضور وزير الدفاع الألماني فرانس جوزيف يونغ.

وفي هذا السياق أكد يونغ أن هدف المهمة هو "الردع والدفاع وإنهاء عمليات القرصنة"، مشيراً إلى أن ليس من مهام قوات بلاده البحث عن القرصنة واعتقالهم. يشار هنا أن يونغ كان قد ذكر في وقت سابق إن البحرية الألمانية قد تشارك في عمليات تحرير السفن وأفرادها من أيدي القرصنة إذا اقتضت الضرورة. وحول التفويض الممنوح للبحرية الألمانية قال الوزير الألماني إنها تتمتع بـ "تفويض قوي وفعال" يضع قواعد واضحة للمهمة.

دعم المهمة الأوروبية "أتلانتا"

وستقوم البحرية الألمانية بدعم مهمة "أتلانتا" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لمكافحة عمليات القرصنة في المنطقة المذكورة، حيث يحتجز القرصنة حالياً ١٢ سفينة، من ضمنها ناقلة النفط العملاقة "سيربوس ستار"، ونحو ٣٠٠ من أفراد طواقمها.

وكان البرلمان الألماني (البوندستاغ) وافق الأسبوع الماضي على مشاركة البحرية في المهمة الأوروبية "أتلانتا" التي جاءت بعد تفاقم عمليات القرصنة، إذ وصل عدد السفن التي استولى القرصنة عليها منذ بداية العام الحالي أكثر من ٢٠٠ سفينة.

يذكر هنا أن الفرقاطة الألمانية "مكلنبورغ فوربومرن" تعسكر أيضاً في القرن الإفريقي في إطار عملية "الحرية الدائمة" التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب.

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨

البحرية الألمانية تتوقع نجاح المهمة الأوروبية لمكافحة القرصنة

توقعت البحرية الألمانية نجاح مهمتها الهادفة لمكافحة القرصنة في القرن الإفريقي على الرغم من الأعباء الكثيرة التي أقيمت على عاتقها خلال عام ٢٠٠٨، فيما تعقد دول تجمع صنعاء اجتماعاً نهاية الشهر الجاري لندرس أبعاد قضية القرصنة.

وقال نائب الأدميرال هانز يواخيم شترينكر قائد الأسطول البحري "عندما أنظر لخطة عملية الاتحاد الأوروبي التي تشارك فيها طائرات وسفن بحرية أتأكد من أننا سنفي بالمتطلبات".

ويرافق شترينكر حالياً وزير الدفاع الألماني فرانس جوزيف يونج في زيارة لجنود البحرية في جيبوتي التي ستنتقل منها اليوم الثلاثاء الفرقاطة الألمانية "كارلسروه" لدعم مهمة "أتلانتا" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لمكافحة عمليات القرصنة.

في سياق متصل، يعقد زعماء دول تجمع صنعاء التي تضم اليمن والسودان وجيبوتي وإثيوبيا نهاية الشهر الجاري اجتماع قمة في العاصمة السودانية الخرطوم، وعلمت "الخليج" من مصادر يمنية أن القمة ستكرس لمناقشة التداعيات المتصاعدة لظاهرة القرصنة، وأبعاد التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة إلى جانب بحث سبل مواجهة التحديات التي تواجه الملاحة الدولية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨

القرصنة البحرية وإدارة الأزمة بقلم: أمين هويدي



اهتمامنا بهذا التهديد يجعلنا نقدم المقال الثالث بخصوصه، فقد سبق أن تقدمنا بمقال القرصنة بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٨ ومقال بعنوان البحر الأحمر والأمن القومي العربي بتاريخ ٩/١٢/٢٠٠٨ علي صفحات الأهرام الغراء، لأننا أمام أزمة قد تأخذ وقتا نرجو أن يكون قصيرا، لأن صيد الأسماك الصغيرة في البحار الواسعة يستغرق وقتا أطول من صيد الأسماك الكبيرة، ونحن أمام أزمة لها بصمات كثيرة فهي أزمة عالمية لأنها تهدد التجارة العالمية، خاصة نقل البترول الآلة المحركة للصناعات الغربية

وهي أزمة إقليمية لأن القرصنة يلعبون في ملاعبها الإقليمية ويتخذون من بعض أماكنها قواعد للانطلاق منها، وهي أزمة قطرية ونقول بلا مبالغة بل مصرية لأنها تلعب في فناننا الخلفي في خليج عدن وتؤثر بالقطع علي الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس والمضيق المتحكم فيهما وهو مضيق باب المندب، وهو تهديد بري - بحري قواعده في البر ونشاطه في البحر وهو تهديد كبير تقوم به قوات صغيرة تمارس نشاطها بتكتيكات حرب العصابات أو حرب البراغيث إذ تنطلق فجأة وتنفذ عملياتها بسرعة، ثم تعود من حيث أتت بسرعة أكبر مطالبة بالفدية المالية دون أن يلحقها خسائر ودون أن تواجه بالمقاومة التي تحد من أفعالها القذرة!!

وعلي مدي الأسابيع الماضية اتخذت عدة خطوات ايجابية لمقاومة هذا التهديد، فقد أعلنت مصر عن سياستها بعدم قبولها انفراد دولة بتأمين خليج عدن وعن استعدادها للمشاركة في قوة دولية لتأمين الملاحة في تلك المناطق ودعت الي عقد مؤتمر حضرته الدول العربية البحر أحمرية للاتفاق علي الاجراءات التي تواجه هذا الخطر الا أن الملاحظ أننا وحتى الآن لم نتخذ خطوات عملية حاسمة، فلم يعلن عن انشاء القوات التي خصصناها لمواجهة هذا الخطر، بالرغم من أننا أعلننا استعدادنا للمشاركة في أي قوة دولية لتأمين الملاحة، ولم تعلن عن الخطوات الايجابية التي اتخذت بعد اجتماع الدول العربية البحر أحمرية

والي جانب ذلك اتخذت عدة اجراءات علي المستوي العالمي فقد صدر قرار من مجلس الأمن بتأكيد السماح بقتال هؤلاء ومواجهتهم بحكم القانون الدولي، ثم شكل الاتحاد الأوروبي قوات لمواجهة هذا التهديد، بل وقامت المانيا بتزويد سفنها وسفن الاتحاد الأوروبي التي تحمل مساعدات غذائية للصومال بعناصر من الجيش الألماني وخصصت قوة حجمها ١٠٠٠ جندي تحت التشكيل للقيام بهذه المهمة وهذا إجراء حاسم يحسن أن نتوقف عنده فهو يذكرنا بتهديد آخر عاني منه العالم منذ سنوات وهو القرصنة الجوية وقت قيام الفلسطينيين بعمليات اختطاف الطائرات مع الاختلاف الكبير بين القرصنة البحرية التي تجري الآن وبين العمليات الجوية التي كانت تجري في تلك الفترة

اذ أن القرصنة البحرية تهدف إلي أغراض غير شرعية، وهي فرض الإتاوات التي تعتبر نوعاً من أنواع السرقة والاحتصاب أما العمليات

الجوية فكان غرضها شرعيا إذ اتخذت كوسيلة من وسائل الضغط للحصول علي أغراض سياسية لتحقيق أهداف وطنية لقوات فدائية تقاوم الاحتلال وتسعي الي الحصول علي الحقوق المشروعة...

في تلك الفترة أيام عمليات الاختطاف الجوية اتخذت عدة وسائل لمقاومة ذلك منها حراسة الطائرات - الأمر الذي تكرر المانيا الآن بتخصيص قوات لحراسة السفن لمقاومة عمليات الاختطاف - كذا حراسة المطارات، وتخصيص قوات في أنحاء العالم لمتابعة تلك الأعمال، بل وقامت بعض الدول بعمليات خاصة بالهجوم علي الطائرات ومختطفيها لتحرير الرهائن.

وعلينا أن نتعلم من تجارب التاريخ فكما فعلت المانيا بتخصيص قوات لحراسة سفنها وسفن الاتحاد الأوروبي، فعلي كل الدول التي لها شركات ملاحية أن تفعل ذلك سواء عن طريق تسليح أطقم سفنها، أو تخصيص قوات خاصة للقيام بهذا الواجب، وإن تكلفة ذلك لا تقارن إطلاقا بارتفاع حجم تكلفة تغيير خط الملاحة من طريقها القصير الحالي عبر قناة السويس إلي الطريق الطويل المكلف حول رأس الرجاء الصالح...

هذه إجراءات نقترحها ولكنها لا تكفي في تقديرنا إذ علينا التفكير جديا في مهاجمة القواعد البرية والبحرية لهؤلاء القراصنة بعمليات جوية أو بالاسقاط بالمظلات أو عمليات بحرية، وهذا في تقديرنا إجراء يقطع جذور هذا التهديد مع العمل علي حصار هؤلاء القراصنة بحرا بقطع خطوط مواصلاتهم والهجوم علي أي سفن مشكوك فيها ويصعب تمييزها لتدميرها في عرض البحر..

إن تشكيل القوة المصرية والاعلان عنها وتسمية قائدها ووجودها بأعلامها في منطقة الخطر لمواجهة التهديد الخطير أمر واجب التنفيذ كخطوة أولى لاتخاذ الترتيبات المناسبة للمشاركة في أعمال أي قوات دولية لتأمين الملاحة، فمأحك جلدك مثل ظفرك فتولي أنت زمام أمرك لان الأمن الممنوح ولو قبل مؤقتا لا يغني عن الامن الذاتي، وتقطع خط الرجعة علي أي تفكير قد يخطر ببال الغير لتدويل العملية والمناطق التي تحدث فيها، فالمنطقة منطقتنا، وبابها الخلفي بابنا حراسته تجب أن تكون في أيدينا، والتحرك فيها يجب أن يكون تحت ملاحظتنا وبالتنسيق معنا في كل الأوقات...

ان التفكير في الخطط الهجومية علي هؤلاء اللصوص القراصنة أمر مهم، فالهجوم خير وسيلة للدفاع، وهو الطريق الحاسم للقضاء علي هذا التهديد الخطير...

وأخيرا يجوز لنا أن نتساءل لم لا يتم الاتصال بطريقة أو بأخرى مع القراصنة فالصراع لايفهم لغة المقاطعة والخصام!!

المصدر: البديل

التاريخ: ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨

قبطان مصري يتهم قوات «الناتو» بالتواطؤ مع القراصنة .. واتصالات دبلوماسية للتحقق من أقواله

٢٠٠٨/١٢/٢٤

كتب: سنية عبدالعظيم- جمال عصام الدين

تجري الخارجية المصرية اتصالات مع أطراف دولية، للتحقق من اتهامات قبطان مصري لقوات الناتو المتمركزة في المحيط الهندي، بالتواطؤ مع القراصنة قبالة السواحل اليمنية. يأتي ذلك بعد تلقي وزارة الخارجية، مؤخراً، مذكرة من قنصليتها في مدينة مومباي الهندية، ورد فيها أن القبطان محمد عبدالجواد أبوبكر قائد السفينة «برينيس» تعرض للقراصنة وهو في طريقه إلى الهند، وأرسل إشارات استغاثة إلى وحدات الناتو، ولكنها لم تستجب له. وقالت مصادر دبلوماسية مطلعة إن القاهرة تجري اتصالات بالفعل مع مختلف الجهات المعنية، خاصة في حلف الناتو، للوقوف على مدى صحة هذه الواقعة، وما ورد بالمذكرة من وقائع واتهامات، ونوهت بأن مصر مهتمة بهذا الأمر لتجنب تكراره مرات قادمة لرحلات السفن التجارية المصرية.

وأوضح القبطان محمد عبدالجواد أبوبكر - في المذكرة - أن قوات تابعة لحلف الناتو، كانت علي مقربة منه أثناء تعرض سفينته التي كان يقودها يوم ٦ ديسمبر الجاري، لعملية قرصنة من جانب قراصنة صوماليين قبالة سواحل اليمن، وهي في طريقها إلى الهند. وأضاف أنه أرسل العديد من الإشارات ونداءات الاستغاثة إلى هذه الوحدات، ولم تعره أدنى اهتمام. وأشار إلى أن طاقم السفينة نجح في التصدي للقراصنة، مما دفعهم إلى الفرار.

وكشف السفير محمد بسيوني، رئيس لجنة الشؤون العربية والأمن القومي بمجلس الشوري، عن حصوله علي صور لتدريب القراصنة الصوماليين علي خطف السفن المارة في البحر الأحمر واستخدامهم الأسلحة الحديثة ووسائل الاتصال العالمية عبر الأقمار الصناعية. وقال بسيوني خلال اجتماع للجنة، أمس، إن أحد أصدقائه قدم له هذه الصور التي تكشف عن بشاعة الدور الذي يقوم به القراصنة مع عمليات السطو علي السفن للحصول علي المال. وقال بسيوني إنه لا يستبعد قيام الحكومة الصومالية بمساعدة القراصنة، واتهمت النائبة سهام عز الدين، إسرائيل بالقيام بدور في عمليات القرصنة وانتهت اللجنة إلي مطالبة الحكومة بإعداد دراسة واقعية للخروج من هذه المشكلة وعدم التهويل أو التهوين منها

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨

الصومال: الرئيس الانتقالي ورئيس حكومته الجديد سيعلانان استقالتهما رضوخا للضغوط

خاطفو سفينة الشحن الأوكرانية يهددون مجددا بإغراقها إذا فشلت مفاوضات الفدية

القاهرة: خالد محمود

علمت «الشرق الأوسط» أن الرئيس الصومالي عبد الله يوسف سيعلن استقالته أمام البرلمان الصومالي في معقل سلطته الانتقالية بمدينة بيداوة الجنوبية خلال اليومين المقبلين، رضوخا لضغوط أفريقية وأميركية، واضعا حدا للأزمة الدستورية والسياسية العاصفة التي اندلعت بينه وبين كل من رئيسي البرلمان عدن مادوبي والحكومة العقيد نور حسن حسين (عدي).

والتقى الرئيس الانتقالي أمس مع رئيس وزرائه الجديد محمد محمود جولييد (جمعديري) في مدينة بيداوة، حيث أبلغه رسميا بقرار الاستقالة، وأنه سيجتمع اليوم مع عدد من أعضاء البرلمان المؤقت لإبلاغهم الأمر نفسه. ومن شأن استقالة يوسف وجمعديري وضع حد للخلافات العاصفة التي سادت تروিকা السلطة الانتقالية، فيما أعربت الجامعة العربية عن أسفها لهذا القرار، وأعلنت عن أملها على لسان السفير سمير حسني مسؤول الصومال في أن تؤدي الاستقالة إلى تعزيز المصالحة والاستقرار في هذا البلد.

وفي تفسيرها لقرار استقالة يوسف قالت مصادر مقربة منه إنه بات مقتنعا بأن الوضع الإقليمي والدولي تحول ضده وأنه لن يكون بمقدوره استمراره في منصبه والتعايش مع رئيس حكومة يرفضه العالم. وكان الجنرال موسى عدي رئيس إقليم بونت لاند، الذي يتمتع بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٩٨، ويعتبر حليفا وثيقا للرئيس الصومالي قد لمح لـ«الشرق الأوسط» في اتصال هاتفي أمس إلى احتمال استقالة عبد الله يوسف. وقال الجنرال عدي: «انتظروا خبرا مهما خلال الساعات الأربع والعشرين المقبلة»، لكنه رفض تقديم أية إيضاحات.

وقالت مصادر صومالية رفيعة المستوى إن وزير الداخلية الصومالي الأسبق جمعديري الذي لم يتسلم مهام منصبه كرئيس للحكومة الانتقالية بسبب رفض العقيد نور عدي التخلي عن منصبه والتمسك بإعلان البرلمان منحه ثقته الأسبوع الماضي، سيعلن هو الآخر استقالته قبل إعلان الرئيس لها.

وكشفت المصادر النقاب عن أن جعمديري اقترح على يوسف التتحي طواعية عن منصبه لتفادي المزيد من الانقسام داخل ترويكما السلطة الانتقالية (البرلمان والحكومة والرئيس) وتجنيب البلاد ويلات حرب أهلية جديدة. وكشفت مصادر لـ«الشرق الأوسط» النقاب عن أن يوسف الذي عاد لتوه من زيارة خاطفة إلى العاصمة الكينية نيروبي حيث التقى هناك جينادي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية، قد قرر فعليا الاستقالة من منصبه وأنه أبلغ عددا محدودا من المقربين منه بفحوى هذا القرار المفاجئ. وعلمت «الشرق الأوسط» أن يوسف التقى أول من أمس جينادي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية بمطار العاصمة الكينية نيروبي بدلا من مقر السفارة الأميركية هناك، عقب لقائها مع نور عدي، قد يتجه لاحقا إلى تنزانيا التي تترأس الدورة الحالية لقمة الاتحاد الأفريقي أو أوغندا.

وتولى يوسف منصبه في أكتوبر (تشرين الأول) عام ٢٠٠٤ لكنه قرر عمليا التخلي عن معقله كرئيس للسلطة الانتقالية قبل نحو تسعة شهور من انتهاء ولايته الأولى لمدة خمس سنوات بحلول شهر سبتمبر (أيلول) من العام المقبل.

وبات مستقبل الرئيس يوسف على المحك بعدما ان اتخذ اجتماع طارئ عقده وزراء خارجية دول منظمة إيقاد أخيرا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، قرارا أيدته لاحقا جينادي فرايزر مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية بشأن فرض عقوبات على يوسف وحاشيته إذا لم يتراجع عن قراره بإقالة رئيس الحكومة السابق العقيد نور حسن حسين (عدي) من منصبه وتعيين وزير الداخلية الأسبق محمد محمود جوليد (جعمديري) مكانه.

وقالت مصادر صومالية مطلعة لـ«الشرق الأوسط» إن يوسف الذي فوجئ بقرار منظمة إيقاد قد أعرب عن اندهائه كون المنظمة الإقليمية قد اختارت الانحياز لغريمه عدي، ولي الحقائق، مؤكدا أن «جلسة البرلمان المثير للجدل والتي شهدت حالة من الهرج والمرج غير دستورية وبالتالي فإن ما بني على باطل فهو باطل وفقا للقاعدة الفقهية والدستورية المعروفة». وكشف محمود علي يوسف وزير الخارجية الجيبوتي الذي شارك في اجتماع وزراء خارجية إيقاد لـ«الشرق الأوسط» عبر الهاتف أن العقوبات المقترحة بحق الرئيس الانتقالي وحاشيته قد تشمل المنع من السفر لأية من دول المنظمة التي تضم ست دول بما فيها الصومال، وتجميد أية أرصدة مالية له أو لأحد أفراد عائلته.

وأشار إلى أنه يتعين على الرئيس الصومالي إما التعايش مع رئيس حكومته نور عدي والانصياع لإعلان البرلمان منحه الثقة لعدي في مواجهة محاولات الرئيس الإطاحة به، أو مواجهة خيار العقوبات.

وشدد وزير الخارجية الجيبوتي على أنه ليس لدى يوسف أي خيار آخر، مشيراً إلى أن مفاوضات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في جيبوتي ستمضي قدماً في برنامجها المعهود ولن يسمح لأي شخص أو جهة مهما كان بتعطيلها.

وشدد على ضرورة استباق عنصر الوقت لتفادي حدوث أي فراغ أمني في الصومال الذي يعاني منذ عام ١٩٩١ من حرب أهلية وفوضى سياسية طاحنة، قبل تنفيذ القوات الإثيوبية انسحابها الكامل من الأراضي الصومالية التي دخلتها نهاية عام ٢٠٠٦ لمساندة السلطة الصومالية بقيادة يوسف في مواجهة ميليشيات تنظيم المحاكم الإسلامية (أنداك).

وحذر عبد الله يوسف في تصريحات له من عواقب سحب القوات الإثيوبية من بلاده، مبرراً مخاوفه من الانسحاب الإثيوبي بتنامي نفوذ حركة شباب المجاهدين. واعتبر يوسف أنه إذا غادرت القوات الإثيوبية الأراضي الصومالية ولم تتوحد جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز دور قوات حفظ السلام فإن الصومال سيصبح تحت رحمة هذه الحركة. وهدد بأنه إذا تحقق لحركة الشباب ما تريده فإن ذلك سيشكل تهديدا كبيرا لاستقرار منطقة القرن الأفريقي برمتها. من جهة أخرى، كشفت مصادر قريبة من أجواء المفاوضات الراهنة، لإطلاق سراح سفينة الشحن الأوكرانية التي يحتجزها قراصنة مسلحون قبالة السواحل الصومالية منذ نحو عشرة أسابيع، أن المفاوضات قد انهارت بشكل مفاجئ بعدما هدد القراصنة بإغراق الناقلة التي تحمل على متنها ٣٣ دبابة وعتادا عسكريا متنوعا بالإضافة إلى ٢٥ من بحارتها معظمهم من الأوكرانيين.

وقال مصدر مقرب من قائد مجموعة القراصنة التي تحتجز السفينة لـ«الشرق الأوسط» في تصريحات عبر هاتف متصل بالأقمار الصناعية، إن القراصنة وافقوا على الحصول على فدية مقدارها ٣ ملايين دولار أميركي مقابل إنهاء احتجاز السفينة، لكن الشركة المالكة للسفينة مازالت تماطل في السداد. وكشف المصدر نفسه عن أن حمولة السفينة نفسها غير قانونية كونها تحمل أسلحة غير محدد وجهتها النهائية، مشيراً إلى أن أحد العاملين في طاقم السفينة التي يقال إنها مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي تربطه صلات قوية بتجارة الأسلحة المحرمة وبالمخابرات الإسرائيلية هو فتى في الرابعة عشرة من عمره.

ونقل عن قائد القراصنة قوله: «إن حمولة السفينة في خطر كبير وقد نضطر لإغراقها لضمان عدم تسرب الأسلحة إلى أي طرف خاصة في ظل المراقبة اللصيقة التي تفرضها القطع البحرية الأميركية القريبة من السفينة بالمياه الإقليمية للصومال».

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨

القانون الدولي وجريمة القرصنة البحرية بقلم: د. محيي الدين علي عشاوي عضو وفد مصر في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار



أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٢ ديسمبر

٢٠٠٨ قراره الثالث برقم (١٨٤٦)

الذي جدد فيه تفويضه للدولة في

استخدام القوة المسلحة ضد القرصنة

الذين يخطفون السفن التجارية قبالة الساحل

الصومالي، وذلك بموافقة الحكومة الانتقالية

علي دخول المياه الإقليمية للصومال لمطاردة

ومهاجمة القرصنة مع احترام نصوص القانون

الدولي المتعلقة بالأعمال في عرض البحر.

وتنفيذا لهذا القرار قامت دول الاتحاد الأوروبي

بالشروع في عملية جوية وبحرية أمام الساحل

الصومالي اعتبارا من يوم الإثنين ٨ ديسمبر

بمشاركة ست سفن حربية وطائرات مراقبة

للسواحل البحرية الصومالية التي تشن منها

القرصنة هجومها علي السفن التجارية.

وفي القاهرة أعلن المتحدث باسم مجلس

الوزراء استعداد مصر للمشاركة في قوة دولية

للاسهام في مكافحة القرصنة قبالة السواحل

الصومالية تحت مظلة الأمم المتحدة. ولقد أصدر

مجلس الأمن هذا القرار استنادا إلي سلطاته التي

منحها إياه الفصل السابع من الميثاق بشأن حفظ

السلم والأمن الدوليين وتفويضه في اتخاذ

التدابير اللازمة لمنع الإخلال به.

وبالرجوع إلي قواعد وأحكام القانون الدولي

البحري نجد أن جريمة القرصنة هي جريمة

دولية.

ونعرض بإيجاز شديد قواعد القانون الدولي التي تجرم أعمال القرصنة البحرية وتكييفها قانوناً بأنها جريمة دولية يعتبر مرتكبها مجرماً ضد الإنسانية يستحق المحاكمة والعقاب ويخضع للاختصاص القضائي الدولي ومنها:

أولاً: قواعد القانون الدولي الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢.. وهذه الاتفاقية تعرف القرصنة في المادة (١٠١) بأنها أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة، ويكون موجهاً في أعالي البحار، ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات علي ظهر تلك السفينة أو علي متن تلك الطائرة، أو ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة.

أما المادة (١٠٥) من الاتفاقية فقد تضمنت النص الخاص بمبدأ الاختصاص العالمي لمحاكمة مرتكبي جرائم القرصنة البحرية، الذي أكدته نص قرار مجلس الأمن الثالث السالف الذكر، والذي جاء نصها كما يلي: يجوز لكل دولة في أعالي البحار، أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة، أن تضبط أية سفينة أو طائرة قرصنة، أو أية سفينة أو طائرة أخذت بطريق القرصنة وكانت واقعة تحت سيطرة القرصنة، وأن تقبض علي من فيها من الأشخاص وتضبط ما فيها من

الممتلكات. ولمحاكم الدولة التي قامت بعملية الضبط أن تقرر ما يفرض من العقوبات، كما أن لها أن تحدد الإجراء الذي يتخذ بشأن السفن أو الطائرات أو الممتلكات، مع مراعاة حقوق الغير من المتصرفين بحسن نية. وهذان الاختصاصان يشملان حق الملاحقة وحق القبض وحق الاعتقال وحق محاكمة وتوقيع العقوبة علي مرتكب جرائم القرصنة البحرية، سواء في أعالي البحار أو في البحر الإقليمي وفي عرض المياه الممتدة علي طول امتداد سواحل الدول التي تجتازها سفن وقوارب القرصنة، وذلك علي النحو الذي يحدث حاليا علي امتداد السواحل الصومالية.

ثانيا: قواعد القانون الدولي العام التي تضمنتها معاهدة ١٩٨٨ الخاصة بالأعمال غير المشروعة التي يتم اقترافها في البحار.. التي منها جريمة القرصنة البحرية التي ترتكبها العصابات الدولية ضد السفن في أعالي البحار وفي المياه الإقليمية للدولة التي تجيز مكافحة هذه الجريمة وملاحقة مرتكبيها والقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمات الجنائية وإصدار العقوبات ضد مرتكبيها.

ثالثا: قواعد القانون الدولي العام التي تضمنتها المعاهدات الدولية المتعلقة بسلامة النقل البحري.. للركاب والبضائع التي تنقلها السفن التجارية عبر البحار والمتعلقة بالمحافظة علي الأمن البحري والبروتوكولات واللوائح الخاصة بسلامة البحرية والبحث والإنقاذ في البحار.

رابعاً: قواعد القانون الدولي العام التي تضمنتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية المبرمة بين الدول بشأن تجريم أعمال الإرهاب الدولية.. ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم، وذلك باعتبار أن جريمة القرصنة البحرية عمل من أعمال الإرهاب.

خامساً: التشريعات والقوانين البحرية الإقليمية والوطنية وقوانين العقوبات التي تصدرها الدول.. وتجرم أعمال القرصنة البحرية لاسيما التي ترتكب في المياه الإقليمية التابعة للاختصاص القضائي الوطني والمحلي للدول التي توجه ضمن سفن تلك الدول وتشمل الاستيلاء على هذه السفن وسلب محتوياتها والاستيلاء على البضائع التي تحملها السفن التجارية وتطالب العصابات بدفع دية مالية مقابل الإفراج عنها وإلا استمر حجزها وما تحمله من أشخاص وتجارة ثم تدميرها إذا لم يتم الاستجابة لمطالب القراصنة مرتكبي هذه الجرائم، وهذه التشريعات والقوانين تمنح السلطات القضائية المحلية حق القبض والاعتقال والمحاكمة والمعاقبة لمرتكبي جرائم القرصنة البحرية ومشاركهم في أراضي الدولة المعتدي عليها وأمام محاكمها الوطنية القضائية.

سادساً: ميثاق المحكمة الجنائية الدولية في روما الذي تضمن توصيف الأعمال غير المشروعة.. التي تنطبق في أحد أنواعها علي جريمة القرصنة البحرية.

* الإجراءات العاجلة المطلوبة من المجتمع الدولي لمواجهة جرائم القرصنة البحرية والقضاء عليها:

- قيام مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن وضع معاهدة دولية بحرية جديدة تتضمن قواعد القانون الدولي الخاصة بتعريف جريمة القرصنة البحرية، وتجريم الأفعال غير المشروعة المكونة لها، وملاحقة مرتكبيها، ووضع نصوص جنائية لعقابهم، ووضع قواعد التعاون الدولي بين جميع الدول من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على هذه الجريمة نهائياً والدعوة إلى انضمام دول العالم إلى هذه المعاهدة والتوقيع والتصديق عليها لتكون ملزمة للكافة.

- قيام المنظمات البحرية المعنية بالسلامة والأمن البحري وتنظيم حرية الملاحة في أعالي البحار التي منها المنظمة البحرية الدولية والمكتب البحري الدولي وغرفة الملاحة الدولية بالتعاون فيما بينها، وإصدار اللوائح البحرية التي تتضمن القواعد الملزمة للسفن بشأن تأمين وسلامة الملاحة وتأمين النقل التجاري البحري، وحماية السفن التجارية من التعرض لأعمال القرصنة البحرية، وفرض العقوبات على السفن التي لا تشارك أو تمتنع عن المساعدة والإنقاذ في حالة تعرض السفن لأعمال القرصنة البحرية.

- وضع استراتيجيات وسياسة دائمتين للتعاون الدولي والتنسيق بين أنشطة الأساطيل الحربية

البحرية التابعة لحلف الناتو وغيرها من الدول التابعة للدول الآسيوية التي لها مصالح حيوية في التجارة البحرية وضرورات حمايتها مثل الصين واليابان والهند، بالإضافة إلى السفن الحربية والأساطيل التابعة للدول التي لها سواحل في منطقة أنشطة القرصنة البحرية، وذلك لملاحقتها والقبض على مرتكبيها والقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

وفي تحرك عاجل ومطلوب فإن دول العالم مدعوة إلى التنسيق مع الحكومة الانتقالية في الصومال وإمدادها بما يلزم من مساعدات لتمكينها من منع وملاحقة القرصنة الصوماليين من رعاياها والعصابات الدولية المشاركة معهم الذين ينطلقون من أراضيها ومن مياهاها الإقليمية، وذلك تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم (١٨٤٦) الصادر في هذا الشأن.

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط

التاريخ: ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨

راضى: لا يوجد أى تهديد مباشر لأمن مصر القومي جراء ظاهرة القرصنة



مجدى راضى - المتحدث باسم الحكومة المصرية

محيط: أكد الدكتور مجدى راضى المتحدث باسم مجلس الوزراء، عدم وجود أى تهديد مباشر لأمن مصر القومي، أو أمن البحر الأحمر جراء ظاهرة القرصنة البحرية المنتشرة قبالة السواحل الصومالية.

ونقلت جريدة " المصري اليوم" عن راضى قوله فى تصريحات صحفية أمس الجمعة: " إن مجلس الوزراء ناقش فى اجتماعه الأخير وللمرة الثانية على التوالي تطورات هذه الظاهرة الخطيرة، وتم التأكيد من خلال التقارير التى عرضها الوزراء المعنيون، أن القرصنة ليس لها علاقة بالمدخل الجنوبى للبحر الأحمر أو لقناة السويس، وأنها تقع دائماً على بعد ١٣٠٠ كم جنوب خليج عدن".

وأوضح راضى أن قناة السويس أعدت "مجموعة عمل" تقوم بعرض الموقف بصفة مستمرة، وتتابع التداعيات المحتملة لهذه الظاهرة على عدد السفن العابرة للقناة، مؤكداً أنها لم ترصد حتى الآن تأثيرات على حركة الملاحة جراء هذه الظاهرة، وإن تأثرت الحركة بشكل طفيف جراء حالة الركود العالمية بسبب الأزمة العالمية.

وأشار راضي إلى أن الحكومة المصرية جددت التأكيد في اجتماعها الذي عقد برئاسة الدكتور أحمد نظيف الأربعاء الماضي على استعداد مصر للمشاركة في قوة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة لتأمين الملاحة أمام الشواطئ الصومالية، مؤكداً أن أمن البحر الأحمر مسئولية الدول المطلة عليه وليس غيرها.

وتابع راضي: " إن المجلس ناقش لجوء بعض الدول إلى إرسال سفن حربية لمكافحة القرصنة، وأن الحكومة المصرية تؤكد أهمية مواجهة هذه الظاهرة من خلال جهود منسقة تحت مظلة دولية".

وأشار راضي إلى الإقتراح المصري بإنشاء محكمة دولية بقرار من مجلس الأمن لمكافحة القرصنة .

المصدر: الاخبار السودانية

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨

تجمع صنعاء يجمع على إيقاف أعمال القرصنة البحرية

الكاتب/ الخرطوم: لينا يعقوب

Tuesday, 30 December 2008

أجمع وزراء خارجية دول تجمع صنعاء على ضرورة إيقاف أعمال القرصنة البحرية التي تعيق أعمال التجارة والنمو الاقتصادي في المنطقة مؤكداً على ضرورة تضافر الجهود للحد من الظاهرة.

ودعا وزير خارجية اليمن أبوبكر القربي لإنشاء مركز إقليمي لمكافحة القرصنة يكون مقره اليمن يدين كل أعمال العنف و الإرهاب مشيراً إلى أن التعاون السياسي لا يهدف فقط لتعزيز العلاقات بين الدول إنما "فتح سوق حر و التعاون الاقتصادي" سيدعم التعاون، وأقر بوجود ظروف داخلية للدول أدت لمنعها من الانطلاق بالأهداف التي من أجلها أنشئ التجمع إلا أنه أكد رغبتهم في تحقيق الشراكة و التنمية و التعاون، وطالب وزير خارجية إثيوبيا سيوم مسفن، دول التجمع بلعب دور الوسيط بين الفصائل الصومالية مشيراً بانفراج الأزمة في الصومال وقال إن مجلس الأمن و الإيقاد أوضح أن من يقف عقبة في طرق السلام في الصومال سيواجه عدة عقوبات .

و اعتبر وزير الخارجية الصومالي عبد الله جول أن الموقف الكبير الذي سيواجه الصومال هو قرار الحكومة الإثيوبية بسحب قواتها مشيراً أن الحكومة الحالية تفتقر للمرتبات و استقرار الوضع الأمني، و ثمن وزير الدولة بوزارة الخارجية علي كرتي دور التجمع الداعم لمواقف السودان خاصة في قضية المحكمة الجنائية ، و استنكر جميع المشاركون أحداث غزة معتبرين أن ما فعلته إسرائيل يعتبر خروج عن حقوق الإنسان و الشرائع الدولية مطالبين بتطبيق أقصى العقوبات عليها.

المصدر: اليوم السابع

التاريخ: ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨

أسطول الصين يواصل تدريباته على مكافحة القرصنة

الثلاثاء، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٢:١٥



أسطول الصين البحري يواصل التدريبات لمكافحة القرصنة البحرية بالمحيط الهادى

بكين (ا.ش.ا)

بدأ اليوم الثلاثاء، أسطول الصين البحري المكون من ثلاث قطع حربية (المدمرتان "دى دى - ١٦٩ ووهان" و"دى دى - ١٧١ هايكو" فضلاً عن سفينة الإمداد "ويشانهو") بدخول المحيط الهندي بعد عبوره مضيق ملقا، ممر مائى دولى بين المحيطين الهادى والهندي، وذلك عقب ثلاثة أيام من إبحاره من ميناء ساينا بمقاطعة هاينان أقصى جنوب الصين فى مهمة تهدف إلى مكافحة القرصنة فى المياه قبالة السواحل الصومالية. وتعد الأولى على الإطلاق للسفن الصينية خارج مياهها الإقليمية.

وخلال تلك الرحلة البحرية قام أفراد القوات الخاصة المكونة من ٧٠ جندياً بتدريبات لمكافحة القرصنة مستخدمين مروحية تحملها إحدى المدمرتين، حيث سقطوا منها بحبل على ظهر المدمرة الأخرى فى محاكاة للهبوط على ظهر السفن المخطوفة أو سفن القرصنة، كذلك أنهى طاقم المروحية أيضاً تدريباً على الإقلاع والهبوط ليلاً.

وأوضح الكولونيل ما لو بينغ مدير مكتب العمليات البحرية التابع لمقر الأركان العامة للقوات البحرية، أن الرحلة إلى خليج عدن تستغرق عشرة أيام، وهو ما يعنى أن الأسطول الصينى سيكون مستعداً لمباشرة مهامه اعتباراً من اليوم السادس من يناير المقبل، حيث سينضم إلى القوات الدولية، التى تضم بوارج من الولايات المتحدة وقوات حلف شمال الأطلنطى "ناتو" وروسيا والهند، الموجودة فعلياً فى أحد الطرق البحرية الأكثر ازدحاماً، والتى باتت تعج بالقراصنة وتعرض عمليات الشحن الدولية للخطر.

وتتمثل المهمة الرئيسية للأسطول الصينى، والتى تأتى تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولى (رقم ١٨٥١) فى حماية أمن السفن الصينىة وأطقمها، وتلك التابعة لهونج كونج وماكاو وتايوان، بالإضافة إلى السفن التى تحمل مساعدات إغاثة إنسانية إلى المنظمات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة، دون فرض أى رسوم مقابل خدمة المرافقة أو الحماية سواء كانت السفن أجنبية أو محلية.

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط

التاريخ : ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

البشير بشيد بجهود اليمن وجيبوتي في القضاء على القرصنة



الرئيس السوداني

محيط: أشاد الرئيس السوداني عمر البشير الذي تتولى بلاده رئاسة الدورة الحالية لتجمع صنعاء للتعاون الاقتصادي والامن والسياسي والثقافي، بجهود اليمن وجيبوتي المخلصه للتصدي لظاهرة القرصنة البحرية في خليج عدن والخليج العربي، مؤكداً أن هذه الجهود بحاجة لتبني استراتيجية محكمة وفعاله لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها بشكل نهائي .

ووفقا لما ورد بوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" ، اعتبر الرئيس البشير في كلمته التي القاها في افتتاح القمة السادسة لتجمع صنعاء التي بدأت اعمالها اليوم الثلاثاء ، في العاصمة السودانية الخرطوم ظاهرة القرصنة التي تشهدها السواحل الصومالية نتاج طبيعي للوضع المتردي في الصومال، موضحاً أن زوالها رهن بالدرجة الاولى بإيجاد حل لمشكلة الصومال.

وقال البشير : " إن حشد الاساطيل والسفن الحربية الاجنبية في مياه بعض دول التجمع وشواطئها من شأنه تعقيد الأوضاع في الصومال ودول الاقليم الاخرى ، كما أنه يوفر ذريعة لوجود دائم لهذه الاساطيل وبحول الاقليم الى بؤرة صراع دولي يهدد سيادة واستقلال واستقرار المنطقة".

وحول ما يجري في الخرطوم ، قال الرئيس السودان: " إن التزام حكومته بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل مع الحركات السودانية في الجنوب والمضي بها نحو غاياتها المنشودة في ظل تشاور وتفاهم وتعاون مستمر مع الحركة الشعبية ، جعل السلام في السودان أمراً واقعاً وطمأنينة وتنمية واستقراراً".

وأكد البشير التزام بلاده التام بإيجاد حل عاجل ودائم لقضية دارفور في إطار اتفاقية سلام دارفور والمبادرات السابقة ومقررات ملتقي السودان الذي انعقد مؤخراً والتي تمثل إطاراً واقعياً لحل القضية إذا أخلصت النوايا واستقام القصد.

وعن دعم السودان للمبادرة الأفريقية العربية الاممية التي ترعاها دوله قطر، أعرب البشير عن يقينه بأن تجمع صنعاء سيدعم هذه الجهود لتحقيق حل سلمي وعاجل لقضية دارفور ويرسل رساله قوية لحركات دارفور لتحكيم صوت العقل وتغلب الحكمة والانضمام إلى ركب السلام.

واوضح البشير أن تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان يسير على الخطة المرسومة له، معرباً عن تطلعه في أن ينعكس ذلك على استقرار وتنمية سكان شرق السودان.

ونوه الرئيس السوداني بمساهمة اثيوبيا في قوات "اليولبيت" كونها تؤكد وتعزز قدرة وكفاءة القوات الافريقية في القيام بدورها في عمليات حفظ السلام ، مؤكداً وفاء السودان بكافة التزاماته لتحقيق انتشار قوات "اليولبيت" في دارفور.

وحول ما يجري في قطاع غزة، أعرب الرئيس السوداني عن قلقه البالغ لجرائم الحرب والابادة الوحشية التي ترتكبها قوات العدو الاسرائيلي منذ ثلاثة أيام في ابناء الشعب الفلسطيني في غزة.

وقال الرئيس السوداني : " ما يؤسف له ان هذه الجرائم ترتكب امام بصر ونظر العالم دون ان يحرك ساكناً من جسد المجتمع الدولي ، نتيجة للتواطؤ المفضوح من قبل الدولة العظمى في العالم الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت بها الجرأة والصلف لتبرير هذا العدوان واجهاض أي تحرك في مجلس الامن لإدانته والعمل على وقفة".

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١ يناير ٢٠٠٩

أحداث العام ٢٠٠٨: القرصنة في سواحل الصومال: صراع في رأس العالم

٣٠ مليون أرباحها عام ٢٠٠٨ .. وسيقف العالم على أصابع قدميه إذا توجهت إلى سفن الركاب في العام الجديد

القاهرة: خالد محمود رمضان

في عتمة الظلام الدامس سيمضي القراصنة الصوماليون ليلة رأس السنة واضعين أيديهم على زناد أسلحتهم متأهبين لأية خطوة مفاجئة، لكن من دون أن يساورهم أدنى شك في أنهم المنتصرون لا محالة في لعبة قتل الوقت بالمفاوضات من أجل الحصول على فديات مالية باهظة في عمليات القرصنة التي باتت تشكل صداعا في رأس العالم خصوصا للدول التي تنتقل سفنها وبواخرها بالقرب من سواحل الصومال.

وستبقى مئات الأسر والعائلات وعوائل المخطوفين في جميع أنحاء العالم ليلة رأس السنة يتمنون عودتهم سريعا بعد محنة الخطف المفجعة. وفي دولة يفتقد سياسيوها إلى الحكمة لتحقيق المصالحة الوطنية وطي ملف الحرب الأهلية المشتعلة منذ عام ١٩٩١، يجد القراصنة أنفسهم في بلد يخلو من سلطة مركزية قادرة على بسط سيطرتها على سواحلها، ما يمنح القراصنة شعورا نسبيا بأن لا خطر داخليا حقيقيا يتهددهم.

وقبل أن يلفظ العام ٢٠٠٨ أنفاسه الأخيرة برهن القراصنة حديثو السن على سواحل الصومال بأسلحتهم المحدودة وتقنياتهم العالية أن بإمكانهم إجبار أعتى الأساطيل العسكرية في العالم إلى المجيء إلى مياه المحيط الهندي وخليج عدن، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى ردعهم على الفور. وتتراوح الفدى التي يطلبها القراصنة بين مئات الآلاف وملايين الدولارات، حسب السفينة التي يستولون عليها وهويات الرهائن، وتفيد تقديرات حديثة بأن القراصنة حصلوا على نحو ٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨ فقط. ويبلغ طول سواحل الصومال ٣٧٠٠ كلم، وهي من السواحل الأطول في العالم، وتراقب هذه السواحل بين ١٢ و ١٥ سفينة تابعة للتحالف البحري الذي يضم عدة دول تعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وبينما لم تستجب الدول العربية بالسرعة الكافية لدعوة عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية لإنشاء قوة عربية تتولى حماية المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن القومي العربي، دشّن الأوروبيون عملية «أطلانتا» لمحاربة القرصنة في مساحة جغرافية تصل إلى

مليون كلم مربع بهدف حماية السفن المحملة بالمساعدات الغذائية والتابعة لبرنامج الغذاء العالمي الأممي، وكذلك الرد على أعمال القرصنة البحرية التي تزايدت في هذه المنطقة في الآونة الأخيرة.

العملية الأوروبية لمحاربة القرصنة والتي تشارك فيها كل من فرنسا، بريطانيا، اليونان، ألمانيا، بلجيكا، فنلندا، هولندا، اسبانيا، ومدتها عام كامل، يعتبرها بعض الصوماليين حجة لوجود الأساطيل الغربية على سواحل الدولة المفككة في الصومال لغرض في نفس يعقوب. هذا الاهتمام الغربي بالصومال يثير ولا شك الريبة، خاصة أن خليج عدن يتحكم بالمدخل الجنوبي لقناة السويس، وهو واحد من أهم المحاور في الملاحة البحرية في العالم، حيث تمر سنويا عبره قرابة ١٦ ألف سفينة ونحو ٣٠% من الإنتاج النفطي العالمي. التحذيرات الدولية من مخاطر القرصنة لم تتوقف لا سيما أن هناك مخاوف من أن قناة السويس مهددة بالإغلاق بسبب أعمال القرصنة التي تتم في القرن الأفريقي.

وقال تقرير أصدره «تشاتام هاوس»، وهو مركز دراسات وأبحاث بريطاني متخصص في السياسة الخارجية، إن زيادة أعمال القرصنة قد تؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية في منطقة القرن الأفريقي، وإلى توقف مسار الرحلات التجارية العالمية عبر قناة السويس. ولاحظ التقرير أن قيمة التأمين على السفن التي تعبر خليج عدن قد ارتفعت بنسبة كبيرة، ومع زيادة المخاطر وارتفاع التكاليف قد ينتهي الأمر بأن تفضل شركات الملاحة الانصراف عن خليج عدن وقناة السويس، والاتجاه نحو رأس الرجاء الصالح.

وإذا كان القراصنة قد نجحوا خلال الاثني عشر شهرا المنصرمة في احتجاز ما لا يقل عن ١٨ سفينة أجنبية بطواقهما البحرية البالغ عددها نحو ٣٥٠ بحارا من بينهم ٩٢ فلبينيا، وان ينجوا بفعالهم على الرغم من هذا الاحتشاد العسكري غير المسبوق على مرمى من سواحل الصومال المترامية الأطراف، فإن العام ٢٠٠٩ قد يشهد عملية تحول نوعية خطيرة للغاية في طبيعة النشاط التقليدي للقراصنة، عندما ينتقلون في مرحلة تالية إلى اصطیاد السفن المخصصة لنقل الركاب في السواحل التي باتت الأخطر من نوعها في العالم قاطبة.

هؤلاء الرجال المثيرون للشفقة أكثر من أي شيء آخر، وبوحي من ملابسهم الرثة وضعف مستوى تسليحهم، صدموا العالم عدة مرات خلال العام الذي يوشك على الرحيل، عبر إرباكاتهم للملاحة

البحرية الدولية في المنطقة من دون وجود قوة رادعة قادرة على وقف نشاطهم الاجرامى المثير للجدل.

وبات القراصنة يشدون انتباه الجميع بعدما ابتعدوا عن ساحة عملهم الرئيسي قبالة السواحل الصومالية، وتوجهوا بقواربهم الصغيرة والسريعة إلى المياه الإقليمية، لكي ينجحوا للمرة الأولى في السيطرة يوم ٢٥ سبتمبر (أيلول) على سفينة الشحن الأوكرانية «فاينا» التي كانت متوجهة إلى مرفأ مومباسا الكيني وعلى متنها ١٧ أوكرانيا وثلاثة روس ولاتفي واحد، وتحمل على متنها شحنة مثيرة للجدل عبارة عن ٣٣ دبابة ثقيلة من نوع «تي - ٧٢» سوفيتية الصنع بالإضافة إلى معدات عسكرية أخرى.

سقوط هذه الشحنة في أيدي القراصنة أثار هلع الجميع من احتمال تسرب حمولتها إلى أيدي الإسلاميين المتشددين في الصومال سواء تنظيم المحاكم الإسلامية الموالي لتحالف المعارضة الذي يتخذ من العاصمة الاريتيرية أسمرة مقرا، أو حركة الشباب المجاهدين المتشددة والمعروفة بعنائها المطلق للسلطة الانتقالية وللوجود العسكري الأجنبي في الصومال.

ثمة من يقول إن الإسلاميين الذين يهيمنون على مناطق كثيرة في وسط وجنوب الصومال وباتت حشودهم على مرمى حجر من العاصمة مقديشو، يوفرون للقراصنة حماية لوجستية وأن هناك تواطؤا بين الطرفين، فكلاهما أصحاب مصلحة في أن تبقى الفوضى هي المسرح السياسي والأمني في البلاد.

لهذا وافقت الشركة المالكة للشحنة على التفاوض، وكالعادة قلص القراصنة رقم الفدية المطلوبة من ٢٥ مليون دولار إلى ٣,٥ مليون دولار فقط، لكن دخول سيدة أعمال أميركية على الخط هدد الصفقة في آخر مراحلها وأعاد اللعبة مجددا إلى المربع صفر.

الأوكرانيون من جانبهم لم يفوتوا أية فرصة لانتقاد هذا التدخل الذي أجهض المفاوضات التي تمت بعض مراحلها بترتيب من البحرية الأميركية، وعلى متن إحدى بوارجها الحربية التي تفرض رقابة لصيقة على السفينة والشحنة تحسبا لأي طارئ. دخول تلك المرأة الغامضة مشيلين لين بارلين كان مفاجئا، خصوصا بعدما زعمت أن القراصنة طالبوها بالتوسط لإنهاء أزمة احتجازهم لعشرات

السفن المخطوفة على سواحل الصومال بما في ذلك ناقلة النفط السعودية «سيرايوس ستار» وسفينة الشحن العسكرية الأوكرانية، وهي قالت لـ«الشرق الأوسط» إنها تجري يوميا عشرات المكالمات الهاتفية من مقر إقامتها في العاصمة الأميركية واشنطن، للاطمئنان على أوضاع كل السفن بخاصة طواقمها، وتفقد أحوالهم المعيشية.

ومثل يوم الاثنين ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) كابوسا جديدا لناقلات النفط العملاقة بعدما نجح القراصنة أيضا في اصطياد ناقلة النفط السعودية «سيرايوس ستار» التي تعتبر من أكبر ناقلات النفط، على بعد ٤٥٠ ميلاً من ميناء مومباسا في كينيا، وعلى متنها ٢٥ بحارا من جنسيات مختلفة من بريطانيا وكرواتيا والفلبين وبولندا والمملكة العربية السعودية.

عملية خطف الناقلات التي بحجم ثلاث ملاعب لكرة القدم وتحمل ٣٠٠ ألف طن من البترول مثلت أكبر عملية ينفذها حتى الآن القراصنة الصوماليون منذ بداية العام. وأبلغت مشيلين بارلين التي كتب القراصنة اسم تدليلها باللغة العربية «أميرة» بأحرف إنجليزية على جوانب بعض السفن المخطوفة، لـ«الشرق الأوسط» أنها لا تقدم نفسها كوسيط بين القراصنة ومالكي السفن المخطوفة لكنها تسعى في المقابل إلى التوصل إلى حل دائم لإنهاء أزمة القرصنة على سواحل الصومال.

ويستخدم القراصنة زوارق سريعة جدًا تعمل انطلاقًا من سفينة أم، وهم يملكون أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل يدوية، وقد يكون لديهم قاذفات صواريخ، كما يملكون هواتف تعمل بنظام «دي.بي.إس» وبالأقمار الاصطناعية. وأنهت مشيلين منتصف الشهر الماضي زيارة إلى الصومال استمرت ثلاثة أيام قالت إنها ضمن عشرات الزيارات التي قامت بها لهذا البلد منذ أن بدأت تهتم بشؤونه قبل نحو ١٢ عامًا، لكنها لم تفصح طبيعة الظروف التي دفعتها إلى هذا الاهتمام المفاجئ.

ولفتت إلى أن لديها اتصالات مع جميع المسؤولين رفيعي المستوى في الصومال، وأن لديها علاقات مع بعض حكومات دول الجوار الجغرافي في منطقة القرن الأفريقي، مشيرة إلى أنها زارت الأردن والإمارات أخيراً. وقالت مشيلين التي تدير من ولاية فرجينيا شركة لبيع وتصميم السترات الواقية من الرصاص عبر الهاتف لـ«الشرق الأوسط»: «أنا أتعاطف مع القراصنة بسبب أوضاعهم المعيشية والصحية المتدهورة وفقدانهم لموارد رزق ثابتة».

ونفت أن يكون دافعها للتورط في ملف القرصنة هو البحث عن المال وقالت: «حسنا لست في حاجة إلى مال.. إنني غنية بما يكفي لأعيش حياة كريمة، لكنني لا أستطيع تناول الطعام وأنا أرى هذه المأساة أمامي».

ومضت إلى القول: «في كل المراحل نحن لا نتحدث عن أموال أو فديات يتم دفعها من أجل إقناع القرصنة بوقف أنشطتهم أو إنهاء اختطاف السفن واحتجازها، نحن نتحدث عن بشر يعانون وتم تجاهل معاناتهم لفترة طويلة».

واعتبرت أن استفحال ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال مسؤولية دولية أولاً، مشيرة إلى أن أحدا لم يهتم بأن يتعرف على دوافع القرصنة للقيام بأنشطتهم المزعجة أو فهم خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية. وقالت: «بالنسبة لي هذا موضوع انساني بالدرجة الأولى، نحن لدينا علاقات طويلة مع هؤلاء الأشخاص وبيننا ثقة متبادلة، إنهم يعرفون أنني أسعى إلى مساعدتهم بدون أن يتعرضوا للأذى». وأضافت: «هذه دولة (الصومال) بلا حكومة مركزية منذ عام ١٩٩١، وبالتالي لا خدمات ولا مدارس ولا شيء، وليس بإمكان الأشخاص الذين يتحولون إلى قرصنة أن يلجأوا إلى هذه المهنة إذا كانت لديهم مهن أخرى يتعيشون منها».

وتقدر منظمة بحرية متمركزة في كينيا عدد القرصنة المنتشرين على طول السواحل الصومالية بنحو ١١٠٠ رجل، موزعين في أربع مجموعات ومعظمهم من خفر السواحل السابقين. وروت مشيلين لـ«الشرق الأوسط» أن لديها علاقات مع جميع القرصنة وتعرفهم جميعاً بالاسم وسبق لها أن التقت بعضهم، وأضافت: «الأمر ليس كما يبدو، أنا لا أدمعهم سياسياً ولا أنظر للموضوع من هذه الزاوية، هؤلاء أناس يحتاجون إلى المساعدة وأنا أقدمها لهم قدر المستطاع».

واعتادت مشيلين إجراء عدة مكالمات هاتفية كل صباح بتوقيت الولايات المتحدة للسؤال حول كيفية معاملة القرصنة للطواقم الملاحية للسفن المخطوفة وما إذا كانت كميات الطعام والماء كافية للجميع. وفي مكالمة جرت عبر هواتف متصلة بالأقمار الصناعية ومن خلال ربط المتحدثين بخط هاتف من العاصمة البريطانية لندن، كانت مشيلين تسأل باستمرار أشخاصاً صوماليين قالت إنهم قرصنة لا يريدون إعطاء هوياتهم عبر وسائل الإعلام، عن الوضع الصحي وما إذا كان هناك مرضى أو أشخاص يحتاجون للمساعدة.

وقال بعض الملاحين المخطوفين إنهم ينتفون معاملة جيدة من القراصنة الذين سمحوا لهم بالتحدث إلى ذويهم لبعض الوقت. وأكدت الأميركية أنها تسعى لتوفير الظروف الملائمة لإطلاق سراح الناقله السعوديه وطاقمها المكون من ٢٥ بحارا من جنسيات مختلفه، لكنها نفت أن يكون القراصنة قد طالبوا بفيدي مالیه لإطلاق سراح الناقله السعوديه، وقالت في المقابل إن الجهود منصبه على حل يرضي جميع الأطراف من دون الكشف عن أية تفاصيل أخرى. وأوضحت أن جهودها تنصب أيضا على محاولة تكوين حرس سواحل قطاع خاص في الصومال اعتمادا على القراصنة التائبين، والذين سيتم لاحقا إعادة تأهيلهم. وقالت «هذا برنامج ضخم يحتاج إلى تمويل كبير، نأمل أن نتمكن من تنفيذه سريعا، الحلول العسكريه للقراصنة في تقديري ليست هي الحل المناسب».

لكن الجنرال موسى عدي رئيس إقليم البونت لاند (أرض اللبان) في شمال شرقي الصومال الذي يعتبر معقلا بالنسبة لعموم القراصنة وقاعدة لوجستية للبعض الآخر، يرفض منطق التعاطف مع القراصنة ويطالب بعدم التفاوض معهم على الإطلاق. واعتبر الجنرال عدي لـ«الشرق الأوسط» في مقابلة خاصة عبر الهاتف من مقره في الإقليم الذي يتمتع منذ عام ١٩٩٨ بالحكم الذاتي، أن وجود السفن الحربية التابعة للدول الغربية والولايات المتحدة على سواحل الصومال لن يؤدي إلى حل مشكلة القراصنة ويقضي عليها.

وكشف النقاب عن أنه يقوم حاليا بتنظيم قوة عسكرية أو خفر للسواحل لتمشيط المناطق التي يوجد فيها القراصنة.

ورأى أن وجود السفن الغربية الكبيرة خلق بالفعل مشاكل أكبر للصومال وللعالم، لافتا إلى أن بعض الطائرات المروحية التابعة للأساطيل العسكرية الأجنبية المحتشدة في المياه الإقليمية للصومال تقلع في اتجاه سفن القراصنة أو أماكن تجمعاتهم فقط لتصويرهم ثم تعود من حيث أتت. الجنرال يرى أن لا فائدة من التفاوض مع القراصنة أو الاستجابة لمطالبهم، ويحث العالم في المقابل على دعم حكومته أولا للقيام بعملية برية لتدمير مواقع القراصنة على الأرض. وتساءل «هل يمكنك أن تكافئ لصا اعتدى عليك؟ فلماذا إذن تكافئهم (القراصنة)؟»، لافتا إلى أن الفديات والأموال التي يحصلون عليها تزيدهم قوة وتحفزهم على القيام بالمزيد من عمليات القراصنة، وأضاف «لا ينبغي الخضوع مطلقا لابتزازهم».

وأضاف: «كما قلت سابقاً، ويجب أن ينتبه العالم لما أقوله، نحتاج لخبراء بحريين وعسكريين، وإمكانيات لوجستية، ودعماً فنياً لكي نؤسس خفر سواحل جيد التسليح، بإمكاننا القضاء على هذه الظاهرة، ومنع القرصنة من ممارسة أنشطتهم، لكن لا أحد يستجيب لنا، فماذا نفعل؟».

وتحول الإقليم الذي يضم واحدة من أفقر مناطق الصومال وشهد قطاع الصيد فيه انهياراً عارماً خلال السنوات الـ ١٧ الماضية، إلى ملاذ آمن للقرصنة الذين لا ييخون بالمال على السكان المحليين في قراهم لشراء سكوتهم أو تعاطفهم. وبإمكان الزائر لتلك المناطق الفقيرة أن ينبهر بهذه المنازل الفخمة وسط مستنقعات الفوضى والبؤس، فيما تريض خارجها أحدث طرازات السيارات ذات الدفع الرباعي.

وفي الوقت الذي يحتفظ فيه القرصنة بمعظم المال، يذهب جزء كبير منه إلى «محليين من ذوي النفوذ»، بعضهم متورط في الحرب المستمرة في البلاد.

خريطة التحالفات السياسية في الصومال معروفة بتقلباتها الكثيرة والدراماتيكية المفاجئة، وقادة الشباب الذين كانوا يوماً في صفوف تنظيم المحاكم الإسلامية عندما كان مسيطراً على زمام الأمور في العاصمة مقديشو لفترة ستة أشهر تقريباً انتهت مطلع عام ٢٠٠٧، الذي نجح إلى حد كبير في كبح جماح القرصنة وطردهم من معقلهم في مدينة هارديري، باتوا اليوم حريصين على ألا يفهم من كلامهم وتصريحاتهم بأنهم يشكلون خطراً على القرصنة.

وجرت محاولات لتسريب الشحنة الخاصة بالسفينة الأوكرانية بليل إلى قياديين في حركة الشباب، قبل أن يتدخل الأسطول الأميركي على الفور ويأمر بوقف عملية التسريب على الفور بعدما هدد بإغراق السفينة بما تحمله من بشر وأسلحة. الهلع الأميركي من فكرة نجاح الإسلاميين المتشددین في وضع أيديهم على تلك الشحنة الغالية له ما يبرره من وجهة النظر الأميركية، فامتلاك الشباب لهذه المعدات العسكرية ليس فقط كفيلاً بقلب الموازين لصالحهم في الصومال، بل أيضاً بإثارة موجة غير محدودة من سباق التسلح في منطقة القرن الأفريقي مع ما يعنيه ذلك من مخاطر على الأمن والاستقرار في المنطقة المسكونة أساساً بخلافات الحدود بين معظم دولها.

يعتقد عبد القادر يوسف نائب وزير الموانئ في إقليم «بوننت لاند» أن مشكلة القرصنة ستثير خلال العام المقبل متاعب أكبر للعالم، خاصة أن أساس المشكلة لا يزال موجوداً ويفرض على الجميع

التعامل معه. ويرى يوسف أنه ليس بمقدور أحد منفردا الحفاظ على السواحل الطويلة للصومال، بيد أنه في الوقت نفسه يقول إن حكومته تقوم بحملة لمواجهة القراصنة عبر المساجد من خلال الدعاة لتوعية الناس بخطر القراصنة وإبلاغهم أن مصدر ثرواتهم يعتبر محرما شرعا. ليست هناك تصنيفات قبلية للقراصنة، فهم ينتمون إلى كل القبائل والعشائر ولديهم أيضا شبكات مالية وأتباع في الخارج يطلعونهم أولا بأول على ما تنقله عنهم مختلف وسائل الإعلام الموالية التي باتت تعتمد الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية كوسيلة وحيدة للاتصال بخاطفي السفن المنكوبة. بعض القراصنة هم بالأساس صيادون فقدوا أعمالهم بفعل الوجود العسكري الغربي على سواحل الصومال، والنفائيات الكيماوية الخطيرة التي يتم إلقاؤها على مقربة من مياهه الإقليمية. ويقول عبد القادر «بعضهم ليس لديه أي عمل ومدمرون، يفعلون ذلك فقط من أجل المال».

لكن الخطورة الحقيقية للقراصنة لم تبدأ بعد حيث يتوقع الكثير من المراقبين أن يمد القراصنة نشاطهم لكي يصل إلى خطف السفن الناقلة للركاب، وهي حالة يتعين على العالم أن يتأهب للتعامل معها. ذلك أن خطف سفينة تحمل مئات المسافرين السيئي الحظ من جنسيات مختلفة، سيمثل أيضا نقلة نوعية في عمل القراصنة المحدودي الثقافة والتعليم.

هذه التوقعات لا تنطلق من فراغ فقد سعى القراصنة بالفعل إلى مهاجمة أكثر من سفينة ركاب دون أن يحالفهم الحظ هذه المرة، على أن المسألة على ما يبدو مرهونة بعنصر الوقت ليس أكثر. القراصنة الذين نجحوا في السابق في عرقلة توصيل المساعدات الغذائية إلى الصومال الذي تمزقه الحرب الأهلية، لن يتوقفوا عن مفاجأة العالم بعمليات جديدة، ولكن السؤال يبقى: إلى متى.. ولمصلحة من؟